

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

عَلَى
أَلْفِيَّةِ ابْنِ مَالِكٍ

أَلْقَاضِي
بِهَاءِ الدِّينِ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَقِيلٍ

٦٩٨ - ٧٦٩ هـ

وَمَعَهُ كِتَابُ
مَنْحَةِ الْجَلِيلِ بِتَحْقِيقِ شَرْحِ ابْنِ عَقِيلٍ

تَأَلَّفَتْ الْمَلَكَةُ

مُحَمَّدُ مُحَمَّدِي الدِّينِ عَبْدِ الْحَمِيدِ

وَبَدَيْلِهِ

فَوَائِدُ مُنْتَقَاةٌ مِنْ كُتُبِ النُّحَاةِ

عَلَى مُحَمَّدِ دَرِينُو

مركز الرسالة للدراسات وتحقيق التراث

الجزء الثاني

مؤسسة الرسالة ناشرون



مکتبۃ لسان العرب

أ. علاء الدین شوقی

www.lisanarb.com



شیخ ابن عقیل

علی
ألفیة ابن مالک

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

انتشار بالواه الطيف

مؤسسة الرسالة ناشرون



جميع الحقوق محفوظة لدار الطلائع
نسخة خاصة بتصريح من دار الطلائع

الطبعة الأولى
٢٠١٥ - ١٤٣٦ هـ

هاتف: ١١ ٢٣٢١٢٧٥ (٩٦٣)

فاكس: ١١ ٢٣١١٨٣٨ (٩٦٣)

ص ب : ٣٠٥٩٧

بيروت - لبنان

تلفاكس: ١٧٠٠٣٠٢ (٩٦١)

١٧٠٠٣٠٤ (٩٦١)

ص ب : ١١٧٤٦٠

Resalah
Publishers

Damascus - Syria

Tel: (963) 11 2321275

Fax: (963) 11 2311838

P.O.Box: 30597

Telefax: (961) 1 700 302

(961) 1 700 304

P.O.Box: 117460

Beirut - Lebanon

[Http://www.resalah.com](http://www.resalah.com)

E-mail: resalah@resalah.com

 [facebook.com/ResalahPublishers](https://www.facebook.com/ResalahPublishers)

 twitter.com/resalah1970

ISBN 978-9933-23-297-9



9 789933 232979

حقوق الطبع محفوظة © 2013 م لا يُسمح بإعادة نشر هذا الكتاب أو
أي جزء منه بأي شكل من الأشكال أو حفظه ونسخه في أي نظام
ميكانيكي أو إلكتروني يمكن من استرجاع الكتاب أو أي جزء منه.
ولا يُسمح باقتباس أي جزء من الكتاب أو ترجمته إلى أي لغة أخرى
دون الحصول على إذن خطي مسبق من الناشر.

③

شرح ابن عقيل

على
ألفية ابن مالك

القاضي
بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن عقيل

٦٩٨ - ٧٦٩ هـ

ومعه كتاب
منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل

تأليف الملائكة

محمد محيي الدين عبد الحميد

وذييله

فوائد منتقاة من كتب النحاة

علي محمد دزينو

مركز الرسالة للدراسات وتحقيق التراث

الجزء الثاني

مؤسسة الرسالة ناشرون

مكتبة لسان العرب
www.lisanarb.com

«لا» التي لنفي الجنس

١٩٧ - عَمَلٌ إِنَّ اجْعَلَ لَلا فِي نَكْرَةٍ مُفْرَدَةً جَاءَتْكَ أَوْ مُكْرَرَةً^(١)

هذا هو القسم الثالث من الحروف الناسخة للابتداء، وهي «لا» التي لنفي الجنس، والمرادُ بها «لا» التي قُصِدَ بها التَّنْصِيصُ على استغراق النَّفْيِ لِلجِنْسِ كُلِّهِ^(٢).

وإنَّما قُلْتُ: «التنصيص» احترازاً عَنِ التي يقع الاسمُ بعدها مرفوعاً، نحو: «لا رَجُلٌ قائماً»؛ فإنها لَيْسَتْ نَصاً فِي نَفْيِ الجِنْسِ؛ إذ يَحْتَمِلُ نَفْيَ الواحدِ وَنَفْيَ الجِنْسِ؛ فبتقدير إرادة نفي الجنس لا يجوزُ «لا رَجُلٌ قائماً بَلْ رَجُلان» وبتقدير إرادة نفي الواحدِ يجوزُ «لا رَجُلٌ قائماً بَلْ رَجُلان»، وأما «لا» هذه فهي لنفي الجنس ليس إلّا؛ فلا يجوزُ «لا رَجُلٌ قائمٌ بَلْ رَجُلان».

وهي تعملُ عملَ «إِنَّ»^(٣)؛ فَتَنْصِبُ المبتدأَ اسماً لها، وترفع الخبرَ خَبِراً لها، ولا فَرْقَ في هذا العملِ بَيْنَ المفْرَدَةِ - وهي التي لم تَتَكَرَّرْ، نحو: «لا غَلامٌ رَجُلٍ قائمٌ» - وبين المَكْرَرَةِ، نحو: «لا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ»^(٤).

(١) «عمل» مفعول أول مقدم على عامله وهو قوله: «اجعل» الآتي، وعمل مضاف، و«إن» قصد لفظه: مضاف إليه «اجعل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «للا» جار ومجرور متعلق باجعل، وهو المفعول الثاني لاجعل «في نكرة» جار ومجرور متعلق باجعل «مفردة» حال من الضمير المستتر في «جاءتك» الآتي «جاءتك» جاء: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود على «لا» والتاء للتأنيث، والكاف مفعول به لجاء «أو» عاطفة «مكررة» معطوف على مفردة.

(٢) قال المرادي: اعلم أن «لا» حرفٌ مشتركٌ، فأصلها ألا تعمل، وقد أعملت عمل «ليس» تارة، وعمل «إن» أخرى. «توضيح المقاصد والمسالك» ١/ ٥٤٤.

والجنس (أي: جنس مبتدئها) منفيٌ بها على سبيل الاستقراء ورفع احتمال الخصوص، فهي بهذا الضابط مختصةٌ بالأسماء، فتعمل.

وبعض النحاة يسميها «لا» التبرئة؛ بمعنى تبرئة جنس اسمها كلُّه من معنى خبرها، أو بمعنى تبرئة خبرها من جنس اسمها.

فإذ تقول: «لا رجلٌ في الدار» تُبرئ جنس الرجال من كونهم في الدار، وتبرئ الدار من أن يكون فيها أي رجل.

(٣) وأما في المعنى فهما متضادتان، ف«إن» لتوكيد الإثبات أو الإيجاب، و«لا» لتوكيد النفي.

(٤) ومع أنها تعمل مفردة ومكررة، فعملها بعد استيفاء شروطها وهي مفردة واجب، وعملها مكررة جائز.

ولا يكون اسمها وخبرها إلا نكرة^(١)؛ فلا تعمل في المعرفة، وما ورد من ذلك مؤول بنكرة، كقولهم: «قضية ولا أبا حسن لها» فالتقدير: ولا مسمى بهذا الاسم لها^(٢)، ويدل على أنه معاملة معاملة النكرة وصفه بالنكرة، كقولك: «لا أبا حسن حلاً لها» ولا يفصل بينها وبين اسمها؛ فإن فصل بينهما ألغيت، كقوله تعالى: ﴿لَا فِيهَا عِوَجٌ﴾ [الصفات: ٤٧]^(٣).

١٩٨ - فانصب بها مضافاً أو مضارعاً وبعد ذلك الخبر اذكر رافعه^(٤)

١٩٩ - وزكب المفرد فاتحاً كلاً حول ولا قوة والثاني اجعلاً^(٥)

(١) الشروط التي يجب توافرها لإعمال «لا» عمل «إن» ستة، وهي: أن تكون نافية، وأن يكون المنفي بها الجنس، وأن يكون النفي نصاً في ذلك، وألا يدخل عليها جارٌ كما دخل عليها في نحو قولهم: جئت بلا زاد، وقولهم: غضبت من لا شيء، وأن يكون اسمها وخبرها نكرتين، وألا يفصل بينها وبين اسمها فاصل أي فاصل ولا خبرها، وقد صرح الشارح هنا بشرطين، وهما الخامس والسادس، وأشار في صدر كلامه إلى الثلاثة الأولى، وترك واحداً، وهو ألا يدخل عليها جارٌ.

(٢) هكذا أوله الشارح، وليس تأويله بصحيح؛ لأن المسمى بأبي حسن موجود وكثيرون، فالنفي غير صادق. وقد أوله العلماء بتأويلين آخرين:

أحدهما: أن الكلام على حذف مضاف، والتقدير: ولا مثل أبي حسن لها. و«مثل» كلمة متوَعِّلة في الإبهام لا تتعرف بالإضافة، ونفي المثل كناية عن نفي وجود أبي الحسن نفسه.

والثاني: أن يجعل «أبا حسن» عبارة عن اسم جنس، وكأنه قد قيل: ولا يفصل لها، وهذا مثل تأويلهم في باب الاستعارة نحو «حاتم» بالمتناهي في الجود، ونحو «مادر» بالمتناهي في البخل، ونحو «يوسف» بالمتناهي في الحسن، وضابطه: أن يؤول الاسم العَلَمُ بما اشتهر به من الوصف.

(٣) لا: نافية لا عمل لها. فيها: جار ومجرور متعلقان بخبر مقدم محذوف. غول: مبتدأ مؤخر.

(٤) «فانصب» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بها» جار ومجرور متعلق بانصب «مضافاً» مفعول به لانصب «أو» عاطفة «مضارعه» مضارع بمعنى مشابه: معطوف على قوله: «مضافاً» ومضارع مضاف، والهاء العائدة إلى قوله: «مضافاً» مضاف إليه «وبعد» ظرف متعلق بقوله: «اذكر» الآتي، وبعد مضاف، و«ذا» من «ذاك» اسم إشارة: مضاف إليه، والكاف حرف خطاب «الخبر» مفعول به لا ذكر الآتي «اذكر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «رافعه» رافع: حال من الضمير المستتر في «اذكر» ورافع مضاف، والهاء مضاف إليه، من إضافة الصفة لمعملها، وهي لا تفيد تعريفاً ولا تخصيصاً، ولذلك وقع هذا المضاف حلاً.

(٥) «ركب» الواو عاطفة، ركب: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «المفرد» مفعول به ركب «فاتحاً» حال من الضمير المستتر في «ركب» ومتعلقه محذوف، والتقدير: فاتحاً له «كلاً» الكاف =

٢٠٠ - مَرْفُوعاً أَوْ مَنْصُوباً أَوْ مُرَكَّباً وَإِنْ رَفَعْتَ أَوَّلًا لَا تَنْصِبُ^(١)

لا يخلو اسم «لا» [هذه] من ثلاثة أحوال:

الحال الأول: أن يكون مضافاً [نحو: «لا غلامَ رَجُلٍ حَاضِرٍ»].

الحال الثاني: أن يكون مُضارعاً للمضاف، أي مُشابهاً له، والمرادُ به: كلُّ اسمٍ له تَعَلُّقٌ بما بعده^(٢): إمَّا بعملي، نحو: «لا طَالِعاً جَبَلًا ظَاهِرًا، ولا خَيْرًا مِنْ زَيْدٍ رَاكِبًا»، وإمَّا بِعَظْفٍ، نحو: «لا ثَلَاثَةٌ وَثَلَاثِينَ عِنْدَنَا» ويسمى المشبَّه بالمضاف: مُطَوَّلًا، وَمَمْطُولًا، أي: ممدوداً، وحُكْمُ المضافِ والمشبَّه به النَّصْبُ لفظاً^(٣) كما مُثَّلَ.

والحال الثالث: أن يكون مفرداً، والمرادُ به هنا ما ليس بمضافٍ ولا مُشبَّهٍ بالمضاف؛ فيدخلُ فيه المثني والمجموعُ.

وحُكْمُه البناءُ على ما كان يُنصَبُ به؛ لتركيبه مع «لا» وصيرورته معها كالشيء الواحد؛

= جارة لقول محذوف على ما سبق غير مرة، ولا: نافية للجنس «حول» اسم لا، مبني على الفتح في محل نصب، وخبرها محذوف، والتقدير: لا حول موجود «ولا» الواو عاطفة، ولا: نافية للجنس أيضاً «قوة» اسمها، وخبرها محذوف، وهذه الجملة معطوفة بالواو على الجملة السابقة «والثاني» مفعول أول قدم على عامله، وهو قوله: اجعلا، الآتي «اجعلا» اجعل: فعل أمر، مبني على السكون لا محل له من الإعراب، وحرك بالفتح لأجل مناسبة الألف، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والألف للإطلاق، أو هو فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً لأجل الوقف لا محل له من الإعراب، ونون التوكيد المنقلبة ألفاً حرف لا محل له من الإعراب.

(١) «مرفوعاً» مفعول ثانٍ لاجعل في البيت السابق «أو منصوباً» أو: حرف عطف، منصوباً: معطوف على مرفوع «أو مركباً» معطوف على قوله: «مرفوعاً» السابق «وإن» الواو عاطفة، إن: شرطية «رفعت» رفع: فعل ماضٍ فعل الشرط مبني على الفتح المقدر في محل جزم، وتاء المخاطب فاعل «أولاً» مفعول به لرفعت «لا» ناهية «تنصبا»: فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً لأجل الوقف في محل جزم بلا الناهية، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والجملة في محل جزم جواب الشرط، وحذف منها الفاء ضرورة، وكان حقه أن يقول: وإن رفعت أولاً فلا تنصبا.

(٢) قال في «أوضح المسالك» ١/٣٤٥: ما اتصل به شيء من تمام معناه.

والمراد: أنه يتم معناه ويكمله.

(٣) واسم «لا» في الحالتين مُعَرَّبٌ؛ لمعارضة الإضافة لمعنى «من» الاستغرافية الذي تضمنته «لا».

فهو معها كَحَمْسَةَ عَشْرَ^(١)، ولكن محلّه النَّصْبُ بـ «لا»؛ لأنّه اسم لها؛ فالمفردُ الذي ليس بمثنى ولا مجموع يُبْنَى على الفتح؛ لأنَّ نصبه بالفتحة، نحو: «لا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ».

والمثنى وجمعُ المذكرِ السالم يُبْنِيانِ على ما كانا يُنْصَبانِ به، وهو الياءُ، نحو: «لا مُسْلِمِينَ لَكَ، ولا مُسْلِمِينَ لزيد» فَمُسْلِمِينَ وَمُسْلِمِينَ مَبْنِيَانِ؛ لترْكُبهما مع «لا» كما بُني «رجل» [لترْكُبه] معها.

وذهب الكوفيون والرَّجَاجُ إلى أَنَّ «رَجُلَ» في قولك: «لا رَجُلَ» معرَّبٌ، وأنَّ فتحته فتحة إعرابٍ لا فتحة بناءٍ، وذهب المبرِّدُ إلى أن «مُسْلِمِينَ» و«مُسْلِمِينَ» معربان^(٢).

وأما جمعُ المؤنَّثِ السالمِ، فقال قومٌ: مبنئٌ على ما كان يُنْصَبُ به، وهو الكسْرُ، فتقولُ: «لا مُسْلِمَاتٍ لَكَ» بكسْرِ التاءِ، ومنه قوله: [البسيط]

ش ١٠٩ - إِنَّ الشَّبَابَ الَّذِي مَجَّدَ عَوَاقِبُهُ فِيهِ نَلْدٌ وَلَا لَدَاتٍ لِلسَّيْبِ^(٣)

(١) وقيل: بُني لتضمنه معنى الحرف «من» الاستغرافية.

(٢) ذهب أبو العباس المبرِّدُ إلى أن اسم «لا» إذا كان مثنى أو مجموعاً جمع مذكر سالماً، فهو معرَّب منصوب بالياء، وليس مبنياً كما ذهب إليه جمهور النحاة، واحتج لما ذهب إليه بأن التثنية والجمع من خصائص الأسماء، وقد علمنا أن من شرط بناء الاسم لشبهه بالحرف في وجه من وجوه الشبه التي تقدّم بيانها: ألا يعارض هذا الشبه شيءٌ من خصوصيات الأسماء.

والجواب على هذه الشبهة من وجهين:

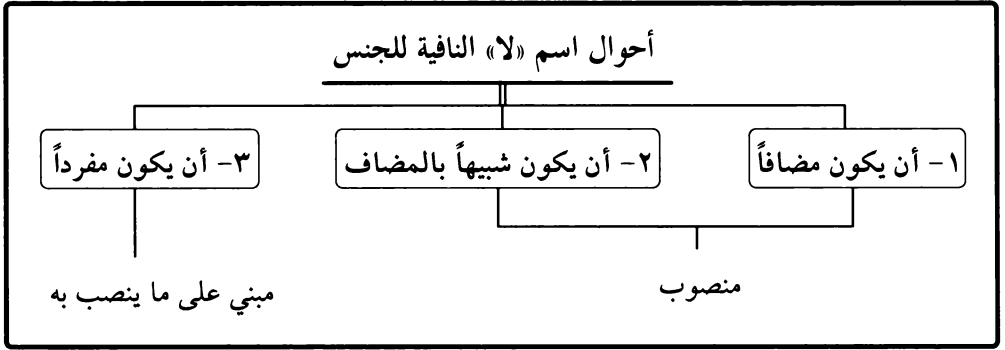
أولهما - وهو وجه عقلي - : أن ما كان من خصائص الأسماء إنما يقدح في بناء الاسم ويعارضه إذا طرأ على الاسم بعد كونه مبنياً، فأما إذا كان ما هو من خصائص الأسماء موجوداً في الاسم ثم عرض لهذا الاسم ما يقتضي شبهه بالحرف من بعد ذلك، فإنه لا يعارض سبب البناء ولا يمنع منه، ونحن ندّعي أن الاسم كان مثنى أو مجموعاً، ثم دخلت عليه لا فترْكُب معها ترْكُب خمسة عشرَ، فوجد سبب البناء طارئاً على ما هو من خصائص الاسم.

الثاني - وهو نقض لمذهبه بعدم الاطراد - : أن المبرِّد نفسه قد اتفق مع الجمهور على بناء اسم «لا» المجموع جمع تكسيرٍ، ولم يعبأ معه بما هو من خصائص الاسم، وهو الجمع، كما اتفق مع الجمهور على بناء المنادى المثنى أو المجموع جمع المذكر السالم على ما يُرفع به، ولم يعبأ بما هو من خصائص الأسماء.

(٣) البيت لسلامة بن جندل السعدي من قصيدة له مستجادة، وأولها قوله:

أَوْدَى الشَّبَابُ حَمِيداً ذُو التَّعَاجِيْبِ أَوْدَى وَذَلِكَ شَأْؤُ غَيْرِ مَطْلُوبِ
وَلَى حَيْشِئاً وَذَاكَ الشَّيْبُ يَثْبَعُهُ لَوْ كَانَ يُدْرِكُهُ رَكْضُ الْيَعَاقِيْبِ =

وأجاز بعضهم الفتح، نحو: «لا مسلمات لك»^(١).



= اللغة: «أودي» ذهب وفني، وكرر هذه الكلمة تأكيداً لمضمونها؛ لأنه إنما أراد إنشاء التحسُّر والتحنُّن على ذهاب شبابه، «حميداً» محموداً «التعاجيب» جمع العجب، وهو جمع لمفرد غير مفردة المستعمل، وهو المعبر عنه بأنه لا واحد له من لفظه، ويُروى في مكانه: «الأعاجيب» وهو جمع أعجوبة، وهي الأمر الذي يُتعجب منه «شأو» هو الشوط «حنيثاً» سريعاً «اليعاقيب» جمع يعقوب، وهو ذكر الحَجَل «مجد عواقبه» المراد أن نهايته محمودة «الشيب» بكسر الشين: جمع أشيب، وهو الذي ابيضَّ شعره. وروى صدر البيت المستشهد به هكذا:

أودَى الشَّبَابُ الَّذِي مَجْدٌ . . . إلخ

الإعراب: «إن» حرف توكيد ونصب «الشباب» اسم إن «الذي» اسم موصول نعت للشباب «مجد» يجوز أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف، والتقدير: هو مجد، و«عواقبه» - على هذا - نائب فاعل مجد؛ لأنه مصدر بمعنى اسم المفعول كما فسرناه، ويجوز أن يكون «مجد» خبراً مقدماً، و«عواقبه» مبتدأ مؤخرًا، وجاز الإخبار بالمفرد - وهو مجد - عن الجمع - وهو عواقب - لأن الخبر مصدر، والمصدر يُخبر به عن المفرد والمثنى والجمع بلفظ واحد؛ لأنه لا يُثنى ولا يجمع، وعلى كل حال فجملة «مجد عواقبه» - سواء أقدرت مبتدأ أم لم تقدر - لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، وهو «الذي»، «فيه» جار ومجرور متعلق بقوله: «نلذ» الآتي «نلذ» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره نحن «ولا» نافية للجنس «لذات» اسم لا مبني على الكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم في محل نصب «للشيب» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر «لا».

الشاهد فيه: قوله: «ولا لذات للشيب» حيث جاء اسم لا - وهو لذات - جمع مؤنث سالمًا، ووردت الرواية بينائه على الكسرة نيابة عن الفتحة، كما كان ينصب بها لو أنه معرب.

(١) اعلم أن للعلماء في اسم «لا» إذا كان جمع مؤنث سالمًا أربعة مذاهب:

الأول: أن يُبنى على الكسرة نيابة عن الفتحة من غير توين، وهذا مذهب جمهرة النحاة.

الثاني: أن يبنى على الكسرة نيابة عن الفتحة لكن يبقى له توينه، وهذا مذهب صحَّحه ابن مالك صاحب =

وقول المصنّف: «وَبَعْدَ ذَاكَ الْخَبَرَ أَذْكَرُ رَافِعَهُ» معناه أنه يُذكر الخبر بعد اسم «لا» مرفوعاً، والرافع له «لا» عند المصنّف وجماعة، [وَعِنْدَ سَبَبِيهِ الرَّافِعُ لَهُ «لا»] إِنْ كَانَ اسْمُهَا مِضَافاً أَوْ مِشْبَهُاً بِالْمِضَافِ، وَإِنْ كَانَ الْاسْمُ مَفْرُوداً، فَاخْتُلِفَ فِي رَافِعِ الْخَبْرِ؛ فَذَهَبَ سَبَبِيهِ إِلَى أَنَّهُ لَيْسَ مَفْرُوعاً بِ«لا» وَإِنَّمَا هُوَ مَفْرُوعٌ عَلَى أَنَّهُ خَبَرُ الْمَبْتَدَأِ، لِأَنَّ مَذْهَبَهُ أَنَّ «لا» وَاسْمَهَا الْمَفْرُودَ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ بِالْإِبْتِدَاءِ^(١)، وَالْإِسْمُ الْمَفْرُوعُ بَعْدَهُمَا خَبَرٌ عَنِ ذَلِكَ الْمَبْتَدَأِ، وَلَمْ تَعْمَلْ «لا» عِنْدَهُ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ إِلَّا فِي الْإِسْمِ، وَذَهَبَ الْأَخْفَشُ إِلَى أَنَّ الْخَبَرَ مَفْرُوعٌ بِ«لا» فَتَكُونُ «لا» عَامِلَةً فِي الْجِزْأَيْنِ كَمَا عَمَلَتْ فِيهِمَا مَعَ الْمِضَافِ وَالْمِشْبِهِ بِهِ.

وأشار بقوله: «والثاني اجعلا» إلى أنه إذا أتى بعد «لا» والاسم الواقع بعدها بعاطفٍ ونكرة مفردة وتكررت «لا» نحو: «لا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ» يجوزُ فيهما خمسةُ أوجهٍ، وذلك لأنَّ المعطوفَ عليه إما أَنْ يُبْنَى مَعَ «لا» على الفتحِ، أَوْ يُنْصَبَ، أَوْ يُرْفَعَ.

فإن بُني معها على الفتحِ جازَ في الثاني ثلاثةُ أوجهٍ:

الأول: البناءُ على الفتحِ؛ لتركُّبه مع «لا» الثانية، وتكون [لا] الثانيةُ عامِلَةً عَمَلِ إِنْ، نحو: «لا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ»^(٢).

= الألفية، وجزم به في بعض كتبه، ونقله عن قوم، وحجتهم في عدم حذف التنوين أنه قد تقرر أن تنوين جمع المؤنث السالم هو تنوين المقابلة، وهو لا ينافي البناء، فلا يحذف.

الثالث: أنه مبني على الفتح، وهذا مذهب المازني والفراسي، ورجَّحه ابن هشام في «المغني» والمحقق الرضي في «شرح الكافية» وابن مالك في بعض كتبه.

الرابع: أنه يجوز فيه البناء على الكسرة نيابة عن الفتحة، والبناء على الفتح.

وزعم كلُّ شراح الألفية أن بيت سلامة بن جندل (الشاهد رقم ١٠٩) يروى بالوجهين جميعاً، فإذا صح ذلك لم يكن لإيجاب أحد الأمرين بعينه وجه وجيه، ويؤخذ من كلام ابن الأنباري أن بيت سلامة يُروى بالفتح دون الكسر؛ فيكون تأييداً لمذهب المازني ومن معه؛ ولكننا لا نستطيع أن نردَّ رواية الكسر بمجرد كون ابن الأنباري لم يحفظها.

(١) «الكتاب» ٢/ ٢٧٥ - ٢٧٦.

(٢) وعلى تركيب الثانية مع اسمها كتركيب الأولى مع اسمها قرأ أبو عمرو وابن كثير في قوله سبحانه: ﴿لَا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَعَةٌ﴾ [البقرة: ٢٥٤] بفتح بيع وخُلَّةٌ وشفاعة، و«لا» في المواضع الثلاثة نافية للجنس عاملة عمل إن، والاسم المفتوح بعدها اسمها مبني على الفتح في محل نصب، وخبرها - فيما عدا الأول - محذوف لدلالة ما قبله عليه.

الثاني: النصبُ عطفاً على محلِّ اسم «لا»، وتكون «لا» الثانيةُ زائدةً^(١) بين العاطف والمعطوف، نحو: «لا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ» ومنه قوله: [السريع]

ش ١١٠ - لا نَسَبَ الْيَوْمَ وَلَا حُلَّةَ اتَّسَعَ الْخَرْقُ عَلَى الرَّاقِعِ^(٢)

= ومن شواهد ذلك قول الراجز (وقد أنشدناه في شرح الشاهد رقم ٢٧ السابق):

نَحْنُ بَنُو خُوَيْلِدٍ صُرَاحًا لا كَذِبَ الْيَوْمَ وَلَا مُزَاحًا

(١) للتوكيد.

(٢) البيت لأنس بن العباس بن مرداس، وقيل: بل هو لأبي عامر جدَّ العباس بن مرداس، ويُروى عجز البيت، كما رواه الشارح العلامة من كلمة عينية، وبعده:

كَالْثُوبِ إِذْ أَنهَجَ فِيهِ الْبِلَى أَعْيَا عَلَى ذِي الْحِيلَةِ الصَّانِعِ

وروى أبو علي القالي صدرَ هذا البيت مع عَجْزٍ آخر، وهو:

اتَّسَعَ الْخَرْقُ عَلَى الرَّاتِقِ

من كلمة قافية، وقبله:

لا ضَلَحَ بَيْنِي فاعْلَمُوهُ وَلَا بَيْنَكُمْ مَا حَمَلَتْ عَاتِقِي
سَيْفِي وَمَا كُنَّا بِنَجْدٍ وَمَا فَرَقَرُ قُمْرُ الْوَادِ بِالشَّاهِقِ

اللغة: «حُلَّة» بضم الخاء وتشديد اللام: هي الصداقة، وقد تطلق الحُلَّة على الصديق نفسه، كما في قول رجل من بني عبد القيس، وهو أحد شعراء الحماسة:

أَلَا أَبْلِغًا حُلَّتِي رَاشِدًا وَصِنُوي قَدِيمًا إِذَا مَا تَصِلُ

«الراقع» ومثله «الراتق» الذي يُصلح موضع الفساد من الثوب «أنهج» أخذ في البلى «أعيا» صعب، وشق، واشتد «العاتق» موضع الرداء من المنكب «فرقر قمر» فرقر: صَوْت، وصاح، و«قمر» يجوز أن يكون جمع أقر؛ فوزانه وزان أحمر وحُمر، وأصفر وُضفر، ويجوز أن يكون جمع قُمري، كـ«زوم» في جمع رومي «الشاهق» الجبل المرتفع.

الإعراب: «لا» نافية للجنس «نسب» اسمها مبني على الفتح في محل نصب «اليوم» ظرف متعلق بمحذوف خبر لا «ولا» الواو عاطفة، ولا: زائدة لتأكيد النفي «خلة» معطوف على نسب بالنظر إلى محل اسم «لا» الذي هو النصب «اتسع» فعل ماضٍ «الخرق» فاعل لاتسع «على الراقع» جار ومجرور متعلق بقوله: «اتسع».

الشاهد فيه: قوله: «ولا خلة» حيث نصب على تقدير أن تكونَ «لا» زائدة للتأكيد، ويكون «حُلَّة» معطوفاً بالواو على محل اسم «لا» - وهو قوله: «نسب» - عطف مفرد على مفرد، وهذا هو الذي حمله الشارح - تبعاً لجمهور النحاة - عليه.

وقال يونس بن حبيب: إن «خلة» مبني على الفتح في محل نصب، وذكر أنه نَوَّنه للضرورة، وبنائه على الفتح عنده على أن «لا» الثانية عاملة عمل «إن» مثل الأولى، وخبرها محذوف يرشد إليه خبر الأولى، =

الثالث: الرفع، وفيه ثلاثة أوجه:

الأول: أن يكون معطوفاً على محلّ «لا» واسمها؛ لأنهما في موضع رفع بالابتداء عند سيبويه^(١)، وحينئذ تكون «لا» زائدة. الثاني: أن تكون «لا» الثانية عملت عملاً «ليس». الثالث: أن يكون مرفوعاً بالابتداء، وليس لـ«لا» عمل فيه، وذلك نحو: «لا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ» ومنه قوله: [الكامل]

ش ١١١ - هذا لَعَمْرُكُمُ الصَّغَارُ بِعَيْنِهِ لَا أُمَّ لِي إِنْ كَانَ ذَاكَ وَلَا أَبُ^(٢)

= والتقدير: «ولا خلة اليوم» والواو قد عطفت جملة «لا» الثانية مع اسمها وخبرها على جملة لا الأولى واسمها وخبرها، وهو كلام لا متمسك له، بل يجب ألا يحمل عليه الكلام؛ لأن الحمل على وجه يستتبع الضرورة لا يجوز متى أمكن الحمل على وجه سائغ لا ضرورة معه، وهذا إذا وافقناه على أن تنوينه للضرورة.

وقال الزمخشري في «مفصله»: إن «خُلَّةً» منصوب بفعل مضمر، وليس معطوفاً على لفظ اسم لا، ولا على محله، والتقدير عنده: لا نسب اليوم ولا نذكر خُلَّةً.

وهو تكلف لا مقتضي له، ويلزم عليه عطف الجملة الفعلية على الجملة الاسمية، والأفضل في العطف توافق الجملة المعطوفة مع الجملة المعطوف عليها في الفعلية والاسمية ونحوهما.

(١) «الكتاب» ٢/ ٢٧٥ - ٢٧٦.

(٢) اختلف العلماء في نسبة هذا البيت اختلافاً كثيراً، فقيل: هو لرجل من مدحج، وكذلك نسبه في «كتاب» سيبويه، وقال أبو رياش: هو لهمام بن مرة أخي جساس بن مرة قاتل كليب، وقال ابن الأعرابي: هو لرجل من بني عبد مناف، وقال الحاتمي: هو لابن أحمر، وقال الأصفهاني: هو لضمرة بن ضمرة، وقال بعضهم: إنه من الشعر القديم جداً، ولا يعرف له قائل.

اللغة: «هذا لعمركم» العُمُر، بفتح فسكون: الحياة، وقد فصل بين المبتدأ - الذي هو اسم الإشارة - وخبره بجملة القسم، وهي قوله: «لعمركم» مع خبره المحذوف. ويروى: «هذا وجدكم» والجد: الحظ والبخت، وهو أيضاً أبو الأب «الصغار» بزنة سحاب: الذل، والمهانة، والحقارة «بعينه» يزعم بعض العلماء أن الباء زائدة، وكأنه قد قال: هذا الصغار عينه، ولا داعي لذلك.

الإعراب: «هذا» اسم إشارة مبتدأ «لعمركم» اللام لام الابتداء، وعمر: مبتدأ، وسبه محذوف وجوباً، والتقدير: لعمركم قسمي، وعمر مضاف، والضمير مضاف إليه، والجملة معترضة بين المبتدأ وخبره لا محل لها من الإعراب «الصغار» خبر المبتدأ الذي هو اسم الإشارة «بعينه» جار ومجرور متعلق بمحذوف بحال، وقيل: الباء زائدة، وعليه يكون قوله: «عين» تأكيداً للصغار، وعين مضاف، والهاء مضاف إليه «لا» نافية للجنس «أم» اسم «لا» مبني على الفتح في محل نصب «لي» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر «لا» «إن» شرطية «كان» فعل ماض ناقص فعل الشرط مبني على الفتح في محل جزم «ذاك» ذا: اسم كان، =

وإن نُصِبَ المعطوفُ عليه⁽¹⁾، جاز في المعطوف الأوجهُ الثلاثة المذكورة، أعني البناء والرفع والنصب، نحو: «لا غَلامَ رَجُلٍ ولا امرأةً، ولا امرأةً، ولا امرأةً»⁽²⁾.

وإن رُفِعَ المعطوفُ عليه جازَ في الثاني وجهان؛ الأول: البناء على الفتح، نحو: «لا رَجُلٌ ولا امرأةً، ولا غلامَ رَجُلٍ ولا امرأةً» ومنه قوله: [الوافر]

ش ١١٢ - فَلَا لَعُوٌّ وَلَا تَأْتِيمَ فِيهَا وَمَا فَاهُوا بِهِ أَبْدَأُ مُقِيمٌ⁽³⁾

= وخبرها محذوف، والتقدير: إن كان ذلك محموداً، أو نحوه «ولا» الواو عاطفة، لا: زائدة لتأكيد النفي «أب» بالرفع معطوف على محل «لا» واسمها؛ فإنهما في موضع رفع بالابتداء عند سيبويه، وفيه إعرابان آخران ستعرفهما في بيان الاستشهاد بالبيت.

الشاهد فيه: قوله: «ولا أب» حيث جاء مرفوعاً على واحد من ثلاثة أوجه: إما على أن يكون معطوفاً على محل «لا» مع اسمها كما ذكرناه في الإعراب، أو على أن «لا» الثانية عاملة عمل ليس، فالاسم المرفوع بعدها هو اسمها، وخبرها محذوف، وإما على أن «لا» الثانية ليست عاملة أصلاً، بل هي زائدة، ويكون «أب» مبتدأ خبره محذوف، وقد ذكر ذلك الشارح العلامة. ومثله قول جرير بن عطية:

بأَيِّ بَلَاءٍ يَا نَمِيرُ بَنَ عَامِرٍ وَأَنْتُمْ ذُنَابَى لَا يَدِينِ وَلَا صَدْرُ

وقد ورد على غرار ذلك قول المتنبي:

لَا حَيْلَ عِنْدَكَ تُهْدِيهَا وَلَا مَأْلَ فَلْيُسْعِدِ النَّطْقُ إِنْ لَمْ يُسْعِدِ الْحَالُ

(1) بسبب كونه مضافاً أو شبيهاً به.

(2) الأول: مبني على الفتح في محل نصب.

والثاني: الرفع معطوفاً على محل لا مع اسمها، وتكون «لا» زائدة لتوكيد النفي.

ويمكن أن يقال: مرفوع على أنه اسم «لا» الحجازية العاملة عمل «ليس».

والثالث: العطف على اسم «لا».

(3) البيت لأمية بن أبي الصلت، ولكن الشارح - كغيره من النحاة - قد لفق صدر بيت من أبيات كلمة أمية على

عجز بيت آخر منها، وصواب إنشاد البيتين هكذا:

وَلَا لَعُوٌّ وَلَا تَأْتِيمَ فِيهَا وَلَا حَيْنٌ وَلَا فِيهَا مُلِيمٌ

وَفِيهَا لَحْمٌ سَاهِرَةٌ وَبَحْرٍ وَمَا فَاهُوا بِهِ أَبْدَأُ مُقِيمٌ

اللغة: «لعو» أي: قول باطل وما لا يعتد به من الكلام «تأثيم» هو مصدر أثمته، بتشديد الثاء، بمعنى نسبه إلى الإثم بأن قلت له: يا أثم، يريد أن بعضهم لا ينسب بعضاً إلى الإثم؛ لأنهم لا يفعلون ما يصح نسبتهم إليه «حين» هلاك وفناء «مليم» بضم الميم، وهو الذي يفعل ما يلام عليه «ساهرة» هي وجه الأرض، يريد أن في الجنة لحم حيوان البر.

والثاني: الرفع، نحو: «لا رَجُلٌ ولا امرأةٌ، ولا غلامٌ رَجُلٍ ولا امرأةٌ»^(١).
ولا يجوز النَّصْبُ للثاني؛ لأنه إنما جاز فيما تقدّم للعطف على [محلّ] اسم «لا» و«لا»
هنا ليست بناصبية؛ فيسقط النَّصْبُ، ولهذا قال المصنّف: «وإن رَفَعْتَ أوْلاً لا تَنْصِباً».

الإعراب: «فلا» نافية ملغاة «لغو» مبتدأ مرفوع بالضمّة الظاهرة «ولا» الواو عاطفة، لا: نافية للجنس تعمل
عمل إن «تأثيم» اسم لا مبني على الفتح في محل نصب «فيها» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر «لا»
وخبر المبتدأ محذوف يدل عليه خبر «لا» هذا، ويجوز عكس ذلك على ضَعْفٍ فيه، فيكون الجار
والمجرور متعلقاً بمحذوف خبر المبتدأ، ويكون خبر «لا» هو المحذوف، وعلى أية حال فإن الواو قد
عطفت جملة «لا» مع اسمها وخبرها على جملة المبتدأ والخبر «وما» اسم موصول مبتدأ «فاهوا» فعل
وفاعل، والجملة من فاه وفاعله لا محل لها صلة الموصول «به» جار ومجرور متعلق بفاهوا «أبدأ» منصوب
على الظرفية، ناصبه فاهوا، أو مقيم «مقيم» خبر المبتدأ.

ويجوز أن تكون «لا» الأولى نافية عاملة عمل ليس، ولغو: اسمها، وخبرها محذوف يدل عليه خبر
«لا» الثانية العاملة عمل «إن»، أو خبر «لا» الأولى هو المذكور بعد، وخبر الثانية محذوف يدل عليه
خبر الأولى، وتكون الواو قد عطفت جملة «لا» الثانية العاملة عمل إن على جملة «لا» الأولى العاملة
عمل ليس، ولكن الوجه الثاني من وجهي الخبر ضعيف؛ لما يلزم عليه من العطف قبل استكمال
المعطوف عليه.

الشاهد فيه: قوله: «فلا لغو ولا تأثيم» حيث ألغى «لا» الأولى، أو أعملها عمل ليس فرفع الاسم بعدها،
وأعمل «لا» الثانية عمل «إن» على ما بيناه في إعراب البيت.

ومثل هذا الشاهد قول عامر بن جوين الطائي، وهو الشاهد رقم ١٤٦ الآتي في «باب الفاعل»:

فَلَا مُزْنَةٌ وَدَقَّتْ وَدَقَّهَا وَلَا أَرْضٌ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا

الرواية فيه برفع «مُزْنَةٌ» بالضمّة الظاهرة، وفتح «أرض» والقول فيهما كالقول في «لا لغو ولا تأثيم».

(١) من شواهد هذا الوجه قول الله تعالى: ﴿لَا يَبِيعُ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَعَةٌ﴾ [البقرة: ٢٥٤] برفع الثلاثة في

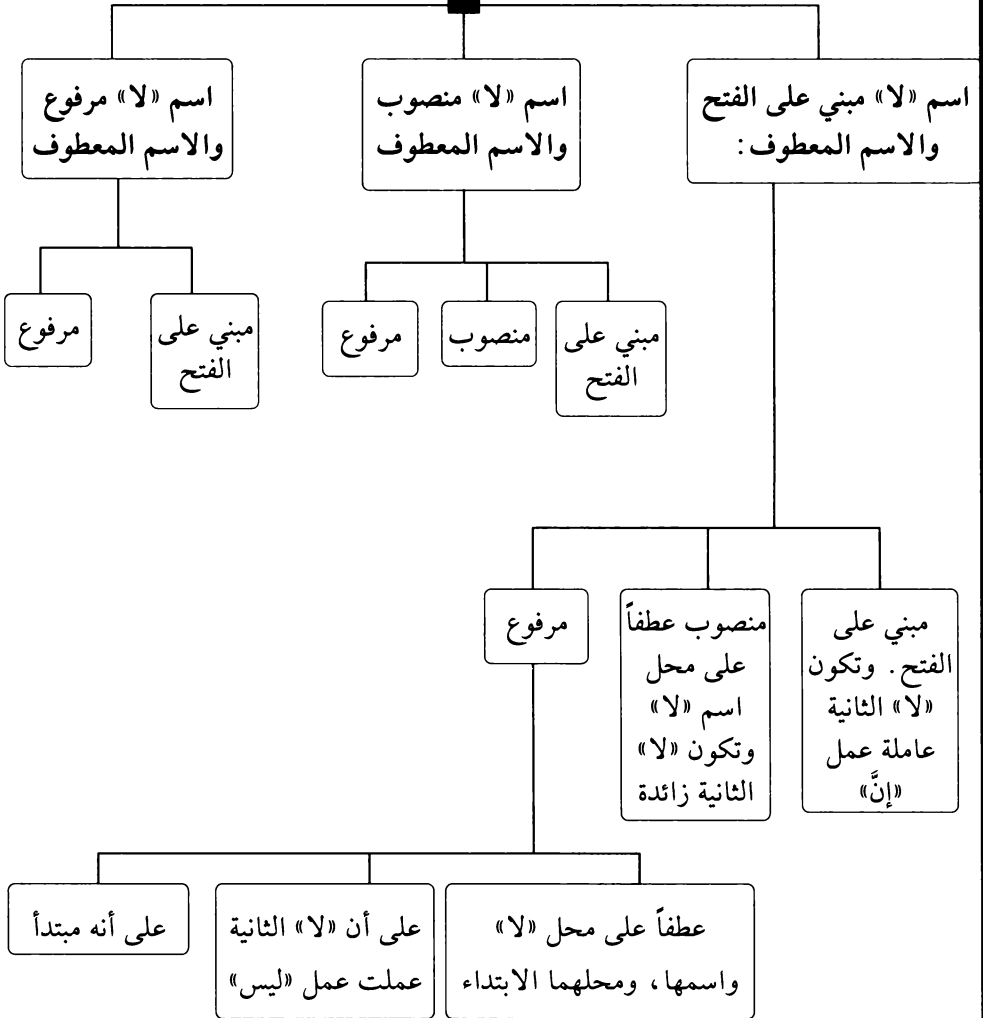
قراءة غير أبي عمرو وابن كثير، وقول عبيد بن حصين الراعي:

وَمَا هَجَرْتُكَ حَتَّى قُلْتِ مُعَلِنَةً لَا نَاقَةَ لِي فِي هَذَا وَلَا جَمَلُ

وقد نسج عليه أبو الطّيب المتنبّي في قوله:

بِمِ التَّعَلُّلِ لَا أَهْلٌ وَلَا وَطَنُ وَلَا نَدِيمٌ وَلَا كَأْسٌ وَلَا سَكَنُ

العطف على اسم «لا» النافية للجنس مع تكرار «لا»
(لا حول ولا قوة إلا بالله)



٢٠١ - ومُفْرَدًا نَعْتًا لِمَبْنِي يَلِي فَاَفْتَحَ أَوْ اَنْصَبَنَ أَوْ اَزْفَعَنَّ تَعْدِيلٍ^(١)
 إِذَا كَانَ اسْمُ «لَا» مَبْنِيًّا، وَنُعِتَ بِمُفْرَدٍ يَلِيهِ - أَي: لَمْ يُفْصَلْ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ بِفَاصِلٍ - جَازٍ فِي
 النعت ثلاثة أوجه:

الأول: البناء على الفتح؛ لتركيبه مع اسم «لا»، نحو: «لَا رَجُلَ ظَرِيفٍ»^(٢).

الثاني: النصب، مراعاةً لمحلّ اسم «لا» نحو: «لَا رَجُلَ ظَرِيفًا».

الثالث: الرفع، مراعاةً لمحلّ «لا» واسمها؛ لأنهما في موضع رفعٍ عند سيبويه كما
 تقدّم، نحو: «لَا رَجُلَ ظَرِيفٌ».

٢٠٢ - وَغَيْرَ مَا يَلِي وَغَيْرَ الْمُفْرَدِ لَا تَبْنِي وَأَنْصِبُهُ أَوْ الرَّفْعَ اقْصِدِ^(٣)

تقدّم في البيت الذي قبل هذا أنه إذا كان النعت مفرداً والمنعوت مفرداً ووليّه النعت،

(١) «ومفرداً نعتاً» يجوز أن يكون «مفرداً» مفعولاً مقدماً تنازعه العوامل الثلاثة الآتية ويكون نعتاً بدلاً منه، ويجوز أن يكون «مفرداً» حالاً من «نعتاً»، وجاز مجيء الحال من النكرة لتقدمه عليها ولتخصه بالمتعلق أو بالوصف، ويكون «نعتاً» مفعولاً تنازعه العوامل الثلاثة «المبني» جارٍ ومجرور متعلق بقوله: نعتاً، أو بمحذوف صفة له «يلي» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى نعت، والجملة في محل نصب صفة لقوله: نعتاً «فانفتح» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، «أو» عاطفة «انصبن» فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، ونون التوكيد حرف لا محل له من الإعراب «أو» حرف عطف «ارفع» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «تعديل» فعل مضارع مجزوم في جواب الأمر، وعلامة جزمه السكون، وحركه بالكسر لأجل الروي.

(٢) قال في «أوضح المسالك» ١/ ٣٥١-٣٥٢: على أنه رُكِبَ معها قبل مجيء «لا» كـ«خمسة عشر».

أي: اعتُبرَ النعتُ والمنعوتُ اسماً واحداً دخلت عليه «لا».

(٣) «وغير» مفعول مقدم على عامله، وهو قوله: «لا تبني» الآتي، وغير مضاف، و«ما» اسم موصول: مُضَافٌ إِلَيْهِ «يلي» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما، والجملة لا محل لها صلة ما «وغير» الواو عاطفة، غير: معطوف على غير السابقة، وغير مضاف، و«المفرد» مضاف إليه «لا» ناهية «تبني» فعل مضارع مجزوم بلا الناهية، وعلامة جزمه حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «وانصبه» الواو عاطفة، انصب: فعل أمر مبني على السكون لا محل له من الإعراب، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعول به لانصب «أو» عاطفة «الرفع» مفعول به مقدم لـ«اقصد» «اقصد» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت.

جاز في النَّعْتِ ثلاثةٌ أوجهٍ، وذكر في هذا البيت أنه إذا لم يَلِ النعتُ المفردُ المنعوتَ المفردَ، بل فُصِّلَ بينهما بفاصل، لم يجز بناءُ النعتِ؛ فلا تقول: «لا رجلٌ فيها ظريفٌ» بناءً ظريف، بلْ يتعيَّن رَفْعُهُ، نحو: «لا رجلٌ فيها ظريفٌ» أو نصبُهُ، نحو: «لا رجلٌ فيها ظريفًا» وإنما سقط البناءُ على الفتح؛ لأنه إنما جاز عندَ عَدَمِ الفصلِ لتركُّبِ النعتِ مع الاسمِ، ومع الفصلِ لا يمكنُ التَّركيبُ، كما لا يمكنُ التركيبُ إذا كان المنعوتُ غيرَ مفردٍ، نحو: «لا طالعًا جَبَلًا ظريفًا»^(١) ولا فرق في امتناع البناءِ على الفتح في النَّعْتِ عندَ الفصلِ بينَ أن يكونَ المنعوتُ مُفردًا كما مثَّل، أو غيرَ مُفردٍ.

وأشار بقوله: «وغير المفرد» إلى أنه إن كان النعتُ غيرَ مفردٍ - كالمضاف والمشبه بالمضاف - تَعَيَّنَ رَفْعُهُ أو نصبُهُ؛ فلا يجوزُ بناؤه على الفتح، ولا فرق في ذلك بينَ أن يكونَ المنعوتُ مفردًا أو غيرَ مفردٍ، ولا بينَ أن يُفَصَّلَ بينَهُ وبينَ النَّعْتِ أو لا يفصل؛ وذلك نحو: «لا رجلٌ صاحبٌ برٌّ فيها، ولا غلامٌ رجلٌ فيها صاحبٌ برٌّ».

وحاصلُ ما في البيتين: أنه إن كان النعتُ مفردًا والمنعوتُ مفردًا ولم يُفَصَّلَ بينهما، جازَ في النعتِ ثلاثةٌ أوجهٍ، نحو: «لا رجلٌ ظريفٌ، وظريفًا، وظريفٌ» وإن لم يكن كذلك، تَعَيَّنَ الرفعُ أو النَّصبُ، ولا يجوزُ البناءُ.

٢٠٣ - وَالْعَطْفُ إِنْ لَمْ تَتَكَرَّرْ «لا» احكاماً لَهُ بِمَا لِلنَّعْتِ ذِي الْفَصْلِ انْتَمَى^(٢)

(١) لأنه لا يُرَكَّبُ أكثر من كلمتين.

(٢) «والعطف» مبتدأ «إن» شرطية «لم» حرف نفي وجزم وقلب «تتكرر» فعل مضارع مجزوم بلم «لا» قصد لفظه: فاعل تتكرر، والجملة فعل الشرط «احكاماً» فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً لأجل الوقف، ونون التوكيد المنقلبة ألفاً حرف لا محل له من الإعراب، وفاعل احكم ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والجملة في محل جزم جواب الشرط، وحذفت منه الفاء ضرورة، وجملة الشرط وجوابه في محل رفع خبر المبتدأ «له، بما» جاران ومجروران يتعلقان باحكم، وما: اسم موصول «للنعت» جار ومجرور متعلق بقوله: انتمى، الآتي «ذي» نعت للنعت، وذي مضاف، و«الفصل» مضاف إليه «انتمى» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على «ما» الموصولة، والجملة من انتمى وفاعله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول.

وحاصل البيت: والعطف إن لم تتكرر «لا» فاحكم له بالاحكام الذي انتمى للنعت صاحب الفصل من منعوته، وذلك الحكم هو امتناع البناء وجواز ما عداه من الرفع والنصب.

تَقَدَّمَ أَنَّهُ إِذَا عُطِفَ عَلَى اسْمٍ «لَا» نَكْرَةً مُفْرَدَةً، وَتَكَرَّرَتْ «لَا» يَجُوزُ فِي الْمَعْطُوفِ ثَلَاثَةً أَوْ جِهٍ: الرَّفْعُ، وَالنَّصْبُ، وَالْبِنَاءُ عَلَى الْفَتْحِ، نَحْوُ: «لَا رَجُلٌ وَلَا امْرَأَةٌ، وَلَا امْرَأَةٌ، وَلَا امْرَأَةٌ» وَذَكَرَ فِي هَذَا الْبَيْتِ أَنَّهُ إِذَا لَمْ تَتَكَرَّرْ «لَا» يَجُوزُ فِي الْمَعْطُوفِ مَا جَازَ فِي النَّعْتِ الْمَفْصُولِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّهُ يَجُوزُ فِيهِ الرَّفْعُ وَالنَّصْبُ^(١)، وَلَا يَجُوزُ فِيهِ الْبِنَاءُ عَلَى الْفَتْحِ؛ فَتَقُولُ: «لَا رَجُلٌ وَامْرَأَةٌ، وَامْرَأَةٌ» وَلَا يَجُوزُ الْبِنَاءُ عَلَى الْفَتْحِ، وَحَكَى الْأَخْفَشُ «لَا رَجُلٌ وَامْرَأَةٌ» بِالْبِنَاءِ عَلَى الْفَتْحِ، عَلَى تَقْدِيرِ تَكَرَّرِ «لَا» فَكَأَنَّهُ قَالَ: «لَا رَجُلٌ وَلَا امْرَأَةٌ» ثُمَّ حُذِفَتْ «لَا»^(٢).

وَكَذَلِكَ إِذَا كَانَ الْمَعْطُوفُ غَيْرَ مُفْرَدٍ لَا يَجُوزُ فِيهِ إِلَّا الرَّفْعُ وَالنَّصْبُ، سِوَاءَ تَكَرَّرَتْ «لَا» نَحْوُ: «لَا رَجُلٌ وَلَا غُلَامٌ امْرَأَةٌ» أَوْ لَمْ تَتَكَرَّرْ، نَحْوُ: «لَا رَجُلٌ وَغُلَامٌ امْرَأَةٌ»^(٣). هَذَا كُلُّهُ إِذَا كَانَ الْمَعْطُوفُ نَكْرَةً؛ فَإِنْ كَانَ مَعْرِفَةً، لَا يَجُوزُ فِيهِ إِلَّا الرَّفْعُ عَلَى كُلِّ حَالٍ، نَحْوُ: «لَا رَجُلٌ وَلَا زَيْدٌ فِيهَا»، أَوْ «لَا رَجُلٌ وَزَيْدٌ فِيهَا».

٢٠٤ - وَأَعْطِ «لَا» مَعَ هَمْزَةٍ اسْتِفْهَامٍ مَا تَسْتَحِقُّ دُونَ الْاسْتِفْهَامِ^(٤)

(١) من شواهد هذه المسألة قول رجل من بني عبد مناة بن كنانة يمدح مروان بن الحكم وابنه عبد الملك: فَلَآ أَبَ وَابْنًا مِثْلُ مَرْوَانَ وَابْنِهِ إِذَا هُوَ بِالْمَجْدِ ارْتَدَى وَتَأَزَّرَا فَأَنْتَ تَرَاهُ قَدْ عَطَفَ «ابْنًا» عَلَى اسْمِ لَا الَّذِي هُوَ «أَب» وَأَتَى بِالْمَعْطُوفِ مَنْصُوبًا، وَقَدْ كَانَ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَأْتِيَ بِهِ مَرْفُوعًا بِالْعَطْفِ عَلَى مَحَلِّ «لَا» مَعَ اسْمِهَا؛ فَإِنْ مَحَلُّهُمَا رَفَعٌ بِالْإِبْتِدَاءِ عِنْدَ سَبِيئِهِ، كَمَا تَقَدَّمَ ذَكَرَهُ مَرَارًا.

(٢) اعتبر ابن هشام هذا القول شاذًا كما في «أوضح المسالك» ٣٥١/١. وتوجيه الشذوذ: أنه لم يُعْهَدَ أَنْ تُحْدَفَ «لَا» وَيَبْقَى الْبِنَاءُ عَلَى تَقْدِيرِهَا! وَأَمَّا الْقَوْلُ بِأَنَّ «رَجُلًا وَامْرَأَةً» مَبْتِئَانِ فَبَاطِلٌ؛ كَوْنُهُمَا قَدْ فُصِّلَ بَيْنَهُمَا بِحَرْفِ الْعَطْفِ.

(٣) ذكر الناظم والشارح حكم العطف على اسم لا وحكم نعته، ولم يذكر واحد منهما حكم البديل منه. وحاصله أن البديل إما أن يكون نكرة كاسم «لا»، وإما أن يكون معرفة؛ فإذا كان البديل نكرة جاز في الرفع والنصب؛ فتقول: لا أحد رجلاً وامرأة فيها، وتقول: لا أحد رجلٌ وامرأة فيها، وإن كان البديل معرفة لم يجز في الرفع، فتقول: لا أحد زيد وعمرو فيها. وأما التوكيد فلا يأتي منه المعنوي؛ لأن ألفاظه معارف، واسم «لا» نكرة، ولا تؤكد النكرة توكيدًا معنويًا على ما ستعرف في باب التوكيد إن شاء الله.

(٤) «وأعط» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «لا» قصد لفظه: مفعول أول لأعط «مع» ظرف متعلق بمحذوف حال من «لا» ومع مضاف، و«همزة» مضاف إليه، وهمزة مضاف، و«استفهام» مضاف إليه «ما» اسم موصول: مفعول ثانٍ لأعط «تستحق» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً =

إذا دخلت همزة الاستفهام على «لا» النافية للجنس، بقيت على ما كان لها من العمل⁽¹⁾ وسائر الأحكام التي سبق ذكرها؛ فتقول: «ألا رجل قائم؟ وألا غلام رجل قائم؟ وألا طالباً جبلاً ظاهر؟» وحكم المعطوف والصفة بعد دخول همزة الاستفهام كحكمهما قبل دخولها. هكذا أطلق المصنّف رحمه الله تعالى هنا، وفي كل ذلك تفصيل.

وهو: أنه إذا قصد بالاستفهام التوبيخ أو الاستفهام عن النفي⁽²⁾؛ فالحكم كما ذكر من أنه يبقى عملها وجميع ما تقدم ذكره: من أحكام العطف، والصفة، وجواز الإلغاء. فمثال التوبيخ قولك: «ألا رجوع وقد شئت!» ومنه قوله: [البسيط]

ش ١١٣ - ألا ارعوا لمن ولت شبيبته وأذنت بمشيب بَعْدَهُ هَرَم⁽³⁾

= تقديره هي يعود على «لا» ومفعوله ضمير محذوف يعود على «ما» الموصولة، والجملة لا محل لها صلة الموصول «دون» ظرف متعلق بمحذوف حال من «لا» ودون مضاف، و«الاستفهام» مضاف إليه. وحاصل البيت: وأعط «لا» النافية حال كونها مصاحبة الهمزة الدالة على الاستفهام نفس الحكم الذي كانت «لا» هذه تستحقه حال كونها غير مصحوبة بأداة الاستفهام.

- (1) مع تحوّل الكلام إلى الإنشاء بعد أن كان خيراً.
 (2) لو قال: «أو لمجرد الاستفهام عن النفي» لكان قوله أمتن.
 (3) هذا البيت لم ينسب أحد ممن استشهد به فيما بين أيدينا من المراجع إلى قائل معين.
 اللغة: «ارعوا»: أي: انتهاء، وانكفاف، وانزجار، وهو مصدر ارعوى يرعوي؛ أي: كفّ عن الأمر وتركه «أذنت» أعلمت «ولت» أدبرت «مشيب» شيخوخة وكبر «هرم» فناء القوة وذهاب للفناء ودواعي الصبوة.
 المعنى: أفما يكف عن المقابح ويدع دواعي النزق والطيش هذا الذي فارقه الشباب وأعلمته الأيام أن جسمه قد أخذ في الاعتلال، وسارعت إليه أسباب الفناء والزوال!؟

الإعراب: «ألا» الهمزة للاستفهام، ولا: نافية للجنس، وقصد بالحرّفين جميعاً التوبيخ والإنكار «ارعوا» اسم لا «لمن» جار ومجرور متعلّق بمحذوف خبر «لا» ومن: اسم موصول «ولت» ولّى: فعل ماض، والتاء تاء التانيث «شبيبته» شبيبة: فاعل ولت، وشبيبة مضاف، والضمير مضاف إليه، والجملة من ولت وفاعله لا محلّ لها صلة الموصول «وأذنت» الواو عاطفة، آذن: فعل ماض، والتاء تاء التانيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى شبيبة «بمشيب» جار ومجرور متعلّق بأذنت «بعده» بعد: ظرف زمان متعلّق بمحذوف خبر مقدم، وبعد مضاف، والهاء ضمير المشيب مضاف إليه «هرم» مبتدأ مؤخر، والجملة من المبتدأ وخبره في محل جر صفة لمشيب.

الشاهد فيه: قوله: «ألا ارعوا» حيث أبقى للا نافية عملها الذي تستحقه مع دخول همزة الاستفهام عليها؛ لأنه قصد بالحرّفين جميعاً التوبيخ والإنكار.

ومثال الاستفهامِ عَنِ النَّفْيِ قَوْلُكَ: «ألا رَجُلَ قَائِمٌ؟» ومنه قوله: [البسيط]

ش ١١٤- ألا اضْطَبَّارَ لِسَلْمَى أُمَ لَهَا جَلْدٌ إِذَا أَلَا قِي الَّذِي لاقاهُ أَمْثَالِي^(١)
وإذا قُصِدَ بِالْأَلَا التَّمْنِي، فمذهبُ المازِنِيِّ^(٢) أنها تَبْقَى على جميع ما كانَ لها من الأحكامِ،
وعليه يَتَمَسَّى إطلاقُ المصنَّفِ، ومذهبُ سيويهِ^(٣) أنه يَبْقَى لها عَمَلُها في الاسمِ، ولا يجوزُ
إلغاؤها، ولا الوصفُ أو العطفُ بالرفعِ مراعاةً للابتداءِ.

ومن استعمالها للتَّمْنِي قولهم: «ألا ماءً ماءً بارداً» وقولُ الشاعر: [الطويل]

(١) نُسبَ هذا البيت لمجنون بني عامر قيس بن الملُّوح، ويروى في صدره اسمها هكذا:

ألا اضْطَبَّارَ لِيَلِيلى أُمَ لَهَا جَلْدٌ

اللغة: «اضطبار» تصبر، وتجلد، وسُلوان، واحتمال «لاقاه أمثالي» كناية عن الموت.

المعنى: ليت شعري إذا أنا لاقيت ما لاقاه أمثالي من الموت، أيمتنع الصبر على سلمى أم يبقى لها تجلدها
وصبرها؟!

الإعراب: «ألا» الهمزة للاستفهام، ولا: نافية للجنس «اضطبار» اسم «لا» مبني على الفتح في محل نصب
«لسلمى» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر «لا»، «أم» عاطفة «لها» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر
مقدم «جلد» مبتدأ مؤخر، والجملة معطوفة على جملة «لا» واسمها وخبرها «إذا» ظرفية «ألاقي» فعل
مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، والجملة في محل جر بإضافة «إذا» إليها «الذي» اسم
موصول مفعول به لألاقي «لاقاه» لاقى: فعل ماضٍ، والهاء مفعول به للاقى تقدم على فاعله «أمثالي»
أمثال: فاعل لاقى، وأمثال مضاف، وباء المتكلم مضاف إليه، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول لا
محل لها صلة الموصول.

الشاهد فيه: قوله: «ألا اضطبار» حيث عاملَ «لا» بعد دخول همزة الاستفهام مثل ما كان يعاملها به قبل
دخولها، والمراد من الهمزة هنا الاستفهام، ومن «لا» النفي؛ فيكون معنى الحرفين معاً الاستفهام عن
النفي، وبهذا البيت يندفع ما ذهب إليه الشُّلُوبيين من أن الاستفهام عن النفي لا يقع، وكون الحرفين معاً
دالين على الاستفهام عن النفي في هذا البيت مما لا يرتاب فيه أحد؛ لأن مراد الشاعر أن يسأل: أينتفي
عن محبوبته الصبر إذا مات فتجزع عليه، أم يكون لها جلد وتصبر؟

(2) والمبرد.

(3) «الكتاب» ٣٠٨/٢-٣٠٩، ووافقه الخليل والجرمي، واختاره ابن مالك في «التسهيل» كما في شرحه

المسمى «المساعد على تسهيل الفوائد» لشارحنا ابن عقيل ٣٥٠/١-٣٥١.

ول«ألا» معنى رابعٌ هو العرض والتضيض واختلف فيه: أهو مركَّبٌ من الحرفين أم هو حرفٌ برأسه؟
وسياتي الكلام عليه في بابه.

ش ١١٥ - أَلَا عُمَرَ وَلَّى مُسْتَطَاعٌ رُجُوعُهُ فَيَرَأَبُ مَا أَثَأَتْ يَدُ الْغَفَلَاتِ^(١)
 ٢٠٥ - وَشَاعَ فِي ذَا الْبَابِ إِسْقَاطُ الْخَبَرِ إِذَا الْمُرَادُ مَعَ سُقُوطِهِ ظَهَرَ^(٢)

إذا دَلَّ دليلٌ على خَبَرٍ «لا» النافية للجنسِ وَجَبَ حَذْفُهُ عند التميميين والطائيين، وكَثُرَ حَذْفُهُ عند الحجازيين، ومثاله أن يقال: هَلْ مِنْ رَجُلٍ قائم؟ فتقول: «لا رَجُلًا» وَتَحْذِفُ الْخَبَرَ، وهو «قائمٌ» وجوباً عند التميميين والطائيين، وجوازاً عند الحجازيين، ولا فَرْقَ في ذلك بين أن يكونَ الخبرُ غيرَ ظرفٍ ولا جارًّا ومجرورٍ كما مُثِّلَ، أو ظرفاً أو جارًّا ومجروراً، نحو أن يقال: هَلْ عندك رجلٌ؟ أو هَلْ في الدار رجلٌ؟ فتقول: «لا رَجُلًا».

(١) احتجَّ بهذا البيت جماعة من النحاة، ولم ينسبه أحد منهم - فيما نعلم - إلى قائل معين.

اللغة: «ولَّى» أدير وذهب «فيرأب» يجبر ويصلح «أثأت» فتقت، وصدعت، وشعبت، وأفسدت، تقول: رأب فلان الصدع، ورأب فلان الإناء؛ إذا أصلح ما فسد منهما، وقال الشاعر:

يَرَأَبُ الصَّدْعَ وَالنَّأْيَ بِرِصِينِ مِنْ سَجَايَا آرَائِهِ وَيَغْيِرُ

(تغير - بفتح ياء المضارعة - بمعنى يميز؛ أي: يمون الناس).

الإعراب: «ألا» كلمة واحدة للتمني، ويقال: الهمزة للاستفهام وأريد بها التمني، ولا: نافية للجنس، وليس لها خبر لا لفظاً ولا تقديراً «عمر» اسمها «ولى» فعل ماضٍ وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى العمر «مستطاع» خبر مقدم «رجوعه» رجوع: مبتدأ مؤخر، ورجوع مضاف، والضمير العائد إلى العمر مضاف إليه، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب صفة ثانية لعمر «فيرأب» الفاء للسببية، يرأب: فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد فاء السببية في جواب التمني، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى عمر «ما» اسم موصول مفعول به ليرأب «أثأت» أنأى: فعل ماضٍ، والتاء تاء التانيث «يد» فاعل أثأت، ويد مضاف، و«الغفلات» مضاف إليه، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها صلة الموصول، والعائد ضمير منصوب محذوف تقديره «أثأته».

الشاهد فيه: قوله: «ألا عمر» حيث أريد الاستفهام مع «لا» مجرد التمني، وهذا كثير في كلام العرب، ومما يدل على كون «ألا» للتمني في هذا البيت نصب المضارع بعد فاء السببية في جوابه.

(٢) «وشاع» فعل ماضٍ «في» حرف جر «ذا» اسم إشارة مبني على السكون في محل جر بفي، والجار والمجرور متعلق بشاع «الباب» بدل أو عطف بيان من اسم الإشارة «إسقاط» فاعل شاع، وإسقاط مضاف، و«الخبر» مضاف إليه «إذا» ظرف للمستقبل من الزمان تضمن معنى الشرط «المراد» فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده، وتقديره: إذا ظهر المراد «مع» ظرف متعلق بقوله: «ظهر» الآتي، ومع مضاف، وسقوط من «سقوطه» مضاف إليه، وسقوط مضاف، والهاء مضاف إليه «ظهر» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المراد، والجملة من ظهر وفاعله لا محل لها من الإعراب مفسرة.

فإن لم يَدُلَّ على الخبرِ دليلٌ، لم يَجُزْ حَذْفُهُ عِنْدَ الْجَمِيعِ، نحو قوله ﷺ: «لَا أَحَدٌ أَغْيَرُ مِنْ اللَّهِ»^(١) وقولِ الشاعر: [البسيط]

ش ١١٦ - وَلَا كَرِيمٍ مِنَ الْوَلْدَانِ مَصْبُوحٌ^(٢)

وإلى هذا أشار المصنّف بقوله: «إِذَا الْمُرَادُ مَعَ سُقُوطِهِ ظَهَرَ» واحترزَ بهذا مما لا يظهر المراد مع سُقُوطِهِ؛ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ حِينَئِذٍ الْحَذْفُ كَمَا تَقَدَّمَ.

- (١) الحديث في «صحيح البخاري» برقم (٤٦٣٤)، وفي «صحيح مسلم» برقم (٦٩٩٢) بهذا اللفظ.
 (٢) نسب الزمخشري في «المفصل» (٨٩/١) بتحقيقنا هذا الشاهد لحاتم الطائي، ونسبه الجرمي - مع صدره - لأبي ذؤيب الهذلي، والصواب أنه - كما قال الأعلام - لرجل جاهلي من بني النبيت بن قاسط (وصوابه ابن مالك) وهو حي من اليمن، وكان قد اجتمع هو وحاتم والنابغة عند امرأة يقال لها ماوية بنت عفزر يخطبونها، فأثرت حاتمًا عليهما، وصدر هذا الشاهد:

إِذَا اللَّقَاحُ عَدَّتْ مُلْقَى أَصِرْتُهَا

وبعض النحاة - كسيبويه والأعلام، وتبعهم الأشموني - يجعل صدر هذا الشاهد قوله:

وَرَدَّ جَازِرُهُمْ حَرْفًا مُصْرَمَةً

وهذا من تركيب صدر بيت على عجز بيت آخر، وهاك ثلاثة أبيات منها البيت الشاهد لتعلم صحة الإنشاد:

هَلَّا سَأَلْتُ النَّبِيتِيْنَ مَا حَسْبِي	عِنْدَ الشِّتَاءِ إِذَا مَا هَبَّتِ الرِّيحُ
وَرَدَّ جَازِرُهُمْ حَرْفًا مُصْرَمَةً	فِي الرَّأْسِ مِنْهَا وَفِي الْأَصْلَاءِ تَمْلِيحُ
إِذَا اللَّقَاحُ عَدَّتْ مُلْقَى أَصِرْتُهَا	وَلَا كَرِيمٍ مِنَ الْوَلْدَانِ مَصْبُوحُ

اللغة: «اللقاح» جمع لقوح، وهي الناقة الحلوب «أصرتها» جمع صرار، وهو خيط يشد به رأس الضرع لثلا يرضعها ولدها، وإنما تلقى الأصرة حين لا يكون در، وذلك في زمن القحط، فالكلام كناية عن الجذب والقحط، وكأنه قال: إذا اشتد الزمان «مصبوح» اسم مفعول من صبحته، بتخفيف الباء، إذا سقيته الصبوح، وهو - بفتح الصاد وضم الباء الموحدة - الشرب بالغداة، والغداة: الوقت ما بين صلاة الفجر وطلوع الشمس.

الإعراب: «إذا» ظرف للزمان المستقبل تضمن معنى الشرط «اللقاح» اسم لغدا محذوفاً يدل عليه المذكور بعده، وخبره محذوف يدل عليه ما بعده أيضًا، والتقدير: إذا عدت اللقاح ملقى أصرتها «عدت» غدا: فعل ماض ناقص بمعنى صار، والتاء للتأنيث، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى اللقاح «ملقى» خبر غدا، وهو اسم مفعول «أصرتها» أصرة: نائب فاعل لملقى، وأصرة مضاف، والضمير العائد إلى اللقاح مضاف إليه «ولا» نافية للجنس «كريم» اسمها «من الولدان» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لكريم «مصبوح» خبر لا.

الشاهد فيه: قوله: «ولا كريم من الولدان مصبوح» حيث ذكر خبر لا، وهو قوله: «مصبوح» لكونه ليس =

ظَنَّ وَأَخَوَاتُهَا

- ٢٠٦ - اِنْصَبَ بِفِعْلِ الْقَلْبِ جُزْأَيِ اِبْتِدَا اَعْنِي رَأَى خَالَ عَلِمْتُ وَجَدَا^(١)
- ٢٠٧ - ظَنَّ حَسِبْتُ وَرَعَمْتُ مَعَ عَدَّ حَجَا دَرَى وَجَعَلَ اللَّذَّ كَاغْتَقَدَّ^(٢)

= يعلم إذا حذف، ولو أنه حذفه فقال: «ولا كريم من الولدان» لفهم منه أن المراد: ولا كريم من الولدان موجود؛ لأن الذي يحذف عند عدم قيام قرينة هو الكون العام، ولا شك أن هذا المعنى غير المقصود له. هذا تخريج البيت على ما يريد الشارح والناظم تبعاً لسيبويه شيخ النحاة.

وقد أجاز الأعلام الشنتمري وأبو علي الفارسي وجاز الله الزمخشري أن يكون الخبر محذوفاً، وعليه يكون قوله: «مصبوح» نعتاً لاسم لا باعتبار أصله، وهو المعبر عنه بأنه تابع على محل «لا» واسمها معاً؛ لأنهما في التقدير مبتدأ عند سيبويه، كما تقدم بيانه.

قال الأعلام: «ويجوز أن يكون نعتاً لاسمها محمولاً على الموضع، ويكون الخبر محذوفاً لعلم السامع، وتقديره: موجود، ونحوه» اهـ.

وقال الزمخشري: «وقول حاتم: ولا كريم... إلخ، يحتمل أمرين: أحدهما أن يترك فيه طائيته إلى اللغة الحجازية، والثاني ألا يجعل «مصبوح» خبراً، ولكن صفة محمولة على محل لا مع المنفي» اهـ.

ويريد بترك طائيته أنه ذكر خبر «لا»؛ لأنك قد علمت أن لغة الطائيين حذف خبر لا مطلقاً، أعني سواء أكان ظرفاً أو جاراً ومجروراً أم كان غيرهما، متى فهم ودلت عليه قرينة، أو كان كوناً مطلقاً، ويكون حاتم قد تكلم في هذا البيت على لغة أهل الحجاز الذين يذكرون خبر «لا» عند عدم قيام القرينة على حذفه، أو عند تعلق الغرض بذكره لداعية من الدواعي، لكن الذي يقرره العلماء أن العربي لا يستطيع أن يتكلم بغير لغته التي درب عليها لسانه، فإن نحن راعينا ذلك وجب أن نصير إلى الوجه الآخر - وهو أن نقدر قوله: «مصبوح» نعتاً لقوله: «لا كريم» أي نعتاً على محل «لا» مع اسمها، وهو الرفع - حتى يكون كلامه جارياً على لغة قومه، فاعرف هذا، والله يرشدك ويصِّرك.

(١) «انصب» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بفعل» جار ومجرور متعلق بانصب، وفعل مضاف، و«القلب» مضاف إليه «جزأي» مفعول به لانصب، و«جزأي مضاف، و«ابتدا» مضاف إليه «أعني» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «رأى» قصد لفظه: مفعول به لأعني «خال، علمت، وجدا» كلهن معطوفات على رأى بعاطف مقدر.

(٢) «ظن، حسبت، وزعمت» كلهن معطوفات على «رأى» المذكور في البيت السابق بعاطف مقدر فيما عدا الأخير «مع» ظرف متعلق بأعني، ومع مضاف، و«عد» قصد لفظه: مضاف إليه «حجا، درى، وجعل» معطوفات على عد بعاطف مقدر فيما عدا الأخير «اللذ» اسم موصول - وهو لغة في الذي - صفة لجعل «كاغتنق» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول.

٢٠٨ - وَهَبَ تَعَلَّمَ وَالَّتِي كَصَيَّرَا أَيضاً بِهَا انْصَبَ مُبْتَدَأً وَخَبِيراً^(١)
 هذا هو القِسْمُ الثالثُ من الأفعالِ الناسخةِ للإبتداءِ، وهو ظَنَّ وأخواتُها^(٢). وتنقسمُ إلى
 قسمين: أحدهما: أفعالُ القلوب^(٣)، والثاني: أفعالُ التَّحْوِيلِ^(٤).

فَأَمَّا أفعالُ القلوبِ فتقسمُ إلى قسمين؛ أحدهما: ما يَدُلُّ على اليقين، وذَكَرَ المصنِّفُ
 منها خمسةً: رأى، وَعَلِمَ، وَوَجَدَ، وَدَرَى، وَتَعَلَّمَ، والثاني منهما: ما يَدُلُّ على الرَّجْحَانِ،
 وذَكَرَ المصنِّفُ منها ثمانية: خَالَ، وَظَنَّ، وَحَسِبَ، وَزَعَمَ، وَعَدَّ، وَحَجَا، وَجَعَلَ، وَهَبَ.
 فمثالُ رَأَى قولُ الشاعر: [الوافر]

ش ١١٧ - رَأَيْتُ اللَّهَ أَكْبَرَ كُلِّ شَيْءٍ مُحاوَلَةً وَأَكْثَرَهُمْ جُنوداً^(٥)

- (١) «وهب، تعلم» معطوفان على «عد» بعاطف محذوف من الثاني «والتي» اسم موصول: مبتدأ «كصيرا» جار ومجرور متعلق بفعل محذوف تقع جملة صلة التي «أيضاً» مفعول مطلق لفعل محذوف «بها» جار ومجرور متعلق بقوله: انصب، الآتي «انصب» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «مبتدأ» مفعول به لانصب «وخبيراً» معطوف على مبتدأ، وجملة انصب وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ.
- (٢) تنصب هذه الطائفة المبتدأ والخبر مفعولين لها بعد أن تستوفي فاعلها.
- (٣) قال في «أوضح المسالك» ٣٥٩/١: وإنما قيل لها ذلك؛ لأن معانيها قائمة في القلب.
- (٤) أو التصيير، وتدلُّ على تحويل اسمها إلى خبرها، وستأتي.
- (٥) البيت لجِدْش بن زهير بن ربيعة بن عمرو بن عامر بن صعصعة بن بكر بن هوازن.

اللغة: «محاولة» تطلق المحاولة على القوة والقدرة، وتطلق على طلب الشيء بحيلة، والمعنى الثاني من هذين لا يليق بجانب الله تعالى «وأكثرهم جنوداً» قد لفق الشارح العلامة - تبعاً لكثير من النحاة - هذه اللفظة من روايتين: إحداهما رواها أبو زيد، وهي: «وأكثرهم عديدا» والثانية رواها أبو حاتم، وهي: «وأكثره جنوداً».

الإعراب: «رأيت» فعل وفاعل «الله» منصوب على التعظيم، وهو المفعول الأول «أكبر» مفعول ثان لرأى، وأكبر مضاف، و«كل» مضاف إليه، وكل مضاف، و«شيء» مضاف إليه «محاولة» تمييز «وأكثرهم» الواو عاطفة، أكثر: معطوف على «أكبر» وأكثر مضاف، والضمير مضاف إليه «جنوداً» تمييز أيضاً.
 الشاهد فيه: قوله: «رأيت الله أكبر.. إلخ» فإن رأى فيه دالة على اليقين، وقد نصبت مفعولين؛ أحدهما لفظ الجلالة، والثاني قوله: «أكبر» على ما بيناه في الإعراب.

فاستعملَ «رَأَى» فيه لليقين، وقد تستعملُ «رَأَى» بمعنى «ظَنَّ»^(١)، كقوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ بِرُؤْنِهِ عِيدًا﴾ [المعارج: ٦] أي: يُظَنُّونَهُ.

ومثالُ «عَلِمَ»: «عَلِمْتُ زَيْدًا أَخَاكَ» وقولُ الشاعر: [البيط]

ش ١١٨- عَلِمْتُكَ الْبَاذِلَ الْمَعْرُوفِ فَاَنْبَعْتُ إِلَيْكَ بِي وَاجِفَاتُ الشُّوقِ وَالْأَمَلِ^(٢)

(١) تأتي رأى بمعنى علم وبمعنى ظن، وقد ذكرهما الشارح هنا، وتأتي كذلك بمعنى حلم، أي: رأى في منامه، وتُسمى الحلمية، وسيذكرها الناظم بعد، وهي بهذه المعاني الثلاثة تتعدى لمفعولين، وتأتي بمعنى أبصر، نحو: «رأيت الكواكب»، وبمعنى اعتقد، نحو: «رأى أبو حنيفة جلاً كذا»، وتأتي بمعنى أصاب رثته، تقول: «رأيت محمداً» تريد ضربته فأصبت رثته، وهي بهذه المعاني الثلاثة تتعدى لمفعول واحد، وقد تتعدى التي بمعنى اعتقد إلى مفعولين، كقول الشاعر:

رَأَى النَّاسَ إِلَّا مَنْ رَأَى مِثْلَ رَأْيِهِ خَوَارِجَ تَرَائِكِينَ قَصْدَ الْمَخَارِجِ

وقد جمع الشاعر في هذا البيت بين تعديتها لواحد وتعديتها لاثنين، فأما تعديتها لواحد، ففي قوله: «رأى مثل رأيه» وأما تعديتها لاثنين، ففي قوله: «رأى الناس خوارج» هكذا قيل، ولو قلت: إن «خوارج» حال من الناس لم تكن قد أبعدت.

(٢) هذا البيت من الشواهد التي لم ينسبها لقاتل معين.

اللغة: «الباذل» اسم فاعل من البذل، وهو الجود والإعطاء، وفعله من باب نصر «المعروف» اسم جامع لكل ما هو من خيرى الدنيا والآخرة، وفي الحديث: «صَنَائِعُ الْمَعْرُوفِ تَقِي مَصَارِعَ الشُّوءِ» و«فانبعثت» ثارت ومضت ذاهبة في طريقها «واجفات» أراد بها دواعي الشوق وأسبابه التي بعثته على الذهاب إليه، وهي جمع واجفة، وهي مؤنث اسم فاعل من الوجيف، وهو ضرب من السير السريع، وتقول: وجف البعير يجف وجفًا - بوزن وعد يَعُدُّ وَعَدًا - ووجيفًا، إذا سار، وقد أوجفه صاحبه، وفي الكتاب العزيز: ﴿فَمَا أَوْجَفْتُهُ عَلَيْهِ مِنْ حَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ﴾ [الحشر: ٦].

الإعراب: «علمتكَ» فعل وفاعل ومفعول أول «الباذل» مفعول ثانٍ لعلم «المعروف» يجوز جرُّه بالإضافة، ويجوز نصبه على أنه مفعول به للباذل «فانبعثت» الفاء عاطفة، وانبعث: فعل ماضٍ، والتاء للتأنيث «إليك بي» كل منهما جار ومجرور متعلق بانبعث «واجفات» فاعل بانبعث، وواجفات مضاف، و«الشوق» مضاف إليه «والأمل» معطوف على الشوق.

الشاهد فيه: قوله: «علمتكَ الباذل.. إلخ» فإن علم في هذه العبارة فعل دال على اليقين، وقد نصب به مفعولين: أحدهما الكاف، والثاني قوله: الباذل، على ما بيناه في الإعراب.

والذي يدل على أن «علم» في هذا البيت بمعنى اليقين أن المقصود مدح المخاطب واستجداؤه، وذلك =

ومثال «وَجَدَ» قوله تعالى: ﴿وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَتِّقِينَ﴾ [الأعراف: ١٠٢] ومثال «دَرَى» قوله: [الطويل]

ش ١١٩- دُرَيْتَ الْوَفِيِّ الْعَهْدِيَا عُرُوفاً غَتَّبَطِ فَإِنَّ اغْتِبَاطاً بِالْوَفَاءِ حَمِيدٌ^(١)

= يستدعي أن يكون مراده: إني أيقنت بأنك جواد كريم تعطي من سألك؛ فلهذا أسرعرت إليك مؤملاً جدواك.

وقد تأتي «علم» بمعنى ظن، ويمثل لها العلماء بقوله تعالى: ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ﴾ [الممتحنة: ١٠].

وهي - إذا كانت بمعنى اليقين أو الظن - تتعدى إلى مفعولين. وقد تأتي بمعنى عَرَفَ، فتتعدى لواحد. وقد تأتي بمعنى: صارَ أعلمَ - أي: مشقوق الشفة العليا - فلا تتعدى أصلاً. وهذا الشاهد أيضاً لم ينسبوه إلى قائل معين. (١)

اللغة: «دریت» بالبناء للمجهول، من درى، إذا علم «فاغتبط» أمر من الغبطة، وهي: أن تتمنى مثل حال الغير من غير أن تتمنى زوال حاله عنه، وأراد الشاعر بأمره بالاغتباط أحدَ أمرين؛ أولهما: الدعاء له بأن يدوم له ما يغبطه الناس من أجله، والثاني: أمره بأن يبقى على اتصافه بالصفات الحميدة التي تجعل الناس يغبطونه.

المعنى: إن الناس قد عرفوك الرجل الذي يفى إذا عاهد، فيلزكم أن تغتبط بهذا وتقرَّ به عينا، ولا لوم عليك في الاغتباط به.

الإعراب: «دریت» درى: فعل ماض مبني للمجهول، والتاء نائب فاعل، وهو المفعول الأول «الوفاي» مفعول ثان «العهد» يجوز جره بالإضافة، ونصبه على التشبيه بالمفعول به، ورفع على الفاعلية؛ لأن قوله: «الوفاي» صفة مشبهة، والصفة المشبهة يجوز في معمولها الأوجه الثلاثة المذكورة «يا عرو» يا: حرف نداء، وعرو: منادى مرخم بحذف التاء، وأصله عروة «فاغتبط» الفاء عاطفة، اغتبط: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «فإن» الفاء للتعليل، إن: حرف توكيد ونصب «اغتباطاً» اسم إن «بالوفاء» جار ومجرور متعلق باغتباط، أو بمحذوف صفة لاغتباط «حميد» خبر «إن» مرفوع بالضمرة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله: «دریت الوفاي العهد» فإن «درى» فعل دال على اليقين، وقد نصب به مفعولين، أحدهما: التاء التي وقعت نائب فاعل، والثاني: هو قوله: «الوفاي» على ما سبق بيانه.

هذا، واعلم أن «درى» يستعمل على طريقتين: أحدهما: أن يتعدى لواحد بالباء، نحو قولك: دريت بكذا، فإن دخلت عليه همزة تعدى بها لواحد ولثان بالباء، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَا أَدْرِيكُمْ يَوْمًا﴾ [يونس: ١٦] والثاني: أن ينصب مفعولين بنفسه كما في بيت الشاهد، ولكنه قليل.

ومثالُ «تَعَلَّمَ» - وهي التي بمعنى اعلم^(١) - قوله: [الطويل]

ش ١٢٠ - تَعَلَّمَ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهَرَ عَدُوَّهَا فَبَالِغٍ بِلُطْفٍ فِي التَّحْيِيلِ وَالْمَكْرِ^(٢)
وهذه مثلُ الأفعالِ الدالَّةِ على اليقينِ .

ومثالُ الدالَّةِ على الرُّجْحَانِ قولُكَ: «خَلْتُ زَيْدًا أَخَاكَ»^(٣) وَقَدْ تَسْتَعْمَلُ «خَالَ» لليقينِ ،

كقوله: [الطويل]

(١) احترز بقوله: «وهي التي بمعنى اعلم» عن التي في نحو قولك: تعلم النحو، والفرق بينهما من ثلاثة أوجه: أحدها: أن قولك: «تعلم النحو» أمر بتحصيل العلم في المستقبل، وذلك بتحصيل أسبابه، وأما قولك: «تعلم أنك ناجح» فإنه أمر بتحصيل العلم بما يذكر مع الفعل من المتعلقات في الحال. وثانيها: أن التي من أخوات ظن تتعدى إلى مفعولين، والأخرى تتعدى إلى مفعول واحد. وثالثها: أن التي من أخوات ظن جامدة غير متصرفة، وتلك متصرفة تامة التصرف، تقول: تعلم الحساب يتعلمه وتعلمه أنت.

(٢) البيت لزياد بن سيار بن عمرو بن جابر.
اللغة: «تعلم» اعلم واستيقن «شفاء النفس» قضاء مآربها «لطف» رفق «التحيل» أخذ الأشياء بالحيلة. المعنى: اعلم أنه إنما يشفي نفوس الرجال أن يستطيعوا قهر أعدائهم والتغلب عليهم؛ فيلزمك أن تبالح في الاحتيال لذلك لكي تبلغ ما تريد.

الإعراب: «تعلم» فعل بمعنى اعلم، وهو فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «شفاء» مفعول أول لتعلم، وشفاء مضاف، و«النفس» مضاف إليه «قهر» مفعول ثان لتعلم، وقهر مضاف، وعدو من «عدوها» مضاف إليه، وعدو مضاف، وها مضاف إليه «فبالغ» الفاء للتفريع، بالغ: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بلطف» جار ومجرور متعلق ببالغ «في التحيل» جار ومجرور متعلق بلطف، أو بمحذوف صفة له «والمكر» معطوف على التحيل.

الشاهد فيه: قوله: «تعلم شفاء النفس قهر عدوها» حيث ورد فيه «تعلم» بمعنى اعلم، ونصب به مفعولين، على ما ذكرناه في الإعراب.

ثم اعلم أن هذه الكلمة أكثر ما تتعدى إلى «أن» المؤكدة ومعموليها، كما في قول النابغة الذبياني:
تَعَلَّمَ أَنَّهُ لَا ظَيْرَ إِلَّا عَلَى مُتَطَيِّرٍ وَهُوَ التُّبُورُ
وقول الحارث بن ظالم المري:

تَعَلَّمَ أَبِيتَ اللَّعْنِ أَنِّي فَاتِكُ مِنْ الْيَوْمِ أَوْ مِنْ بَعْدِهِ بَابِنِ جَعْفَرٍ

وكذلك قول الحارث بن عمرو، وينسب لعمرو بن معد يكرب:

تَعَلَّمَ أَنَّ خَيْرَ النَّاسِ طُرًّا قَتِيلٌ بَيْنَ أَحْجَارِ الْكُلابِ

ويندر أن تنصب مفعولين كل منهما اسم مفرد غير جملة، كما في بيت الشاهد.

(٣) خلْتُ أخال - بفتح الهمزة - والأكثر إخال بكسرهما على خلاف القياس .

ش ١٢١- دَعَانِي الْغَوَانِي عَمَّهُنَّ وَخَلْتُنِي لِي اسْمٌ فَلَا أُدْعَى بِهِ وَهُوَ أَوَّلٌ^(١)
 وَظَنَنْتُ زَيْدًا صَاحِبَكَ» وقد تستعمل لليقين، كقوله تعالى: ﴿وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [التوبة: ١١٨] و«حَسِبْتُ زَيْدًا صَاحِبَكَ» وقد تستعمل لليقين، كقوله: [الطويل]
 ش ١٢٢- حَسِبْتُ الثَّقَى وَالْجُودَ خَيْرَ تِجَارَةٍ رِبَاحًا إِذَا مَا الْمَرْءُ أَضْبَحَ نَاقِلًا^(٢)

(١) هذا البيت للنَّوْبَرِيِّ بْنِ تَوَكُّبِ الْعُكْلِيِّ من قصيدة له مطلعها قوله:

تَأَبَّدَ مِنْ أَطْلَالِ جَمْرَةٍ مَأْسِلٌ فَقَدْ أَقْفَرَتْ مِنْهَا سَرَاءٌ فَيَذْبُلُ

اللغة: «دعاني الغواني» الغواني: جمع غانية، وهي التي استغنت بجمالها عن الزينة، أو هي التي استغنت ببيت أبيها عن أن تزف إلى الأزواج، أو هي اسم فاعل من «غني بالمكان» أي أقام به، ويروى: «دعاني العذارى» والعذارى: جمع عذراء، وهي الجارية البكر، ويروى: «دعاء العذارى» ودعاء - في هذه الرواية - مصدر دعا مضاف إلى فاعله، وعمهن: مفعوله.

الإعراب: «دعاني» دعا: فعل ماضٍ، والنون للوقاية، والياء مفعول أول «الغواني» فاعل دعا «عمهن» عم: مفعول ثانٍ لدعا، وعم مضاف، والضمير مضاف إليه «وخلتني» فعل وفاعل، والنون للوقاية، والياء مفعول أول، وفيه اتحاد الفاعل والمفعول في كونهما ضميرين متصلين لمسمى واحد، وهو المتكلم، وذلك من خصائص أفعال القلوب «لي» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «اسم» مبتدأ مؤخر، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب مفعول ثانٍ لخال «فلا» نافية «أدعى» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «وهو» الواو واو الحال، وهو: ضمير منفصل مبتدأ «أول» خبر للمبتدأ، والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب حال.

الشاهد فيه: قوله: «وخلتني لي اسم» فإن «خال» فيه بمعنى فعل اليقين، وليس هو بمعنى فعل الظن؛ لأنه لا يظن أن لنفسه اسماً، بل هو على يقين من ذلك، وقد نصب بهذا الفعل مفعولين؛ أولهما ضمير المتكلم، وهو الياء، وثانيهما جملة «لي اسم» من المبتدأ والخبر، على ما بيناه في الإعراب.

(٢) هذا البيت للبيد بن ربيعة العامري من قصيدة طويلة عدتها اثنان وتسعون بيتاً، وأولها قوله:

كُبَيْشَةُ حَلَّتْ بَعْدَ عَهْدِكَ عَاقِلًا وَكَانَتْ لَهُ خَبْلًا عَلَى النَّأْيِ خَابِلًا
 تَرَبَّعَتِ الْأَشْرَافُ ثُمَّ تَصَيَّفَتْ حِسَاءَ الْبُطَاحِ وَانْتَجَعْنَ الْمَسَايِلَا

اللغة: «كبيشة» على زنة التصغير: اسم امرأة «عاقلاً» بالعين المهملة والقاف: اسم جبل، قال ياقوت: «الذي يقتضيه الاشتقاق أن يكون عاقل اسم جبل، والأشعار التي قيلت فيه بالوادي أشبهه، ويجوز أن يكون الوادي منسوباً إلى الجبل، لكونه من لحفه» اهـ. «خبلاً» الخبل: فساد العقل، ويروى: «وكانت له شغلاً على النأي شاغلاً» وقوله: «تربعت الأشراف» معناه: نزلت به في وقت الربيع، والأشراف: اسم موضع، ولم يذكره ياقوت «تصيفت حساء البطاح» نزلت به زمان الصيف، وحساء البطاح: منزل لبني بربوع، وهو بضم باء البطاح كما قال ياقوت، وهم العيني في ضبطه بكسر الباء لظنه أنه جمع بطحاء =

ومثال «رَعَمَ» قوله: [الطويل]

ش ١٢٣ - فَإِنْ تَزَعُمِينِي كُنْتُ أَجْهَلُ فِيكُمْ فَإِنِّي شَرَيْتُ الْحِلْمَ بَعْدَكَ بِالْجَهْلِ^(١)

= «رباح» بفتح الراء: الربح «ثاقلاً» ميتاً؛ لأن البدن يكون خفيفاً ما دامت الروح فيه، فإذا فارقته ثقل. المعنى: لقد أيقنت أن أكثر شيء ربحاً إذا اتجر فيه الإنسان إنما هو تقوى الله تعالى والجدود، وإنه ليعرف الربح إذا مات، حيث يرى جزاء عمله حاضرًا عنده. الإعراب: «حسبت» فعل وفاعل «التقى» مفعول أول «والجدود» معطوف على التقى «خير» مفعول ثان لحسبت، وخير مضاف، و«تجارة» مضاف إليه «ربحاً» تمييز «إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان «ما» زائدة «المرء» اسم لأصبح محذوفة تفسرها المذكورة بعد، وخبرها محذوف أيضاً، والتقدير: إذا أصبح المرء ثاقلاً، والجملة من أصبح المحذوفة ومعمولها في محل جر بإضافة «إذا» إليها «أصبح» فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المرء «ثاقلاً» خبر أصبح، وهذه الجملة لا محل لها مفسرة. الشاهد فيه: قوله: «حسبت التقى خير تجارة». «إلخ» حيث استعمل الشاعر فيه «حسبت» بمعنى علمت، ونصب به مفعولين، أولهما قوله: «التقى» وثانيهما قوله: «خير تجارة» على ما بيناه في الإعراب. هذا البيت لأبي ذؤيب الهذلي.

(١) اللغة: «أجهل» الجهل هو الخفة والسفة «الحلم» التؤدة والرزانة. المعنى: لئن كان يترجح لديك أنني كنت موصوفاً بالزرق والطيش أيام كنت أقيم بينكم، فإنه قد تغير عندي كل وصف من هذه الأوصاف، وتبدلتُ بها رزانة وخلقاً كريماً.

الإعراب: «إن» شرطية «تزعميني» فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بحذف النون، وياء المخاطبة فاعل، والنون للوقاية، وياء المتكلم مفعول أول «كنت» كان: فعل ماض ناقص، والتاء اسمه «أجهل» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، والجملة من أجهل وفاعله في محل نصب خبر كان، والجملة من «كان» واسمها وخبرها في محل نصب مفعول ثان لتزعم «فيكم» جار ومجرور متعلق بأجهل «فإني» الفاء واقعة في جواب الشرط، إن: حرف توكيد ونصب، والياء اسمها «شريت» فعل وفاعل، والجملة من شرى وفاعله في محل رفع خبر «إن» والجملة من إن ومعمولها في محل جزم جواب الشرط «الحلم» مفعول به لشريت «بعذك» بعد: ظرف متعلق بشريت، وبعد مضاف، والكاف ضمير المخاطبة مضاف إليه «بالجهل» جار ومجرور متعلق بشريت.

الشاهد فيه: قوله: «تزعميني كنت أجهل» حيث استعمل المضارع من «زعم» بمعنى فعل الرجحان، ونصب به مفعولين، أحدهما ياء المتكلم، والثاني جملة «كان» ومعمولها، على ما ذكرناه في إعراب البيت.

واعلم أن الأكثر في «زعم» أن تعدى إلى معمولها بواسطة «أن» المؤكدة، سواء أكانت مخففة من الثقيلة، نحو قوله تعالى: ﴿زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا﴾ [التغابن: ٧]، وقوله سبحانه: ﴿لَنْ زَعَمْتُمْ أَنْ تَجْعَلَ لَكُمْ مَوَدَّةً﴾ [الكهف: ٤٨]، أم كانت مشددة، كما في قول عبيد الله بن عتبة:

فَدُقْ هَجْرَهَا قَدْ كُنْتُ تَزَعُمُ أَنَّهُ رَشَادٌ أَلَا يَا رَبِّمَا كَذَبَ الزَّعْمُ

ومثال «عَدَّ» قوله: [الطويل]

ش ١٢٤ - فَلَا تَعُدُّ الْمَوْلَى شَرِيكَكَ فِي الْغِنَى وَلَكِنَّمَا الْمَوْلَى شَرِيكَكَ فِي الْعُدْمِ^(١)

= وكما في قول كثير عزة:

وَقَدْ زَعَمْتُ أَنِّي تَغَيَّرْتُ بَعْدَهَا وَمَنْ ذَا الَّذِي يَا عَزْرَ لَا يَسْتَعَيِّرُ

وهذا الاستعمال مع كثرة ليس لازماً، بل قد تتعدى «زعم» إلى المفعولين بغير توسط «أن» بينهما؛ فمن ذلك بيت الشاهد الذي نحن بصدده، ومنه قول أبي أمية الحنفي، واسمه أوس:

زَعَمْتَنِي شَيْخًا وَلَسْتُ بِشَيْخٍ إِنَّمَا الشَّيْخُ مَنْ يَدِبُ دَبِيبًا

وزعم الأزهري أن «زعم» لا تتعدى إلى مفعولها بغير توسط «أن»، وعنده أن ما ورد مما يخالف ذلك ضرورة من ضرورات الشعر لا يقاس عليها، وهو محجوج بما روينا من الشواهد، وبأن القول بالضرورة خلاف الأصل.

(١) هذا البيت للنعمان بن بشير الأنصاري الخزرجي.

اللغة: «لا تعدد» لا تظن «المولى» يطلق في الأصل على عدة معان سبق بيانها (ج ١ ص ٢٠٤) والمراد منه هنا الحليف، أو الناصر «العدم» هو هنا بضم العين وسكون الدال: الفقر، ويقال: عَدِمَ الرجل يَعْدُمُ - بوزن عَلِمَ يَعْلَمُ - وأعدم فهو مُعْدِمٌ؛ إذا افتقر.

المعنى: لا تظن أن صديقك هو الذي يشاطرك المودة أيام غناك؛ فإنما الصديق الحق هو الذي يلوذ بك ويشاركك أيام فقرك وحاجتك.

الإعراب: «فلا» ناهية «تعدد» فعل مضارع مجزوم بلا علامة جزمه السكون، وحرك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «المولى» مفعول أول لتعدد «شريكك» شريك: مفعول ثانٍ لتعدد، وشريك مضاف، والكاف مضاف إليه «في الغنى» جار ومجرور متعلق بشريك «ولكنما» الواو عاطفة، لكن: حرف استدراك، وما: كافة «المولى» مبتدأ «شريكك» شريك: خبر المبتدأ، وشريك مضاف، والكاف مضاف إليه «في العدم» جار ومجرور متعلق بشريك.

الشاهد فيه: قوله: «فلا تعدد المولى شريكك» حيث استعمل المضارع من «عد» بمعنى تظن، ونصب به مفعولين، أحدهما قوله: «المولى»، والثاني قوله: «شريك» على ما سبق بيانه في الإعراب.

ومثل بيت الشاهد في ذلك قول أبي دواد جارية بن الحجاج:

لَا أَعُدُّ الْإِقْتَارَ عُدْمًا وَلَكِنْ قَدَّمْتُ مَنْ قَدَّ قَدُّهُ الْإِعْدَامُ

فقوله: «أعد» بمعنى أظن، والإقتار: مصدر أقتَر الرجل، إذا افتقر، وهو مفعوله الأول، وعدماً: مفعوله الثاني. ومثله أيضاً قول جرير بن عطية:

تَعُدُّونَ عَقْرَ النَّيْبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ بَنِي صَوْطَرَى لَوْلَا الْكَمِيِّ الْمُقَنَّعَا

فتعدون: بمعنى تظنون؛ وعقر النيب: مفعوله الأول، وأفضل مجدكم: مفعول الثاني.

ومثال «حَجَا» قوله: [البسيط]

ش ١٢٥ - قَدْ كُنْتُ أَحْجُو أَبَا عَمْرٍو أَخَا ثِقَّةَ حَتَّى أَلَمْتُ بِنَا يَوْمًا مُلِمَاتٌ^(١)

ومثال «جَعَلَ» قوله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عَبْدُ الرَّحْمَنِ إِنثًا﴾ [الزخرف: ١٩].

(١) هذا البيت نسبة ابن هشام إلى تميم (بن أبي) بن مقبل، ونسبه صاحب «المحكم» إلى أبي شنبل الأعرابي، ونسبه ثعلب في أماليه إلى أعرابي يقال له القنان، ورواه ياقوت في معجم البلدان (٧/ ١٦٥) أول أربعة أبيات، وبعده قوله:

فَقُلْتُ وَالْمَرْءُ تُخْطِئِهِ عَطِئْتُهُ أَدْنَى عَطِئْتِهِ إِيَّايَ مِيئَاتُ

اللغة: «أحجو» أظن «ألمت» نزلت، والملمات: جمع ملمة، وهي النازلة من نوازل الدهر.

المعنى: لقد كنت أظن أبا عمرو صديقاً يُرْكن إليه في النوازل، ولكنني قد عرفت مقدار مودته إذ نزلت بي نازلة فلم يكن منه إلا أن نفرمني وأعرض عني ولم يأخذ بيدي فيها.

الإعراب: «قد» حرف تحقيق «كنت» كان: فعل ماض ناقص، والتاء اسمه «أحجو» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «أبا» مفعول أول لأحجو، وأبا مضاف، و«عمرو» مضاف إليه «أخاً» مفعول ثان لأحجو، وجملة أحجو ومعموليّه في محل نصب خبر كان «ثقة» يقرأ بالنصب منوناً مع تنوين أخ، فهو حينئذ صفة له، ويقرأ بالجر منوناً، فأخا حينئذ مضاف، و«ثقة» مضاف إليه، وعلى الأول هو معرب بالحركات، وعلى الثاني هو معرب بالحروف لاستيفائه شروط الإعراب بها «حتى» حرف غاية «ألمت» ألم: فعل ماض، والتاء للتأنيث «بنا» جار ومجرور متعلق بألم «يومًا» ظرف زمان متعلق بألم «ملمات» فاعل ألم.

الشاهد فيه: قوله: «أحجو أبا عمرو أخاً» حيث استعمل المضارع من «حجا» بمعنى ظن، ونصب به مفعولين، أحدهما: «أبا عمرو» والثاني: «أخاً ثقة».

هذا، واعلم أن العيني صرح بأنه لم ينقل أحد من النحاة أن «حجا يحجو» ينصب مفعولين غير ابن مالك رحمه الله.

واعلم أيضاً أن «حجا» تأتي بمعنى غلب في المحاجة، وهي: أن تلقي على مخاطبك كلمة يخالف لفظها معناها، وتسمى الكلمة أُحْجِيَّةً وأُدْعِيَّةً، وتأتي حجا أيضاً بمعنى قصد، ومنه قول الأخطل:

حَجَوْنَا بَنِي النُّعْمَانِ إِذْ عَصَّ مُلْكُهُمْ وَقَبَلَ بَنِي النُّعْمَانِ حَارَبْنَا عَمْرُو

(عص ملكهم: أي صلب واشتد). وتأتي أيضاً بمعنى أقام، ومنه قول عُمارة بن أيمن:

حَيْثُ تَحَجَّيَ مُطَرِّقٌ بِالْقَالِقِ

وقول العجاج:

فَهَنْ يَغْكُفْنَ بِهِ إِذَا حَجَا عَكْفَ النَّبِيطِ يَلْعَبُونَ الْقَنْزَجَا

والتي بمعنى غلب في المحاجة أو قصد تتعدى إلى مفعول واحد، والتي بمعنى أقام في المكان لا تتعدى بنفسها، وإنما تتعدى بالباء، كما رأيت في الشواهد.

وَقَيَّدَ المَصْنُفُ «جَعَلَ» بكونها بمعنى اعتقدَ احترازاً من «جعلَ» التي بمعنى «صَيَّرَ» فإنها مِنْ أفعالِ التحوِيلِ، لا مِنْ أفعالِ القلوبِ.

ومثالُ «هَبْ» قوله: [المتقارب]

ش ١٢٦ - فَقُلْتُ أَجْرُنِي أبا مالِكٍ وَإِلَّا فَهَبْنِي امْرَأً هَالِكاً^(١)
وَنَبَّهَ المَصْنُفُ بقوله: «أَعْنِي رَأَى» على أَنَّ أفعالَ القلوبِ منها ما يَنْصِبُ مفعولين، وهو «رَأَى» وما بعده ممَّا ذَكَرَهُ المَصْنُفُ في هذا البابِ، ومنها ما ليسَ كذلك^(٢)، وهو قسمانِ: لازمٌ، نحو: «جَبْنَ زَيْدٌ» ومُتَعَدٌّ إلى واحدٍ، نحو: «كَرِهْتُ زَيْدًا».

(١) البيت لابن همام السلولي.

اللغة: «أجرني» اتخذني لك جارا تدفع عنه وتحميه، هذا أصله، ثم أريد منه لازم ذلك، وهو الغياث والدفاع والحماية، فمعنى «أجرني» حينئذ: أغثني وادفع عني «أبا مالك» يروى في مكانه: «أبا خالد» «هيني» أي عُذني واحسبني.

المعنى: فقلت: أغثني يا أبا مالك؛ فإن لم تفعل، فظنُّ أني رجل من الهالكين.

الإعراب: «فقلت» فعل وفاعل «أجرني» أجر: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت، والنون للوقاية، والياء مفعول به لأجر «أبا» منادى بحرف نداء محذوف، وأبا مضاف، و«مالك» مضاف إليه «وإلا» هي إن الشرطية مدغمة في لا النافية، وفعل الشرط محذوف يدل عليه ما قبله من الكلام، وتقديره: وإن لا تفعل، مثلاً «فهيني» الفاء واقعة في جواب الشرط «هَبْ»: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت، والنون للوقاية، والياء مفعول أول «امراً» مفعول ثان لهب «هالكاً» نعت لامرئ.

الشاهد فيه: قوله: «فهيني امرأ» فإن «هَبْ» فيه بمعنى فعل الظن، وقد نصب مفعولين: أحدهما ياء المتكلم، وثانيهما قوله: «امراً» على ما أوضحناه في الإعراب.

واعلم أن «هَبْ» بهذا المعنى فعل جامد لا يتصرف؛ فلا يجيء منه ماض ولا مضارع، بل هو ملازم لصيغة الأمر، فإن كان من الهبة - وهي التفضُّل بما ينفع الموهوب له - كان متصرفاً تام التصرف، قال الله تعالى: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ﴾ [الأنعام: ٨٤]، وقال سبحانه: ﴿يَهَبُ لِمَن يَشَاءُ إِنْتِخَاً﴾ [الشورى: ٤٩]، وقال: ﴿هَبْ لِي حُكْمًا﴾ [الشعراء: ٨٣]. واعلم أيضاً أن الغالب على «هَبْ» أن يتعدى إلى مفعولين صريحين كما في البيت الشاهد، وقد يدخل على «أن» المؤكدة ومعموليها؛ فزعم ابن سيده والجزمي أنه لحن، وقال الأبيات من العلماء المحققين: ليس لحنًا؛ لأنه واقع في فصيح العربية، وقد روي من حديث عمر: «هَبْ أَنْ أبانا كان حمارًا»، وهو مع فصاحته قليل.

(٢) وقد ذكر السيوطي في «البهجة» ص ١٣٤ - ١٣٧ المعاني غير المرادة لكل من أفعال هذه الطائفة، فأرجع إليه إن شئت.

هذا ما يتعلّق بالقيسمِ الأوّلِ من أفعالِ هذا الباب، وهو أفعالُ القلوبِ .

وأما أفعالُ التّحويلِ، وهي المرادَةُ بقوله: «والتي كصيّراً . . إلى آخره» فتتعدّى أيضاً إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبرُ، وعدّها بعضهم سبعة:

«صيّر» نحو: «صيّرتُ الطّينَ خزفاً» .

و«جعل» نحو قوله تعالى: ﴿وَقَدِمْنَا إِلَى مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُورًا﴾ [الفرقان: ٢٣] .
و«وهب» كقولهم: «وهبني الله فداك» أي: صيّرنِي .

و«تخذ» كقوله تعالى: ﴿لَتَتَّخِذَ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾ [الكهف: ٧٧]^(١) .

و«اتخذ» كقوله تعالى: ﴿وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾ [النساء: ١٢٥] .

و«ترك» كقوله تعالى: ﴿وَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجٌ فِي بَعْضٍ﴾ [الكهف: ٩٩] وقول الشاعر: [الطويل]

ش ١٢٧ - وَرَبَّيْتُهُ حَتَّى إِذَا مَا تَرَكْتُهُ أَخَا الْقَوْمِ وَاسْتَعْنَى عَنِ الْمَسْحِ شَارِبُهُ^(٢)

(١) هي قراءة ابن كثير وأبي عمرو ويعقوب. «النشر» (٢/٢٣٩).

(٢) البيت لفرعان بن الأعراف - ويقال: هو فرعان بن الأصبح بن الأعراف - أحد بني مرة، ثم أحد بني نزار ابن مرة، من كلمة له يقولها في ابنه منازل، وكان له عاقاً، والبيت من أبيات رواها أبو تمام حبيب بن أوس الطائي في ديوان الحماسة (انظر شرح التبريزي: ١٨/٤ بتحقيقنا) وأول ما رواه صاحب الحماسة منها قوله:

جَزَتْ رَجْمٌ بَيْنِي وَبَيْنَ مُنَازِلِ
لَرَبِّيْتُهُ حَتَّى إِذَا آضَ شَيْظَمًا
فَلَمَّا رَأَيْتِي أَبْصِرُ الشَّخْصَ أَشْخَصًا
تَعَمَّطَ حَقِّي بِإِطْلَافٍ وَلَوْ يَدِي
جَزَاءً كَمَا يَسْتَنْزِلُ الدَّرَّ حَالِبُهُ
يَكَادُ يُسَاوِي غَارِبَ الْفَحْلِ غَارِبُهُ
قَرِيبًا وَذَا الشَّخْصِ الْبَعِيدِ أَقَارِبُهُ
لَوْ يَدَهُ اللَّهُ الَّذِي هُوَ غَالِبُهُ

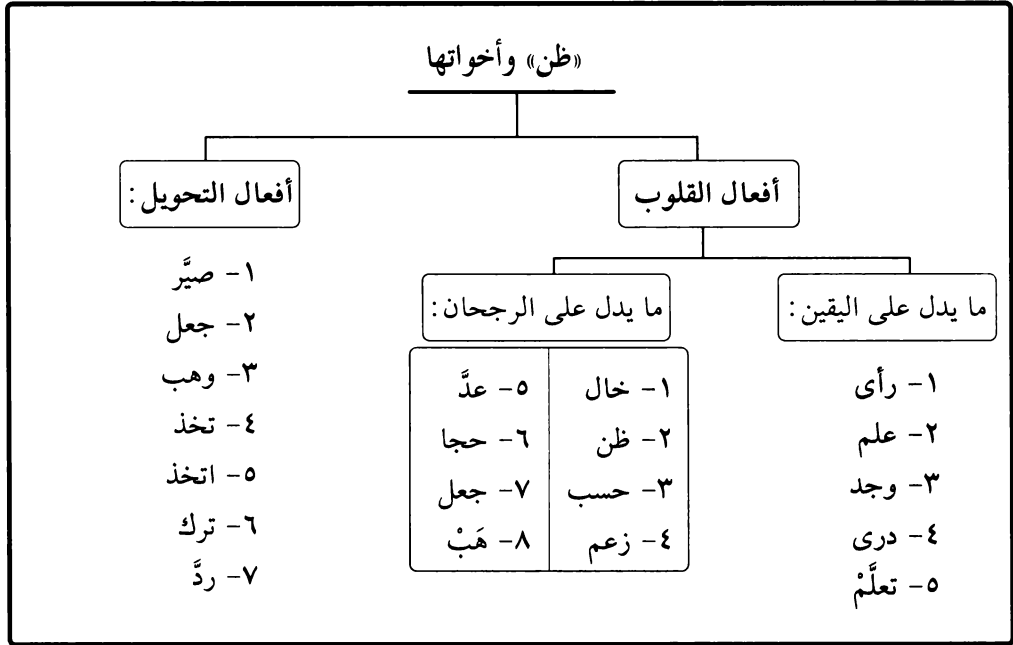
اللغة: «واستغنى عن المسح شاربه» كناية عن أنه كبر واكتفى بنفسه، ولم تعد به حاجة إلى الخدمة.

الإعراب: «ربيته» فعل وفاعل ومفعول «حتى» ابتدائية «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «ما» زائدة «تركته» فعل ماض وفاعله ومفعوله الأول، والجملة في محل جر بإضافة «إذا» إليها «أخا» مفعول ثان لترك، وأخا مضاف، و«القوم» مضاف إليه «واستغنى» فعل ماض «عن المسح» جار ومجرور متعلق باستغنى «شاربه» شارب: فاعل استغنى، وشارب مضاف، والهاء ضمير الغائب مضاف إليه .

الشاهد فيه: قوله: «تركته أخا القوم» حيث نصب فيه بـ«ترك» مفعولين لأنه في معنى فعل التصيير، أحدهما: الهاء التي هي ضمير الغائب، وثانيهما قوله: «أخا القوم»، وقد أوضحناهما في الإعراب. هذا، وقد قال الخطيب التبريزي في «شرح الحماسة»: إن «أخا القوم» حال من الهاء في «تركته» وساغ =

و«رَدَّ» كقولهِ: [الوافر]

ش ١٢٨ - رَمَى الْجِدْثَانُ نِسْوَةَ آلِ حَرْبٍ بِمِقْدَارِ سَمَذَنْ لَهٗ سُمُودَا
فَرَدَّ شُعُورَهُنَّ السُّودَ بِيَضًا وَرَدَّ وُجُوهَهُنَّ الْبَيْضَ سُودَا^(١)



= وقوعه حالاً مع كونه معرفة؛ لأنه مضاف إلى المحلى بأل، والحال لا يكون إلا نكرة؛ لأنه لا يعني قومًا بأعيانهم، ولا يخص قومًا دون قوم، وإنما عنى أنه تركه قوياً مستغنياً لاحقاً بالرجال، اهـ بإيضاح، وعليه لا استشهاد في البيت، ولكن الذي عليه الجماعة أولى بالنظر والاعتبار؛ لأن «أخا القوم» معرفة، والمعرفة لا تقع حالاً إلا بتأويل، وما لا يُحوج إلى تأويل أولى مما يحوج إليه.

(١) البيتان لعبد الله بن الزبير - بفتح الزاي وكسر الباء - الأسدي، وهما مطلع كلمة له اختارها أبو تمام في «ديوان الحماسة» وقد رواها أبو علي القالي في «ذيل أماليه» (ص ١٥١) ولكنه نسبها إلى الكُميت بن معروف الأسدي، وروى ابن قتيبة في «عيون الأخبار» (٢/ ٦٧٦) البيتين اللذين استشهد بهما الشارح ونسبهما إلى فضالة بن شريك، والمعروف المشهور هو ما ذكره أبو تمام (انظر التبريزي ٢/ ٤٩٤)، وبعد البيتين قوله:

فإنك لو رأيت بكاءً هندياً ورَمَلَةً إِذْ تَضُكَّانِ الحُدُودَا

= سَمِعْتَ بُكَاءَ بَاكِئَةٍ وَبَاكِئِ أَبَانَ الدَّهْرُ وَاجِدَهَا الفَقِيدَا

- ٢٠٩ - وَخُصَّ بِالتَّغْلِيْقِ وَالْإِلْغَاءِ مَا مِنْ قَبْلِ هَبِّ وَالْأَمْرِ هَبِّ قَدْ أَلْزَمًا^(١)
- ٢١٠ - كَذَا تَعَلَّمَ وَلِغَيْرِ الْمَاضِ مِنْ سِوَاهُمَا اجْعَلْ كُلَّ مَا لَهُ زُكْنٌ^(٢)

= اللغة: «الحدثان» جعله العيني عبارة عن الليل والنهار، وكأنه حسبه مثنى، وإنما الحدثان - بكسر فسكون - نوازل الدهر وحوادثه «سمدن» من باب قعد: أي: حزنٌ وأقمن متحيرات، وتوهمه العيني مبنياً للمجهول «فرد وجوهن... إلخ» يريد أنه قد صير شعورهن بيضاً من شدة الحزن، وجوهن سوداً من شدة اللطم، ويشبه هذا ما روي أن العريان بن الهيثم دخل على عبد الملك بن مروان، فسأله عن حاله، فقال: ابيضُّ مني ما كنت أحبُّ أن يسودَّ، واسودَّ مني ما كنت أحبُّ أن يبيضَّ. يريد ابيض شعره وكبرت سنه وذهبت نضارة وجهه ورونق شبابه فصار أسود كائياً.

الإعراب: «رمى» فعل ماضٍ «الحدثان» فاعل رمى «نسوة» مفعول به لرمي، ونسوة مضاف، و«آل» مضاف إليه، وآل مضاف، و«حرب» مضاف إليه «بمقدار» جار ومجرور متعلق برمي «سمدن» فعل وفاعل «له» جار ومجرور متعلق بسمد «سموداً» مفعول مطلق مؤكد لعامله «فرد» الفاء عاطفة، رد: فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو، يعود على الحدثان «شعورهن» شعور: مفعول به أول لرد، وشعور مضاف، وضمير النسوة مضاف إليه «السود» صفة لشعور «بييضاً» مفعول ثانٍ لرد «ورد وجوهن البيض سوداً» مثل الجملة السابقة.

الشاهد فيه: قوله: «فرد شعورهن... إلخ» وقوله: «ورد وجوهن... إلخ» حيث استعمل «رد» في معنى التصيير والتحويل، ونصب به - في كل واحد من الموضعين - مفعولين.

(١) «وخص» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بالتعليق» جار ومجرور متعلق بخص «والإلغاء» معطوف على التعليق «ما» اسم موصول: مفعول به لخص، مبني على السكون في محل نصب، ويجوز أن يكون خص فعلاً ماضياً مبنياً للمجهول، وعليه يكون «ما» اسماً موصولاً مبنياً على السكون في محل رفع نائب فاعل لخص، ولعل هذا أولى، لأن الجملة المعطوفة على هذه الجملة خبرية «من قبل» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة ما، وقبل مضاف، و«هب» قصد لفظه: مضاف إليه «والأمر» الواو حرف عطف، الأمر - بالنصب - مفعول ثانٍ مقدم على عامله، وهو «ألزم» الآتي «هب» قصد لفظه: مبتدأ، و«قد» حرف تحقيق «ألزما» ألزم: فعل ماضٍ مبني للمجهول، والألف للإطلاق، ونائب الفاعل - وهو مفعوله الأول - ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على هب، والجملة من ألزم ومعمولاته في محل رفع خبر المبتدأ.

(٢) «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «تعلم» قصد لفظه: مبتدأ مؤخر «ولغير» الواو عاطفة، لغير: جار ومجرور متعلق بقوله: «اجعل» الآتي، وغير مضاف، و«الماض» مضاف إليه «من سواهما» الجار والمجرور متعلق بمحذوف نعت لغير، وسوى مضاف، والضمير مضاف إليه «اجعل» فعل أمر، وفاعله =

تقدّم أن هذه الأفعال قسمان، أحدهما: أفعال القلوب، والثاني: أفعال التحويل.

فأمّا أفعال القلوب، فتنقسم إلى: متصرفية، وغير متصرفية.

فالمتصرفية: ما عدا «هَبْ، وَتَعَلَّمْ» فيستعمل منها الماضي، نحو: «ظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا» وغير الماضي، وهو المضارع، نحو: «أُظِنُّ زَيْدًا قَائِمًا» والأمر، نحو: «ظُنَّ زَيْدًا قَائِمًا» واسم الفاعل، نحو: «أنا ظانُّ زَيْدًا قَائِمًا» واسم المفعول، نحو: «زَيْدٌ مَظْنُونٌ أَبُوهُ قَائِمًا» فأبوه: هو المفعول الأول، ارتفع لقيامه مقام الفاعل، و«قائماً» المفعول الثاني. والمصدر، نحو: «عَجِبْتُ مِنْ ظَنِّكَ زَيْدًا قَائِمًا» ويثبت لها كلها من العمل وغيره ما ثبت للماضي.

وغير المتصرف اثنان، وهما: هَبْ، وَتَعَلَّمْ، بمعنى اعْلَمْ، فلا يستعمل منهما إلا صيغة

الأمر^(١)، كقوله: [الطويل]

تَعَلَّمْ شِفَاءَ النَّفْسِ فَهَرَّ عَدُوَّهَا فَبَالِغٍ يَلْطَفِ فِي التَّحْيِيلِ وَالْمَكْرِ [١٢٠]^(٢)

وقوله: [المتقارب]

فَقُلْتُ أَجِرْنِي أبا مالِكٍ وَإِلَّا فَهَبْنِي امراً هَالِكاً [١٢٦]^(٣)

= ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «كل» مفعول به لاجعل، وكل مضاف، و«ما» اسم موصول مضاف إليه «له» جار ومجرور متعلق بزكن الآتي «زكن» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة من زكن ونائب فاعله لا محل لها صلة الموصول.

(١) وحكي تصرف «تعلم» عن ابن السكيت، وهو مذهب الأعلم، وصححه ابن الدماميني. «حاشية الصبان» ٣٧/٢.

(٢) ارجع إلى شرح هذا البيت فيما مضى أول الباب، وهو الشاهد رقم ١٢٠.

(٣) قد شرحنا هذا الشاهد آنفاً، فارجع إليه، وهو الشاهد رقم ١٢٦.

وَأَخْتَصَّتِ الْقَلْبِيَّةُ الْمُتَصَرِّفَةُ بِالتَّعْلِيقِ وَالْإِلْغَاءِ⁽¹⁾⁽²⁾؛ فَالتَّعْلِيقُ هُوَ: تَرْكُ الْعَمَلِ لَفْظًا دُونَ مَعْنَى لِمَانِعٍ⁽³⁾، نَحْوُ: «ظَنَنْتُ لَزَيْدًا قَائِمًا»، فَقَوْلُكَ: «لَزَيْدٌ قَائِمٌ» لَمْ تَعْمَلْ فِيهِ «ظَنَنْتُ» لَفْظًا، لِأَجْلِ الْمَانِعِ لَهَا مِنْ ذَلِكَ، وَهُوَ اللَّامُ، لَكِنَّهُ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ، بِدَلِيلِ أَنَّكَ لَوْ عَطَفْتَ عَلَيْهِ لَنَصَبْتَ، نَحْوُ: «ظَنَنْتُ لَزَيْدًا قَائِمًا وَعَمْرًا مُنْطَلِقًا» فِيهِ عَامِلَةٌ فِي «لَزَيْدٌ قَائِمٌ» فِي الْمَعْنَى دُونَ اللَّفْظِ⁽⁴⁾.

وَالْإِلْغَاءُ: هُوَ تَرْكُ الْعَمَلِ لَفْظًا وَمَعْنَى لَا لِمَانِعٍ⁽⁵⁾، نَحْوُ: «زَيْدٌ ظَنَنْتُ قَائِمًا» فَلَيْسَ لـ«ظَنَنْتُ» عَمَلٌ فِي «زَيْدٌ قَائِمٌ» لَا فِي الْمَعْنَى وَلَا فِي اللَّفْظِ.

(١) هذه العبارة موهمة أن التعليق والإلغاء لا يجري واحد منهما في غير أفعال القلوب إلا ما استثناءه، وليس كذلك، بل يجري التعليق في أنواع من الأفعال سنذكرها لك فيما بعد، وعلى هذا يكون معنى كلام الناظم والشارح أن الإلغاء والتعليق معاً مما يختص بأفعال القلوب دون جميع ما عداها من الأفعال، وهذا لا ينافي أن واحداً منهما بمفرده قد يجري في غير أفعال هذا الباب، وهو التعليق.

ثم إن التعليق يجري في أربعة أنواع من الفعل:

(الأول): كل فعل شك لا ترجيح فيه لأحد الجانبين على الآخر، نحو: شككت أزيد عندك أم عمرو، ونسيت إبراهيم مسافر أم خالد، وترددت أكان معي خالد أمس أم لم يكن.

(الثاني): كل فعل يدل على العلم، نحو: تبينت أصادق أنت أم كاذب، واتضح لي أمتعهد أنت أم مقصر. (النوع الثالث): كل فعل يطلب به العلم، نحو: فكرت أقيم أم تسافر، وامتحننت علياً أيصبر أم يجزع، وبلوت إبراهيم أيشكر الصنعة أم يكفرها، وسألت أتزورنا غداً أم لا، واستفهمت أقيم أنت أم راحل.

(الرابع): كل فعل من أفعال الحواس الخمس، نحو: لمست، وأبصرت، واستمعت، وشممت، وذقت.

(2) علل الأشموني ذلك بقوله: لأن هذه الأفعال لا تؤثر فيما دخلت عليه تأثير الفعل في المفعول؛ لأن متناولها في الحقيقة ليس هو الأشخاص، وإنما متناولها الأحداث التي تدل على أسامي الفاعلين والمفعولين، فهي ضعيفة العمل بخلاف أفعال التصيير. «شرح» ٣٦/٢ - ٣٧.

(3) المانع: مجيء ما له صدارة الكلام بعد الفعل كأداة الاستفهام، أو لام الابتداء، وسيذكره الشارح بالمثال لا بالنص. ويُزاد عليه «ما» و«إن» النافيتان؛ كما في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَؤُلَاءِ يَنْفِقُونَ﴾ [الأنبياء: ٦٥].

(٤) مثل ذلك قول كثير بن عبد الرحمن صاحب عزة:

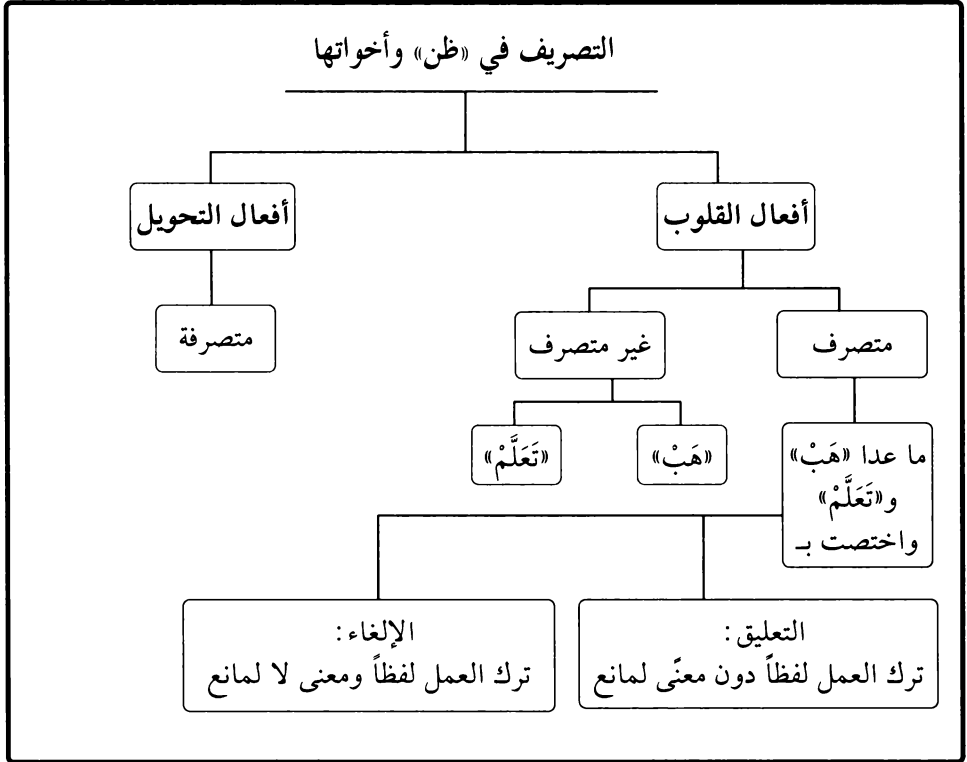
وَمَا كُنْتُ أُدْرِي قَبْلَ عَزَّةَ مَا الْبُكْيُ وَلَا مُوجِعَاتِ الْقَلْبِ حَتَّى تَوَلَّيْتُ

فأنت ترى أنه عطف «موجعات القلب» بالواو على جملة «ما البكي» التي علق عنها «أدري» بسبب «ما» الاستهفامية، وقد أتى بالمعطوف منصوباً بالكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم.

(5) أي: لا لمانع لفظي، وإلا فالمانع المعنوي من ضعف العامل بسبب توسطه أو تأخره موجود.

ويثبت للمضارع وما بعده من التعليق وغيره ما ثبتت للماضي، نحو: «أظنُّ لزيدَ قائمٌ» و«زيدٌ أظنُّ قائمٌ» وأخواتها.

وغير المتصرفة لا يكون فيها تعليق ولا إلغاء^(١)، وكذلك أفعال التحويل، نحو: «صيرَ» وأخواتها.



٢١١ - وجوز الإلغاء لا في الابتداء وانو ضمير الشأن أو لام ابتداء^(٢)

(١) علل الأشموني عدم تعليق أو إلغاء «هَبَّ» و«تَعَلَّمَ» بضعف شبههما بأفعال القلوب من حيث لزوم صيغة الأمر. «شرحه» ٣٧/٢.

(٢) «وجوز» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «الإلغاء» مفعول به لجوز «لا» حرف عطف «في الابتداء» جار ومجرور معطوف على محذوف، والتقدير: جوز الإلغاء في التوسط وفي التأخر لا في الابتداء «وانو» الواو حرف عطف، انو: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ضمير» مفعول به لانو، وضمير مضاف، و«الشأن» مضاف إليه «أو» عاطفة «لام» معطوف على ضمير، ولام مضاف، و«ابتداء» مضاف إليه، وقد قصره للضرورة.

٢١٢ - فِي مُوهِمٍ إِلْغَاءٌ مَا تَقَدَّمَ

والتُّزِمَ التَّغْلِيْقُ قَبْلَ نَفْيِ «مَا»^(١)

٢١٣ - «وَإِنْ» وَ«لَا» لَامٌ ابْتِدَاءً أَوْ قَسَمٌ

كَذَا وَالِاسْتِفْهَامُ ذَا لَهُ انْحَتَمَ^(٢)

يجوزُ إلْغَاءُ هذه الأفعالِ المتصرفَةِ إذا وقعتْ في غيرِ الابتداءِ كما إذا وقعتْ وَسَطًا، نحو: «زَيْدٌ ظَنَّتُ قَائِمٌ» أو آخِرًا، نحو: «زَيْدٌ قَائِمٌ ظَنَّتُ»^(٣)، وإذا تَوَسَّطَتْ، فقيل:

(١) «في موهم» جار ومجرور متعلق بانو في البيت السابق، وفاعل «موهم» ضمير مستتر فيه «إلْغَاء» مفعول به لموهم، وإلْغَاء مضاف، و«ما» اسم موصول مضاف إليه «تقدما» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة من تقدم وفاعله لا محل لها صلة ما الموصولة «والتزم» فعل ماضٍ مبني للمجهول «التعليق» نائب فاعل لا لتزم «قبل» ظرف متعلق بالتزم، وقبل مضاف، و«نفي» مضاف إليه، ونفي مضاف، و«ما» قصد لفظه: مضاف إليه.

(٢) «وإن، ولا» معطوفان على «ما» في البيت السابق «لام» مبتدأ، ولام مضاف، و«ابتداء» مضاف إليه «أو» عاطفة «قسم» معطوف على ابتداء «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «والاستفهام» مبتدأ أول «ذا» اسم إشارة: مبتدأ ثانٍ «له» جار ومجرور متعلق بانحتم الآتي «انحتم» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم الإشارة، والجملة من انحتم وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ الثاني، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول.

(٣) ظاهر هذه العبارة أن الإلْغَاء جازئ في كل حال ما دام متوسطاً أو متأخراً، وليس كذلك، بل للإلْغَاء مع ذلك ثلاثة أحوال: حال يجب فيه، وحال يمتنع فيه، وحال يجوز فيه. فأما الحال الذي يجب فيه الإلْغَاء فله موضعان: أحدهما أن يكون العامل مَصْدَرًا متأخراً، نحو قولك: عمرو مسافرٌ ظنني، فلا يجوز الإعمال هنا؛ لأن المصدر لا يعمل متأخراً. وثانيهما: أن يتقدم المعمول وتقرن به أداة تستوجب التصدير، نحو قولك: لزيد قائم ظننت، وأما الحال الذي يمتنع فيه الإلْغَاء فله موضع واحد، وهو: أن يكون العامل منفياً، نحو قولك: زيدا قائماً لم أظن؛ فلا يجوز هنا أن تقول: زيد قائم لم أظن؛ لثلاثي توهم أن صدر الكلام مثبتاً، ويجوزُ الإلْغَاء والإعمالُ فيما عدا ذلك.

لِلْإلْغَاءِ ثَلَاثَةٌ أَحْوَالٌ

أن يكون العامل مصدرًا متأخرًا (عمرو مسافر ظني)

أن يتقدم المعمول وتقرن به أداة تستوجب التصدير (لزيد قائم ظننت)

أن يكون العامل منفياً (زيداً قائماً لم أظن)

يجوز الإعمال والإلْغَاء فيما عدا ذلك

حَالٌ يَجِبُ فِيهِ

حَالٌ يَمْتَنَعُ فِيهِ

حَالٌ يَجُوزُ فِيهِ

الإعمالُ والإلغاءُ سيان، وقيل: الإعمالُ أحسنُ من الإلغاء^(١)، وإن تأخّرتْ فالإلغاءُ أحسنُ، وإن تقدّمتْ امتنعَ الإلغاءُ عندَ البصريين؛ فلا تقول: «ظننتُ زيداً قائماً» بل يجبُ الإعمالُ^(٢)؛ فتقول: «ظننتُ زيداً قائماً» فإن جاء من لسانِ العربِ ما يوهّمُ إلغاءها مُتقدّمةً أوّلَ على إضمارِ ضميرِ الشَّانِ، كقوله: [البسيط]

ش ١٢٩ - أَرْجُو وَأَمَلُ أَنْ تَدْنُو مَوَدَّتْهَا وَمَا إِخَالَ لَدَيْنَا مِنْكَ تَنْوِيلُ^(٣)

- (١) علّل الصبان الوجهين فقال بشأن الأول: لأن العامل اللفظي لما ضُعب بالتوسط قاومه العامل المعنوي الذي هو الابتداء. وقال بشأن الثاني: لأن اللفظي أقوى. «حاشية الصبان» ٣٨/٢.
- (٢) والعلة وقوعها قبل معموليها، وهي بذلك في أقوى حالاتها؛ فتعمل.
- (٣) هذا البيت لكعب بن زهير بن أبي سلمى المزني، من قصيدته التي يمدح بها سيدنا رسول الله ﷺ، والتي مطلعها:

بَانَتْ سَعَادُ فَقَلْبِي الْيَوْمَ مَتَبُولُ مُتَيِّمٌ إِثْرَهَا لَمْ يُفَدَ مَكْبُولُ
وَمَا سَعَادُ غَدَاةَ الْبَيْنِ إِذْ رَحَلَتْ إِلَّا أَعْنُ غَضِيضُ الظَّرْفِ مَكْحُولُ

اللغة: «بانّت» بَعَدَتْ وفارقت «متبول» اسم مفعول من تبله الحب، أي: أضناه وأسقمه «متميم» اسم مفعول من تيمّمه الحب، بالتضعيف، إذا ذلّلُه وقهره وعبّده «إثرها» بعدها، وهو ظرف متعلق بتميم «يفد» أصله من قولهم: فدى فلان الأسير يفديه فداء، إذا دفع لآسريه جزاءً لإطلاقه «مكبول» اسم مفعول مأخوذ من قولهم: كبل فلان الأسير، إذا وضع فيه الكبل، وهو القيد «تدنو» تقرب «تنويل» عطاء.

الإعراب: «أرجو» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «وَأَمَلُ» مثله «أَنْ» مصدرية «تدنو» فعل مضارع منصوب بأن، وسكنت الواو ضرورة «مودتها» مودة: فاعل تدنو، ومودة مضاف، وها: مضاف إليه «وما» نافية «إخال» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «لدينا» لدى: ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم، ولدى مضاف، و«نا» مضاف إليه «منك» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال صاحبه تنويل «تنويل» مبتدأ مؤخر، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب مفعول ثانٍ لإخال، والمفعول الأول ضمير شأن محذوف.

الشاهد فيه: قوله: «وما إخال لدينا منك تنويل» فإن ظاهره أنه ألغى «إخال» مع كونها متقدمة، وليس هذا الظاهر مسلماً، فإن مفعولها الأول مفرد محذوف هو ضمير الشَّانِ، ومفعولها الثاني جملة «لدينا تنويل منك» كما قررناه في إعراب البيت.

هذا أحد توجيهات في البيت، وهو الذي ذكره الشارح، وفيه توجيه ثان، وحاصله أن «ما» موصولة مبتدأ، وقوله: «تنويل» خبرها، و«إخال» عاملة في مفعولين أحدهما ضمير غيبة محذوف، وهو العائد على «ما» وثانيهما متعلق قوله: «لدينا» والتقدير: والذي إخاله كائنًا لدينا منك هو تنويل.

وفيه توجيهات أخرى لا تتسع لها هذه العُجالة.

فالتقديرُ: وما إخاله لدينا مِنْكَ تَنْوِيلٌ، فالهاءُ ضميرُ الشَّانِ، وهي المفعولُ الأوَّلُ، و«لدينا منك تنوِيلٌ» جملة في موضع المفعول الثاني، وحينئذ فلا إلغاء؛ أو على تقديرٍ لام الابتداء، كقوله: [البسيط]

ش ١٣٠- كَذَاكَ أَذَبْتُ حَتَّى صَارَ مِنْ خُلُقِي أَنِّي وَجَدْتُ مِلَاكَ الشَّيْمَةِ الْأَدَبِ^(١)
التقديرُ: أَنِّي وَجَدْتُ لَمَلَاكَ الشَّيْمَةِ الْأَدَبِ، فهو من بابِ التَّعْلِيْقِ، وليس من بابِ الإلغَاءِ في شيء.

(١) هذا البيت مما اختاره أبو تمام في «حماسته» ونسبه إلى بعض الفَرَّازِيِّين ولم يعينه (وانظر شرح التبريزي على الحماسة ١٤٧/٣ بتحقيقنا).

اللغة: «كذاك أدبت» الكاف في مثل هذا التعبير اسم بمعنى مثل صفة لمصدر محذوف، واسم الإشارة يراد به مصدر الفعل المذكور بعده، وتقدير الكلام: تأديباً مثل ذلك التأديب، وذلك التأديب هو الذي ذكره في البيت السابق عليه، وهو قوله:

أَكُنِّيهِ حِينَ أَنْادِيهِ لِأَكْرِمِهِ وَلَا أَلْقُبُهُ وَالسَّوَأَةُ اللَّقَبُ

«ملاك» بزنة كتاب: قوام الشيء وما يجمعه «الشيمة» الخلق، وجمعها شيم، كقيمة وقيم.

الإعراب: «كذاك» الكاف اسم بمعنى مثل نعت لمحذوف، واسم الإشارة مضاف إليه، أو الكاف جارة لمحل اسم الإشارة، والجار والمجرور متعلق بمحذوف يقع نعتاً لمصدر محذوف يقع مفعولاً مطلقاً لأدبت، والتقدير على كل حال: تأديباً مثل هذا التأديب أدبت «أدبت» أدب: فعل ماض مبني للمجهول، والتاء ضمير المتكلم نائب فاعل «حتى» ابتدائية «صار» فعل ماض ناقص مبني على الفتح لا محل له من الإعراب «من خلقي» الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر صار مقدم، وخلق مضاف، وباء المتكلم مضاف إليه «أنني» أن: حرف توكيد ونصب، والياء اسمها «وجدت» فعل وفاعل، والجملة من وجد وفاعله في محل رفع خبر «أن» و«أن» ومعمولها في تأويل مصدر اسم صار «ملاك» مبتدأ، وملاك مضاف، و«الشيمة» مضاف إليه «الأدب» خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب سدت مسد مفعولي وجد، على تقدير لام ابتداء علقت هذا الفعل عن العمل في لفظ جزأي هذه الجملة، والأصل: وجدت لملاك الشيمة الأدب، أو الجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب مفعول ثان لوجد، ومفعول وجد الأول ضمير شأن محذوف، وأصل الكلام: وجدته (أي الحال والشأن) ملاك الشيمة الأدب.

الشاهد فيه: قوله: «وجدت ملاك الشيمة الأدب» فإن ظاهره أنه ألغى «وجدت» مع تقدمه؛ لأنه لو أعمله لقال: «وجدت ملاك الشيمة الأدب» بنصب «ملاك» و«الأدب» على أنهما مفعولان؛ ولكنه رفعهما، فقال الكوفيون: هو من باب الإلغاء، والإلغاء جائز مع التقدم مثل جوازه مع التوسط والتأخر. وقال البصريون: ليس كذلك، بل هو إما من باب التعليق ولام الابتداء مقدرة الدخول على «ملاك»، وإما من باب الإعمال والمفعول الأول ضمير شأن محذوف، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب مفعول ثان؛ على ما بيناه في إعراب البيت، والمنصف الذي يعرف مواطن الحق يدرك ما في هذين التأويلين من التكلف.

وذهب الكوفيون - وَتَبِعَهُمْ أَبُو بَكْرِ الزَّبِيدِيُّ وَغَيْرُهُ - إلى جواز إلغاء المتقدم، فلا يحتاجون إلى تأويل البيتين .

وإنما قال المصنف: «وَجَوِّزَ الإِلْغَاءَ» لِيُنَبِّهَ عَلَى أَنَّ الإِلْغَاءَ لَيْسَ بِإِلْزَامٍ، بَلْ هُوَ جَائِزٌ؛ فَحَيْثُ جَازَ الإِلْغَاءُ جَازَ الإِعْمَالُ، كَمَا تَقَدَّمَ، وَهَذَا بِخِلَافِ التَّعْلِيقِ، [فَإِنَّهُ لَازِمٌ؛ وَهَذَا قَالَ: «وَالْتَزَمَ التَّعْلِيقُ»].

فِيحِبُّ التَّعْلِيقُ إِذَا وَقَعَ بَعْدَ الْفِعْلِ «مَا» النَّافِيَةِ، نَحْوُ: «ظَنَنْتُ مَا زَيْدٌ قَائِمٌ»^(١) أَوْ «إِنْ» النَّافِيَةِ، نَحْوُ: «عَلِمْتُ إِنْ زَيْدٌ قَائِمٌ» وَمَثَلُوا لَهُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَتَظُنُّونَ إِن لِّيتَنَّهُ إِلاَّ قَلِيلاً﴾ [الإسراء: ٥٢]، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَيْسَ هَذَا مِنْ بَابِ التَّعْلِيقِ فِي شَيْءٍ؛ لِأَنَّ شَرْطَ التَّعْلِيقِ أَنَّهُ إِذَا حُذِفَ الْمُعَلَّقُ تَسَلَّطَ الْعَامِلُ عَلَى مَا بَعْدَهُ، فَيَنْصَبُ مَفْعُولِينَ، نَحْوُ: «ظَنَنْتُ مَا زَيْدٌ قَائِمٌ»؛ فَلَوْ حَذَفَتْ «مَا» لَقُلْتُ: «ظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا» وَالآيَةُ الْكَرِيمَةُ لَا يَتَأْتِي فِيهَا ذَلِكَ؛ لِأَنَّكَ لَوْ حَذَفْتَ الْمُعَلَّقَ - وَهُوَ «إِنْ» - لَمْ يَتَسَلَّطْ «تَظُنُّونَ» عَلَى «لَبِئْسَ»؛ إِذْ لَا يُقَالُ: وَتَظُنُّونَ لَبِئْسَ، هَكَذَا زَعَمَ هَذَا الْقَائِلُ، وَلَعَلَّهُ مُخَالَفٌ لِمَا هُوَ كَالْمُجْمَعِ عَلَيْهِ مِنْ أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ فِي التَّعْلِيقِ هَذَا الشَّرْطُ الَّذِي ذَكَرَهُ، وَتَمَثِيلُ التَّحْوِيلِ لِلتَّعْلِيقِ بِالآيَةِ الْكَرِيمَةِ وَشِبْهَيْهَا يَشْهَدُ لِذَلِكَ.

وَكَذَلِكَ يُعَلَّقُ الْفِعْلُ إِذَا وَقَعَ بَعْدَهُ «لَا» النَّافِيَةَ، نَحْوُ: «ظَنَنْتُ لَا زَيْدٌ قَائِمٌ وَلَا عَمْرٌ».

أَوْ لَامُ الْإِبْتِدَاءِ، نَحْوُ: «ظَنَنْتُ لَزَيْدٌ قَائِمٌ».

أَوْ لَامُ الْقَسَمِ، نَحْوُ: «عَلِمْتُ لَيَقُومَنَّ زَيْدٌ» وَلَمْ يَعْدهَا أَحَدٌ مِنَ التَّحْوِيلِ مِنَ الْمُعَلِّقَاتِ^(٢).

(١) جملة «ما زيد قائم» سدت مسد مفعولي «ظننت».

(٢) قد ذهب إلى أن لام القسم معلقة للفعل عن العمل في لفظ الجملة - مع بقاء الفعل على معناه - قوم، منهم

الأعلم الشنتمري، وتبعه الناظم وابنه، وابن هشام الأنصاري في أغلب كتبه، ومثّلوا لذلك بقوله تعالى:

﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَكُ فِي الآخِرَةِ مِنْ خَلْقٍ﴾ [البقرة: ١٠٢]، ويقول الشاعر:

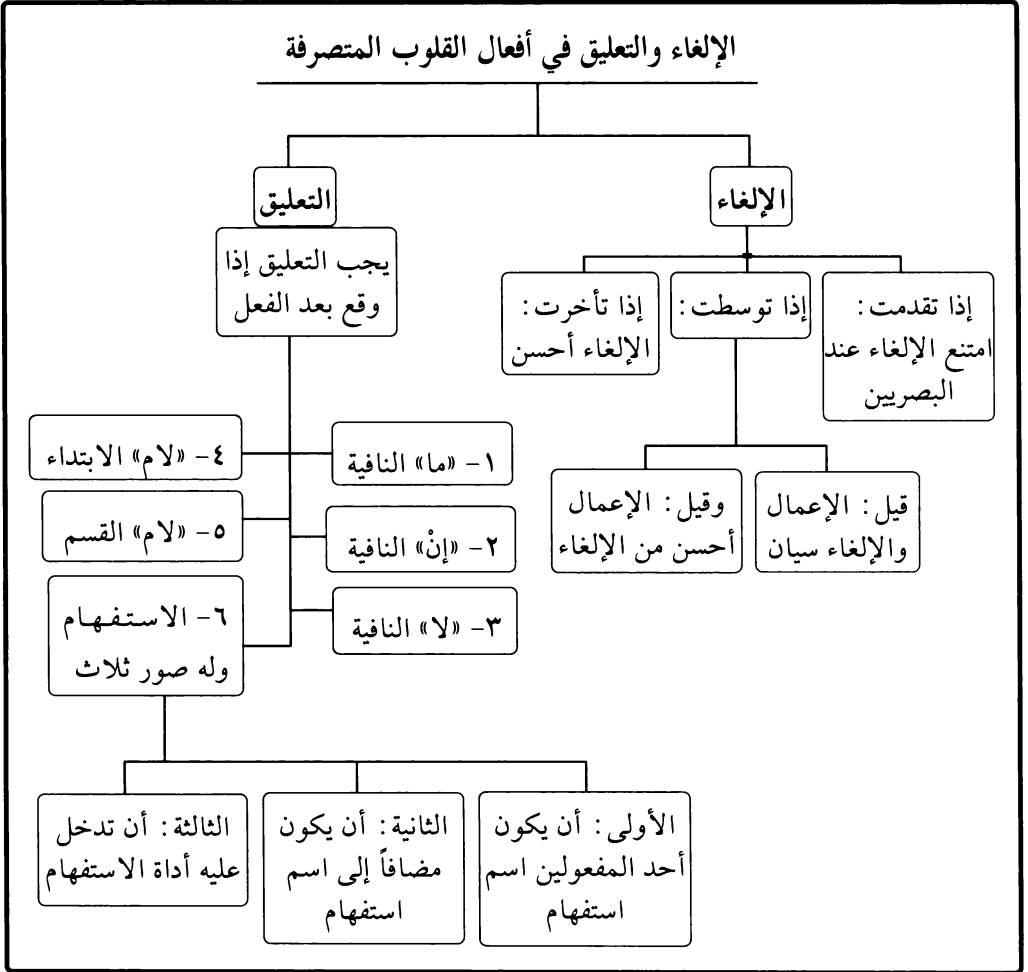
وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ مَنِيَّتِي لَا بَعْدَهَا خَوْفٌ عَلَيَّ وَلَا عَدَمٌ

ويقول لبيد بن ربيعة:

وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ مَنِيَّتِي إِنَّ الْمَنَايَا لَا تَطِيْشُ سِهَامَهَا

وذهب سيبويه رحمه الله وتبعه المحقق الرضي وجمهرة النحاة، إلى أن «علم» في هذه الشواهد كلّها قد خرجت عن معناها الأصلي ونزلت منزلة القسم، وما بعدها جملة لا محلّ لها من الإعراب جواب القسم الذي هو علمت، وحينئذ تخرج عما نحن بصدده، فلا تقتضي معمولاً ولا تتصرف بإلغاء ولا =

أو الاستفهام، وله صُورٌ ثلاثٌ: الأولى: أن يكونَ أحدَ المفعولين اسمَ استفهام، نحو: «عَلِمْتُ أَيُّهُمْ أبوكَ». الثانية: أن يكونَ مضافاً إلى اسمِ استفهام، نحو: «عَلِمْتُ غُلامٌ أَيُّهُمْ أبوكَ». الثالثة: أن تدخلَ عليه أداةُ الاستفهام، نحو: «عَلِمْتُ أَزِيدٌ عِنْدَكَ أَمَ عَمْرُو» و«عَلِمْتُ هَلْ زَيْدٌ قَائِمٌ أَمَ عَمْرُو».



= تعليق ولا إعمال، قال سيبويه (ج ١ ص ٢٥٤ - ٢٥٦): «هذا باب الأفعال في القسم... وقال لبيد: ولقد علمت لتأتين، كأنه قال: والله لتأتين منيتي، كما قال: لقد علمت لعبد الله خير منك» اهـ. وقال المحقق الرضي (ج ٢ ص ٢٦١): «وأما قوله: ولقد علمت لتأتين، فإنما أجرى: «لقد علمت» مجرى القسم لتأكيد الكلام؛ لأن فيه اللام المعدّة للتأكيد مع قد المؤكدة، وفي علمت معنى التحقيق» اهـ.

٢١٤ - لِعِلْمٍ عِرْفَانٍ وَظَنَّ تَهْمَةً تَعْدِيَةً لِوَاحِدٍ مُلْتَزِمَةً^(١)

إذا كانت «عِلْمٌ» بمعنى عَرَفَ، تَعَدَّتْ إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ، كَقَوْلِكَ: «عَلِمْتُ زَيْدًا» أَي: عَرَفْتُهُ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا﴾ [النحل: ٧٨].

وَكَذَلِكَ إِذَا كَانَتْ «ظَنَّ» بِمَعْنَى اتَّهَمَ، تَعَدَّتْ إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ، كَقَوْلِكَ: «ظَنَنْتُ زَيْدًا» أَي: اتَّهَمْتُهُ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِظَنِينٍ﴾ [التكوير: ٢٤] أَي: بِمُتَّهَمٍ^(٢).

٢١٥ - وَلِرَأْيِ الرَّؤْيَا أَنْتُمْ مَا لِعِلْمَا طَالِبَ مَفْعُولَيْنِ مِنْ قَبْلِ أَنْتَمَي^(٣)

إِذَا كَانَ رَأْيٌ حُلْمِيَّةً^(٤) - أَي: لِلرُّؤْيَا فِي الْمَنَامِ - تَعَدَّتْ إِلَى الْمَفْعُولَيْنِ، كَمَا تَتَعَدَّى إِلَيْهِمَا «عِلْمٌ» الْمَذْكُورَةُ مِنْ قَبْلِ، وَإِلَى هَذَا أَشَارَ بِقَوْلِهِ: «وَلِرَأْيِ الرَّؤْيَا أَنْتُمْ» أَي: أَنْسَبَ لِرَأْيِ التِّي مَصْدَرُهَا الرَّؤْيَا مَا نُسِبَ لِعِلْمِ الْمَتَعَدِّيَةِ إِلَى اثْنَيْنِ^(٥)؛ فَعَبَّرَ عَنِ الْحُلْمِيَّةِ بِمَا ذَكَرَ؛ لِأَنَّ «الرُّؤْيَا» وَإِنْ كَانَتْ تَقَعُ مَصْدَرًا لِغَيْرِ «رَأْيِ» الْحُلْمِيَّةِ، فَالْمَشْهُورُ كَوْنُهَا مَصْدَرًا لَهَا^(٦).

(١) «العلم» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، و«علم مضاف، و«عرفان» مضاف إليه «وظن» معطوف على علم، وظن مضاف، و«تهمة» مضاف إليه «تعديّة» مبتدأ مؤخر «لواحد» جار ومجرور متعلق بتعديّة «ملتزمة» نعت لتعديّة.

(٢) قال في «النشر» ٣٠٤/٢: قرأ ابن كثير وأبو عمرو والكسائي ورويس بالطاء، وانفرد ابن مهران بذلك عن روح أيضاً، والباقون بالضاد، وكذا في جميع المصاحف!

(٣) «الرأي» جار ومجرور متعلق بانم، ورأى المقصود لفظه مضاف، و«الرؤيا» مضاف إليه «انم» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ما» اسم موصول: مفعول به لانم «لعلما» جار ومجرور متعلق بانتمى «طالب» حال من «علم» و«طالب مضاف، و«مفعولين» مضاف إليه «من قبل» جار ومجرور متعلق ب«انتمى» «انتمى» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة من انتمى وفاعله ومتعلقاته لا محل لها صلة الموصول، أي: انسب لرأى الرؤيا ما انتسب لعلم حال كونه طالب مفعولين.

(٤) «حلمية» هو بضم الحاء وسكون اللام أو ضمها - نسبة إلى الحُلْم - بوزن فُعْلٍ أو عُغْنِي - وهو مصدر حَلَمَ يحلُم، مثل: قَتَلَ يَقْتُلُ - إذا رأى في منامه شيئاً.

(٥) علل ذلك السيوطي في «البهجة المرضية» ص ١٤٢ بقوله: لتماثلهما في المعنى؛ إذ الرؤيا في النوم إدراكٌ بالباطن كالعلم.

ثم ذكر أنه - أي: «رأى» النومية أو الحلمية - يُعَلَّقُ وَيُلْغَى بِالشروط المتقدمة.

(٦) المشهور عند علماء اللغة أنك تقول: رأيت رؤيا صالحة، إذا كنت تريد أنك رأيت في منامك شيئاً، وتقول: رأيت رؤية - بالتاء - إذا كنت تريد أنك أبصرت بعينك في حال يقظتك، وبعض أهل اللغة يوجبون =

ومثال استعمال «رأى» الحُلْمِيَّة متعدية إلى اثنين قوله تعالى: ﴿إِنِّي أَرْنِيَّ أَغْصِرُ خَمْرًا﴾ [يوسف: ٣٦] فالياء مفعولٌ أوَّلٌ، و«أغصِرُ خمرًا» جملة في مَوْضِعِ المفعولِ الثاني، وكذلك قوله: [الوافر]

ش ١٣١ - أَبُو حَنْشٍ يُؤرِّقُنِي وَطَلَّقُ وَعَمَّارٌ وَأَوْنَةٌ أَثَالَا
أَرَاهُمْ رُفَّقَتِي حَتَّى إِذَا مَا تَجَافَى اللَّيْلُ وَأَنْخَزَلَ أَنْخَزَالَا
إِذَا أَنَا كَالَّذِي يَجْرِي لِوَرْدٍ إِلَى آلٍ فَلَمْ يُدْرِكْ بِبَلَالَا^(١)
فَالهَاءِ وَالْمِيمِ فِي «أَرَاهُمْ»: المفعولُ الأوَّلُ، و«رُفَّقَتِي» هو المفعولُ الثاني.

= ذلك ولا يجيزون خلافه، وبعضهم يجيز أن تقول: رأيت رؤيا - بالألف - وأنت تريد معنى: أبصرت في حال اليقظة، ويستشهدون على صحة ذلك بقول الراعي يصف صيادًا أبصر الصيد فسره ذلك:

فَكَبَّرَ لِلرُّؤْيَا وَهَشَّ فُؤَادُهُ وَبَشَّرَ قَلْبًا كَانَ جَمًّا بِبَلَابُهُ
وَيُرَوَّى:

وَبَشَّرَ نَفْسًا كَانَ قَبْلُ يَلُومُهَا

ومع أنهم جَوَّزُوا ذلك واستدلُّوا لصحته، ليس في مكتهم أن يدعوا كثرتَه، بل الكثير المشهور المتعارف هو ما ذكرناه أولاً؛ ولهذا كان قول الناظم: «ولرأى الرؤيا» إشارة إلى رأى الحُلْمِيَّة.

(١) هذه الأبيات لعمر بن أحمَرِ الباهلي، من قصيدة له يندب فيها قومه ويكيهم، وأولها قوله:

أَبْتُ عَيْنَاكَ إِلَّا أَنْ تُلِحَّا وَتَحْتَالَا بِمَا بِهِمَا احْتِيَالَا
كَأَنَّهُمَا سُعِينَا مُسْتَعِيثٌ يُرَجِّي طَالِعَا بِهِمَا ثِقَالَا
وَهِيَ حَرَزَاهُمَا فَالْمَاءُ يَجْرِي خِلَالَهُمَا وَيَنْسَلُ انْسِلَالَا
عَلَى حَيِّينَ فِي عَامِينَ شَتَّى فَقَدَ عَنَى طَلَابُهُمَا وَطَالَا
فَأَيُّ لَيْلَةٍ تَأْتِيكَ سَهْوَا فَتُصْبِحُ لَا تَرَى فِيهِمْ حَيَالَا

والبيت الأول من ثلاثة الأبيات التي رواها الشارح قد استشهد به سيبويه (ج ١ ص ٢٤٣) في باب الترخيم في غير النداء للضرورة، وستعرف وجه ذلك فيما يلي في الإعراب.

اللغة: «تلحا» من قولهم: «ألح السحاب» إذا دام مطره، يريد: أن تدوما على البكاء «سعيانا مستغيث» سعيانا: مثني سعين، وهو تصغير سَعْنٍ، بوزن قُفْلٍ، وهي القربة تقطع من نصفها لينبذ فيها، وربما اتخذت دلواً يستقى بها، والمستغيث: طالب الغيث، وهو المطر «على حيين» متعلق بقوله: تلحا، يقول: امتنعت عينك عن كل شيء إلا أن يدوم بكأوهما على حيين «وهي» ضَعُفٌ أو انشِقُّ «أبو حنش، وطلق، وعمار، وأثالا» أعلام رجال «تجافى الليل وانخزل انخزالا» كناية عن الظهور، وبيان ما كان مبهماً من أمر هؤلاء «آل» هو السراب وما تراه وسط النهار كأنه ماء وليس بماء «بلالا» بزنة كتاب: ما تبلُّ به حلقك من الماء =

٢١٦ - وَلَا تُجْزُ هُنَا بِلَا دَلِيلٍ سُقُوطَ مَفْعُولَيْنِ أَوْ مَفْعُولٍ^(١)
لا يجوز في هذا الباب سُقُوطُ المفعولين، ولا سُقُوطُ أَحَدِهِمَا، إِلَّا إِذَا دَلَّ دَلِيلٌ عَلَى
ذَلِكَ^(٢).

فمثالُ حَذْفِ المفعولين للدلالة أن يقال: «هَلْ ظَنَنْتَ زَيْدًا قَائِمًا؟» فتقول: «ظَنَنْتُ»،
التقدير: ظننتُ زيدا قائماً، فحذفتُ المفعولين لدلالة ما قبلهما عليهما، ومنه قوله: [الطويل]
ش ١٣٢ - بِأَيِّ كِتَابٍ أَمْ بِأَيَّةِ سُنَّةٍ تَرَى حُبَّهُمْ عَارًا عَلَيَّ وَتَحَسَبُ^(٣)

= وغيره «آونة» جمع أوان، مثل زمان وأزمة، ومكان وأمكنة، والأوان والزمان بمعنى واحد «رفقتي» بضم
الراء أو كسرهما: جمع رفيق «لوزد» بكسر الواو وسكون الراء: إتيان الماء.

الإعراب: «أبو حنش» مبتدأ، وجملة «يؤزقتي» في محل رفع خبر المبتدأ «وعمار» وسائر الأعلام معطوفات
على «أبو حنش» وقد رخم «أثال» في غير النداء ضرورة، وأصله: أثالة، ولم يكتفِ بترخيمه بحذف آخره، بل
جعل إعرابه على الحرف المحذوف وأبقى الحرف الذي قبله على ما كان عليه، فهو مرفوع بضمه ظاهرة على
الحرف المحذوف للترخيم «أراهم» أرى: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، والضمير
المتصل البارز مفعول أول «رفقتي» رفقة: مفعول ثانٍ لأرى، ورفقة مضاف، وياء المتكلم مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله: «أراهم رفقتي» حيث أعمل «أرى» في مفعولين، أحدهما الضمير البارز المتصل به،
والثاني قوله: «رفقتي»، ورأى بمعنى حلم؛ أي: رأى في منامه، وقد أُجريت مجرى «علم» وإنما عملت
مثل عملها لأن بينهما تشابهاً، لأن الرؤيا إدراك بالحس الباطن؛ فلهذا أُجريت مجراه.

(١) «ولا» ناهية «تجز» فعل مضارع مجزوم بلا، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «هنا» ظرف مكان
متعلق بتجز «بلا دليل» الباء حرف جر، ولا: اسم بمعنى غير ظهر إعرابه على ما بعده بطريق العارية، وهو
مجزور محلاً بالباء، والجار والمجرور متعلق بتجز، ولا مضاف، و«دليل» مضاف إليه «سقوط» مفعول به
لتجز، وسقوط مضاف، و«مفعولين» مضاف إليه «أو مفعول» معطوف على مفعولين.

(٢) السقوط بدليل يسمى «الاختصار» ودون دليل يسمى «الاقْتصار»، وعدم جواز هذا الحذف على جهة
الاقتصار؛ لأنهما - أي: المفعولين في هذا الباب - في الأصل مبتدأ وخبر، ولا يُحذفان أو أحدهما دون
دليل يُسَوِّغ. انظر «شرح المكودي» ص ٩٠.

(٣) البيت للكعب بن زيد الأسدي، من قصيدة هاشمية يمدح فيها آل الرسول ﷺ، وأولها قوله:

طَرِبْتُ وَمَا شَوْقًا إِلَى الْبَيْضِ أَطْرَبْتُ وَلَا لِعَبَا مَنِّي وَدُو السَّيْبِ يَلْعَبُ
وَلَمْ يُلْهِنِي دَارٌ وَلَا رَسْمُ مَنزِلٍ وَلَمْ يَتَطَّرَبْنِي بَنَانٌ مُخَضَّبُ

اللغة: «ترى حبه» رأى ههنا من الرأي بمعنى الاعتقاد، مثل أن تقول: رأى أبو حنيفة جلاً كذا، ويمكن
أن تكون رأى العِلْمية بشيء من التكلف «عاراً» العار: كلُّ خصلة يلحقك بسبها عيب ومذمة؛ وتقول: =

أي: وَتَحَسَّبُ حُبَّهُمْ عَارًا عَلَيَّ، فحذف المفعولين، وهما: «حُبَّهُمْ»، و«عَارًا عَلَيَّ» لدلالة ما قبلهما عليهما.

ومثالُ حَذْفِ أَحَدِهِمَا لِلدَّلَالَةِ أَنْ يُقَالَ: «هَلْ ظَنَنْتَ أَحَدًا قَائِمًا؟» فتقول: «ظَنَنْتُ زِيدًا» أي: ظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا، فحذفُ الثاني للدلالة عليه، ومنه قوله: [الكامل]

ش ١٣٣ - وَلَقَدْ نَزَلَتْ فَلَا تَظُنِّي غَيْرَهُ مَنِّي بِمَنْزِلَةِ الْمُحَبِّ الْمُكْرَمِ^(١)

= عَيْرَتَهُ كَذَا، وَلَا تَقُلْ: عَيْرَتَهُ بِكَذَا، فَهُوَ يَتَعَدَّى إِلَى الْمَفْعُولِينَ بِنَفْسِهِ، وَفِي لَامِيَةِ السَّمْوَاءِ قَوْلُهُ، وَفِيهِ دَلَالَةٌ غَيْرُ قَاطِعَةٌ:

تُعَيْرُنَا أَنَا قَلِيلٌ عَدِيدُنَا فَقُلْتُ لَهَا إِنَّ الْكِرَامَ قَلِيلٌ

وَمِنْ نَقْلَةِ اللُّغَةِ مَنْ أَجَازَ أَنْ تَقُولَ: عَيْرَتَهُ بِكَذَا، وَلَكِنَّهُ قَلِيلٌ (وَانظُرْ شَرْحَ الْحِمَاسَةِ ١/ ٢٣٢ بِتَحْقِيقِنَا) «وَتَحَسَّبُ» أَي تَظُنُّ، مِنَ الْحِسَابِ.

الإعراب: «بأي» جار ومجرور متعلق بقوله: «ترى» الآتي، وأي مضاف، و«كتاب» مضاف إليه «أم» عاطفة «بأية» جار ومجرور معطوف على الجار والمجرور الأول، وأية مضاف، و«سنة» مضاف إليه «ترى» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «حبهم» حب: مفعول أول لترى، وحب مضاف، وهم مضاف إليه «عارًا» مفعول ثان لترى، سواء أ جعلت رأى اعتقادية أم جعلتها علمية، ويجوز على الأول جعله حالاً «عليّ» جار ومجرور متعلق بعار، أو بمحذوف صفة له «وتحسب» الواو عاطفة، تحسب: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، ومفعولاه محذوفان يدلُّ عليهما الكلام السابق، والتقدير: «وتحسب حبهم عارًا عليّ».

الشاهد فيه: قوله: «وتحسب» حيث حذف المفعولين لدلالة سابق الكلام عليهما كما أوضحناه في الإعراب، ويبيِّن الشارح.

(١) هذا البيت لعنترة بن شداد العبيسي، من معلقته المشهورة التي مطلعها:

هَلْ عَادَرَ الشُّعْرَاءُ مِنْ مُتَرَدِّمٍ أَمْ هَلْ عَرَفْتَ الدَّارَ بَعْدَ تَوَهُمِ

اللُّغَةُ: «غادر» ترك «متردِّم» بزنة اسم المفعول، وهو في الأصل اسم مكان من قولك: ردمت الشيء، إذا أصلحته، ويروى: «مترنم» بالنون، وهو صوت خفي ترجعه بينك وبين نفسك، يريد: هل أبقى الشعراء معنى إلا سبقوك إليه؟! وهل يهيباً لك أو لغيرك أن تجيء بشيء جديد؟ «المحب» اسم مفعول من أحب، وهو القياس، ولكنه قليل في الاستعمال، والأكثر أن يقال في اسم المفعول: محبوب، أو حبيب، مع أنهم هجروا الفعل الثلاثي، وفي اسم الفاعل قالوا: مُحِبِّ، من الفعل المستعمل الذي هو المزيد فيه.

المعنى: أنت عندي بمنزلة المحب المكرم؛ فلا تظني غير ذلك حاصلاً.

الإعراب: «ولقد» الواو للقسمة، واللام للتأكيد، وقد: حرف تحقيق «نزلت» فعل وفاعل «فلا» ناهية «تظني» فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه حذف النون، وياء المخاطبة فاعل «غيره» غير: مفعول أول =

- أي: «فَلَا تُظَنِّي غَيْرَهُ وَاقِعًا، فـ«غَيْرُهُ» هو المفعول الأول، و«واقِعًا» هو المفعول الثاني. وهذا الذي ذكره المصنّف هو الصحيح من مَذَاهِبِ النَّحْوِيِّينَ^(١).
فإن لم يَدَلِّ دليلٌ على الحذف لم يَجْزُ، لا فيهما ولا في أحدهما؛ فلا تقول: «ظننت»، ولا «ظننت زیداً»، ولا «ظننت قائماً» تريد «ظننت زیداً قائماً».
- ٢١٧ - وَكَتَطَّنْ اجْعَلْ «تَقُولُ» إِنْ وَلِي مُسْتَفْهَمًا بِهِ وَلَمْ يَنْفَصِلِ^(٢)
٢١٨ - بِغَيْرِ ظَرْفٍ أَوْ كَظَرْفٍ أَوْ عَمَلٍ وَإِنْ بَعْضِ ذِي فَصَلْتٍ يُحْتَمَلُ^(٣)

= لتظني، وغير مضاف، وضمير الغائب مضاف إليه، والمفعول الثاني محذوف «مني» جار ومجرور متعلق بقوله: «نزلت «بمنزلة» جار ومجرور متعلق أيضاً بنزلت، ومنزلة مضاف، و«المحب» مضاف إليه «المكرم» نعت للمحب.
الشاهد فيه: قوله: «فلا تظني غيره» حيث حذف المفعول الثاني اختصاراً، وذلك جائز عند جمهرة النحاة، خلافاً لابن ملكون.

(١) قال الأشموني في «شرح» ٤٨/٢ - ٤٩:

فمن سيبويه والأخفش المنع مطلقاً، كما هو ظاهر إطلاق الناظم [أي: ابن مالك] وعن الأكثرين الجواز مطلقاً تمسكاً بنحو ﴿أَعِنْدُ عَائِزٍ الْعَيْبِ هُوَ بَرِيءٌ﴾ [النجم: ٣٥] أي: يعلم. و﴿وَتَنَنَّتْ طَرَكَ السَّوَاءِ﴾ [الفتح: ١٢] وقولهم: من يسمع يخل. وعن الأعلام [الشتتري] الجواز في أفعال الظن دون أفعال العلم، أما حذفها لدليل ويسمى اختصاراً فجائز إجماعاً. . . وفي حذف أحدهما اختصاراً خلاف فَمَنَعُهُ ابْنُ مَلِكُونِ، وَأَجَازَهُ الْجُمْهُورُ. وانظر «أوضح المسالك» ٣٨٧/١ - ٣٨٨.

(٢) «كتظن» جار ومجرور متعلق باجعل الآتي «اجعل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «تقول» قصد لفظه: مفعول به لاجعل «إن» شرطية «ولي» فعل ماض، فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى تقول «مستفهماً» مفعول به لولي «به» جار ومجرور في موضع نائب فاعل لمستفهم؛ لأنه اسم مفعول «ولم ينفصل» الواو للحال، ولم: حرف نفي وجزم وقلب، ينفصل: فعل مضارع مجزوم بلم، وعلامة جزمه السكون، وحرك بالكسر لأجل الروي، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى تقول، وجملة لم ينفصل وفاعله في محل نصب حال.

(٣) «بغير» جار ومجرور متعلق بيفصل في البيت السابق، وغير مضاف، و«ظرف» مضاف إليه «أو» عاطفة «كظرف» الكاف اسم بمعنى مثل معطوف على غير، والكاف مضاف، وظرف مضاف إليه «أو» عاطفة «عمل» معطوف على غير «وإن» شرطية «ببعض» جار ومجرور متعلق بفصلت الآتي، وبعض مضاف، و«ذي» مضاف إليه «فصلت» فصل: فعل ماض، فعل الشرط، والتاء ضمير المخاطب فاعل «يحتمل» فعل مضارع مبني للمجهول، مجزوم بالسكون لأنه جواب الشرط، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الفصل المفهوم من قوله: فصلت.

القول شأنه إذا وَقَعَتْ بعده جملةٌ أن تُحَكِّي، نحو: «قال زيدٌ: عَمَرُو مُنْطَلِقًا»، و«تَقُولُ: زيدٌ مُنْطَلِقًا» لكن الجملة بعده في مَوْضِعِ نَصْبٍ على المفعولية^(١).

ويجوزُ إجراؤه مُجْرَى الظنِّ، فينصبُ المبتدأ والخبرَ مفعولين، كما تنصُّبهما «ظنٌّ».

والمشهورُ أنَّ للعربِ في ذلك مذهبين؛ أحدهما - وهو مذهب عامة العربِ - أنه لا يُجْرَى القولُ مُجْرَى الظنِّ إلا بشُرُوطٍ - ذكرها المصنّف - أربَعَةٌ، وهي التي ذكرها عامّة النّحويين:

الأول: أن يكونَ الفعلُ مُضارعاً.

الثاني: أن يكونَ للمخاطبِ، وإليهما أشار بقوله: «اجْعَلْ تَقُولُ» فإنَّ «تَقُولُ» مضارعٌ، وهو للمخاطبِ.

الشرط الثالث: أن يكونَ مسبوqاً باستفهامٍ، وإليه أشار بقوله: «إِنْ وَلي مُسْتَفْهَمًا به».

الشرط الرابع: ألا يُفْصَلَ بينهما - أي: بين الاستفهامِ والفعلِ - بغير ظرفٍ، ولا مجرورٍ، ولا معمولٍ الفِعْلِ، فإنَّ فُصِّلَ بأحدهما، لم يَضُرَّ، وهذا هو المرادُ بقوله: «وَلَمْ يَنْفَصِلْ بِغَيْرِ ظَرْفٍ... إلى آخره»^(٢).

فمثال ما اجتمعت فيه الشُّرُوطُ قولُك: «أَتَقُولُ عَمْرًا مُنْطَلِقًا؟» فعمراً: مفعولٌ أوَّلٌ، ومنطلقاً: مفعولٌ ثانٍ، ومنه قوله: [الرجز]

ش ١٣٤ - مَتَى تَقُولُ الْقُلُوصَ الرَّوَاسِمَا يَحْمِلُنَّ أُمَّ قَاسِمٍ وَقَاسِمَا^(٣)

(١) أي: محل نصب مفعول به للقول، وتسمى «جملة مقول القول».

(٢) قال الأشموني: تنبيه: زاد السهيلي شرطاً آخر، وهو أن لا يتعدى باللام نحو: «أتقول لزيد: عَمَرُو مُنْطَلِقًا» وزاد في «السهيل»: أن يكون حاضراً، وفي «شرحه» أن يكون مقصوداً به الحال. هذا كله في غير لغة سليم. وحسني عليه الصبان فقال: قوله: باللام: لأنها تُبْعِدُه من الظنِّ. «حاشية الصبان على شرح الأشموني» ٥٢/٢.

والصبان لم يؤدِّ المعنى جلياً وتجليته أن نتذكر أن «ظنٌّ» لا يتعدى باللام، فلا يجوز أن يُحْمَلَ «قال» عليه إذا عُدِّي «قال» باللام.

(٣) البيت لهديبة بن خشرم العذري، من أرجوزة رواها غير واحد من حملة الشعر، ومنهم التبريزي في «شرح الحماسة» (٤٦/٢) ولكن رواية التبريزي للبيت المستشهد به على غير الوجه الذي يذكره النحاة، وروايته هكذا:

فلو كان الفعل غير مضارع، نحو: «قال زيد: عَمَرُو مُنْطَلِقُ» لم يَنْصِبِ القولُ مفعولينِ عند هؤلا، وكذا إن كان مضارعاً بغير تاء⁽¹⁾، نحو: «يقول زيد: عَمَرُو مُنْطَلِقُ» أو لم يكن مسبوفاً باستفهام، نحو: «أنت تقول: عَمَرُو مُنْطَلِقُ» أو سبقَ باستفهامٍ ولكن فُصِّلَ بغير ظرفٍ ولا [جارٍ] ومجرورٍ ولا معمولٍ له، نحو: «أأنت تقول: زيدٌ منطلقٌ؟»، فإن فُصِّلَ بأحدها لم يَضُرَّ⁽²⁾، نحو: «أعندك تقولٌ زيداً منطلقاً؟»، و«أفي الدارِ تقول زيداً منطلقاً؟»، و«أعمرأ تقولٌ منطلقاً؟»، ومنه قوله: [الوافر]

= لَقَدْ أَرَانِي وَالْعُلَامَ الْحَازِمَا نَزَجِي الْمَطِيَّ ضُمَّرَا سَوَاهِمَا
مَتَى يَفُودُ الذُّبُلَ الرَّوَّاسِمَا وَالجِلَّةَ النَّاجِيَةَ الْعَوَاهِمَا

اللغة: «القلص» بزنة كتب وسرر: جمع قلوص، وهي الشابة الفتية من الإبل، وهي أول ما يركب من إناث الإبل خاصة «الرواسم» المسرعات في سيرهن، مأخوذ من الرسم، وهو ضرب من سير الإبل السريع «يحملن» يروى في مكانه: «يدنين» ومعناه يُقَرِّبن «أم قاسم» هي كنية امرأة، وهي أخت زيادة بن زيد العذري.

المعنى: متى تظن النوق المسرعات يقربن مني من أحب أن يحملته إلي؟

الإعراب: «متى» اسم استفهام مبني على السكون في محل نصب على الظرفية الزمانية، وعامله «تقول» «تقول» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «القلص» مفعول به أول لتقول «الرواسم» نعت للقلص «يحملن» يحمل: فعل مضارع، ونون الإناث فاعل، والجملة في محل نصب مفعول ثانٍ لتقول «أم» مفعول به ليحملن، وأم مضاف، و«قاسم» مضاف إليه «وقاسمًا» معطوف على أم قاسم. الشاهد فيه: قوله: «تقول القلص... يحملن» حيث أجرى تقول مجرى تظن، فنصب به مفعولين، الأول قوله: «القلص» والثاني جملة «يحملن» من الفعل وفاعله كما قرناه لك في الإعراب، وذلك لاستيفائه الشروط، ويرويه بعضهم: متى تظن... إلخ، فلا شاهد فيه، ولكنه دليل على أن «تقول» يجري مجرى تظن؛ لأنه إذا وردت روايتان في بيت واحد وجاءت كلمة في إحدى الروايتين مكان كلمة في الرواية الأخرى؛ دل ذلك على أن الكلمتين بمعنى واحد؛ إذ لو اختلفت معناهما لم يسغ لراوٍ أو لشاعر آخر أن يضع إحداهما مكان الأخرى؛ لئلا يفسد المعنى الذي قصد إليه قائل البيت؛ لأن شرط الرواية بالمعنى ألا تغير المراد.

(1) أراد تاء المخاطبة، وهو مثالٌ من كونه للمخاطب، والمخاطب قد يكون مفرداً أو مثني أو جمعاً، مذكراً أو مؤنثاً.

(2) وإن انفصل بغير هذه الثلاثة تتوجب الحكاية.

ش ١٣٥ - أَجْهَالًا تَقُولُ بَنِي لُؤْيٍ لَعَمْرُ أَبِيكَ أَمْ مُتَجَاهِلِينَ^(١)
 فَبَنِي [لُؤْيٍ]: مَفْعُولٌ أَوَّلٌ، وَجْهَالًا: مَفْعُولٌ ثَانٍ.
 وَإِذَا اجْتَمَعَتِ الشُّرُوطُ الْمَذْكُورَةُ، جَارَ نَصْبُ الْمَبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ مَفْعُولِينَ لـ «تَقُولُ»، نَحْوُ:
 «أَتَقُولُ زَيْدًا مُنْطَلِقًا؟» وَجَارَ رَفْعُهُمَا عَلَى الْحِكَايَةِ، نَحْوُ: «أَتَقُولُ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ؟».

٢١٩ - وَأَجْرِي الْقَوْلُ كَظَنٍّ مُطْلَقًا عِنْدَ سُلَيْمٍ نَحْوُ «قُلْ ذَا مُشْفِقًا»^(٢)

أشار إلى المذهب الثاني للعرب في القول، وهو مذهب سليم؛ فيجرون القول مجرى
 الظن في نصب المفعولين مطلقاً، أي: سواء كان مضارعاً أم غير مضارع، ووجدت فيه
 الشروط المذكورة أم لم توجد، وذلك نحو: «قُلْ ذَا مُشْفِقًا» فـ«ذَا» مفعول أول، و«مشفقاً»

(١) هذا البيت للكثير بن زيد الأسدي.

اللغة: «أجهالاً» الجهال: جمع جاهل، ويروى في مكانه: «أنواماً» وهو جمع نائم «بنو لؤي» أراد بهم
 جمهور قريش وعامتهم؛ لأن أكثرهم ينتهي نسبه إلى لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر، وهو أبو
 قريش كلها «متجاهلينا» المتجاهل: الذي يتصنع الجهل ويتكلفه وليس به جهل، والذين روي في صدر
 البيت «أنواماً» يروون هنا «متناومينا» والمتناوم: الذي يتصنع النوم، والمراد تصنع الغفلة عما يجري
 حولهم من الأحداث.

المعنى: أظن قريشاً جاهلين حين استعملوا في ولاياتهم اليمنيين وآثروهم على المضربين؟ أم تظنهم
 عالمين بحقيقة الأمر مقدرين سوء النتائج غير غافلين عما ينبغي العمل به، ولكنهم يتصنعون الجهل
 ويتكلفون الغفلة لمآرب لهم في أنفسهم؟

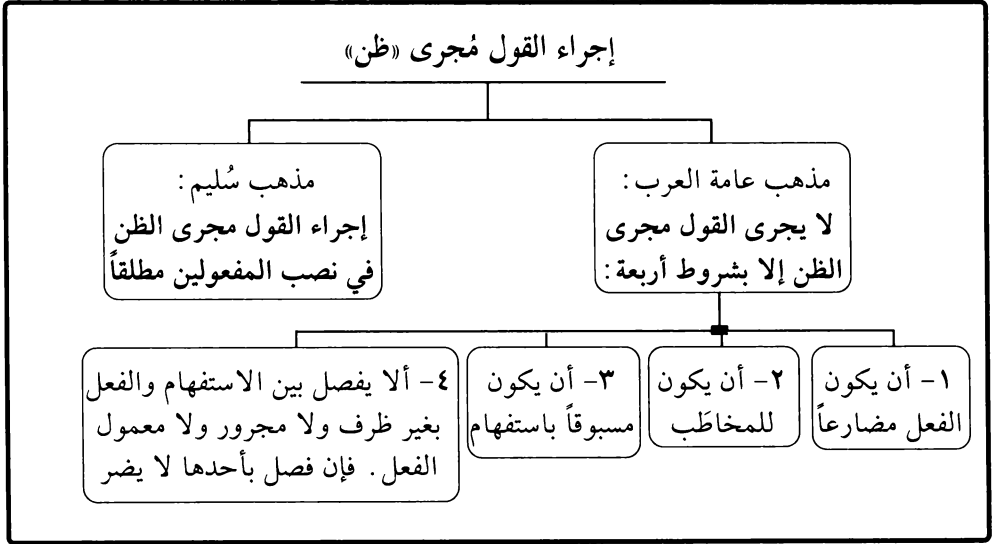
الإعراب: «أجهالاً» الهمزة للاستفهام، جهالاً: مفعول ثان مقدم على عامله وعلى المفعول الأول «تقول»
 فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بني» مفعول أول لتقول، وبني مضاف، و«لؤي»
 مضاف إليه «لعمري» اللام لام الابتداء، عمر: مبتدأ، والخبر محذوف وجوباً، وعمر مضاف، وأبي من
 «أبيك» مضاف إليه، وأبي مضاف، والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه «أم» عاطفة «متجاهلينا» معطوف
 على قوله: «جهالاً».

الشاهد فيه: قوله: «أجهالاً تقول بني لؤي» حيث أعمل «تقول» عمل «تظن» فنصب به مفعولين، أحدهما
 قوله: «جهالاً» والثاني قوله: «بني لؤي» مع أنه فصل بين أداة الاستفهام - وهي الهمزة - والفعل بفواصل،
 وهو قوله: «جهالاً» وهذا الفصل لا يمنع الإعمال؛ لأن الفواصل معمول للفعل؛ إذ هو مفعول ثانٍ له.

(٢) «أجري» فعل ماض مبني للمجهول «القول» نائب فاعل لأجري «كظن» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال
 من القول «مطلقاً» حال ثان من القول «عند» ظرف متعلق بأجري، وعند مضاف، و«سليم» مضاف إليه
 «نحو» خبر لمبتدأ محذوف «قل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ذَا» مفعول أول لقل
 «مشفقاً» مفعول ثان.

مفعول ثان، ومن ذلك قوله: [الرجز]

ش ١٣٦ - قَالَتْ وَكُنْتُ رَجُلًا فَطِينًا هَذَا لَعَمْرُ اللَّهِ إِسْرَائِينَا^(١)
ف«هذا» مفعولٌ أوَّلٌ لِقَالَتْ، و«إسرائيلينا» مفعولٌ ثانٍ.



(١) البيت لأعرابي صاد ضباً فأتى به أهله، فقالت له امرأته: «هذا لعمر الله إسرائيل» أي: هو ما مسخ من بني إسرائيل، ورواه الجواليقي في كتابه «المعرب» هكذا:

وَقَالَ أَهْلُ السُّوقِ لَمَّا جِينَا هَذَا لَعَمْرُ اللَّهِ إِسْرَائِينَا

اللغة: «فطيناً» وصف من الفطنة، وتقول: فِطَنَ الرَّجُلَ يَفْطِنُ - بوزان عِلِمَ يَعْلَمُ - فِطْنَةً - بكسر فسكون - وفطانة وفطانية - بفتح الفاء فيهما - وتقول أيضاً: فِطَنَ يَفْطِنُ بوزن قَعَدَ يَقْعُدُ، والفطنة: الفهم، والوصف المشهور من هذه المادة فِطَنَ، بفتح فكسر «جينا» أصله جئنا، بالهمزة، فليئنه بقلب الهمزة الساكنة حرف مد من جنس حركة ما قبلها «إسرائيلين» لغة في إسرائيل، كما قالوا: جبرين؛ وإسماعين، يريدون: جبريل، وإسماعيل.

الإعراب: «قالت» قال: فعل ماض، والتاء للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي «وكنت» الواو واو الحال، كان: فعل ماض ناقص، والتاء اسمه «رجلاً» خبر كان «فطيناً» صفة لرجل، والجملة من كان واسمها وخبرها في محل نصب حال «هذا» ها: حرف تنبيه، واسم الإشارة مفعول أول لقالت، بمعنى ظنت «لعمر» اللام لام الابتداء، عمر: مبتدأ، وخبره محذوف وجوباً، والتقدير: لَعَمْرُ اللَّهِ يميني، وعمر مضاف، و«الله» مضاف إليه، وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب معترضة بين المفعول الأول والثاني «إسرائيلينا» مفعول ثانٍ لقالت.

أَعْلَمَ وَأَرَى

٢٢٠ - إِلَى ثَلَاثَةِ رَأَى وَعَلِمَا عَدُّوا إِذَا صَارَا أَرَى وَأَعْلَمَا^(١)

أشار بهذا الفصل إلى ما يتعدى من الأفعال إلى ثلاثة مفاعيل؛ فذكر سبعة أفعالٍ، منها: «أَعْلَمَ، وَأَرَى» فذكر أن أصلهما «عَلِمَ، وَرَأَى»، وأنهما بالهمزة يتعديان إلى ثلاثة مفاعيلٍ؛ لأنَّهما قبل دخول الهمزة عليهما كانا يتعديان إلى مفعولين، نحو: «عَلِمَ زَيْدٌ عَمْرًا مُنْطَلِقًا، وَرَأَى خَالِدٌ بَكْرًا أَخَاكَ» فلما دخلت عليهما همزة التثني، زادتاهما مفعولاً

= الشاهد فيه: قوله: «قالت . . . هذا . . . إسرائيلنا» حيث أعمل «قال» عمل «ظن» والدليل على ذلك أنه نصب به مفعولين، أحدهما اسم الإشارة، وهو «ذا» من «هذا» والثاني «إسرائيلنا» هكذا قالوا، والذي حملهم على هذا أنهم وجدوا «إسرائيلنا» منصوبًا.

وأنت لو تأملت بعض التأمل لوجدت أنه يمكن أن يكون «هذا» مبتدأ، و«إسرائيلنا» مضاف إلى محذوف يقع خيرًا، وتقدير الكلام: «هذا ممسوخ إسرائيلنا» فحذف المضاف وأبقى المضاف إليه على جرّه بالفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأنه لا ينصرف، للعلمية والعجمة، وحذف المضاف وإبقاء المضاف إليه على جرّه جائز وإن كان قليلاً في مثل ذلك، وقد قرئ في قوله تعالى: ﴿تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ﴾ [الأنفال: ٦٧] بجرّ الآخرة على تقدير مضاف محذوف يقع منصوبًا مفعولاً به ليريد، والأصل: والله يريد ثواب الآخرة.

وهكذا خرّجه ابن عصفور، وتخريج الجماعة أوّلَى؛ لأن الأصل عدم الحذف، ولأن حذف المضاف وإبقاء المضاف إليه على حاله قليل في هذه الحالة؛ ولأن نصب المفعولين بالقول مطلقاً لغة لبعض العرب كما قرّره الناظم والشارح؛ فلا مانع من أن يكون قائل هذا البيت واحداً ممن هذه لغتهم.

بقي شيء، وهو أن الظاهر من الحال أن المعنى المقصود من هذا البيت ليس على تضمين القول معنى الظن، ولكنه على الحكاية؛ وذلك يقتضي أن يكون ما بعد القول جملة مؤلفة من مبتدأ وخبر، فيكون اسم الإشارة مبتدأ، وقوله: «إسرائيلنا» مضافاً إلى الخبر المحذوف، وقد أبقى على حاله التي كان عليها قبل حذف المضاف، وأصله: هذا ممسوخ بني إسرائيلين، وذلك لأن الرجل كان في يده ضب؛ فلما رأته امرأته، أو لما رآه أهل السوق، نطقوا بهذه العبارة، وليس المراد أنهم ظنوا ذلك؛ فهذا يؤيد صحة تخريج ابن عصفور، وإن كان الوجه الصناعي الذي خرّج عليه ضعيفاً.

(١) «إلى ثلاثة» جار ومجرور متعلق بعدوا «رأى» مفعول به مقدم لعدوا «وعلمنا» معطوف على رأى «عدوا» فعل وفاعل «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «صارا» فعل ماض ناقص، وألف الاثنين اسمه «رأى» قصد لفظه: خبر صار «وأعلمنا» معطوف على أرى، والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها، وهي فعل الشرط، والجواب محذوف يدل عليه سابق الكلام، والأصل: إذا صارا أرى وأعلمنا فقد عدوهما إلى ثلاثة مفاعيل.

ثالثاً، وهو الذي كان فاعلاً قبل دخول الهمزة، وذلك نحو: «أَعْلَمْتُ زَيْدًا عَمْرًا مُنْطَلِقًا» و«أَرَيْتُ خَالِدًا بَكَرًا أَحَاكَ»؛ فزيداً وخالداً: مفعولٌ أولٌ، وهو الذي كان فاعلاً حين قُلْتُ: «علم زيدٌ، ورأى خالدٌ».

وهذا هو شأن الهمزة، وهو: أنها تُصَيِّرُ ما كان فاعلاً مفعولاً، فإن كان الفعلُ قبل دخولها لازماً، صار بعد دخولها متعدياً إلى واحدٍ، نحو: «خَرَجَ زَيْدٌ، وأَخْرَجْتُ زَيْدًا» وإن كان متعدياً إلى واحد، صار بعد دخولها متعدياً إلى اثنين، نحو: «لَيْسَ زَيْدٌ جُبَّةً» فتقول: «أَلْبَسْتُ زَيْدًا جُبَّةً» وسيأتي الكلام عليه، وإن كان متعدياً إلى اثنين، صار متعدياً إلى ثلاثة، كما تقدّم في «أَعْلَمَ، وَأَرَى»^(١).

٢٢١ - وَمَا لِمَفْعُولِي عِلْمْتِ مُطْلَقًا لِلثَّانِ وَالثَّالِثِ أَيْضًا حَقَّقًا^(٢)

أي: يثبت للمفعول الثاني والثالث من مفاعيل «أَعْلَمَ، وَأَرَى» ما ثبت لمفعولي «علم، ورأى» من كونهما مبتدأً وخبراً في الأصل، ومن جواز الإلغاء والتعليق بالنسبة إليهما^(٣)، ومن جواز حذفهما أو حذف أحدهما إذا دلّ على ذلك دليلٌ، ومثال ذلك: «أَعْلَمْتُ زَيْدًا عَمْرًا قَائِمًا» فالثاني والثالث من هذه المفاعيل أصلهما المبتدأ والخبر، وهما: «عمرو قائم» ويجوز إلغاء العامل بالنسبة إليهما، نحو: «عَمَرُو أَعْلَمْتُ زَيْدًا قَائِمًا» ومنه قولهم: «الْبِرْكَةُ أَعْلَمَنَا اللَّهُ مَعَ الْأَكَابِرِ» ف«نا»: مفعولٌ أولٌ، و«البركة»: مبتدأ، و«مع الأكابر» ظرفٌ في

(١) قبل أن يذكر الناظم والشارح أحكام المفعولين الثاني والثالث يحسن أن يُذكَرَ أنه لا يجوز تعليق الفعل عن المفعول الأول، ولا يجوز إلغاؤه، وأنه يجوز حذفه اختصاراً واقتصاراً، ومنع ابن خروف حذفه والاقتصار عليه.

ينظر: «أوضح المسالك» ١/٤٠٠، «شرح الأشموني» ٢/٥٥، «توضيح المقاصد والمسالك» ١/٥٧١.

(٢) «وما» اسم موصول مبتدأ «لمفعولي» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة ما، ومفعولي مضاف، و«علمت» قصد لفظه: مضاف إليه «مطلقاً» حال من الضمير المستتر في الصلة «لِلثَّانِ» جار ومجرور متعلق بحقق الآتي «والثالث» معطوف على الثاني «أيضاً» مفعول مطلق لفعل محذوف «حققاً» حقق: فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة الواقعة مبتدأً، والجملة من حقق ونائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ.

(٣) قال ابن هشام في «أوضح المسالك» ١/٤٠٠: خلافاً لمن منع الإلغاء والتعليق مطلقاً، ولمن منعهما في المبني للفاعل [أي: للمعلوم].

موضع الحَبَرِ، وهما اللَّذَانِ كَانَا مَفْعُولَيْنِ^(١)، والأصل: «أَعْلَمْنَا اللهُ الْبَرَكَهَ مَعَ الْأَكَابِرِ»، ويجوزُ التعلُّيقُ عنهما؛ فتقولُ: «أَعْلَمْتُ زَيْدًا لَعَمْرُؤِ قَائِمًا» ومثَالُ حَذْفِهَا لِلدَّلَالَةِ أَنْ يُقَالَ: «هَلْ أَعْلَمْتُ أَحَدًا عَمْرًا قَائِمًا؟» فتقولُ: «أَعْلَمْتُ زَيْدًا» ومثَالُ حَذْفِ أَحَدُهُمَا لِلدَّلَالَةِ أَنْ تَقُولَ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ: «أَعْلَمْتُ زَيْدًا عَمْرًا» أي: قَائِمًا، أو «أَعْلَمْتُ زَيْدًا قَائِمًا» أي: عَمْرًا قَائِمًا.

٢٢٢ - وَإِنْ تَعَدَّيَا لِوَاحِدٍ بِلَا هَمْزٍ فَلَا تَنْتَنِ بِهِ تَوَصَّلَا^(٢)

٢٢٣ - وَالثَّانِي مِنْهُمَا كَثَانِي اثْنِي كَسَا فَهَوَ بِهِ فِي كُلِّ حُكْمٍ ذُو اثْنَيْسَا^(٣)

تَقَدَّمَ أَنَّ «رَأَى، وَعَلِمَ» إِذَا دَخَلَتْ عَلَيْهِمَا هَمْزَةُ النَّقْلِ تَعَدَّيَا إِلَى ثَلَاثَةِ مَفَاعِيلٍ، وَأَشَارَ فِي هَذَيْنِ الْبَيْتَيْنِ إِلَى أَنَّهُ إِذَا يَثُبُّ لِهَذَا الْحُكْمِ إِذَا كَانَ قَبْلَ الْهَمْزَةِ يَتَعَدَّيَانِ إِلَى مَفْعُولَيْنِ، وَأَمَّا إِذَا كَانَ قَبْلَ الْهَمْزَةِ يَتَعَدَّيَانِ إِلَى وَاحِدٍ، كَمَا إِذَا كَانَتْ «رَأَى» بِمَعْنَى أَبْصَرَ، نَحْوُ: «رَأَى زَيْدٌ عَمْرًا» و«عَلِمَ» بِمَعْنَى عَرَفَ، نَحْوُ: «عَلِمَ زَيْدٌ الْحَقَّ» فَإِنَّهُمَا يَتَعَدَّيَانِ بَعْدَ الْهَمْزَةِ إِلَى مَفْعُولَيْنِ، نَحْوُ: «أَرَيْتُ زَيْدًا عَمْرًا» و«أَعْلَمْتُ زَيْدًا الْحَقَّ».

وَالثَّانِي مِنْ هَذَيْنِ الْمَفْعُولَيْنِ كَالْمَفْعُولِ الثَّانِي مِنْ مَفْعُولِي «كَسَا» و«أَعْطَى» نَحْوُ:

(١) وجملة «أعلمنا الله» اعتراضية لا محل لها من الإعراب.

(٢) «وإن» شرطية «تعديا» فعل ماض فعل الشرط، وألف الاثنين فاعل «لواحد» جار ومجرور متعلق بقوله: تعديا «بلا همز» الباء حرف جر، ولا: اسم بمعنى غير مجرور محلاً بالباء، وقد ظهر إعرابه على ما بعده على طريق العارية، والجار والمجرور متعلق بتعديا أيضاً، ولا مضاف، و«همز» مضاف إليه «فلاثنين» الفاء واقعة في جواب الشرط، لاثنين: جار ومجرور متعلق بقوله: توصلا، الآتي «به» جار ومجرور متعلق بتوصلا أيضاً «توصلا» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والألف مبدلة من نون التوكيد الخفيفة، ويجوز أن يكون توصلا فعلاً ماضياً مبنياً للمعلوم، والألف ضمير الاثنين عائد إلى رأى وعلم وهو فاعل توصل.

(٣) «والثان» مبتدأ «منهما» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال صاحبه الضمير المستكن في الخبر الآتي «كثاني» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، وثاني مضاف، و«اثنى» مضاف إليه، و«اثنى» مضاف، و«كسا» قصد لفظه: مضاف إليه «فهو» مبتدأ «به» جار ومجرور متعلق ب«اثنى» «في كل» جار ومجرور متعلق ب«اثنى» أيضاً، وكل مضاف، و«حكم» مضاف إليه «ذو» خبر المبتدأ، وذو مضاف، و«اثنى» مضاف إليه، وأصله ممدود فقصره للضرورة، والانتساء أصله بمعنى الاقتداء، والمراد به هنا أنه مثله في كل حكم.

«كَسَوْتُ زَيْدًا جُبَّةً» و«أَعْطَيْتُ زَيْدًا دِرْهَمًا» في كونه لا يَصِحُّ الإخبارُ به عن الأوَّلِ^(١)؛ فلا تقولُ: [«زَيْدُ الْحَقِّ» كما لا تقولُ]: «زَيْدٌ دِرْهَمٌ»، وفي كونه يجوزُ حَذْفُه مع الأوَّلِ، وحذفُ الثاني وإبقاء الأوَّلِ، وحذفُ الأوَّلِ وإبقاء الثاني، وإن لم يدلَّ على ذلك دليلٌ؛ فمثالُ حَذْفِهما: «أَعْلَمْتُ، وَأَعْطَيْتُ»، ومنه قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى﴾ [الليل: ٥] ومثالُ حذفِ الثاني وإبقاء الأوَّلِ: «أَعْلَمْتُ زَيْدًا، وَأَعْطَيْتُ زَيْدًا» ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَارْحَمَى﴾ [الضحى: ٥] ومثالُ حَذْفِ الأوَّلِ وإبقاء الثاني، نحو: «أَعْلَمْتُ الْحَقَّ، وَأَعْطَيْتُ دِرْهَمًا» ومنه قوله تعالى: ﴿حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾ [التوبة: ٢٩] وهذا معنى قوله: «والثاني منهما . . . إلى آخر البيت»^(٢).

٢٢٤ - وكأرى السَّابِقِ نَبَأًا أَخْبِرَا حَدَّثَ أَنْبَاءَ كَذَاكَ خَبَّرَا^(٣)
تقدَّم أنَّ المصنَّفَ عدَّ الأفعالَ المتعدِّيةَ إلى ثلاثة مفاعيلَ سبعة، وسبَقَ ذَكَرَ «أَعْلَمَ، وَأَرَى» وذَكَرَ في هذا البيتَ الخمسةَ الباقيةَ^(٤)، وهي: «نَبَأَ» كقولك: «نَبَأْتُ زَيْدًا عَمْرًا قائمًا»
ومنه قوله: [الكامل]

(١) أي: ليس أصلهما مبتدأ وخبراً.

(٢) عبارة الناظم - وهي قوله: «فهو به في كل حكم ذو اثنا» - عامة. ولم يتعرض الشارح رحمه الله في كلامه إلى نقد هذا العموم كعادته؛ فهذا العموم يعطي أن رأى البصرية وعلم العرفانية إذا اتصلت بهما همزة النقل فصارا يتعديان إلى مفعولين، فشأن مفعولهما الثاني كشأن المفعول الثاني من مفعولي كسا، ومن شأن المفعول الثاني من مفعولي كسا أنه لا يعلِّق عنه العامل، ولكن المفعول الثاني من مفعولي رأى البصرية وعلم العرفانية يعلِّق عنه العامل؛ ومن التعليق عنه قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى﴾ [البقرة: ٢٦٠] فأرني هنا بصرية؛ لأن إبراهيم عليه السلام كان يطلب مشاهدة كيفية إحياء الله تعالى الموتى، ومفعولها الأوَّلُ ياء المتكلم، ومفعولها الثاني جملة ﴿كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى﴾ وقد علق العامل عنها باسم الاستفهام، ومن التعليق أيضاً قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَخِيهِ الْفِيلِ﴾ [الفيل: ١].

(٣) «وكأرى» الواو عاطفة، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «السابق» نعت لأرى «نبأ» قصد لفظه: مبتدأ مؤخر «أخبراً، حدث، أنباء» هذه الثلاثة معطوفات على نبأ بحرف عطف مقدر «كذلك» الكاف حرف جر، وإذا: اسم إشارة مبني على السكون في محل جر بالكاف، والكاف بعده حرف خطاب، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «خبراً» قصد لفظه: مبتدأ مؤخر.

(٤) وذلك لتضمُّنها معناها.

- ش ١٣٧ - نُبْتُ زُرْعَةَ وَالسَّفَاهَةَ كاسْمِهَا يُهْدِي إِلَيَّ غَرَائِبَ الْأَشْعَارِ^(١)
وَأَخْبَرَ كَقَوْلِكَ: «أَخْبَرْتُ زَيْدًا أَخَاكَ مُنْطَلِقًا» ومنه قوله: [البيسط]
- ش ١٣٨ - وَمَا عَلَيْكَ إِذَا أَخْبَرْتَنِي دَنْفًا وَغَابَ بَعْلُكَ يَوْمًا أَنْ تَعُودِينِي^(٢)

(١) هذا البيت للنابغة الذبياني، من كلمة له يهجو فيها زرعة بن عمرو بن خويلد، وكان قد لقيه في سوق عكاظ، فأشار زرعة على النابغة الذبياني بأن يحمل قومه على معاداة بني أسد وترك مخالفتهم، فأبى النابغة ذلك لما فيه من الغدر، فتركة زرعة ومضى، ثم بلغ النابغة أن زرعة يتوعدده، فقال أبياتاً يهجو فيها، وهذا البيت الشاهد أولها.

اللغة: «نبتت» أخبرت، والنبت كالخبير وزناً ومعنى، ويقال: النبت أخص من الخبر؛ لأن النبت لا يطلق إلا على كل ما له شأن وخطر من الأخبار «والسفاهة كاسمها» السفاهة: الطيش وخفة الأحلام، وأراد أن السفاهة في معناها قبيحة كما أن اسمها قبيح «غرائب الأشعار» الغرائب: جمع غريبة، وأراد بها ما لا يعهد مثله، ويروى مكانه: «أوابد الأشعار» والأوابد: جمع آبدة، وأصلها اسم فاعل من «أبدت الوحوش» إذا نفرت ولم تأنس.

الإعراب: «نبتت» نبي: فعل ماض مبني للمجهول، والتاء التي للمتكلم نائب فاعل، وهو المفعول الأول «زرعة» مفعول ثان «والسفاهة كاسمها» الواو واو الحال، وما بعدها جملة من مبتدأ وخبر في محل نصب حال «يهدي» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى زرعة، والجملة من يهدي وفاعله في محل نصب مفعول ثالث لنبي «إلى» جار ومجرور متعلق بيهدي «غرائب» مفعول به ليهدي، وغرائب مضاف، و«الأشعار» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله: «نبتت زرعة... يهدي» حيث أعمل «نبتاً» في مفاعيل ثلاثة، أحدها النائب عن الفاعل وهو التاء، والثاني قوله: «زرعة»، والثالث جملة «يهدي» مع فاعله ومفعوله.

(٢) هذا البيت لرجل من بني كلاب، وهو من مختار أبي تمام في «ديوان الحماسة»، ولكن رواية «الحماسة» هكذا:

وَمَا عَلَيْكَ إِذَا أَخْبَرْتَنِي دَنْفًا زَهْنَ الْمَنِيَّةِ يَوْمًا أَنْ تَعُودِينَا
أَوْ تَجْعَلِي نُطْفَةً فِي الْقَعْبِ بَارِدَةً وَتَغْمِسِي قَاكَ فِيهَا ثُمَّ تَسْقِينَا

(وانظر شرح التبريزي على الحماسة ٣/٣٥٣ بتحقيقنا).

اللغة: «دنفاً» بزنة كَيْف، هو الذي لازمه مرض العشق، وهو وصف من الدَّنْف، بفتح الدال والنون جميعاً، وأصله المرض الملازم الذي ينهك القوى «وغاب بعلك» بعل المرأة: زوجها، وقد رأيت أن رواية «الحماسة» في مكان هذه العبارة «رهن المنية» والمنية: الموت، وفلان رهن كذا: أي مقيد به، يريد أنه في حال من المرض الشديد تجعله في سياق الموت، وقوله: «أن تعوديني» العيادة: زيارة المريض خاصة، ولا تقال في زيارة غيره.

وَ«حَدَّثَ» كقولك: «حَدَّثْتُ زَيْدًا بَكْرًا مُقِيمًا» ومنه قوله: [الخفيف]

ش ١٣٩ - أَوْ مَنَعْتُمْ مَا تُسْأَلُونَ فَمَنْ حُدِّدْتُمْ لَهُ عَالِيْنَا الْوَلَاءِ^(١)

الإعراب: «وما» اسم استفهام مبتدأ «عليك» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «أخبرتني» أخبر: فعل ماض مبني للمجهول، والتاء نائب فاعل، وهو المفعول الأول، والنون للوقاية، وياء المتكلم مفعول ثانٍ لأخبر «دنفًا» مفعول ثالث، والجملة من الفعل وفاعله ومفعولاته الثلاثة في محل جر بإضافة إذا إليها «وغاب بعلك» الواو واو الحال، وما بعده جملة من فعل وفاعل في محل نصب حال، وهي - عند أبي العباس المبرد - على تقدير «قد» أي: وقد غاب بعلك، ويجوز أن تكون الواو للعطف، والجملة في محل جر بالعطف على جملة «أخبرتني دنفًا» المجرورة محلاً بإضافة إذا إليها، وجواب إذا الشرطية محذوف، والتقدير: إذا أخبرتني دنفًا فما عليك! «أن تعوديني» في تأويل مصدر مجرور بـ(في) محذوفة، والتقدير: في عيادتي، وحذف حرف الجر ههنا قياس، والجار والمجرور متعلق بالاستقرار الذي تعلق به الجار والمجرور الواقع خبرًا.

الشاهد فيه: قوله: «أخبرتني دنفًا» حيث أعمل «أخبر» في ثلاثة مفاعيل: أحدها نائب الفاعل، وهو تاء المخاطبة، والثاني ياء المتكلم، والثالث قوله: «دنفًا».

(١) البيت للحارث بن جَزَّة الشُّكْرِي من معلقته المشهورة التي مطلعها:

أَدْنَتْنَا بِبَيْنِهَا أَسْمَاءُ رَبِّ نَأْوِي مَلْ مِنْهُ النَّوَاءُ

اللغة: «منعتم ما تسألون» معناه: إن منعتم عنا ما نسألكم أن تعطوه من النِّصْفَةِ والإخاء والمساواة، فلا شيء كان ذلك منكم مع ما تعلمون من عزنا ومنعنا؟ «فمن حدثتموه له علينا الولاء؟» يقول: من الذي بلغكم عنه أنه قد صارت له علينا الغلبة في سالف الدهر وأنتم تمنون أنفسكم بأن تكونوا مثله؟ والاستفهام بمعنى النفي، يريد: لم يكن لأحد سلطان في الزمن الغابر علينا، ويروى: «له علينا العلاء» بالعين المهملة، من العلو، وهو الرفعة، ويروى: «الغلاء» بالعين المعجمة، وهو الارتفاع أيضًا.

الإعراب: «منعتم» فعل وفاعل «ما» اسم موصول: مفعول به لمنع «تسألون» جملة من فعل ونائب فاعل لا محل لها صلة الموصول، والعائد محذوف، أي تسألونه «فمن» اسم استفهام مبتدأ «حدثتموه» حدث: فعل ماض مبني للمجهول، وتاء المخاطبين نائب فاعل، وهاء الغائب مفعول ثانٍ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «له علينا» يتعلقان بمحذوف خبر مقدم «الولاء» مبتدأ مؤخر، والجملة من هذا المبتدأ والخبر في محل نصب مفعول ثالث لحدث.

الشاهد فيه: قوله: «حدثتموه» . . . له علينا الولاء» حيث أعمل «حدث» في ثلاثة مفاعيل: أحدها نائب الفاعل، وهو ضمير المخاطبين، والثاني هاء الغائب، والثالث جملة «له علينا الولاء» كما أوضحناه في الإعراب.

وَأَنْبَأَ كَقَوْلِكَ: «أَنْبَأْتُ عَبْدَ اللَّهِ زَيْدًا مُسَافِرًا» ومنه قوله: [المتقارب]

ش ١٤٠ - وَأَنْبِئْتُ قَيْسًا وَلَمْ أَبْلُهُ كَمَا زَعَمُوا خَيْرَ أَهْلِ الْيَمَنِ^(١)

و«خَيْرَ» كَقَوْلِكَ: «خَبَّرْتُ زَيْدًا عَمْرًا غَائِبًا» ومنه قوله: [الطويل]

ش ١٤١ - وَخَبَّرْتُ سَوْدَاءَ الْعَمِيمِ مَرِيضَةً فَأَقْبَلْتُ مِنْ أَهْلِي بِمِصْرَ أَعُوذُهَا^(٢)

(١) هذا البيت للأعشى ميمون بن قيس، من كلمة يمدح بها قيس بن معد يكرب، وأولها قوله:

لَعَمْرُكَ مَا طُؤِلَ هَذَا الزَّمَنُ عَلَى الْمَرْءِ إِلَّا عَنَاءٌ مُعَنَّ

اللغة: «معن» هو اسم فاعل من عناه - بتشديد النون - إذا أورثه العناء والمشقة «ولم أبله» تقول: بلوته أبلوه؛ إذا اختبرته، ويروى في مكانه: «ولم آته»، ويذكر الرواة أن قيسًا حين سمع هذا البيت قال: أوقد شك؟ ثم أمر بحبسه.

الإعراب: «وأنبئت» أنبئ: فعل ماضٍ مبني للمجهول، وتاء المتكلم نائب فاعل، وهو المفعول الأول «قيسا» مفعول ثانٍ «ولم أبله» الواو واو الحال، وما بعده جملة من فعل مضارع مجزوم بلم وفاعل ضمير مستتر فيه وجوبًا ومفعول في محل نصب حال «كما» الكاف جارة، و«ما» يحتمل أن تكون موصولة مجرورة المحل بالكاف، وأن تكون مصدرية، وعلى الأول فجملة «زعموا» لا محل لها صلة، وعلى الثاني تكون «ما» وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالكاف، أي كزعمهم «خير» مفعول ثالث لأنبئت، وخير مضاف، و«أهل» مضاف إليه، وأهل مضاف، و«اليمن» مضاف إليه مجرور بالكسرة، وسُكِّنَ لأجل الوقف.

الشاهد فيه: قوله: «وأنبئت قيسًا... خير أهل اليمن» حيث أعمل أنبأ في مفاعيل ثلاثة، الأول تاء المتكلم الواقعة نائب فاعل، والثاني قوله: «قيسا»، والثالث قوله: «خير أهل اليمن».

(٢) هذا البيت للعوام بن عقبة بن كعب بن زهير، وكان قد عشق امرأة من بني عبد الله بن غطفان وكلف بها، وكانت هي تجدُّ به أيضًا، فخرج إلى مصر في ميرة، فبلغه أنها مريضة، فترك ميرته وكرَّ نحوها راجعًا وهو يقول أبياتًا، وأولها بيت الشاهد، وبعده قوله:

فَيَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ تَغَيَّرَ بَعْدَنَا
وَهَلْ أَخْلَقْتُ أَثْوَابَهَا بَعْدَ جِدَّةِ
وَلَمْ يَبْقَ يَا سَوْدَاءُ شَيْءٌ أَحْبَبُهُ
وَأَنْبَأْتُ عَيْنِي أَمْ يَحْيَى وَجِدُّهَا
أَلَا حَبْدًا أَخْلَقْتُهَا وَجَدِيدُهَا
وَأَنْبَأْتُ عَيْنِي أَمْ يَحْيَى وَجِدُّهَا

(وانظر شرح التبريزي على الحماسة ٣/ ٣٤٤ بتحقيقنا).

اللغة: «الغميم» بفتح الغين المعجمة وكسر الميم: اسم موضع في بلاد الحجاز، ويقال: هو بضم الغين على زنة التصغير، ويروى: «ونبت سوداء الغميم» ويروى أيضًا: «ونبت سوداء القلوب» فيجوز أن اسمها سوداء ثم أضافها إلى القلوب، كما فعل ابن الدُّمينة في قوله في محبوبته واسمها أميمة:

فِي يَأُ مَيْمِ الْقَلْبِ نَقْضِ لُبَانَةٍ
وَنَشْكِ الْهَوَى ثَمَّ افْعَلِي مَا بَدَا لَكَ

وإنما قال المصنّف: «وكأرى السابق»؛ لأنّه تقدّم في هذا الباب أن «أرى» تارةً تتعدّى إلى ثلاثة مفاعيلٍ، وتارةً تتعدّى إلى اثنين، وكان قد ذكّر أولاً [أرى] المتعدّية إلى ثلاثة؛ فنبّه على أنّ هذه الأفعال الخمسة مثل «أرى» السابقة، وهي المتعدّية إلى ثلاثة، لا مثل «أرى» المتأخّرة، وهي المتعدّية إلى اثنين^(١).



= ويجوز أن يكون أراد أنها تحل من القلوب محل السويداء، ويجوز أن يكون قد أراد أنها قاسية القلب، ولكنه جمع لأنه أراد القلب وما حوله، أو أراد أن لها مع كل محب قلبًا، ويروون عجز البيت: «فأقبلت من مصر إليها أعودها».

الإعراب: «خبرت» خبر: فعل ماضٍ مبني للمجهول، وتاء المتكلم نائب فاعل، وهو المفعول الأول «سوداء» مفعول ثانٍ، وسوداء مضاف، و«الغميم» أو «القلوب» مضاف إليه «مريضة» مفعول ثالث لخبر «فأقبلت» فعل وفاعل «من أهلي» الجار والمجرور متعلق بأقبل، وأهل مضاف، وباء المتكلم مضاف إليه «بمصر» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة أو حال من «أهل» المضاف لياء المتكلم «أعودها» أعود: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا، وها: مفعول به، والجملة في محل نصب حال من التاء في «أقبلت».

الشاهد فيه: قوله: «وخبرت سوداء الغميم مريضة» حيث أعمل «خبير» في ثلاثة مفاعيل، أحدها تاء المتكلم الواقعة نائب فاعل، والثاني قوله: «سوداء الغميم»، والثالث قوله: «مريضة» كما اتضح لك في إعراب البيت.

هذا، وأنت لو تأملت في جميع هذه الشواهد التي جاء بها الشارح لهذه المسألة لوجدت الأفعال فيها كلها مبنية للمجهول، وقد تعدت إلى مفعولين بعد نائب الفاعل، وبعضها تجد المفعول الثاني والمفعول الثالث فيه مفردين، وبعضها تجد فيه المفعول الثالث جملة، كبيت الحارث بن حلزة (رقم ١٣٩)، وشأن ما لم يذكره الشارح من الشواهد كشأن ما ذكره منها، حتى قال شيخ الإسلام زكريا الأنصاري: «ولم يُسمع تعدّيها إلى ثلاثة صريحة» اهـ.

(١) وزاد الأخفش «أظنّ»، و«أحسب»، و«أخال»، و«أزعم»، و«أوجد»، ومستندة القياس.

وألحق ابن مالك «أرى» الحلمية، وألحق الحريري وابن معطي «علم».

انظر: «شرح المرادي» ١/٥٧٤، و«الأشموني» ٢/٥٩، و«همع الهوامع» ١/٥٠٧ - ٥٠٩.

الفاعل

٢٢٥ - الفاعلُ الَّذِي كَمَرَفُوعِي «أَتَى زَيْدٌ» «مُنِيرًا وَجْهَهُ» «نَعَمَ الْفَتَى»^(١) لَمَّا فَرَعَ مِنَ الْكَلَامِ عَلَى نَوَاسِخِ الْإِبْتِدَاءِ، شَرَعَ فِي ذِكْرِ مَا يَطْلُبُهُ الْفِعْلُ التَّامُّ مِنَ الْمَرْفُوعِ، وَهُوَ الْفَاعِلُ أَوْ نَائِبُهُ، وَسَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَى نَائِبِهِ فِي الْبَابِ الَّذِي يَلِي هَذَا الْبَابَ. فَأَمَّا الْفَاعِلُ، فَهُوَ: الْأِسْمُ الْمُسْتَنَدُ إِلَيْهِ فِعْلٌ عَلَى طَرِيقَةِ فَعَلٍ، أَوْ شِبْهَهُ، وَحَكَمَهُ الرَّفْعُ^(٢)،

(١) «الفاعل» مبتدأ «الذي» اسم موصول: خبر المبتدأ «كمرفوعي» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول «أتى زيد» فعل وفاعل، ومرفوعي مضاف، وجملة الفعل والفاعل بتعلقاتها في محل جر مضاف إليه «منيراً» حال، وهو اسم فاعل «وجهه» وجه: فاعل بمنير، ووجه مضاف، والضمير مضاف إليه «نعم الفتى» فعل وفاعل.

(٢) وقد ينصب الفاعل ويرفع المفعول إذا أمن اللبس، وقد ورد عن العرب قولهم: «حَرَقَ الثَّوْبُ الْمِسْمَارَ»، وقولهم: «كَسَرَ الزَّجَاجُ الْحَجَرَ». وقال الأخطل:

مِثْلُ الْقَنَافِذِ هَذَا جُونَ قَدْ بَلَغَتْ نَجْرَانُ أَوْ بَلَغَتْ سَوَاتِيهِمْ هَجْرُ
وقال عمر بن أبي ربيعة المخزومي:

أَلَمْ تَسْأَلِ الْأَطْلَالَ وَالْمُتَرَبِّعَا بِبَطْنِ حُلَيَّاتِ دَوَارِسَ أَرْبَعَا
إِلَى الشَّرِي مِنْ وَايِ الْمُعَمَّسِ بَدَلْتِ مَعَالِمُهُ وَبَلَاءَ وَنَكْبَاءَ زَعْرَعَا

وربما نصبوا الفاعل والمفعول جميعاً، كما قال الراجز:

قَدْ سَأَلَمَ الْحَيَاتِ مِنْهُ الْقَدَمَا الْأَفْعُونَ وَالشُّجَاعَ الشُّجَعَمَا

وربما رفعوهما جميعاً، كما قال الشاعر:

إِنَّ مَنْ صَادَ عَقْعَقًا لَمْ شُومُ كَيْفَ مَنْ صَادَ عَقْعَقَانُ وَبُومُ

وسيشير الشارح في مطلع باب المفعول به إلى هذه المسألة، وتعرض هناك للكلام عليها مرة أخرى إن شاء الله تعالى. والمبيح لذلك كله اعتمادهم على انفعال المعنى، وهم لا يجعلون ذلك قياساً، ولا يطرده في كلامهم، ولا يستيحيونه في حال السعة والتمكن من القول.

وقد يجرُّ لفظ الفاعل بإضافة المصدر، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ﴾ [البقرة: ٢٥١] أو بإضافة اسم المصدر، نحو قوله عليه الصلاة والسلام: «مِنْ قُبَلَةِ الرَّجُلِ امْرَأَتُهُ الْوُضُوءُ».

وقد يجرُّ الفاعل بالباء الزائدة، وذلك على ثلاثة أنواع:

الأول: واجب، وذلك في أفعل الذي على صورة فعل الأمر في باب التعجب، نحو قوله تعالى: ﴿أَسْبَغَ بِهِمْ

وَأَبْصَرَ﴾ [مريم: ٣٨] ونحو قول الشاعر:

والمراد بالاسم ما يشمل الصريح، نحو: «قام زيد»⁽¹⁾ والمؤول به، نحو: «يُعجِبُنِي أَنْ تَقَوْمَ» أي: قيامك.

فخرج بـ«المسند إليه فعل» ما أسند إليه غيره، نحو: «زيد أخوك» أو جملة، نحو: «زيد قام أبوه» أو «زيد قام» أو ما هو في قوة الجملة، نحو: «زيد قائم غلامه» أو «زيد قائم» أي: هو، وخرج بقولنا: «على طريقة فعل» ما أسند إليه فعل على طريقة فعل، وهو النائب عن الفاعل، نحو: «ضرب زيد».

والمراد بشبه الفعل المذكور:

اسم الفاعل، نحو: «أقائم زيدان».

والصفة المشبهة، نحو: «زيد حسن وجهه».

والمصدر، نحو: «عجبت من ضرب زيد عمراً»⁽²⁾.

واسم الفعل، نحو: «هيات العقيق».

والظرف والجار والمجرور، نحو: «زيد عندك أبوه»⁽³⁾ أو «في الدار غلاماً».

= أخلق بذي الصبر أن يحظى بحاجته ومدين القصر للأبواب أن يلجأ الثاني: كثير غالب، وهو في فاعل «كفى» نحو قوله تعالى: ﴿كَفَى يَاللَّهِ شَيْدًا﴾ [الإسراء: ٩٦] ومن القليل في فاعل كفى تجرده من الباء، كما في قول سحيم بن وثيل الرياحي: عُمَيْرَةٌ وَدَّعْ إِنْ تَجَهَّزْتَ غَارِيَا كَفَى الشَّيْبُ وَالْإِسْلَامُ لِلْمَرْءِ نَاهِيَا فقد جاء بفاعل «كفى» وهو قوله: «الشيب» غير مجرور بالباء.

والثالث شاذ، وذلك فيما عدا أفعال التعجب وفاعل كفى، وذلك نحو قول الشاعر:

ألم يأتيك والأنباء تنمي بما لاقت لبون بني زياد

فالباء في «بما» زائدة، وما: موصول اسمي فاعل يأتي، وهذا بعض تخريجات هذا البيت.

وقد يجر الفاعل بمن الزائدة إذا كان نكرة بعد نفي أو شبهه، نحو قوله تعالى: ﴿مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ﴾ [المائدة: ١٩] والفاعل حينئذ مرفوع بضمه مقدرة على الراجع، فاحفظ ذلك كله.

(1) الصريح: ظاهر كما مثل الشارح، والضمير، والضمير بارز أو مستتر.

(2) «ضرب» منون، وزيد: فاعل المصدر «ضرب».

(3) أبوه: فاعل بالظرف عندك.

ويمكن أن يُعرب مبتدأ مؤخرًا، و«عندك»: متعلق بخبر مقدم لـ«أبوه»، وجملة «عندك أبوه» في محل رفع خبر للمبتدأ «زيد».

وأفعل التَّفْضِيلِ، نحو: «مَرَرْتُ بِالْأَفْضَلِ أبوه» فأبوه: مرفوعٌ بالأفضل، وإلى ما ذَكَرَ أشار المصنّف بقوله: «كَمَرْفُوعِي أَتَى... إلخ».

والمرادُ بالمرفوعين ما كَانَ مرفوعاً بِالْفِعْلِ، أو بِشِبْهِ الْفِعْلِ، كما تقدّم ذكره، ومثّل للمرفوع بالفعل بمثاليين: أحدهما: ما رُفِعَ بفعلٍ متصرّفٍ، نحو: «أَتَى زَيْدٌ» والثاني: ما رُفِعَ بفعلٍ غَيْرٍ متصرّفٍ، نحو: «نِعِمَ الْفَتَى» ومثّل للمرفوع بِشِبْهِ الْفِعْلِ بقوله: «مَنيراً وَجْهَهُ».

٢٢٦ - وَبَعْدَ فِعْلٍ فَاعِلٌ فَإِنْ ظَهَرَ فَهُوَ وَإِلَّا فَضَمِيرٌ اسْتَتَرَ^(١)

حُكْمُ الْفَاعِلِ التَّأَخُّرُ عَنْ رَافِعِهِ^(٢)، وهو الْفِعْلُ أو شِبْهُهُ، نحو: «قَامَ الزَيْدَانُ، وَزَيْدٌ قَائِمٌ غَلاماً، وَقَامَ زَيْدٌ» ولا يجوزُ تَقْدِيمُهُ على رَافِعِهِ؛ فلا تقولُ: «الزَيْدَانُ قَامَ» ولا «زَيْدٌ غَلاماً قَائِمٌ» ولا «زَيْدٌ قَامَ» على أن يكونَ «زَيْدٌ» فاعلاً مُقَدِّماً، بلُ على أن يكونَ مَبْتَدَأً، وَالْفِعْلُ بَعْدَهُ رَافِعٌ لضميرٍ مُسْتَتِرٍ، والتقديرُ: «زَيْدٌ قَامَ هو» وهذا مذهب البصريين، وأما الكوفيون فأجازوا التقدِيمَ في ذلك كُلِّهِ^(٣).

(١) «وبعد» ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم، وبعد مضاف، و«فعل» مضاف إليه «فاعل» مبتدأ مؤخر «فإن» شرطية «ظهر» فعل ماضٍ، فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فاعل «فهو» الفاء لربط الجواب بالشرط، هو: مبتدأ، وخبره محذوف، والتقدير: «فإن ظهر فهو المطلوب» مثلاً، والجملة في محل جزم جواب الشرط «وإلا» الواو عاطفة، إن: شرطية، لا: نافية، وفعل الشرط محذوف يدل عليه ما قبله، والتقدير: «وإلا يظهر «فضمير» الفاء لربط الجواب بالشرط، ضمير: خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: فهو ضمير، والجملة من المبتدأ والخبر في محل جزم جواب الشرط، وجملة «استتر» مع فاعله المستتر فيه في محل رفع صفة لضمير.

وهذا البيت يشير إلى حكمين من أحكام الفاعل، أولهما: أن الفاعل يجب أن يكون بعد الفعل، فلا يجوز عنده تقديم الفاعل، وفي هذا الحكم خالف الكوفيون، وهذا هو الذي ذكره الشارح بقوله: «حكم الفاعل التأخر عن رافعه... إلخ» وثاني الحكمين أنه لا يجوز حذف الفاعل، بل إما أن يكون ملفوظاً به، وإما أن يكون ضميراً مستتراً، وهذا هو الذي ذكره الشارح بقوله: «وأشار بقوله: «فإن ظهر... إلخ» إلى أن الفعل وشبهه لا بد له من مرفوع» وليس هذا الحكم مطرداً، بل له استثناء سنذكره فيما بعد (اقرأ الهامشة ١ ص ٦٢).

(٢) لكونه كالجزء منه. «شرح المرادي» ٥٨٤/٢، و«البهجة المرضية» ص ١٤٨.

(٣) استدلل الكوفيون على جواز تقديم الفاعل على رافعه بوروده عن العرب في نحو قول الرّبّاء:

مَا لِلْجَمَالِ مَشِيهَا وَبَيْدَا أَجْنَدَلًا يَحْمِلُنَّ أَم حَدِيدًا =

وتظهرُ فائدةُ الخلافِ في غيرِ الصُّورةِ الأخيرةِ، وهي صورةُ الإفرادِ، نحوُ: «زيدٌ قامَ» فتقولُ على مذهبِ الكوفيين: «الزيدانِ قامَ، والزيدونَ قامَ» وعلى مذهبِ البصريينِ يجبُ أن تقولَ: «الزيدانِ قاما، والزيدونَ قاموا»، فتأتي بِالْفِ وَوَاوٍ فِي الْفِعْلِ، ويكونانِ هما الفاعلينِ، وهذا معنى قوله: «وَبَعَدَ فِعْلٌ فَاعِلٌ».

وأشار بقوله: «فإنَّ ظَهَرَ... إلخ» إلى أنَّ الفِعْلَ وَشِبْهَهُ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ مَرْفُوعٍ^(١)، فإنَّ ظَهَرَ فلا إضمارَ، نحو: «قامَ زيدٌ» وإن لم يظهرْ، فهو ضميرٌ، نحو: «زيدٌ قامَ» أي: هو.

= في رواية من روى «مشيها» مرفوعًا، قالوا: ما: اسم استفهام مبتدأ، وللجمال: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، مشي: فاعل تقدّم على عامله، وهو وثيدًا الآتي، ومشي مضاف، والضمير العائد إلى الجمال مضاف إليه، ووثيدًا: حال من الجمال منصوب بالفتحة الظاهرة، وتقدير الكلام: أي شيء ثابتٌ للجمالِ حالَ كونها وثيدًا مشيها!

واستدلَّ البصريون على أنه لا يجوز تقديم الفاعل على فعله بوجهين: أحدهما: أن الفعل وفاعله كجزأين لكلمة واحدة متقدم أحدهما على الآخر وضعًا، فكما لا يجوز تقديم عَجَزَ الكلمة على صدرها، لا يجوز تقديم الفاعل على فعله.

وثانيهما: أن تقديم الفاعل يوقع في اللبس بينه وبين المبتدأ، وذلك أنك إذا قلت: «زيد قام» - وكان تقديم الفاعل جائزًا - لم يدر السامعُ أوردتُ الابتداء بزيد والإخبار عنه بجملة قام وفاعله المستتر، أم أوردتُ إسناد قام المذكور إلى زيد المذكور على أنه فاعل وقام حينئذٍ حالٍ من الضمير؟ ولا شك أن بين الحالتين فرقًا، فإن جملة الفعل وفاعله تدلُّ على حدوث القيام بعد أن لم يكن، وجملة المبتدأ وخبره الفعلي تدلُّ على الثبوت وعلى تأكيد إسناد القيام لزيد.

ولا يجوز إغفال هذا الفرق بادعاء أنه مما لا يتعلق به المقصود من إفادة إسناد القيام لزيد على جهة وقوعه منه، وأنه مما يتعلق به غرض أهل البلاغة الذين يبحثون عن معانٍ للتركييب غير المعاني الأولية التي تدل عليها الألفاظ مع قطع النظر عن التقديم والتأخير ونحوها.

وأجابوا عما استدل به الكوفيون بأن البيت يحتمل غير ما ذكروا من وجوه الإعراب، إذ يجوز أن يكون «مشي» مبتدأ، والضمير مضاف إليه، و«وثيدًا» حال من فاعل فعل محذوف، والتقدير: مشيها يظهر وثيدًا، وجملة الفعل المحذوف وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ، ومتى كان البيت محتملاً لوجه آخر لم يصلح دليلًا.

(١) بعض الأفعال لا يحتاج إلى فاعل، فكان على الشارح أن يستثنيه من هذا العموم، ونحن نذكر لك أربعة مواضع من هذا القبيل:

٢٢٧ - وَجَرِدَ الْفِعْلَ إِذَا مَا أُسْنِدَا لِأَثْنَيْنِ أَوْ جَمْعٍ كـ «فَارَزَ الشُّهَدَا»^(١)

٢٢٨ - وَقَدْ يُقَالُ سَعِدَا وَسَعِدُوا وَالْفِعْلُ لِلظَّاهِرِ بَعْدُ مُسْنَدٌ^(٢)

مَذْهَبُ جَمْهُورِ الْعَرَبِ أَنَّهُ إِذَا أُسْنِدَ الْفِعْلُ إِلَى ظَاهِرٍ مَثْنِيٍّ أَوْ مَجْمُوعٍ، وَجَبَ تَجْرِيدُهُ مِنْ عِلْمَةٍ تَدُلُّ عَلَى التَّثْنِيَةِ أَوْ الْجَمْعِ، فَيَكُونُ كَحَالِهِ إِذَا أُسْنِدَ إِلَى مُفْرَدٍ؛ فَتَقُولُ: «قَامَ الزَّيْدَانُ، وَقَامَ الزَّيْدُونَ، وَقَامَتِ الْهِنْدَاتُ» كَمَا تَقُولُ: «قَامَ زَيْدٌ» وَلَا تَقُولُ عَلَى مَذْهَبِ هَؤُلَاءِ: «قَامَا الزَّيْدَانُ»، وَلَا «قَامُوا الزَّيْدُونَ»، وَلَا «قُمْنَ الْهِنْدَاتُ» فَتَأْتِي بِعِلْمَةٍ فِي الْفِعْلِ الرَّافِعِ لِلظَّاهِرِ،

= (الأول): الفعل المؤكد، في نحو قول الشاعر:

أَتَاكَ أَتَاكَ اللَّاحِقُونَ أَحْسِبِ أَحْسِبِ

(الثاني): الفعل المبني للمجهول، في نحو قوله تعالى: ﴿وَقُضِيَ الْأَمْرُ﴾ [هود: ٤٤]، وفي نحو قول الشاعر:

كَذَلِكَ أَذْبْتُ حَتَّى صَارَ مِنْ خُلُقِي أَنِّي وَجَدْتُ مِلَاكَ الشَّيْمَةِ الْأَدْبُ

(الثالث): «كان» الزائدة، في نحو قول الشاعر، وقد أُنشدها مع نظائره في باب كان وأخواتها عند الكلام على مواضع زيادتها:

لِللَّهِ دَرٌّ أُنُوشِرُونَ مِنْ رَجُلٍ مَا كَانَ أَعْرَفَهُ بِالذُّونِ وَالسَّفِيلِ

بناء على الراجع عند المحققين من أن كان الزائدة لا فاعل لها.

(الرابع): الفعل المكفوف بما، نحو: قَلَمًا، وطالما، وكثرما، بناء على ما ذهب إليه سيبويه. ومن العلماء من يزعم أن «ما» في نحو «طالما نهيتك» مصدرية سابقة لما بعدها بمصدر هو فاعل طال، والتقدير: طال نهبي إياك.

(١) «وجرد» الواو عاطفة، جرد: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «الفعل» مفعول به لجرد «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «ما» زائدة «أسندا» أسند: فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الفعل، والألف للإطلاق، والجملة من أسند ونائب فاعله في محل جر بإضافة «إذا» إليها «لاثنين» جار ومجرور متعلق بأسند «أو جمع» معطوف على اثنين «كفاز الشهداء» الكاف جارة لقول محذوف، وجملة الفعل والفاعل في محل نصب بذلك المجرور المحذوف، وأصل الكلام: وذلك كائن كقولك: فاز الشهداء.

(٢) «وقد» حرف تقييد «يقال» فعل مضارع مبني للمجهول «سعدا وسعدوا» قصد لفظهما: نائب عن الفاعل ومعطوف عليه «والفعل» الواو للحال، والفعل: مبتدأ «للظاهر، بعد» متعلقان بمسند الآتي «مسند» خبر المبتدأ، والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب حال.

على أن يكونَ ما بعدَ الفعلِ مرفوعاً به، وما اتَّصلَ بالفعلِ - من الألفِ والواو والنون - حُرُوفٌ تدلُّ على تثنيةِ الفاعلِ أو جَمْعِهِ، بَلْ على أن يكونَ الاسمُ الظاهرُ مبتدأً مؤخراً، والفعلُ المتقدِّمُ وما اتَّصلَ به اسماً في موضعِ رفعٍ به، والجُمْلَةُ في مَوْضِعِ رَفْعٍ خَبِراً عن الاسمِ المتأخِّرِ.

ويحتملُ وجهاً آخرَ، وهو أن يكونَ ما اتَّصلَ بالفعلِ مرفوعاً به كما تقدَّم، وما بعده بَدَلٌ مما اتَّصلَ بالفعلِ من الأسماءِ المضْمرةِ، أعني الألفَ والواو والنونَ.

ومذهبُ طائفةٍ من العربِ - وهم بنو الحارث بن كعب^(١) كما نقل الصَّفَّارُ في «شَرْحِ الْكِتَابِ» - أنَّ الفعلَ إذا أُسْنِدَ إلى ظاهرٍ - مثنى أو مجموعٍ - أُتِيَ فيه بعلامةٍ تدلُّ على التثنيةِ أو الجمعِ؛ فتقول: «قاما الزيدان، وقاموا الزيدون، وقُمَّنَّ الهنداتُ» فتكونُ الألفُ والواو والنونُ حروفاً تدلُّ على التثنيةِ والجمعِ^(٢)، كما كانت التاءُ في «قامتْ هِنْدٌ» حرفاً تدلُّ على التأنيثِ عندَ جميعِ العربِ^(٣)، والاسمُ الذي بعدَ الفعلِ المذكورِ مرفوعٌ به، كما ارتفعتْ «هِنْدٌ» بـ«قامتْ»، ومن ذلك قوله: [الطويل]

(١) ذكر ابن هشام في «أوضح المسالك» ١٣/٢ أنه حكى البصريون هذه اللغة عن طييء، وبعضهم عن أزد شنوءة. وينحوه في «شرح الأشموني» ٦٨/٢، و«شرح المرادي» ٥٨٧/٢.

(٢) وليس الإتيان بعلامة التثنية إذا كان الفاعل مثنى، أو بعلامة الجمع إذا كان الفاعل مجموعاً، واجباً عند هؤلاء، بل إنهم ربما جاؤوا بالعلامة وربما تركوها.

(٣) الفرق بين علامة التأنيث وعلامة التثنية والجمع من ثلاثة أوجه:

الأول: أن إلحاق علامة التثنية والجمع لغة لجماعة من العرب بأعيانهم، يقال: هم طييء، ويقال: هم أزد شنوءة، وأما إلحاق تاء التأنيث فلغة جميع العرب.

الثاني: أن إلحاق علامة التثنية والجمع عند من يلحقها جائز في جميع الأحوال، ولا يكون واجباً أصلاً؛ فأما إلحاق علامة التأنيث فيكون واجباً إذا كان الفاعل ضميراً متصلاً لمؤنث مطلقاً، وإذا كان الفاعل اسماً ظاهراً حقيقي التأنيث، على ما سيأتي بيانه وتفصيله في هذا الباب.

الثالث: أن احتياج الفعل إلى علامة التأنيث أقوى من احتياجه إلى علامة التثنية والجمع؛ لأن الفاعل قد يكون مؤنثاً بدون علامة ويكون الاسم مع هذا مشتركاً بين المذكر والمؤنث، كزيد وهند، فقد سُمِّي بكل من زيد وهند مذكراً وسُمِّي بكلٍ منهما مؤنث، فإذا دُكِّرَ الفعل بدون علامة التأنيث لم يعلم مؤنث فاعله أم مذكر، فأما المثنى والجمع، فإنه لا يمكن فيهما احتمال المفرد.

ش ١٤٢ - تَوَلَّى قِتَالَ المَارِقِينَ بِنَفْسِهِ وَقَدْ أَسْلَمَاهُ مُبْعَدٌ وَحَمِيمٌ^(١)
 وقوله: [المتقارب]

ش ١٤٣ - يَلُومُونَنِي فِي اشْتِرَاءِ النَّخِيَةِ لِي أَهْلِي فَكُلُّهُمْ يَغْزِلُ^(٢)

(١) البيت لعبيد الله بن قيس الرقيات يرثي مصعب بن الزبير بن العوام رضي الله عنه، وكان عبيد الله بن قيس هذا من شعبة الزبيريين، وكان مصعب قد خرج على الخلافة الأموية مع أخيه عبد الله بن الزبير، وعبيد الله بن قيس الرقيات هو الذي يقول:

كَيْفَ نَوْمِي عَلَى الْفِرَاشِ وَلَمَّا تَشَمَلِ الشَّامَ غَارَةٌ شَعَوَاءُ
 تُذْهِلُ الشَّيْخَ عَن بَنِيهِ وَتُبْدِي عَن بُرَاهَا الْعَقِيلَةَ الْعَذْرَاءُ

ولما قتل مصعب بن الزبير قال كلمة يرثيها بها، منها بيت الشاهد، وأول رثائها قوله:

لَقَدْ أَوْرَثَ الْمِضْرِينَ حُزْنًا وَذَلَّةً قَتِيلٌ بِدَيْرِ الْجَاثِلِيِّ مُقِيمٌ

اللغة: «المارقين» الخارجين عن الدين كما يخرج السهم من الرمية «مبعد» أراد به الأجنبي «وحميم» الصديق الذي يهتم لأمر صديقه «أسلماه» خذلاه ولم يعيناه.

الإعراب: «تولى» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على مصعب «قتال» مفعول به لتوَلَّى، و«قتال مضاف، و«المارقين» مضاف إليه «بنفسه» جار ومجرور متعلق بتوَلَّى، أو الباء زائدة، ونفس: تأكيد للضمير المستتر في توَلَّى، مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، ونفس مضاف، وضمير الغائب العائد إلى مصعب مضاف إليه «وقد» الواو للحال، قد: حرف تحقيق «أسلماه» أسلم: فعل ماضٍ، والألف حرف دال على التثنية، والهاء ضمير الغائب العائد إلى مصعب مفعول به لأسلم «مبعد» فاعل أسلم «وحميم» الواو حرف عطف، حميم: معطوف على مبعد.

الشاهد فيه: قوله: «وقد أسلماه مبعد وحميم» حيث وصل بالفعل ألف التثنية مع أن الفاعل اسم ظاهر، وكان القياس على الفصحى أن يقول: «وقد أسلمه مبعد وحميم». وسيأتي لهذا الشاهد نظائر في شرح الشاهدين الآتين رقم ١٤٣، ١٤٤.

(٢) هذا البيت من الشواهد التي لم يعينوا قائلها، وبعده قوله:

وَأَهْلُ الَّذِي بَاعَ يَلْحُونَهُ كَمَا لِحِي الْبَائِعِ الْأَوَّلُ

اللغة: «يلومونني» تقول: لام فلان فلاناً على كذا يلومه لوماً - بوزان: قال يقول قولاً - ولومة، وملامة، وإذا أردت المبالغة قلت: لؤمه، بتشديد الواو «يعذل» العذل، بفتح فسكون: هو اللوم، وفعله من باب ضرب «يلحونه» تقول: لحا فلان فلاناً يلحوه - مثل دعاه يدعوه - ولحاه يلحاه - مثل نهاه ينهاه - إذا لامه وعذله.

وقوله: [الطويل]

ش ١٤٤ - رَأَيْنَ الْغَوَانِي الشَّيْبَ لَاحَ بِعَارِضِي فَأَعْرَضْنَ عَنِّي بِالْخُدُودِ النَّوَاضِرِ^(١)

= الإعراب: «يلوموني» فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، والواو حرف دال على الجماعة، والنون للوقاية، والياء مفعول به ليلوم «في اشتراء» جار ومجرور متعلق بيلوم، واشتراء مضاف، و«النخيل» مضاف إليه «أهلي» أهل: فاعل يلوم، وأهل مضاف، وياء المتكلم مضاف إليه «فكلهم» كل: مبتدأ، وكل مضاف، وهم: مضاف إليه «يعذل» فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى «كل» الواقع مبتدأ، والجملة من يعذل وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ.

الشاهد فيه: قوله «يلوموني... أهلي» حيث وصل واو الجماعة بالفعل، مع أن الفاعل اسم ظاهر مذكور بعد الفعل، وهذه لغة طبع، وقيل: لغة أزد شنوءة.

ويذكر النحاة مع هذا الشاهد والذي قبله قول الشاعر (وهو أبو فراس الحمداني):

نَتَجَّ الرَّبِيعُ مَحَاسِينَا أَلْقَحْنَهَا غُرَّ السَّحَابِ

ومثله قول «تميم» وهو من شعراء «اليتيمة»:

إِلَى أَنْ رَأَيْتُ النَّجْمَ وَهُوَ مُغْرَبٌ وَأَقْبَلَنْ رَايَاتِ الصَّبَاحِ مِنَ الشَّرْقِ

فقد وصل كلُّ منهما نونَ النسوة بالفعل مع أن الفاعل اسم ظاهر مذكور بعده، وهو قوله: «غر السحاب» في الأول، و«رايات الصباح» في الثاني، وكذلك قول عمرو بن مَلَقَط:

أَلْفَيْتَا عَيْنَاكَ عِنْدَ الْقَفَا أَوْلَى فَأَوْلَى لَكَ ذَا وَاقِيَهُ

فقد وصل ألف الاثنين بالفعل في قوله: «ألفيتا» مع كونه مسنداً إلى المثنى الذي هو قوله: «عيناك»، وكذلك قول عروة بن الورد:

وَأَحْقَرُهُمْ وَأَهْوَنُهُمْ عَلَيْهِ وَإِنْ كَانَ لَهُ نَسَبٌ وَخَيْرٌ

فقد ألحق ألف الاثنين بالفعل في قوله: «كانا» مع كونه مسنداً إلى اثنين قد عطف أحدهما على الآخر، وذلك قوله: «نسب وخير»، ومثله قول الآخر:

نُسَيَا حَاتِمٍ وَأَوْسٌ لَدُنْ فَاصَتْ عَطَايَاكَ يَا ابْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ

ومحل الاستشهاد في قوله: «نسيا حاتم وأوس» وهذا - مع ما أنشدناه من بيت عمرو بن ملقط - يدل على أن شأن نائب الفاعل في هذه المسألة كشأن الفاعل، وسيأتي لهذه المسألة شواهد أخرى في شرح الشاهد رقم ١٤٤ الآتي.

(١) البيت لأبي عبد الرحمن محمد بن عبد الله العتبي، من ولد عتبة بن أبي سفيان.

اللغة: «الغواني» جمع غانية، وهي هنا التي استغنت بجمالها عن الزينة «لاح» ظهر «النواضر» الجميلة،

مأخوذ من النضرة، وهي الحسن والرواء، والنواضر: جمع ناضر.

ف «مُبْعَدٌ وَحَمِيمٌ» مرفوعان بقوله: «أَسْلَمَاهُ» والألفُ في «أَسْلَمَاهُ» حرفٌ يدلُّ على كون الفاعلِ اثنين، وكذلك «أَهْلِي» مرفوعٌ بِقَوْلِهِ: «يَلُومُونَنِي» والواو حَرْفٌ يدلُّ على الجَمْعِ، و«العَوَانِي» مرفوعٌ بـ«رَأَيْنَ» والنونُ حرفٌ يدلُّ على جَمْعِ المؤنَّثِ، وإلى هذه اللُّغَةِ أشار المصنِّفُ بقوله: «وَقَدْ يُقَالُ: سَعِدَا وَسَعِدُوا.. إلى آخر البيت».

ومعناه أنه قد يُؤْتَى في الفعلِ المسنَدِ إلى الظاهرِ بعلامةٍ تدلُّ على التثنية أو الجَمْعِ؛ فأشعرَ قوله: «وقد يقالُ» بأنَّ ذلك قليلٌ، والأمرُ كذلك.

وإنما قالَ: «والفِعْلُ لِلظَّاهِرِ بَعْدَ مُسْنَدٍ» لينبّه على أنَّ مثلَ هذا التركيبِ إنّما يكونُ قليلاً إذا جعلتَ الفعلَ مُسْنَدًا إلى الظاهرِ الذي بعده، وأما إذا جعلته مسنداً إلى المتّصلِ به، من الألفِ والواو والنون، وجعلتَ الظاهرَ مبتدأً أو بدلاً من الضميرِ؛ فلا يكونُ ذلك قليلاً، وهذه اللُّغَةُ القليلةُ هي الَّتِي يعبرُ عنها النَحْوِيُّونَ بِلُغَةِ «أَكَلُونِي الْبِرَاغِيثُ»، وَيُعْبَرُ عنها

= الإعراب: «رأين» رأى: فعل ماضٍ، وهي هنا بصرية، والنون حرف دال على جماعة الإناث «العوانِي» فاعل رأى «الشيب» مفعول به لرأى «لاح» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على الشيب «بعارضي» الباء حرف جر، وعارض: مجرور بالباء، والجار والمجرور متعلق بلاح، وعارض مضاف، وباء المتكلم مضاف إليه «فأعرضن» فعل وفاعل «عني بالخدود» جارٌان ومجروران متعلقان بأعرض «النواضر» صفة للخدود.

الشاهد فيه: قوله: «رأين العوانِي» فإن الشاعر قد وصل الفعل بنون النسوة في قوله: «رأين» مع ذكر الفاعل الظاهر بعده، وهو قوله: «العوانِي» كما أوضحناه في الإعراب، ومثله قول الآخر:

فَأَدْرَكْنَهُ خَالَاتُهُ فَخَذَلْنَهُ أَلَا إِنَّ عِرْقَ السُّوءِ لَا بُدَّ مُدْرِكِ

ومن شواهد المسألة الشاهد رقم ٩٩ الذي سبق في باب إن وأخواتها، وقول الشاعر:

نَصْرُوكَ قَوْمِي فَاعْتَزَزْتَ بِنَصْرِهِمْ وَلَوْ أَنَّهُمْ خَذَلُوكَ كُنْتَ دَلِيلًا

فقد ألحق علامة جمع الذكور - وهي الواو - بالفعل في قوله: «نصروك» مع أن هذا الفعل مسند إلى فاعل ظاهر بعده، وهو قوله: «قومي».

وقد ورد في الحديث كثير على هذه اللغة؛ فمن ذلك ما جاء في حديث وائل بن حجر: «ووقعتا رُكْبَتَاهُ قَبْلَ أَنْ تَفْعَا كَفَاهُ»، وقوله: «يخرجن العواتق وذوات الخدور»، وقوله: «يَتَعَابُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ»، وستكلم على هذا الحديث الأخير بعد هذا كلاماً خاصاً (انظر الهامشة ١ الآتية)؛ لأن ابن مالك يسمي هذه اللغة: «لُغَةُ يَتَعَابُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ» كما سيقول الشارح.

المصنّف في كتبه بلغة «يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار»⁽¹⁾⁽²⁾، ف«البراغيث» فاعل «أكلوني» و«ملائكة» فاعل «يتعاقبون» هكذا زعم المصنّف.

٢٢٩ - وَيَرْفَعُ الْفَاعِلُ فِعْلًا أَضْمَرًا كَمِثْلِ «زَيْدٌ» فِي جَوَابِ «مَنْ قَرَأَ»⁽³⁾

إذا دلّ دليل على الفعل جاز حذفه وإبقاء فاعله، كما إذا قيل لك: «مَنْ قَرَأَ؟» فتقول: «زَيْدٌ» التقدير: «قَرَأَ زَيْدٌ» وقد يُحذفُ الفِعْلُ وجوباً، كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ [التوبة: ٦] ف«أَحَدٌ» فاعلٌ بفعلٍ محذوفٍ وجوباً، والتقدير: «وَإِنْ اسْتَجَارَكَ [أَحَدٌ اسْتَجَارَكَ]»، وكذلك كلُّ اسمٍ مرفوعٍ وقع بعد «إِنْ» أو «إِذَا» فإنه مرفوعٌ بفعلٍ محذوفٍ وجوباً، ومثال ذلك في «إِذَا» قوله تعالى: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ [الانشقاق: ١] ف«السَّمَاءُ» فاعل

(١) قد استشهد ابن مالك على هذه اللغة بهذا الحديث، وذلك على اعتبار أن الواو في «يتعاقبون» علامة جمع الذكور، و«ملائكة» وهو الفاعل، مذکور بعد الفعل المتصل بالواو، وقد تكلم على هذا الاستدلال قوم من المؤلفين، وقالوا: إن هذه الجملة قطعة من حديث مطوّل، وقد روى هذه القطعة مالك رضي الله عنه في «الموطأ» وأصله: «إِنَّ اللَّهَ مَلَائِكَةٌ يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ: مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ، وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ» فإذا نظرت إلى الحديث المطول كانت الواو في «يتعاقبون» ليست علامة على جمع الذكور، ولكنها ضمير جماعة الذكور، وهي فاعل، وجملة الفعل وفاعله صفة لملائكة الواقع اسم إن، و«ملائكة» المرفوع بعده ليس فاعلاً، ولكنه من جملة مستأنفة القصد منها تفصيل ما أجمل أولاً، فهو خبر مبتدأ محذوف، ولأنه قد ورد هذا الكلام على هذا الاستدلال تجد الشارح يقول في آخر تقريره: «هكذا زعم المصنّف» يريد أن يبرأ من تبعته، ولقائل أن يقول: إن الاستدلال بالقطعة التي رواها مالك بن أنس في «الموطأ»، بدون التفات إلى الحديث المطول المروي في رواية أخرى.

(2) الحديث بهذه الرواية ليس في «موطأ مالك» فقط كما ذكر المحقق عليه رحمة الله، بل هو في مواضع من «صحيح البخاري» بالأرقام (٥٥٥) و(٧٤٢٩) و(٧٤٨٦). وهو في موطأ مالك برقم (٥٦٧).

(3) «ويرفع» فعل مضارع «الفاعل» مفعول به ليرفع «فعل» فاعل يرفع «أضمرًا» فعل ماضٍ مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فعل، والجملة من أضمر ونائب فاعله في محل رفع صفة لفعل «كمثل» الكاف زائدة، مثل: خير لمبتدأ محذوف «زيد» فاعل بفعل محذوف، والتقدير: قرأ زيد «في جواب» جارٍ ومجرور متعلق بمحذوف حال من زيد «من» اسم استفهام مبتدأ «قرا» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من الاستفهامية الواقعة مبتدأ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ.

بفعل محذوف، والتقدير: «إِذَا انشَقَّتِ السَّمَاءُ انشَقَّتْ» وهذا مذهب جمهور النحويين^(١)، وسيأتي الكلام على هذه المسألة في باب الاشتغال إن شاء الله تعالى.

٢٣٠ - وَتَاءٌ تَأْنِيثٌ تَلِي الْمَاضِي إِذَا كَانَ لِأُنْثَى كَمَا «أَبَتْ هِنْدُ الْأَدَى»^(٢)

(١) خلاصة القول في هذه المسألة أن فيها ثلاثة مذاهب:

أولها: مذهب جمهور البصريين، وحاصله أن الاسم المرفوع بعد «إن» و«إذا» الشرطيتين فاعل بفعل محذوف وجوباً يفسره الفعل المذكور بعده، وهو الذي قرره الشارح.

والمذهب الثاني: مذهب جمهور النحاة الكوفيين، وحاصله أن هذا الاسم المرفوع بعد إن وإذا الشرطيتين فاعل بنفس الفعل المذكور بعده، وليس في الكلام محذوف يفسره.

والمذهب الثالث: مذهب أبي الحسن الأخفش، وحاصله أن الاسم المرفوع بعد «إن» و«إذا» الشرطيتين مبتدأ، وأن الفعل المذكور بعده مسند إلى ضمير عائد على ذلك الاسم، والجملة من ذلك الفعل وفاعله المضمّر فيه في محل رفع خبر المبتدأ، فلا حذف ولا تقديم ولا تأخير.

فأما سبب هذا الاختلاف فيرجع إلى أمرين:

الأمر الأول: هل يجوز أن تقع الجملة الاسمية بعد أدوات الشرط؟ فالجمهور من الكوفيين والبصريين على أنه لا يجوز ذلك، ولو وقع في الكلام ما ظاهره ذلك، فهو مؤول بتقدير الفعل متصلاً بالأداة، غير أن البصريين قالوا: الفعل المقدر اتصاله بالأداة هو فعل محذوف يرشد إليه الفعل المذكور، وأما الكوفيون فقالوا: الفعل المقدر اتصاله بالأداة هو نفس الفعل المذكور بعد الاسم. وذهب أبو الحسن الأخفش إلى أنه يجوز في «إن» و«إذا» خاصة - من دون سائر أدوات الشرط - أن تقع بعدهما الجملة الاسمية، وعلى هذا لسنا في حاجة إلى تقدير محذوف، ولا إلى جعل الكلام على التقديم والتأخير.

والأمر الثاني: هل يجوز أن يتقدم الفاعل على فعله؟ فذهب الكوفيون إلى جواز ذلك؛ ولهذا جعلوا الاسم المرفوع بعد الأدوات فاعلاً بذلك الفعل المتأخر، وذهب جمهور البصريين إلى أن الفاعل لا يجوز أن يتقدم على رافعه، فعلاً كان هذا الرفع أو غير فعل؛ فلهذا اضطروا إلى تقدير فعل محذوف يفسره الفعل المذكور ليرفع به ذلك الاسم.

وقد نسب جماعة من متأخري المؤلفين - كالعلامة الصبان - مذهب الأخفش إلى الكوفيين، والصواب ما قدمنا ذكره. وبعد، فانظر ما يأتي لنا تحقيقه في شرح الشاهد رقم ١٥٧ الآتي.

(٢) «وتاء» مبتدأ، وتاء مضاف، و«تأنيث» مضاف إليه «تلي» فعل مضارع، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى تاء التأنيث، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «الماضي» مفعول به لتلي «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «كان» فعل ماضٍ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الماضي، وخبره محذوف «لأنثى» جار ومجرور متعلق بخبر «كان» المحذوف، أي: إذا كان مسنداً لأنثى «كأبت هند الأذى» الكاف جارة لقول محذوف، والجار والمجرور متعلق بمحذوف، أي: وذلك كائن كقولك، وما بعد الكاف فعل وفاعل ومفعول به، والجملة في محل نصب بذلك المقول المحذوف.

إذا أسند الفعل الماضي لمؤنث، لحقته تاء ساكنة تدل على كون الفاعل مؤنثاً، ولا فرق في ذلك بين الحقيقي والمجازي^(١)، نحو: «قامت هند، وطلعت الشمس»، لكن لها حالتان: حالة لزوم، وحالة جواز، وسيأتي الكلام على ذلك.

٢٣١ - وَإِنَّمَا تَلَزُمُ فِعْلٌ مُّضْمَرٍ مُّتَّصِلٍ أَوْ مُفْهِمٍ ذَاتِ حِرٍّ^(٢)

تلزم تاء التأنيث الساكنة الفعل الماضي في موضعين:

أحدهما: أن يسند الفعل إلى ضمير مؤنث متصل، ولا فرق في ذلك بين المؤنث الحقيقي والمجازي؛ فتقول: «هند قامت، والشمس طلعت»، ولا تقول: «قام» ولا «طلعت» فإن كان الضمير منفصلاً لم يؤت بالتاء، نحو: «هند ما قام إلا هي».

الثاني: أن يكون الفاعل ظاهراً حقيقي التأنيث^(٣)، نحو: «قامت هند» وهو المراد بقوله: «أو مفهم ذات حِرٍّ وأصل حِرٍّ: جرح، فحذفت لام الكلمة.

وفهم من كلامه أن التاء لا تلزم في غير هذين الموضعين، فلا تلزم في المؤنث المجازي الظاهر؛ فتقول: «طلعت الشمس، وطلعت الشمس» ولا في الجمع، على ما سيأتي تفصيله.

٢٣٢ - وَقَدْ يُبِيحُ الْفُضْلُ تَرْكَ التَّاءِ فِي نَحْوِ «أَتَى الْقَاضِي بِنْتِ الْوَاقِفِ»^(٤)

إذا فصل بين الفعل وفاعله المؤنث الحقيقي بغير «إلا» جاز إثبات التاء وحذفها،

(١) المؤنث الحقيقي: ذات لها فرج، كالمراة، والناقة، ونحوهما، والمجازي: ما لا فرج له.

(٢) «وإنما» حرف دال على الحصر «تلزم» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود على تاء التأنيث «فعل» مفعول به لتلزم، وفعل مضاف، و«مضمّر» مضاف إليه «متصل» نعت لمضمّر «أو مفهم» معطوف على مضمّر، وفاعل مفهم ضمير مستتر فيه؛ لأنه اسم فاعل «ذات» مفعول به لمفهم، وذات مضاف، و«حر» مضاف إليه.

(٣) سواء كان مؤنثاً في اللفظ مثل «عائشة»، أو لم يكن مثل «هند».

(٤) «وقد» حرف تليل «يبيح» فعل مضارع «الفصل» فاعل يبيح «ترك» مفعول به ليبيح، وترك مضاف، و«التاء» مضاف إليه «في نحو» جار ومجرور متعلق بيبيح «أتى» فعل ماض «القاضي» مفعول به مقدم على الفاعل «بنت» فاعل أتى مؤخر عن المفعول، وبنت مضاف، و«الواقف» مضاف إليه، وجملة الفعل وفاعله ومفعوله في محل جر بإضافة نحو إليها.

والأجودُ الإثباتُ؛ فتقول: «أتى القاضي بنتُ الواقفِ» والأجودُ «أنت» وتقول: «قامَ اليومَ هِنْدٌ» والأجودُ «قامت».

٢٣٣ - وَالْحَذْفُ مَعَ فَضْلِ بِإِلَّا فَضْلاً كـ «مَارَزَكَا إِلَّا فَتَاةُ ابْنِ الْعَلَاءِ»^(١)

وإذا فصلَ بين الفعل والفاعلِ المؤنَّث بـ «إِلَّا» لم يجزْ إثباتُ التاءِ عندَ الجمهورِ؛ فتقول: «ما قامَ إِلَّا هِنْدٌ، وما طَلَعَ إِلَّا الشمسُ» ولا يجوزُ «ما قامتَ إِلَّا هِنْدٌ»، ولا «ما طَلَعَتْ إِلَّا الشَّمْسُ»، وقد جاء في الشعر، كقوله: [الطويل]

ش ١٤٥ - وَمَا بَقِيَتْ إِلَّا الضُّلُوعُ الجَرَّاشِعُ^(٢)

(١) «والحذف» مبتدأ «مع» ظرف متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر في «فضلاً» الآتي، ومع مضاف، و«فصل» مضاف إليه «بإلا» جار ومجرور متعلق بفصل «فضلاً» فضل: فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الحذف، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «كما» الكاف جارة لقول محذوف، وما: نافية «زكا» فعل ماض «إلا» أداة استثناء ملغاة «فتاة» فاعل زكا، وفتاة مضاف، و«ابن» مضاف إليه، وابن مضاف، و«العلاء» مضاف إليه.

(٢) هذا عجز بيت لذي الرمة غيلان بن عقبة، وصدده:

طَوَى النَّحْرُ وَالْأَجْرَازُ مَا فِي غُرُوضِهَا

وهذا البيت من قصيدة طويلة أولها قوله:

أَمَنْزَلْتَنِي مَيِّ سَلَامٍ عَلَيَّ كَمَا هَلِ الْأَزْمُنُ اللَّائِي مَضَيْنَ رَوَاجِعُ
وَهَلْ يَرْجِعُ التَّسْلِيمَ أَوْ يَكْشِفُ الْعَمَى ثَلَاثُ الْأَنْفِي وَالذِّيَارُ الْبَلَاقِعُ

اللغة: «النَّحْرُ» بفتح فسكون: الدفع، والنَّحْسُ، والسُّوقُ الشديد «والأجراز» جمع: جَرَزٌ، بزنة سَبَبٌ، أو عُنُقٌ، وهي الأرض اليابسة لا نبات فيها «غرُوضها» جمع غَرْضٍ، بفتح أوله: وهو للرحل بمنزلة الحزام للسرِّج، والبِطَانُ للَقَتَبِ، وأراد هنا ما تحته، وهو بطن الناقة وما حوله، بعلاقة المجاورة «الجراشع» جمعُ جُرْشِعٍ، بزنة قنفذ: وهو المتنفخ.

المعنى: يصف ناقته بالكلال والضمور والهزال مما أصابها من توالي السوق والسير في الأرض الصلبة، حتى دقَّ ما تحت غَرْضِهَا ولم يبقَ إلا ضلوعها المنتفخة، فكأنه يقول: أصاب هذه الناقة الضمور والهزال والطوى بسبب شيئين: أولهما استحاثي لها على السير بدفعها ونخسها، والثاني أنها تركض في أرض يابسة صلبة ليس بها نبات، وهي مما يشق السير فيه.

الإعراب: «طوى» فعل ماض «النحر» فاعل «والأجراز» معطوف على الفاعل «ما» اسم موصول مبني على السكون في محل نصب مفعول به لطوى «في غروضها» الجار والمجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول، وغرُوض مضاف، وها: ضمير عائد إلى الناقة مضاف إليه «فما» نافية «بقيت» بقي: فعل ماضٍ، والتاء للتأنيث «إلا» أداة استثناء ملغاة «الضلوع» فاعل بقيت «الجراشع» صفة للضلوع.

فقولُ المصنّف: «إنَّ الحذفَ مُفَضَّلٌ على الإثبات» يُشعرُ بأنَّ الإثباتَ أيضاً جائزٌ، وليس كذلك^(١)؛ لأنَّه إنَّ أرادَ به أنَّه مُفَضَّلٌ عليه باعتبار أنه ثابتٌ في النَّثْرِ والنَّظْمِ، وأنَّ الإثباتَ إنّما جاء في الشعرِ؛ فصحيحٌ، وإنَّ أرادَ أنَّ الحذفَ أكثرُ من الإثباتِ فغيرُ صحيحٍ؛ لأنَّ الإثباتَ قليلٌ جداً^(٢).

٢٣٤ - وَالْحَذْفُ قَدْ يَأْتِي بِلا فَضْلٍ وَمَعَ ضَمِيرِ ذِي الْمَجَازِ فِي شِعْرِ وَقَع^(٣)

= الشاهد فيه: قوله: «فما بقيت إلا الضلوع» حيث دخلت تاء التأنيث على الفعل؛ لأن فاعله مؤنث، مع كونه قد فصل بين الفعل والفاعل بيلا، وذلك عند الجمهور مما لا يجوز في غير الشعر، ومثل هذا الشاهد قول الراجز:

مَا بَرَأْتُ مِنْ رِيْبَةٍ وَدَمٍّ فِي حَرَبِنَا إِلَّا بَنَاتُ الْعَمِّ

(١) إن الذي ذكره الشارح تجزئ على الناظم، وإلزام بمذهب معين قد لا يكون ذهب إليه في هذا الكتاب، وذلك بأن هذه المسألة خلافية بين علماء النحو، فمنهم من ذهب إلى أنَّ لحاق تاء التأنيث وعدم لحاقها جائزان إذا فصل بين الفعل وفاعله المؤنث بيلا، ومع جواز الأمرين حذف التاء أفضل، وهذا هو الذي يصح أن يحمل عليه كلام الناظم؛ لأنه صريح الدلالة عليه.

ومن العلماء من ذهب إلى أن حذف التاء في هذه الحالة أمر واجب لا يجوز العدول عنه إلا في ضرورة الشعر؛ من أجل أن الفاعل على التحقيق ليس هو الاسم الواقع بعد إلا، ولكنه اسم مذكر محذوف، وهو المستثنى منه؛ فإذا قلت: «لم يزرني إلا هند» فإن أصل الكلام: لم يزرني أحد إلا هند، وأنت لو صرحت بهذا المحذوف على هذا التقدير لم يكن لك إلا حذف التاء؛ لأن الفاعل مذكر، وهذا هو الذي يريد الشارح أن يلزم به الناظم؛ لأنه مذهب الجمهور، وهو إلزام ما لا يلزم، على أن لنا في هذا التعليل وفي ترتيب الحكم عليه كلاماً لا تتسع له هذه العجالة.

(٢) قال المرادي ٥٨٩/٢: والصحيح جوازه في النشر على قلة، ومنه قراءة مالك بن دينار، وأبي رجاء الجحدري: ﴿فأصبحوا لا ترى إلا مساكنهم﴾ [الأحقاد: ٢٥]. ا. هـ.

وعليه قوله تعالى في القراءة المتواترة: ﴿إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَيِّحَةً وَجِدَةً﴾ [يس: ٢٩].

(٣) «والحذف» مبتدأ، وجملة «قد يأتي» وفاعله المستتر في محل رفع خبر المبتدأ «بلا فصل» جار ومجرور متعلق ببيأتي «ومع» الواو عاطفة أو للاستئناف، مع: ظرف متعلق بوقع الآتي، ومع مضاف، و«ضمير» مضاف إليه، وضمير مضاف، و«ذي» بمعنى صاحب: مضاف إليه، وذي مضاف، و«المجاز» مضاف إليه «في شعر» جار ومجرور متعلق بوقع الآتي «وقع» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الحذف، وتقدير البيت: وحذف تاء التأنيث من الفعل المسند إلى مؤنث قد يجيء في كلام العرب من غير فصل بين الفعل وفاعله، وقد وقع ذلك الحذف في الشعر مع كون الفاعل ضميراً عائداً إلى مؤنث مجازي التأنيث.

قَدْ تُحَذَفُ التَاءُ مِنَ الْفِعْلِ الْمَسْنَدِ إِلَى مُؤَنَّثٍ حَقِيقِيٍّ مِنْ غَيْرِ فَضْلٍ، وَهُوَ قَلِيلٌ جَدًّا، حَكِي سَبِيوِيهِ: «قَالَ فُلَانَةٌ»^(١)، وَقَدْ تُحَذَفُ التَاءُ مِنَ الْفِعْلِ الْمَسْنَدِ إِلَى ضَمِيرِ الْمُؤَنَّثِ الْمَجَازِيِّ، وَهُوَ مَخْصُوصٌ بِالشَّعْرِ، كَقَوْلِهِ: [المتقارب]

ش ١٤٦ - فَلَا مُزْنَةٌ وَدَقَّتْ وَدَقَّهَا وَلَا أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا^{(٢)(٣)}

(١) «الكتاب» ٣٨/٢.

(٢) البيت لعامر بن جوين الطائي، كما نسب في «كتاب» سبويه (١/ ٢٤٠) وفي شرح شواهده للأعلم الشنتمري. اللغة: «المزنة» السحابة المثقلة بالماء «الودق» المطر، وفي القرآن الكريم: ﴿فَتَرَى الْوَدْقَ يَخْرُجُ مِنْ خِلْفِهِ﴾ [الروم: ٤٨] «أبقل» أنبت البقل، وهو النبات.

الإعراب: «فلا» نافية تعمل عمل ليس «مزنة» اسمها، وجملة «ودقت» وفاعله المستتر فيه العائد إلى مزنة في محل نصب خبر «لا» «ودقها» ودق: منصوب على المفعولية المطلقة، وودق مضاف، وها: مضاف إليه «ولا» الواو عاطفة لجملة على جملة، ولا: نافية للجنس تعمل عمل «إن» «أرض» اسم «لا»، وجملة «أبقل» وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبرها «إبقالها» يقال: مفعول مطلق، وإبقال مضاف، وضمير الغائبة في محل جر مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله: «ولا أرض أبقل» حيث حذف تاء التأنيث من الفعل المسند إلى ضمير المؤنث، وهذا الفعل هو «أبقل» وهو مسند إلى ضمير مستتر يعود إلى الأرض، وهي مؤنثة مجازية التأنيث. ويروى:

وَلَا أَرْضَ أَبْقَلَتْ إِبْقَالَهَا

بنقل حركة الهمزة من «إبقالها» إلى التاء في «أبقلت» وحينئذ لا شاهد فيه.

ومثل هذا البيت - في الاستشهاد به - قول الأعشى ميمون بن قيس:

فإِذَا تَرَيْتَنِي وَلِي لِمَّةٌ فَإِنَّ الْحَوَادِثَ أَوْدَى بِهَا

ومحل الاستشهاد منه قوله: «أودى بها» حيث لم يلحق تاء التأنيث بالفعل الذي هو قوله: «أودى» مع كونه مسنداً إلى ضمير مستتر عائد إلى اسم مؤنث، وهو الحوادث الذي هو جمع حادثة، وقد عرفت أن الفعل إذا أسند إلى ضمير راجع إلى مؤنث وجب تأنيثه، سواء أكان مرجعه حقيقي التأنيث، أم كان مرجع الضمير مجازي التأنيث، وترك التاء حينئذ مما لا يجوز ارتكابه إلا في ضرورة الشعر، فلما اضطر الشاعر في بيت الشاهد وفيما أنشدناه من قول الأعشى - على الرواية المشهورة - حذف علامة التأنيث من الفعل.

(٣) البيت في «الكامل» للمبرد ص ٤٢٦ - ٤٢٧ ط. مؤسسة الرسالة ناشرون ط ١: ١٤٢٧/٢٠٠٦. بعناية علي محمد زينو وعماد حيدر الطيار.

وفي «الكتاب» ٤٦/٢. وفي «خزانة الأدب» ٢٤/١. ط. بولاق: ١٢٩٩هـ.

و«سر الفصاحة» للخفاجي ص ٨٤. دار الكتب العلمية: ١٩٨٢م.

و«رسالة الصاهل والشاحج» ص ٤٣٧ تحقيق: د. بنت الشاطي. دار المعارف: ١٩٧٥م.

٢٣٥ - والتاء مع جمع سوى السالم من مُذَكِّرٍ كالتاء مع إحدَى اللَّبَنِ^(١)
 ٢٣٦ - والحذف في «نعم الفتاة» استحسنوا لِأَنَّ قَصْدَ الْجِنْسِ فِيهِ بَيِّنٌ^(٢)

إذا أُسِنِدَ الْفِعْلُ إِلَى جَمْعٍ: فإِذَا أُنْ يَكُونُ جَمْعَ سَلَامَةٍ لِمَذَكِّرٍ أَوْ لَا، فَإِنْ كَانَ جَمْعَ سَلَامَةٍ لِمَذَكِّرٍ، لَمْ يَجُزِ اقْتِرَانُ الْفِعْلِ بِالتَّاءِ، فَتَقُولُ: «قَامَ الزَّيْدُونَ»، وَلَا يَجُوزُ «قَامَتِ الزَّيْدُونَ»^(٣)،

(١) «والتاء مبتدأ مع» ظرف متعلق بمحذوف حال منه، أو من الضمير المستتر في خبره، ومع مضاف، و«جمع» مضاف إليه «سوى» نعت لجمع، وسوى مضاف، و«السالم» مضاف إليه «من مذكر» جار ومجرور متعلق بالسالم «كالتاء» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «مع» ظرف متعلق بمحذوف حال من التاء المجرور بالكاف، ومع مضاف، و«إحدى» مضاف إليه، وإحدى مضاف، و«اللبن» مضاف إليه.

(٢) «والحذف» بالنصب: مفعول مقدم لاستحسنوا «في نعم الفتاة» جار ومجرور بقصد اللفظ متعلق بالحذف أو باستحسنوا «استحسنوا» فعل وفاعل «لأن» اللام حرف جر، أن: حرف توكيد ونصب «قصد» اسم أن، وقصد مضاف، و«الجنس» مضاف إليه «فيه» جار ومجرور متعلق بقوله: بين، الآتي «بين» خبر «أن» وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور باللام، والجار والمجرور متعلق بقوله: استحسنوا، وتقدير الكلام: استحسنوا الحذف في «نعم الفتاة» لظهور قصد الجنس فيه، ويجوز أن يكون الحذف بالرفع مبتدأ، وجملة «استحسنوا» خبره، والرابط محذوف، والتقدير: الحذف استحسنوه... إلخ، وهذا الوجه ضعيف؛ لاحتياجه إلى التقدير، وسيبويه بأبي مثله.

(٣) الأشياء التي تدل على معنى الجمع ستة أشياء:

الأول: اسم الجمع، نحو: قوم ورهط ونسوة.

والثاني: اسم الجنس الجمعي، نحو: روم، وزنج، وكلم.

والثالث: جمع التوكيد لمذكر، نحو: رجال وزيود.

والرابع: جمع التوكيد لمؤنث، نحو: هنود وضوارب.

والخامس: جمع المذكر السالم، نحو: الزيدون والمؤمنين والبنين.

والسادس: جمع المؤنث السالم، نحو: الهندات والمؤمنات والبنات.

وللعلماء في الفعل المسند إلى هذه الأشياء ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: مذهب جمهور الكوفيين، وهو أنه يجوز في كل فعل أسند إلى شيء من هذه الأشياء الستة أن يؤتى به مؤنثاً وأن يؤتى به مذكراً، والسُّرُّ في هذا أنَّ كل واحد من الأشياء الستة يجوز أن يؤول بالجمع فيكون مذكراً المعنى، فيؤتى بفعله خالياً من علامة التأنيث، وأن يؤول بالجماعة، فيكون مؤنث المعنى، فيؤتى بفعله مقترباً بعلامة التأنيث؛ فتقول على هذا: جاء القوم، وجاءت القوم، وفي الكتاب العزيز:

﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ﴾ [يوسف: ٣٠] وتقول: زحف الروم، وزحفت الروم، وفي الكتاب الكريم:

﴿غَلَبَتِ الرُّومُ﴾ [الروم: ٢]، وتقول: جاء الرجال، وجاءت الرجال، وتقول: جاء الهنود، وجاءت الهنود، =

وإن لم يكن جمع سلامة لمذكّر - بأن كان جمع تكسير لمذكّر، كالرجال، أو لمؤنث، كالهنود، أو جمع سلامة لمؤنث، كالهندات - جاز إثبات التاء وحذفها، فتقول: «قام الرجال، وقامت الرجال، وقام الهنود، وقامت الهنود، وقام الهندات وقامت الهندات»؛ فإثبات التاء لتأوله بالجماعة، وحذفها لتأوله بالجمع⁽¹⁾.

وأشار بقوله: «كالتاء مع إحدى اللين» إلى أن التاء مع جمع التكسير وجمع السلامة لمؤنث كالتاء مع [الظاهر] المجازي التأنيث، كلبنة؛ فكما تقول: «كسرت اللبنة، وكسرت اللبنة» تقول: «قام الرجال، وقامت الرجال» وكذلك باقي ما تقدم.

وأشار بقوله: «والحذف في نعم الفتاة.. إلى آخر البيت» إلى أنه يجوز في «نعم» وأخواتها - إذا كان فاعلها مؤنثاً - إثبات التاء وحذفها وإن كان مفرداً مؤنثاً حقيقياً؛ فتقول: «نعم المرأة هند، ونعمت المرأة هند» وإنما جاز ذلك لأن فاعلها مقصود به استغراق

= وتقول: جاء الزينات، وجاءت الزينات، وفي التنزيل: ﴿إِذَا جَاءَكَ النُّؤْمُوتُ﴾ [المتحنة: ١٢]، وقال عبدة بن الطبيب من قصيدة له:

فَبَكَى بِنَاتِي شَجْوَهُنَّ وَرَوْجَتِي وَالظَّاعِنُونَ إِلَيَّ نَمَّ تَصَدَّعُوا

وتقول: جاء الزيدون، وجاءت الزيدون، وفي التنزيل: ﴿ءَأَمَّتُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا الَّذِي ءَأَمَّتُ بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ﴾ [يونس: ٩٠]، وقال قُرَيْبُ بْنُ أُنَيْفٍ أحد شعراء «الحماسة»:

لَوْ كُنْتُ مِنْ مَارِزِينَ لَمْ تَسْتَبِحْ إِبْلِي بَنُو اللَّقِيطَةِ مِنْ ذُهْلِ بْنِ شَيْبَانَ

والمذهب الثاني: مذهب أبي علي الفارسي، وخلاصته: أنه يجوز الوجهان في جميع هذه الأنواع، إلا نوعاً واحداً، وهو جمع المذكر السالم؛ فإنه لا يجوز في الفعل الذي يسند إليه إلا التذكير، وأنت لو تأملت في كلام الناظم لوجدته بحسب ظاهره مطابقاً لهذا المذهب، لأنه لم يستثن إلا السالم من جمع المذكر.

والمذهب الثالث: مذهب جمهور البصريين، وخلاصته: أنه يجوز الوجهان في أربعة أنواع، وهي: اسم الجمع، واسم الجنس الجمعي، وجمع التكسير لمذكر، وجمع التكسير لمؤنث، وأما جمع المذكر السالم، فلا يجوز في فعله إلا التذكير، وأما جمع المؤنث السالم، فلا يجوز في فعله إلا التأنيث، وقد حاول جماعة من الشراح كالآشموني أن يحملوا كلام الناظم عليه؛ فزعموا أن الكلام على نية حذف الواو والمعطوف بها، وأن أصل الكلام «سوى السالم من جمع مذكر ومن جمع مؤنث» ولكن شارحنا رحمه الله لم يتكلف هذا التكلف؛ لأنه رأى أن لظاهر الكلام محملاً حسناً، وهو أن يوافق مذهب أبي علي الفارسي. فاحفظ هذا التحقيق واحرص عليه؛ فإنه نفيس دقيق، فلما تعثر عليه مشروحاً مستدلاً له في يسر وسهولة.

(1) وحكم المثني المؤنث حكم المفرد سواء أكان حقيقياً أم غير حقيقي.

الجنس، فعومِلَ مُعامَلَةً جمعِ التَكْسِيرِ في جوازِ إثباتِ التاءِ وحذفِها، لشبهه به في أنَّ المقصودَ به متعدّدٌ، ومعنى قوله: «استحسنوا» أنَّ الحذفَ في هذا ونحوه حَسَنٌ، ولكنَّ الإثباتَ أَحْسَنُ منه.

لحاق تاء التانيث الفعل الماضي

١- لزوم إثبات التاء

إذا أسند الفعل إلى ضمير مؤنث متصل: «هند قامت» «الشمس طلعت»

أن يكون الفاعل ظاهراً حقيقي التانيث: «قامت هند»

٢- عدم جواز الإثبات

إذا أسند الفعل إلى ضمير مؤنث منفصل: «هند ما قام إلهي»

إذا فصل بين الفعل والفاعل المؤنث بـ«إلا»: «ما قام إلا هند» «ما طلع إلا الشمس» (عند الجمهور)

إذا أسند الفعل إلى جمع مذكر سالم: «قام الزيدون»

جواز الوجهين

إذا فصل بين الفعل وفاعله المؤنث الحقيقي بغير «إلا»: «أتى القاضي بنتُ الواقف» والأجود «أتت»

إذا أسند الفعل إلى جمع تكسير أو جمع مؤنث سالم

إذا اتصلت التاء بـ«نعم» وأخواتها وكان فاعلها مؤنثاً وإن كان مفرداً مؤنثاً حقيقياً: «نعم المرأة هند» «نعمت المرأة هند»

٢٣٧ - والأصلُ في الفاعِلِ أَنْ يَتَّصِلَا والأصلُ في المَفْعُولِ أَنْ يَنْفَصِلَا^(١)

٢٣٨ - وَقَدْ يُجَاءُ بِخِلَافِ الْأَصْلِ وَقَدْ يَجِي المَفْعُولُ قَبْلَ الفِعْلِ^(٢)

الأصلُ أَنْ يَلِيَّ الفاعِلُ الفِعْلَ من غير أن يَفْصَلَ بيْنَهُ وبينَ الفِعْلِ فاصِلٌ؛ لأنه كالجُزءِ منه، ولذلك يُسَكَّنُ له آخِرُ الفِعْلِ إِنْ كَانَ ضميرٌ متكلِّمٌ أو مخاطَبٌ، نحو: «ضَرَبْتُ وَضَرَبْتَ»، وإنما سَكَّنُوهُ كراهةً توالي أربع متحرّكات، وهم إنَّما يكرهون ذلك في الكلمة الواحدة؛ فدلَّ ذلك على أَنَّ الفاعِلَ مع فِعْلِهِ كالكلمة الواحدة.

والأصلُ في المفعول أن ينفصل من الفعل: بأن يتأخَّرَ عن الفاعل، ويجوزُ تقديمُهُ على الفاعل إن خَلا مما سيذكره؛ فتقول: «ضَرَبَ زيدا عَمْرُو»، وهذا معنى قوله: «وَقَدْ يُجَاءُ بِخِلَافِ الْأَصْلِ».

وأشار بقوله: «وقد يجي المفعولُ قَبْلَ الفِعْلِ» إلى أنَّ المَفْعُولَ قد يَتَقَدَّمُ على الفِعْلِ^(٣)، وتحت هذا قسمان:

أحدهما: ما يجبُ تقديمُهُ، وذلك^(٤) كما إذا كانَ المفعولُ اسمَ شَرِطٍ، نحو: «أَيَّا تَضْرِبُ [أَضْرِبُ]» أو اسمَ استفهامٍ، نحو: «أَيُّ رَجُلٍ ضَرَبْتَ؟» أو ضميراً منفصلاً لو تأخَّر

(١) «والأصل» مبتدأ «في الفاعل» جار ومجرور متعلق بالأصل «أن» مصدرية «يتصلا» فعل مضارع منصوب بأن، والألف للإطلاق، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على الفاعل، و«أن» ومنصوبها في تأويل مصدر مرفوع خبر المبتدأ «والأصل في المفعول أن ينفصلا» مثل الشطر السابق تماماً، وتقدير الكلام: والأصل في الفاعل اتصاله بالفعل، والأصل في المفعول انفصاله من الفعل بالفاعل.

(٢) «وقد» حرف تليل «يجاء» فعل مضارع مبني للمجهول «بخلاف» جار ومجرور في موضع نائب فاعل ليجاء، وخلاف مضاف، و«الأصل» مضاف إليه «وقد» حرف تليل «يجي» فعل مضارع «المفعول» فاعل يجي «قبل» ظرف متعلق بمحذوف حال من المفعول، وقبل مضاف، و«الفعل» مضاف إليه.

(٣) ويمتَعُ تقدُّمُ المفعول على الفعل أن يُوجَدَ ما يوجبُ تأخُّره أو توسُّطُهُ.

أفاده الأشموني في «شرح» ٧٩/٢، والمرادي في «شرح» ٥٩٤/٢.

(٤) يجب تقديم المفعول به على الفعل العامل فيه في ثلاثة مواضع، وقد ذكر الشارح موضعين منها من غير ضبط: الموضع الأول: أن يكون المفعول واحداً من الأشياء التي يجب لها التصدر، وذلك بأن يكون اسم شرط أو اسم استفهام، أو يكون المفعول «كم» الخبرية، نحو: كم عبيد ملكت، أو مضافاً إلى واحد مما ذكر، نحو: غلام من تضرب أضرب، ونحو: غلام من ضربت، ونحو: مال كم رجل غضبت.

الموضع الثاني: أن يكون المفعول ضميراً منفصلاً في غير باب «سَلْنِيهِ» و«خَلْتَنِيهِ» اللذين يجوز فيهما الفصل والوصل مع التأخر، نحو قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاطحة: ٥].

لَزِمَ اتِّصَالُهُ، نحو: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة: ٥] فلو أُخِّرَ المفعولُ لزم الاتصالُ، وكأنْ يُقالُ: «نَعْبُدُكَ» فيجبُ التقديمُ، بخلافِ قولك: «الدُّرْهُمُ إِيَاهُ أَعْطَيْتَكَ» فإنه لا يجبُ تقديمُ «إياه» لأنَّكَ لو أَخَّرْتَهُ لجازَ اتِّصَالُهُ وانفصالُهُ على ما تقدَّم في باب المضمرات؛ فكنتَ تقولُ: «الدُّرْهُمُ أَعْطَيْتَكَ، وأَعْطَيْتَكَ إِيَاهُ».

والثاني: ما يجوزُ تقديمُهُ وتأخيرُهُ، نحو: «ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا» فتقول: «عَمْرًا ضَرَبَ زَيْدٌ»^(١)(٢).

= الموضوع الثالث: أن يكون العامل في المفعول واقعاً في جواب «أما» وليس معنا ما يفصل بين «أما» والفعل من معمولاته سوى هذا المفعول، سواء أكانت «أما» مذكورة في الكلام، نحو قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا آلِيَبَدِّ فَمَا نَقَهَرُ﴾^(١) وَأَمَّا أَسْأَلِي فَمَا نَنْهَرُ [الضحى: ٩ - ١٠] أم كانت مقدرة، نحو قوله سبحانه: ﴿وَرَبِّكَ فَكَبِّرْ﴾ [المدثر: ٣]، فإن وجد ما يكون فاصلاً بين «أما» والفعل سوى المفعول، لم يجب تقديم المفعول على الفعل، نحو قولك: أما اليوم فأدِّ واجبك.

والسرُّ في ذلك أن «أما» يجبُ أن يفصل بينها وبين الفاء بمفرد، فلا يجوز أن تقع الفاء بعدها مباشرة، ولا أن يفصل بينها وبين الفاء بجمله، كما سيأتي بيانه في بابها.

(١) بقيت صورة أخرى، وهي أنه قد يجب تأخير المفعول عن الفعل، وذلك في خمسة مواضع:
الأول: أن يكون المفعول مصدرًا مؤولاً من أن المؤكدة ومعمولها، مخففة كانت «أن» أو مشددة، نحو قولك: عرفت أنك فاضل، ونحو قوله تعالى: ﴿عَلِمَ أَنْ لَنْ تُخْصَوْهُ﴾ [المزمل: ٢٠] إلا أن تتقدم عليه «أما» نحو قولك: أما أنك فاضل فعرفت.

الموضع الثاني: أن يكون الفعل العامل فيه فعل تعجب، نحو قولك: ما أحسن زيدًا! وما أكرم خالدًا!
الموضع الثالث: أن يكون الفعل العامل فيه صلة لحرف مصدرى ناصب، وذلك أن وكى، نحو قولك: يعجبني أن تضرب زيدًا، ونحو قولك: جنثُ كي أضرب زيدًا.

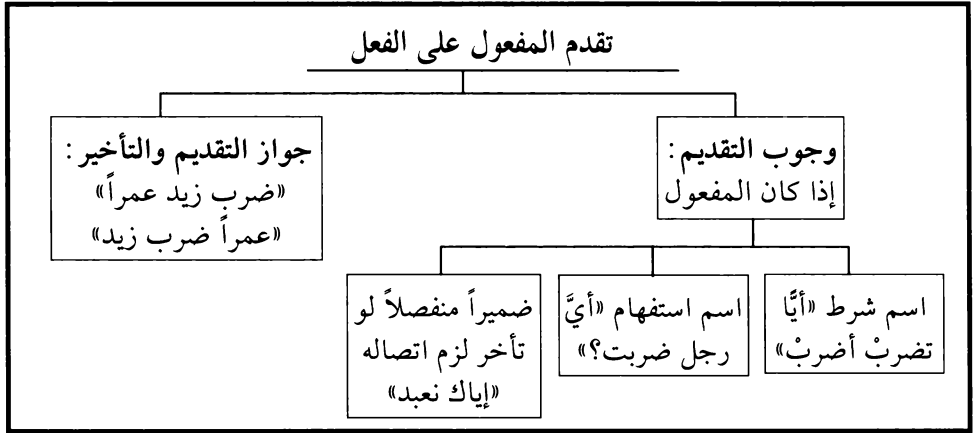
فإن كان الحرف المصدرى غير ناصب، لم يجب تأخير المفعول عن العامل فيه، نحو قولك: وددت لو تضرب زيدًا، يجوز أن تقول: وددت لو زيدًا تضرب، ونحو قولك: يعجبني ما تضرب زيدًا، فيجوز أن تقول: يعجبني ما زيدًا تضرب.

الموضع الرابع: أن يكون الفعل العامل فيه مجزومًا بجازم ما، وذلك كقولك: لم تضرب زيدًا، لا يجوز أن تقول: لم زيدًا تضرب، فإن قدمت المفعول على الجازم فقلت: زيدًا لم تضرب، جاز.

الموضع الخامس: أن يكون الفعل العامل منصوبًا بـ «عند الجمهور» أو بإذن عند غير الكسائي، نحو قولك: لن أضرب زيدًا، ونحو قولك: إذن أكرم المجتهد؛ فلا يجوز أن تقول: لن زيدًا أضرب، كما لا يجوز عند الجمهور أن تقول: إذن المجتهد أكرم، وأجاز الكسائي أن تقول: إذن المجتهد أكرم.

(٢) ويُستدرك عليه: أ - إذا كان الفعل مسبقاً بـ «قد»، أو «سوف»، أو «ربما»، أو «قلما».

ب - إذا كان الفعل مؤكداً بالنون.



٢٣٩ - وَأَخْرَجَ الْمَفْعُولَ إِنْ لَبَسَ حُذِرَ أَوْ أَضْمَرَ الْفَاعِلَ غَيْرَ مُنْحَصِرٍ^(١)

يجب تقديم الفاعل على المفعول إذا خيف التباس أحدهما بالآخر، كما إذا خفي الإعراب فيهما^(٢) ولم توجد قرينة تبيّن الفاعل من المفعول، وذلك نحو: «ضرب موسى عيسى» فيجب كون «موسى» فاعلاً، و«عيسى» مفعولاً، وهذا مذهب الجمهور، وأجاز بعضهم تقديم المفعول في هذا ونحوه، قال: لأنّ العرب لها غرض في الالتباس، كما لها غرض في التبيين^(٣).

(١) «وأخر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «المفعول» مفعول به لأخر «إن» شرطية «لبس» نائب فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده، والجملة من الفعل المحذوف وفاعله في محل جزم فعل الشرط «حذر» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى لبس، والجملة من حذر المذكور ونائب فاعله لا محل لها تفسيرية «أو» عاطفة «أضمر» فعل ماض مبني للمجهول «الفاعل» نائب فاعل أضمر «غير» حال من قوله: الفاعل، وغير مضاف، و«منحصر» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة، وسكن لأجل الوقف.

(٢) يخفى الإعراب إذا كان تقديريةً أو محلّياً. أفاده الصبان في «حاشيته» ٧٩/٢. وله أربعة أنواع من الأسماء هي: ١ - اسم الإشارة. ٢ - اسم الموصول. ٣ - الاسم المقصور. ٤ - المضاف إلى ياء المتكلم.

(٣) الذي ذكر ذلك هو ابن الحاج؛ وقد أخطأ الجادة؛ فإنّ العرب لا يمكن أن يكون من أغراضها الإلباس؛ إذ من شأن الإلباس أن يفهم السامع غير ما يريد المتكلم، ولم توضع اللغة إلا للإفهام، وما ذكره ابن الحاج لتدعيم حجته مما جاء عن العرب كله ليس من الإلباس في شيء، وإنما هو من باب الإجمال، فلما التبس عليه الفرق بين الإلباس والإجمال لم يفرق بين حكمهما.

فإذا وُجِدَتْ قَرِينَةٌ تُبَيِّنُ الْفَاعِلَ مِنَ الْمَفْعُولِ جازَ تَقْدِيمُ الْمَفْعُولِ وَتَأْخِيرُهُ، فَتَقُولُ: «أَكَلَ
مُوسَى الْكُمَثْرَى، وَأَكَلَ الْكُمَثْرَى مُوسَى»^(١) وهذا معنى قوله: «وَأَخَّرِ الْمَفْعُولَ إِنْ لَبَسَ
حُذْرًا».

ومعنى قوله: «أَوْ أَضْمِرَ الْفَاعِلَ غَيْرَ مُنَحْصِرٍ» أنه يجب أيضاً تقديم الفاعل وتأخير
المفعول إذا كان الفاعل ضميراً غير محصور، نحو: «ضَرَبْتُ زَيْدًا» فَإِنْ كَانَ ضَمِيرًا مَحْصُورًا
وَجِبَ تَأْخِيرُهُ، نَحْوُ: «مَا ضَرَبَ زَيْدًا إِلَّا أَنَا»^(٢).

= والفرق بينهما أن الإجمال هو احتمال اللفظ لمعنيين أو أكثر من غير أن يسبق أحد المعنيين إلى ذهن
السامع، ألا ترى أنك لو سمعت كلمة «عمير» - بزنة التصغير - لاحتمل عندك أن يكون تصغير عمر كما
يحتمل أن يكون تصغير عمرو بدون أن يكون أحدهما أسبق إلى ذهنك من الآخر؟ فأما الإلباس فهو
احتمال اللفظ لمعنيين أو أكثر مع تبادل غير المقصود منهما إلى ذهن السامع، وذلك كما في المثال الذي
ذكره الشارح، ألا ترى أنك لو قلت: «ضرب موسى عيسى» لاحتمل هذا الكلام أن يكون موسى مضروباً
ولكنه يسبق إلى ذهنك أنه ضارب بسبب أن الأصل أن يكون الفاعل والياء لفعله؟ ولا يمكن أن يكون
الإلباس من مقاصد البلغاء، فافهم ذلك وتدبره.

(١) قد تكون القرينة الدالة على الفاعل معنوية، وقد تكون لفظية، فالقرينة المعنوية كما في مثال الشارح، وكما
في قولك: أَرْضَعَتِ الصَّغْرَى الْكُبْرَى، إذ لا يجوز أن يكون الإرضاع قد حصل من الصغرى للكبرى، كما
لا يجوز أن يكون موسى مأكولاً والكمثرى هي الأكل.
والقرينة اللفظية ثلاثة أنواع:

الأول: أن يكون لأحدهما تابع ظاهر الإعراب، كقولك: ضَرَبَ مُوسَى الظَّرِيفَ عَيْسَى، فَإِنَّ «الظَّرِيفَ»
تابع لموسى، فلو رفع كان موسى مرفوعاً، ولو نصب كان موسى منصوباً كذلك.

الثاني: أن يتصل بالسابق منهما ضمير يعود على المتأخر، نحو قولك: ضَرَبَ فَتَاهُ مُوسَى، فهنا يتعين أن
يكون «فتاه» مفعولاً، إذ لو جعلته فاعلاً وموسى مفعولاً، لعاد الضمير على متأخر لفظاً ورتبة، وهو لا
يجوز، بخلاف ما لو جعلته مفعولاً، فإن الضمير حينئذ عائد على متأخر لفظاً متقدم رتبة، وهو جائز.

الثالث: أن يكون أحدهما مؤنثاً وقد اتصلت بالفعل علامة التأنيث، وذلك كقولك: ضَرَبْتَ مُوسَى سَلْمَى،
فإن اقتران التاء بالفعل دال على أن الفاعل مؤنث، فتأخره حينئذ عن المفعول لا يضر.

(٢) ومن ذلك قول عمرو بن معد يكرب وأنشدها في مباحث الضمير:

قَدْ عَلِمْتُ سَلْمَى وَجَارَاتُهَا مَاقَطَرَ الْفَارِسِ إِلَّا أَنَا

٢٤٠ - وَمَا بِإِلَّا أَوْ بِإِنَّمَا انْحَصَرَ أَحْزَوْ وَقَدْ يَسْبِقُ إِنْ قَصِدُ ظَهَرَ^(١)

يقول: إذا انحصر الفاعل أو المفعول بـ«إِلَّا» أو بـ«إِنَّمَا» وجب تأخيرُهُ، وقد يتقدم المحصورُ من الفاعلِ أو المفعولِ على غيرِ المَحْصُورِ إذا ظَهَرَ المحصورُ مِنْ غيرِهِ، وذلك كما إذا كَانَ الحَصْرُ بـ«إِلَّا» فأما إذا كَانَ الحَصْرُ بـ«إِنَّمَا» فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ المحصورِ؛ إذْ لَا يَظْهَرُ كَوْنُهُ محصوراً إِلَّا بِتَأخِيرِهِ، بخلافِ المحصورِ بـ«إِلَّا» فَإِنَّهُ يُعْرَفُ بِكَوْنِهِ واقِعاً بَعْدَ «إِلَّا»، فلا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَتَقَدَّمَ أَوْ يَتَأَخَّرَ.

فمثالُ الفاعلِ المحصورِ بـ«إِنَّمَا» قولك: «إِنَّمَا ضَرَبَ عَمراً زَيْدٌ» ومثالُ المفعولِ المحصورِ بِإِنَّمَا «إِنَّمَا ضَرَبَ زَيْدٌ عَمراً» ومثالُ الفاعلِ المحصورِ بـ«إِلَّا» «مَا ضَرَبَ عَمراً إِلَّا زَيْدٌ» ومثالُ المفعولِ المحصورِ بِإِلَّا «مَا ضَرَبَ زَيْدٌ إِلَّا عَمراً» ومثالُ تَقْدِيمِ الفاعلِ المحصورِ بـ«إِلَّا» قولك: «مَا ضَرَبَ إِلَّا عَمْرُو زَيْدًا» ومنه قوله: [الطويل]

ش ١٤٧ - فَلَمْ يَدْرِ إِلَّا اللَّهُ مَا هَيَّجَتْ لَنَا عَشِيَّةً أَنَاءَ الدِّيَارِ وَشَامُهَا^(٢)

(١) «وما» اسم موصول: مفعول مقدم لآخر «بإلا» جار ومجرور متعلق بانحصر الآتي «أو» عاطفة «بإنما» جار ومجرور معطوف على «بإلا» «انحصر» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة من الفعل وفاعله لا محل لها صلة ما الموصولة «آخر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «وقد» حرف دال على التقليل «يسبق» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على ما «إن» شرطية «قصد» فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده، والتقدير: إن ظهر قصد، والجملة من الفعل المحذوف وفاعله فعل الشرط «ظهر» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى قصد، والجملة من ظهر المذكور وفاعله لا محل لها تفسيرية، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام.

(٢) هذا البيت من الشواهد التي لم ينسبها أحد ممن احتج به من أئمة النحو، وهو من شواهد سيبويه (١/٢٧٠)،

وقد عثرت بعد طويل البحث على أنه من قصيدة طويلة لذي الرمة غيلان بن عقبة، وأولها قوله:

مَرَرْنَا عَلَى دَارِ لَمِيَّةٍ مَرَّةً وَجَارَاتِهَا قَدْ كَادَ يَعْفُو مُقَامُهَا

وبعده بيت الشاهد، ثم بعده قوله:

وَقَدْ زَوَّدَتْ مَيِّ عَلَى النَّأْيِ قَلْبَهُ

فَأَصْبَحْتُ كَالْهِيمَاءِ لَا الْمَاءِ مُبْرَدٌ

عَلَاقَاتِ حَاجَاتِ طَوِيلِ سَقَامُهَا

صَدَاهَا وَلَا يَقْضِي عَلَيْهَا هَيَامُهَا

اللغة: «آناء» من الناس من يرويه بهمزة ممدودة، كآبار وآرام، ومنهم من يرويه بهمزة في أوله غير ممدودة وهمزة بعد النون ممدودة بوزن أعمال، وقد جعله العيني جمع نأي، بفتح النون، ومعناه البعد، وعندني أنه =

ومثال تقديم المفعول المحصور بيلاً قولك: «ما ضَرَبَ إِلَّا عَمراً زيداً»، ومنه قوله: [الطويل]

ش ١٤٨ - تَزَوَّدْتُ مِنْ لَيْلَى بِتَكْلِيمِ سَاعَةٍ فَمَا زَادَ إِلَّا ضِعْفَ مَا بِي كَلَامُهَا^(١)

= جمع نُؤْي، بزنة فُؤَلٍ أو ضَرَدٍ أو ذُنْبٍ أو كَلْبٍ، وهو الحفيرة تحفر حول الخباء لئلا يمنع عنه المطر. ويجوز أن تكون الهمزة في أوله ممدودة على أنه قدّم الهمزة التي هي العين على النون، فاجتمع في الجمع همزتان متجاورتان وثانيتهما ساكنة، فقلبها ألفاً من جنس حركة الأولى، كما فعلوا بآبار وآرام جمع بئر ورثم. كما يجوز أن تكون المَدَّة في الهمزة الثانية على الأصل. وقد جعله الشيخ خالد بكسر الهمزة الأولى على أنه مصدر بزنة الإبعاد ومعناه، وهو بعيد فلا تلتفت إليه «وشامها» ضبطه غير واحد بكسر الواو بزنة جبال على أنه جمعٌ وَشَمٌ، وهو ما تجعله المرأة على ذراعها ونحوه، تغرز ذراعها بالإبرة ثم تحشوه بدخان الشحم، وليس ذلك بصواب أصلاً، وقد تحرف الكلام عليهم فانطلقوا يخرجونه ويتمحلون له، والواو مفتوحة، وهي واو العطف، والشام: جمع شامة، وهي العلامة، وشام: معطوف إما على «آناء» وإما على «عشية» على ما سنبينه لك في الإعراب. هذا ورواية الديوان هكذا:

فَلَمْ يَدِرْ إِلَّا اللَّهُ مَا هَيَّجَتْ لَنَا أَهْلَةَ آتَاءِ الدِّيَارِ وَشَامُهَا

المعنى: لا يعلم إلا الله تعالى مقدار ما هيجته فينا من كوامن الشوق هذه العشية التي قضيناها بجوار آثار دار المحبوبة وعلامات هذه الدار.

الإعراب: «فلم» الفاء حرف عطف، لم: حرف نفي وجزم وقلب «يدر» فعل مضارع مجزوم بلم، وعلامة جزمه حذف الياء «إلا» أداة استثناء ملغاة «الله» فاعل يدري «ما» اسم موصول مفعول به ليدي، وجملة «هيجت» مع فاعله الآتي لا محل لها صلة الموصول «لنا» جار ومجرور متعلق بهيجت «عشية» يجوز أن يكون فاعلاً لهيجت، وعشية مضاف، و«آناء» مضاف إليه، و«الديار» مضاف إليه «وشامها» الواو حرف عطف، وشام: معطوف على عشية إن جعلته فاعل «هيجت» وشام مضاف، وضمير الغائبة العائد على الديار مضاف إليه، ولا تلتفت لغير هذا من أعراب. ويجوز نصب عشية على الظرفية، ويكون «آناء» فاعلاً لهيجت، ويكون قد حذف تنوين عشية للضرورة، أو ألقى حركة الهمزة من آناء على تنوين عشية ثم حذف الهمزة، ويكون «شامها» معطوفاً على آناء الديار.

الشاهد فيه: قوله: «فلم يدر إلا الله ما.. إلخ» حيث قدم الفاعل المحصور بيلاً على المفعول. وقد ذهب الكسائي إلى تجويز ذلك استشهاده بماثل هذا البيت.

والجمهور على أنه ممنوع، وعندهم أن «ما» اسم موصول مفعول به لفعل محذوف، والتقدير: فلم يدر إلا الله درى ما هيجت لنا، وسيذكر ذلك الشارح.

(١) نسب كثير من العلماء هذا البيت لمجنون بني عامر قيس بن الملوّح، ولم أعر عليه في ديوانه، ولعلّ السرّ في نسبتهم له ذكر «ليلي» فيه.

الإعراب: «تزوّدت» فعل ماضٍ وفاعل «من ليلي بتكليم» متعلقان بتزود، وتكليم مضاف، و«ساعة» مضاف إليه «فما» نافية «زاد» فعل ماضٍ «إلا» أداة استثناء ملغاة «ضعف» مفعول به لزيد، وضعف مضاف، و«ما» =

هذا معنى كلام المصنّف، واعلم أنّ المحصور بـ«إنما» لا خلاف في أنه لا يجوز تقديمه، وأما المحصور بإلاً ففيه ثلاثة مذاهب:

أحدها - وهو مذهب أكثر البصريين، والفرّاء، وابن الأنباري - أنه لا يخلو: إما أن يكون المحصور بها فاعلاً، أو مفعولاً، فإن كان فاعلاً امتنع تقديمه، فلا يجوز «ما ضربَ إلا زيدَ عمراً» فأما قوله:

فَلَمْ يَدْرِ إِلَّا اللَّهَ مَا هَيَّجَتْ لَنَا^(١) [١٤٧]

فأول على أن «ما هيجت» مفعولٌ بفعلٍ محذوفٍ، والتقدير: «درى ما هيجت لنا» فلم يتقدّم الفاعلُ المحصورُ على المفعولِ؛ لأنّ هذا ليس مفعولاً للفعل المذكور، وإن كان المحصورُ مفعولاً جازَ تقديمه، نحو: «ما ضربَ إلا عمراً زيداً».

الثاني - وهو مذهب الكسائي - أنه يجوز^(٢) تقديم المحصور بـ«إلا» فاعلاً كان أو مفعولاً.

الثالث - وهو مذهب بعض البصريين، واختاره الجزوليّ والشَّلوّيين - أنه لا يجوزُ تقديم المحصورِ بـ«إلا» فاعلاً كان أو مفعولاً.

= اسم موصول مضاف إليه «بي» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول «كلامها» كلام: فاعل زاد، وكلام مضاف، وضمير الغائبة العائد إلى ليلي مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله: «فما زاد إلا ضعف ما بي كلامها» حيث قدم المفعول به وهو قوله: «ضعف» على الفاعل وهو قوله: «كلامها» مع كون المفعول منحصراً بـ«إلا» وهذا جائز عند الكسائي وأكثر البصريين، وبقية البصريين يتأولون ذلك البيت ونحوه بأن في «زاد» ضميراً مستتراً يعود على تكليم ساعة، وهو فاعله، وقوله: «كلامها» فاعل بفعل محذوف، والتقدير: زاده كلامها، وهو تأويل مستبعد، ولا مقتضي له.

(١) قدمنّا ذكر الكلام على هذا الشاهد، وهو الشاهد رقم ١٤٧.

(٢) جوازاً مطلقاً.

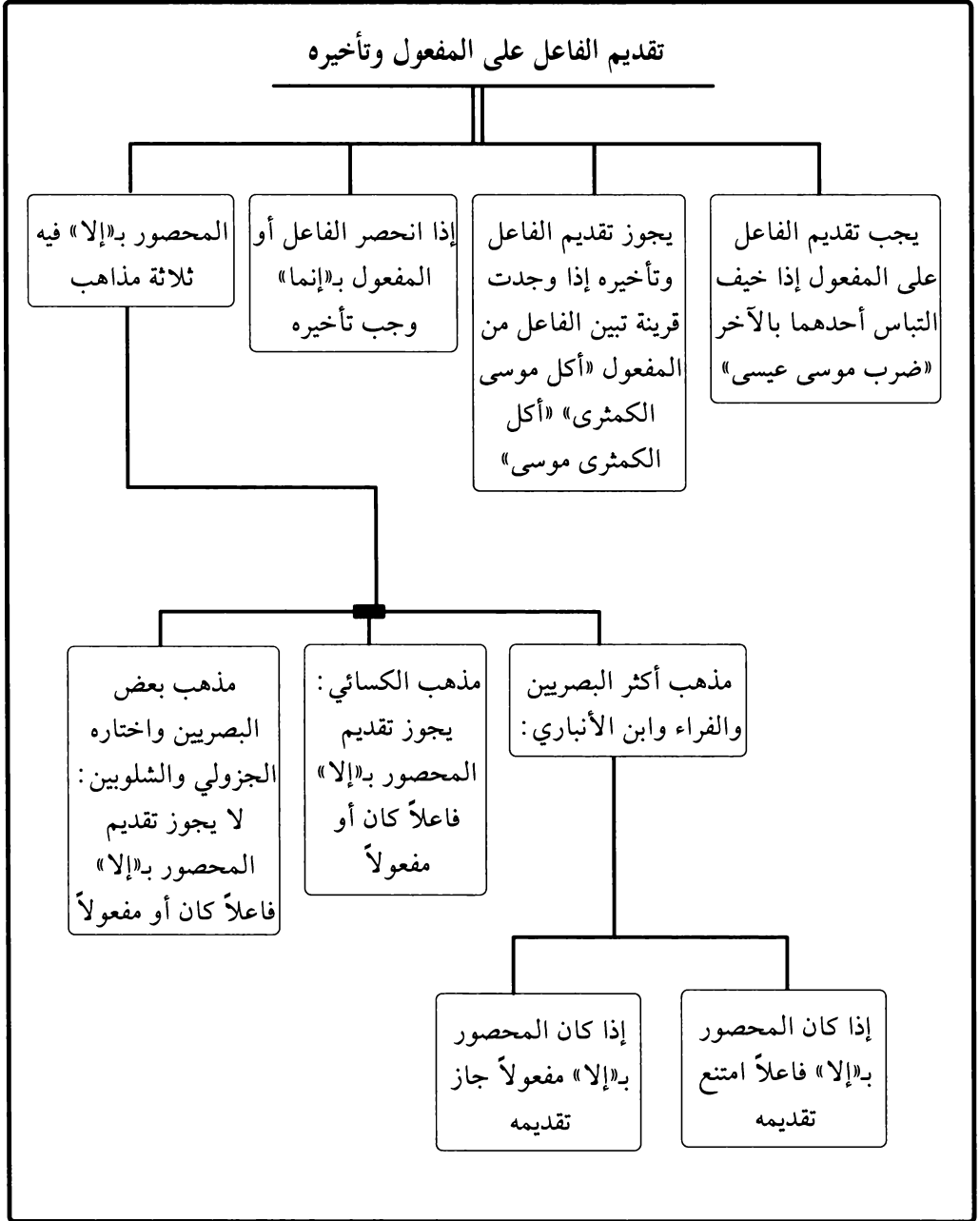
وكلام الناظم يقتضي موافقة الكسائي لقوله:

وقد يسبق إن قصدَ ظَهَرَ

واحترز بقوله: «إن قصدَ ظهر» من المحصور بـ«إنما»، فإنه لا يظهر قصد الحصر معها إلا بالتأخير.

ينظر «شرح المرادي» ٥٩٦/٢.

تقديم الفاعل على المفعول وتأخيره



٢٤١ - وَشَاعَ نَحْوُ «خَافَ رَبَّهُ عُمَرُ» وَشَدَّ نَحْوُ «زَانَ نَوْرَهُ الشَّجَرُ»^(١)

أي: شاع في لسان العرب تقديم المفعول المُشتمَلِ على ضميرٍ يرجعُ إلى الفاعلِ المتأخِّرِ^(٢)، وذلك نحو: «خَافَ رَبَّهُ عُمَرُ» فـ«رَبَّهُ» مفعولٌ، وقد اشتملَ على ضميرٍ يَرجعُ إلى «عُمَرُ» وهو الفاعل، وإنما جازَ ذلك - وإن كان فيه عَوْدُ الضميرِ على متأخِّرٍ لفظاً - لأنَّ الفاعلَ مَنوئِيَّ التقديمِ على المفعولِ؛ لأنَّ الأصلَ في الفاعلِ أنْ يتَّصَلَ بالفعلِ، فهو متقدِّمٌ رُتَبَةً وإن تأخَّرَ لفظاً.

فلو اشتملَ المفعولُ على ضميرٍ يرجعُ إلى ما اتَّصَلَ بالفاعلِ، فهل يجوزُ تقديمُ المفعولِ على الفاعلِ؟ في ذلك خلافٌ، وذلك نحو: «ضَرَبَ غلامها جارُ هِنْدٍ» فَمَنْ أجازَها - وهو الصحيح - وجَّه الجوازَ بأنه لَمَّا عادَ الضميرُ على ما اتَّصَلَ بما رُتِبَتُه التقديمُ، كانَ كَعودِهِ على ما رُتِبَتُه التقديمُ، لأنَّ المتَّصَلَ بالمتقدِّمِ متقدِّمٌ.

وقوله: «وشدَّ.. إلى آخره» أي شدَّ عَوْدُ الضميرِ من الفاعلِ المتقدِّمِ على المفعولِ المتأخِّرِ، وذلك نحو: «زَانَ نَوْرَهُ الشَّجَرُ» فالهاءُ المتَّصِلةُ بنور - الذي هو الفاعلُ - عائدةٌ على «الشَّجَرِ» وهو المفعولُ، وإنما شدَّ ذلك لأنَّ فيه عَوْدَ الضميرِ على متأخِّرٍ لفظاً ورُتَبَةً، لأنَّ «الشَّجَرُ» مفعولٌ، وهو متأخِّرٌ لفظاً، والأصلُ فيه أنْ ينفصلَ عن الفعلِ، فهو متأخِّرٌ رُتَبَةً.

(١) «وشاع» فعل ماضٍ «نحو» فاعل شاع «خاف» فعل ماضٍ «ربه» رب: منصوب على التعظيم، ورب مضاف، وضمير الغائب العائد إلى عمر المتأخر لفظاً مضاف إليه «عمر» فاعل خاف، والجملة من خاف وفاعله ومفعوله في محل جر بإضافة نحو إليها «وشد» فعل ماضٍ «نحو» فاعل شد «زان» فعل ماضٍ «نوره» نور: فاعل زان، ونور مضاف، وضمير الغائب العائد إلى الشجر المتأخر لفظاً ورُتَبَةً مضاف إليه «الشجر» مفعول به لزان، وجملة زان وفاعله ومفعوله في محل جر بإضافة نحو إليها، والمراد بنحو «خاف ربه عمر»: كل كلام اتصل فيه ضمير الفاعل المتأخر بالمفعول المتقدم، والمراد بنحو «زان نوره الشجر»: كل كلام اتصل فيه ضمير المفعول المتأخر بالفاعل المتقدم.

(٢) من ذلك قول الأعشى ميمون:

كَنَاطِحِ صَخْرَةٍ يَوْمًا لِيُوهِنَهَا فَلَمْ يَضِرْهَا وَأَوْهَى قَرْنَهُ الْوَعِلُ

وهذه المسألة ممنوعة عند جمهور النحويين، وما ورد من ذلك تأولوه، وأجازها أبو عبد الله الطَّوَالُ من الكوفيين، وأبو الفتح بن جني، وتابعهما المصنّف^{(١)(٢)}، ومما ورد من ذلك قوله: [البيسط]

ش ١٤٩ - لَمَّا رَأَى طَالِبُوهُ مُضْعَبًا دُعِرُوا وَكَادَ لَوْ سَاعَدَ الْمَقْدُورُ يَنْتَصِرُ^(٣)

(١) ذهب إلى هذا الأخفش أيضًا، وابن جني تابع فيه له. وقد أيدهما في ذلك المحقق الرضي، قال: والأولى تجويز ما ذهبوا إليه، ولكن على قلة، وليس للبصرية منعه مع قولهم في باب التنازع بما قالوا. اهـ. وهو يشير إلى رأي البصريين في التنازع من تجويزهم إعمال العامل الثاني المتأخر في لفظ المعمول، وإعمال المتقدم من العاملين في ضميره؛ إذ فيه عود الضمير على المتأخر.

(٢) وصحح المصنف هذا التجويز بقوله: «والنحويون إلا أبا الفتح يحكمون بمنع هذا، والصحيح جوازه». وصحح ابن هشام في «أوضح المسالك» ٣٢/٢ تجويزها في الشعر فقط، ويميل القلب إليه أكثر من المجوزين مطلقاً، والمانعين مطلقاً.

وانظر «شرح الأشموني» ٨٥/٢، و«شرح المرادي» ٥٩٧/٢.

(٣) البيت لأحد أصحاب مصعب بن الزبير رضي الله عنه يرثيه.

اللغة: «طالبوه» الذين قصدوا قتاله «دعروا» أخذهم الخوف «كاد ينتصر» لأن خوفهم منه أعظم وسيلة لانتصاره عليهم، وهو مأخوذ من قوله صلى الله عليه وسلم: «نُصِرْتُ بِالرُّعْبِ».

الإعراب: «لما» ظرف بمعنى حين مبني على السكون في محل نصب بذعر الآتي «رأى» فعل ماضٍ «طالبوه» طالبو: فاعل رأى، وطالبو مضاف، والضمير العائد إلى مصعب مضاف إليه، والجملة من رأى وفاعله في محل جرٍّ بإضافة لما الظرفية إليها «مصعباً» مفعول به لرأى «دعروا» فعل ماضٍ مبني للمجهول ونائب فاعل «وكاد» فعل ماضٍ ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مصعب «لو» شرطية غير جازمة «ساعد المقذور» فعل وفاعل، وهو شرط «لو» «ينتصر» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مصعب، والجملة من ينتصر وفاعله في محل نصب خبر «كاد» وجواب لو محذوف يدل عليه خبر كاد، وجملة الشرط والجواب لا محل لها اعتراضية بين كاد واسمها وبين خبرها.

الشاهد فيه: قوله: «رأى طالبوه مصعباً» حيث أحرَّ المفعول عن الفاعل، مع أن في الفاعل ضميراً يعود على المفعول؛ فعاد الضمير على متأخر لفظاً ورتبة.

ومن شواهد هذه المسألة - مما لم يذكره الشارح - قول الشاعر:

لَمَّا عَصَى أَضْحَابُهُ مُضْعَبًا أَدَّى إِلَيْهِ الْكَيْلَ صَاعًا بِصَاعٍ

وقول الآخر:

أَلَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ يَلُومَنَّ قَوْمُهُ زُهَيْرًا عَلَى مَا جَرَّ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ

وسنشدُّ في شرح الشاهد رقم ١٥٣ الآتي بعض شواهد لهذه المسألة ونذكر لك ما نرجحه من أقوال العلماء.

وقوله: [الطويل]

ش ١٥٠ - كَسَا حِلْمُهُ ذَا الْحِلْمِ أَثْوَابَ سُودِدٍ ورقى نداءً ذا الندى في ذرى المجد^(١)

وقوله: [الطويل]

ش ١٥١ - وَلَوْ أَنَّ مَجْدًا أَخْلَدَ الدَّهْرَ وَاحِدًا مِنَ النَّاسِ أَبْقَى مَجْدُهُ الدَّهْرَ مُطْعِمًا^(٢)

(١) البيت من الشواهد التي لا يعلم قائلها .

اللغة: «كسا» فعل يتعدى إلى مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر، تقول: كسوت محمداً جُبَّةً، كما تقول: ألبست علياً قميصاً «حلمه» الحلم: الأناة والعقل، وهو أيضاً تأخير العقوبة وعدم المعالجة فيها «سودد» هو السيادة «ورقى» بتضعيف القاف أصل معناه: جعله يرقى، أي: يصعد. والمرقاة: السلم الذي به تصعد من أسفل إلى أعلى، والمراد: رفعه وأعلى منزلته من بين نظرائه «الندى» المراد به الجود والكرم «ذرى» بضم الذال: جمع ذُرْوَة، وهي أعلى الشيء .

الإعراب: «كسا» فعل ماضٍ «حلمه» حلم: فاعل كسا، وحلم مضاف، والضمير مضاف إليه «ذا الحلم» ذا: مفعول أول لكسا، وذا مضاف، والحلم مضاف إليه «أثواب سودد» أثواب: مفعول ثان لكسا، وأثواب مضاف، وسودد مضاف إليه «ورقى» فعل ماضٍ «نداه» فاعل ومضاف إليه «ذا الندى» مفعول به ومضاف إليه «في ذرى» جار ومجرور متعلق برقى، وذرى مضاف، و«المجد» مضاف إليه .

الشاهد فيه: قوله: «كسا حلمه ذا الحلم، ورقى نداءً ذا الندى» فإن المفعول فيهما متأخر عن الفاعل مع أن الفاعل مضاف إلى ضمير يعود على المفعول؛ فيكون فيه إعادة الضمير على متأخر في اللفظ والرتبة جميعاً، وذلك لا يجوز عند جمهور البصريين، خلافاً لابن جني - تبعاً للأخفش - وللرضي، وابن مالك في بعض كتبه .

كذا قالوا، ونحن نرى أنه لا يبعد في هذا البيت أن يكون الضمير في «حلمه، ونداه» عائداً على ممدوح ذكر في أبيات تقدّمت البيت الشاهد؛ فيكون المعنى أن حلم هذا الممدوح هو الذي أثر فيمن تراه من أصحاب الحلم؛ إذ اتسوا به وجعلوه قدوة لهم، واستمر تأثيره فيهم حتى بلغوا الغاية من هذه الصفة، وأن ندى هذا الممدوح أثر كذلك فيمن تراه من أصحاب الجود؛ فافهم وأنصف . وشواهد المسألة كثيرة، فليس بضائر أن يبطل الاستدلال بواحد منها .

(٢) البيت لشاعر الأنصار سيدنا حسان بن ثابت يرثي مطعم بن عدي بن نوفل بن عبد مناف بن قصي، أحد أجواد مكة، وأول هذه القصيدة قوله:

أَعْيُنُ أَلَا ابْكِي سَيِّدَ النَّاسِ وَاسْفَحِي بِدَمْعٍ فَإِنْ أَنْزَفْتِهِ فَاسْكُبِي الدَّمَا

اللغة: «أعين» أراد: يا عيني، وحذف ياء المتكلم اكتفاءً بالكسرة التي قبلها «اسفحي» أسيلي وضبي «أنزفته» أنفدت دمك فلم يبق منه شيء «أخلد» كتب له الخلود ودوام البقاء .

المعنى: يريد أنه لا بقاء لأحد في هذه الحياة مهما يكن نافعاً لمجموع البشر .

وقوله: [الطويل]

ش ١٥٢ - جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيَّ بَنَ حَاتِمٍ جَزَاءَ الْكِلَابِ الْعَاوِيَاتِ وَقَدْ فَعَلَ^(١)

وقوله: [البيط]

ش ١٥٣ - جَزَى بَنُوهُ أَبَا الْغِيلَانَ عَنْ كَبِيرٍ وَحُسْنِ فِعْلٍ كَمَا يُجَزَى سِنِمَارُ^(٢)

= الإعراب: «لو» شرطية غير جازمة «أن» حرف توكيد ونصب «مجداً» اسم أن، وجملة «أخلد» مع فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر أن، وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع على أنه فاعل لفعل محذوف، والتقدير: لو ثبت إخلاد مجد صاحبه، وهذا الفعل هو فعل الشرط «الدهر» منصوب على الظرفية الزمانية، وعامله أخلد «واحدًا» مفعول به لأخلد «من الناس» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لواحد «أبقي» فعل ماض «مجده» مجد: فاعل أبقي، ومجد مضاف، وضمير الغائب العائد إلى مطعم المتأخر مضاف إليه، والجملة من أبقي وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب جواب «لو» «مطعماً» مفعول به لأبقي.

الشاهد فيه: قوله «أبقي مجده» . . . مطعماً «حيث آخر المفعول - وهو قوله: مطعماً - عن الفاعل، وهو قوله: «مجده» مع أن الفاعل مضاف إلى ضمير يعود على المفعول، فيقتضي أن يرجع الضمير إلى متأخر لفظاً ورتبة. (١) البيت لأبي الأسود الدؤلي، يهجو عدي بن حاتم الطائي، وقد نسبة ابن جني إلى النابغة الذبياني، وهو انتقال ذهن من أبي الفتح، وسببه أن للنابغة الذبياني قصيدة على هذا الروي.

اللغة: «جزاء الكلاب العاويات» هذا مصدر تشبيهي، والمعنى: جزاء الله جزءاً مثلَ جزءِ الكلاب العاويات، ويروى: «الكلاب العاويات» بالدال بدل الواو، وهو جمع عاد، والعاوي: اسم فاعل من عدا يعدو، إذا ظلم وتجاوز قدره «وقد فعل» يريد أنه تعالى استجاب فيه دعاءه، وحقق فيه رجاءه. المعنى: يدعو على عدي بن حاتم بأن يجزيه الله جزاء الكلاب، وهو أن يطرده الناس وينبذوه ويقذفوه بالأحجار، ثم يقول: إنه سبحانه قد استجاب دعاءه عليه.

الإعراب: «جزي» فعل ماض «ربه» فاعل ومضاف إليه «عني» جار ومجرور متعلق بجزي «عدي» مفعول به لجزي «ابن» صفة لعدي، وابن مضاف، و«حاتم» مضاف إليه «جزاء» مفعول مطلق مبين لنوع عامله، وهو جزي، وجزاء مضاف، و«الكلاب» مضاف إليه «العاويات» صفة للكلاب «وقد» الواو للحال، قد: حرف تحقيق «فعل» فعل ماض مبني على الفتح لا محل له، وسُكِّنَ لأجل الوقف، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على ربه، والجملة في محل نصب حال.

الشاهد فيه: قوله: «جزي ربه» . . . عدي «حيث أحرَّ المفعول - وهو قوله: «عدي» - وقدم الفاعل - وهو قوله: «ربه» - مع اتصال الفاعل بضمير يعود على المفعول.

(٢) نسبوا هذا البيت لسليط بن سعد، ولم أقف له على سابق أو لاحق.

اللغة: «أبا الغيلان» كنية لرجل لم أقف على تعريف له «سينمَار» بكسر السين والنون بعدهما ميم مشددة: =

فلو كَانَ الضميرُ المتَّصلُ [بالفاعلِ] المتقدمِ عائداً على ما اتَّصلَ بالمفعولِ المتأخِّرِ، امتنعت المسألةُ، وذلك نحو: «ضَرَبَ بَعْلُهَا صَاحِبَ هِنْدٍ»، وَقَدْ نَقَلَ بَعْضُهُمْ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَيْضاً خِلافاً، وَالْحَقُّ فِيهَا الْمَنْعُ^(١).

= اسم رجل رومي، يقال: إنه الذي بنى الخورنق - وهو القصر الذي كان بظاهر الكوفة - للنعمان بن امرئ القيس ملك الحيرة، وإنه لما فرغ من بنائه، ألقاه النعمان من أعلى القصر لثلاث يعمل مثله غيره، فخرَّ ميتاً، وقد ضربت به العرب المثل في سوء المكافأة، يقولون: «جزاني جزاء سنمار»، قال الشاعر:

جَزَرْنَا بَنُو سَعِيدٍ بِحُسْنِ فِعَالِنَا جَزَاءَ سِنِمَارٍ وَمَا كَانَ دَا ذَنْبٍ

(انظر المثل رقم ٨٢٨ في مجمع الأمثال ١/١٥٩ بتحقيقنا).

الإعراب: «جزى» فعل ماضٍ «بنوه» فاعل ومضاف إليه «أبا الغيلان» مفعول به، ومضاف إليه «عن كبر» جارٍ ومجرور متعلق بجزى «وحسن فعل» الواو عاطفة، وحسن: معطوف على كبر، وحسن مضاف، وفعل مضاف إليه «كما» الكاف للتشبيه، و«ما» مصدرية «يجزى» فعل مضارع مبني للمجهول «سنمار» نائب فاعل يجزى، و«ما» ومدخولها في تأويل مصدر مجرور بالكاف، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لموصوف محذوف يقع مفعولاً مطلقاً مبيناً لنوع «جزى» وتقدير الكلام: جزى بنوه أبا الغيلان جزاءً مشابهاً لجزاء سنمار.

الشاهد فيه: قوله: «جزى بنوه أبا الغيلان» حيث أحرَّ المفعول - وهو قوله: «أبا الغيلان» - عن الفاعل - وهو قوله: «بنوه» - مع أن الفاعل متصل بضمير عائده على المفعول. هذا، ومن شواهد هذه المسألة مما لم ينشده الشارح - زيادة على ما ذكرناه في شرح الشاهد رقم ١٤٩ - قول الشاعر:

وَمَا نَفَعَتْ أَعْمَالَهُ الْمَرْءَ رَاجِيَا جَزَاءَ عَلِيَّهَا مِنْ سِوَى مَنْ لَهُ الْأَمْرُ

حيث قدم الفاعل - وهو قوله: «أعماله» - على المفعول - وهو قوله: «المرء» - مع أنه قد اتصل بالفاعل ضمير يعود إلى المفعول، فجملة ما أنشده الشارح وأنشدناه لهذه المسألة ثمانية شواهد.

ولكثرة شواهد هذه المسألة نرى أن ما ذهب إليه الأخفش وتابعه عليه أبو الفتح بن جني، والإمام عبد القاهر الجرجاني، وأبو عبد الله الطوال، وابن مالك، والمحقق الرضي، من جواز تقديم الفاعل المتصل بضمير يعود إلى المفعول، هو القول الخلق بأن تأخذ به وتعتمد عليه، ونرى أن الإنصاف واتباع الدليل يوجبان علينا أن نوافق هؤلاء الأئمة على ما ذهبوا إليه وإن كان الجمهور على خلافه؛ لأن التمسك بالتعليل مع وجود النص على خلافه مما لا يجوز، وأحكام العربية يقضى فيها على وفق ما تكلم به أهلها.

(١) وصحَّح الأشموني التجويز وعَلَّه بقوله: لأنه لما عاد الضمير على ما اتصل بما رُبِّتَهُ التقديم، كان كعوده

النَّائِبُ عَنِ الْفَاعِلِ

٢٤٢ - يَنْوِبُ مَفْعُولٌ بِهِ عَنْ فَاعِلٍ فِيمَا لَهُ كـ «نَيْلَ خَيْرٍ نَائِلٍ»^(١)

يُحَذَفُ الْفَاعِلُ وَيُقَامُ الْمَفْعُولُ بِهِ مُقَامَهُ، فَيُعْطَى مَا كَانَ لِلْفَاعِلِ مِنْ لُزُومِ الرَّفْعِ وَوُجُوبِ التَّأَخُّرِ عَنْ رَافِعِهِ وَعَدَمِ جَوَازِ حَذْفِهِ^{(٢)(٣)}، وَذَلِكَ نَحْوُ: «نَيْلَ خَيْرٍ نَائِلٍ» فَخَيْرٌ نَائِلٌ: مَفْعُولٌ

- (١) «ينوب» فعل مضارع «مفعول» فاعل ينوب «به» جار ومجرور متعلق بمفعول «عن فاعل» جار ومجرور متعلق بـ «ينوب» أيضاً «فيما» مثله، وما اسم موصول «له» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول «كنيل» الكاف جارة لقول محذوف، نيل: فعل ماض مبني للمجهول «خير نائل» نائب فاعل، ومضاف إليه.
- (٢) الأغراض التي تدعو المتكلم إلى حذف الفاعل كثيرة جداً، ولكنها على كثرتها لا تخلو من أن سببها إما أن يكون شيئاً لفظياً أو معنوياً.

فأما الأسباب اللفظية فكثيرة: منها القصد إلى الإيجاز في العبارة، نحو قوله تعالى: ﴿فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوفِيْتُمْ بِهِ﴾ [النحل: ١٢٦]، ومنها المحافظة على السجع في الكلام المنثور، نحو قولهم: من طابت سريرته حمدت سيرته؛ إذ لو قيل: «حمد الناس سيرته» لاختلف إعراب الفاصلتين، ومنها المحافظة على الوزن في الكلام المنظوم، كما في قول الأعشى ميمون بن قيس:

عَلَّقْتُهَا عَرْضًا وَعَلَّقْتُ رَجُلًا غَيْرِي وَعَلَّقَ أُخْرَى غَيْرَهَا الرَّجُلُ

فأنت ترى الأعشى قد بنى «علق» في هذا البيت ثلاث مرات للمجهول؛ لأنه لو ذكر الفاعل في كل مرة منها أو في بعضها، لما استقام له وزن البيت، والتعليق ههنا المحبة، وعرضاً، أي: من غير قصد مني، ولكن عرضت لي فهويتها.

وأما الأسباب المعنوية فكثيرة: منها كون الفاعل معلوماً للمخاطب حتى لا يحتاج إلى ذكره له، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿خُلِقَ الْإِنْسَانُ مِنْ عَجَلٍ﴾ [الأنبياء: ٣٧]، ومنها كونه مجهولاً للمتكلم فهو لا يستطيع تعيينه للمخاطب، وليس في ذكره بوصف مفهوم من الفعل فائدة، وذلك كما تقول: سُرِقَ متاعي؛ لأنك لا تعرف ذات السارق، وليس في قولك: «سرق اللص متاعي» فائدة زائدة في الإفهام على قولك: «سرق متاعي»، ومنها رغبة المتكلم في الإبهام على السامع، كقولك: «تصدق بألف دينار»، ومنها رغبة المتكلم في إظهار تعظيمه للفاعل بصون اسمه عن أن يجري على لسانه، أو بصونه عن أن يقترن بالمفعول به في الذكر، كقولك: خلق الخنزير، ومنها رغبة المتكلم في إظهار تحقير الفاعل بصون لسانه عن أن يجري بذكره، ومنها خوف المتكلم من الفاعل، فيعرض عن ذكره لئلا يناله منه مكروه، ومنها خوف المتكلم على الفاعل، فيعرض عن اسمه لئلا يمسه أحد بمكروه.

(٣) ويُعطى من أحكام الفاعل غير ما ذكره الشارح:

أ - تجريد الفعل المسند إليه من علامة التثنية أو الجمع إذا أسند لمثنى أو جمع؛ كقولك: كُوفِيَ المجدان. =

قائمٌ مقامِ الفاعلِ، والأصل: نَالَ زَيْدٌ خَيْرَ نَائِلٍ، فحذفِ الفاعلِ، وهو «زيد»، وأقيم المفعولُ به مُقامَهُ، وهو «خيرُ نائلٍ»، ولا يجوزُ تقديمُهُ، فلا تقولُ: «خَيْرُ نَائِلٍ نَيْلٌ» على أن يكونَ مفعولاً مقدِّماً، بل على أن يكونَ مبتدأً، وخبرُهُ الجملةُ التي بعده، وهي «نَيْلٌ» والمفعولُ القائمُ مقامَ الفاعلِ ضميرٌ مُستترٌ، والتقدير: «[نيل] هو»، وكذلك لا يجوزُ حذفُ «خيرُ نائلٍ» فتقولُ: «نَيْلٌ».

٢٤٣ - فَأَوَّلُ الْفِعْلِ اِضْمَانٌ وَالْمُتَّصِلُ بِالْآخِرِ اِحْسَازٌ فِي مُضِيِّ كَوْصِلٍ^(١)

٢٤٤ - وَاجْعَلْهُ مِنْ مُضَارِعٍ مُنْفَتِحَةٍ كَيْنَتْحِي الْمَقُولِ فِيهِ يُنْتَحَى^(٢)

يُضَمُّ أَوَّلُ الْفِعْلِ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ مطلقاً^(٣)، أي: سواءً كان ماضياً أو مضارعاً، ويُكْسَرُ ما قبلَ آخرِ الماضي ويُفْتَحُ ما قبلَ آخرِ المضارعِ.

= ب - تأنيث الفعل المسند إليه إذا كان نائب الفاعل مؤنثاً؛ كقولك: أذيت الأمانة على وجوه الوجوه والجواز والمنع.

ج - تنزيلة منزلة الجزء والإغناء عن الخبر: كقولك: أمعاقبُ المُذنبان.

د - الاتصال بالفعل والانفصال عنه.

هـ - عُمديته، أي: عدم الاستغناء عنه.

و - عدم تعدُّده. فلو كان للفعل أكثر من معمولٍ فواحدٌ منها نائبُ الفاعلِ، والبقية منصوباتٌ على المفعولية.

(١) «فأول» مفعول مقدم، والعامل فيه «اضمنن» الآتي، وأول مضاف، و«الفعل» مضاف إليه «اضمنن» اضمم: فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، ونون التوكيد حرف لا محل له من الإعراب، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «والم متصل» الواو حرف عطف، المتصل: مفعول مقدم، والعامل فيه «اكسر» الآتي «بالآخر» جار ومجرور متعلق بالم متصل «اكسر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «في مضي» جار ومجرور يتعلق باكسر أو بمحذوف حال «كوصل» الكاف جارة لقول محذوف، والجار والمجرور متعلقان بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كائن كقولك... إلخ، وصل: فعل ماض مبني للمجهول، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو، والجملة مقول القول المحذوف.

(٢) «واجعله» اجعل: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعول أول «من مضارع» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الهاء «منفتحاً» مفعول ثانٍ لاجعل «كينتحي» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف «المقول» نعت لينتحي الذي قصد لفظه «فيه» جار ومجرور متعلق بالمقول «ينتحي» قصد لفظه: محكي بالقول، فهو نائب فاعل للمقول.

(٣) يرى الجمهور عدم بناء الفعل للمجهول من الجامد أو الناقص خلافاً للكوفيين وسيبويه.

ومثال ذلك في الماضي قولك في «وَصَلَ»: «وُصِلَ» وفي المضارع قولك في «يَنْتَحِي»: «يُنْتَحَى».

٢٤٥ - والثَّانِي التَّالِي تَا الْمُطَاوَعَةِ كَالأَوَّلِ اجْعَلُهُ بِلا مُنَازَعَةٍ^(١)

٢٤٦ - وَثَالِثَ الَّذِي بِهِمَزِ الوُضِلِ كَالأَوَّلِ اجْعَلْنَهُ كاسْتُحْلِي^(٢)

إذا كان الفعلُ المبنيُّ للمفعولِ مفتتحاً بتاءِ المطاوعةِ، ضُمَّ أوْلُهُ وثانِيه، وذلك كقولك في «تَدَخَّرَجَ»: «تُدَخَّرَجُ» وفي «تَكَسَّرَ»: «تُكَسَّرُ» وفي «تَغَاوَلَّ»: «تُغَوَّلُ».

وإنْ كانَ مُفتتحاً بهمزةٍ وَضِلَّ ضُمَّ أوْلُهُ وثالثُهُ، ذلك كقولك في «اسْتَحْلَى»: «اسْتُحْلِي» وفي «اقتَدَرَ»: «اقتَدِرُ» وفي «انطلقَ»: «انطلقِ».

٢٤٧ - واكْسِرَ أو اشْمِمَ «فا» ثلَاثِيَّ أُعِلَّ عَيْناً وَضَمَّ جا كـ «بوع» فاخْتَمِلَ^(٣)

(١) «والثاني» مفعول أول لفعل محذوف يفسره ما بعده، والتقدير: واجعل الثاني «التالي» نعت للثاني «تا» قصر للضرورة مفعول به للتالي، وفاعله ضمير مستتر فيه، وتا مضاف، و«المطاوعة» مضاف إليه «كالأول» جار ومجرور في موضع المفعول الثاني لاجعل الآتي «اجعله» اجعل: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعول أول «بلا منازعة» الباء حرف جر، ولا: اسم بمعنى غير مجرور محلاً بالباء، وقد ظهر إعرابه على ما بعده بطريق العارية، والجار والمجرور متعلق باجعل، ولا مضاف، ومنازعة: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة العارية، وسكن لأجل الوقف.

(٢) «وثالث» مفعول به لفعل محذوف يفسره ما بعده، وثالث مضاف، و«الذي» مضاف إليه «بهمز» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الذي، وهمز مضاف، و«الوصل» مضاف إليه «كالأول» جار ومجرور في موضع المفعول الثاني لاجعل مقدماً عليه «اجعلنه» اجعل: فعل أمر، والنون للتوكيد، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعول أول «كاستحلي» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف على النحو الذي سبق مراراً.

(٣) «واكسر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «أو اشمم» مثله، والجملة معطوفة على الجملة السابقة «فا» مفعول به تنازعه العاملان، وفا مضاف، و«ثلاثي» مضاف إليه «أعل» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ثلاثي، والجملة في محل جر نعت لثلاثي «عيناً» تمييز «وضم» مبتدأ «جا» أصله جاء، وقصره للضرورة: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ضم، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «كبوع» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال «فاحتمل» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على «ضم».

إذا كان الفعل المبني للمفعول ثلاثياً مُعْتَلَّ العَيْنِ، فقد سُمِعَ في فائه ثلاثة أوجه:

(١) إخلاصُ الكَسْرِ، نحو: «قِيلَ، وَبِيعَ» ومنه قوله: [الرجز]

ش ١٥٤ - حَيْكَتْ عَلَى نَيْرَيْنِ إِذْ تُحَاكُ تَخْتَبِطُ الشُّوكَ وَلَا تُشَاكُ^(١)

(٢) وإخلاصُ الضَّمِّ، نحو: «قَوْلَ، وَبَوَعَ» ومنه قوله: [الرجز]

ش ١٥٥ - لَيْتَ وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئاً لَيْتُ لَيْتَ شَبَاباً بَوَعَ فَاشْتَرَيْتُ^(٢)

(١) البيت لراجز لم يعينوه.

اللغة: «حيكت» نُسِجَتْ، وتقول: حاك الثوب يحوكه حوكًا وحيাকে «نيرين» تثنية نير، بكسر النون بعدها ياء مثناة، وهو علم الثوب أو لحمته، فإذا نسج الثوب على نيرين فذلك أصفق له وأبقى، وإذا أرادوا أن يصفوا ثوبًا بالمثانة والإحكام قالوا: هذا ثوب ذو نيرين، وقد قالوا من ذلك أيضًا: هذا رجل ذو نيرين، وهذا رأي ذو نيرين، وهذه حرب ذات نيرين، يريدون أنها شديدة، وقالوا: هذا ثوب منير - على زنة معظم - إذا كان منسوجًا على نيرين، وقد رُوي في موضع هذه العبارة: «حوكت على نولين» ونولين: مثنى نول، بفتح النون وسكون الواو، وهو اسم للخشبة التي يلف عليها الحائك الشفة حين يريد نسجها «تختبط الشوك» تضربه بعنف «ولا تشاك» لا يدخل فيها الشوك ولا يضرها.

المعنى: وصف ملفحة أو حلة بأنها محكمة النسج تامة الصفاقة، وأنها إذا اصطدمت بالشوك لم يؤذيها ولم يعلق بها.

الإعراب: «حيكت» حيك: فعل ماضٍ مبني للمجهول، والتاء للتأنيث، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي «على نيرين» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر في حيكت «إذ» ظرف للزمان الماضي مبني على السكون في محل نصب يتعلق بحيك، وجملة «تحاك» ونائب الفاعل المستتر فيه في محل جر بإضافة «إذ» إليها «تختبط» فعل مضارع، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي «الشوك» مفعول به لتختبط «ولا» نافية «تشاك» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي.

الشاهد فيه: قوله: «حيكت» حيث إنه فعل ثلاثي معتل العين، فلما بناه للمجهول أخلص كسر فائه، وروى: «حوكت على نيرين» بالواو ساكنة، وعلى هذا يكون شاهدًا للوجه الثاني، وهو إخلاص ضم الفاء.

(٢) ينسب هذا البيت لرؤبة بن العجاج، وقد راجعت ديوان أراجيزه فوجدت في زياداته أبياتًا منها هذا البيت،

وهي قوله:

يَا قَوْمَ قَدْ حَوَقَلْتُ أَوْ دَنَوْتُ وَبَعْضُ حَيْقَالِ الرَّجَالِ الْمَوْتُ
مَا لِي إِذَا أَجِزْتُهَا صَأَيْتُ أَكْبَرَ قَدْ عَالَنِي أَمْ بَيْتُ
لَيْتَ وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئاً لَيْتُ لَيْتَ شَبَاباً

وهي لغة بني دبيرِ وبني فُقَعَس، [وهما من فصحاء بني أسد].

(٣) والإشمامُ: وهو الإتيانُ بالفاء بحركةِ بَيْنِ الضمِّ والكسرِ، ولا يظهرُ ذلك إلا في اللَّفْظِ، ولا يظهرُ في الحَطِّ، وقد فُرِيَ في السبعةِ قوله تعالى: ﴿وَقِيلَ يَا أُولِي الْأَبْصَارِ إِنَّا إِنشَاءُ مَا نَرَى عَيْنًا وَمَا نَسْمَعُ أَلْفًا بِأَلْفٍ وَمَا نَحْصِيهِ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ عَظِيمًا﴾ [هود: ٤٤] بالإشمامِ في «قيلَ، وَغِيضَ»^(١).

= وقد روى أبو علي القالي في أماليه (٢٠/١) البيتين السابقين على بيت الشاهد، ولم ينسبهما، وقال أبو عبيد البكري في «التنبيه» (٩٧): «هذا راجز يصف جذبه للدلو» اهـ. ولم يعينه أيضًا.

اللغة: «حوقلت» ضعفت وأصابني الكبر «دنوت» قربت «حيقال» هو مصدر حوقل «أجذبها» أراد: أنزع الدلو من البئر «صأيت» صحت، مأخوذ من قولهم: صأى الفرح؛ إذا صاح صياحًا ضعيفًا، وأراد بذلك أنينه من ثقل الدلو عليه «قد عالني» غلبني وقهرني وأعجزني، وفي رواية أبي علي القالي: أكبّر غيرني . . . «أم بيت» يريد: أم زوجة، وذلك لأن العزب أقوى وأشد «ينفع شيئًا ليت» قد قصد لفظ لیت هذه فصيرها اسمًا وأعربها وجعلها فاعلاً، ومثل هذا - في «ليت» - قول الشاعر:

لَيْتَ شِعْرِي وَأَيْنَ مِنِّي لَيْتٌ إِنَّ لَيْتًا وَإِنْ لَوَا عَنَاءَ

ومثله قول عمر بن أبي ربيعة المخزومي:

لَيْتَ شِعْرِي وَهَلْ يَرُدُّنَّ لَيْتٌ هَلْ لِهَذَا عِنْدَ الرَّبَابِ جَزَاءُ

وقول الآخر:

لَيْتَ شِعْرِي مُسَافِرُ بَنِ أَبِي عَمِّ رِوٍ وَلَيْتٌ يَقُولُهَا الْمَحْزُونُ

ونظيره - في «لو» إذا قصد لفظها وجعلت اسمًا - ما جاء في البيت الأول وفي قول الآخر:

أَلَا مَ عَلَى لَوْ وَلَوْ كُنْتُ عَالِمًا بِأَذْنَابِ لَوْ لَمْ تُفْتِنِي أَوَائِلُهُ

الإعراب: «ليت» حرف تمن ونصب «وهل» حرف استفهام المقصود منه النفي «ينفع» فعل مضارع «شيئًا» مفعول به لينفع «ليت» قصد لفظه: فاعل ينفع، والجملة لا محل لها معترضة «ليت» حرف تمن مؤكّد للأول «شبابًا» اسم لیت الأول «بوع» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود على شباب، والجملة في محل رفع خبر لیت الأول «فاشتريت» فعل وفاعل، والجملة معطوفة بالفاء على جملة بوع.

الشاهد فيه: قوله: «بوع» فإنه فعل ثلاثي معتل العين، فلما بناه للمجهول أخلص ضم فائه، وإخلاص ضم الفاء لغة جماعة من العرب، منهم من حكى الشارح، ومنهم بعض بني تميم، ومنهم ضبة، وحكى عن هذيل.

(١) قال في «النشر» ١٥٩/٢: واختلفوا في ﴿قِيلَ﴾ و﴿وَعِيضَ﴾ و﴿وَجَاءَ﴾ و﴿وَجِيلَ﴾ و﴿وَسِيْقَ﴾ و﴿وَسِيَّةَ﴾ و﴿وَسِيَّتَ﴾ فقرأ الكسائي وهشام ورؤيس بإشمام الضم كسر أوائلهن، ووافقهم ابن ذكوان في ﴿وَجِيلَ﴾ و﴿وَسِيْقَ﴾ و﴿وَسِيَّةَ﴾ و﴿وَسِيَّتَ﴾، ووافقهم المدنيان [نافع وأبو جعفر] في ﴿وَسِيَّةَ﴾ و﴿وَسِيَّتَ﴾ فقط. والباقون بإخلاص الكسر.

إذا كان الفعل المبني للمفعول ثلاثياً معتل العين
فقد سمع في فائه ثلاثة أوجه:

٣- الإشمام:
وهو الإتيان بالفاء بحركة بين الضم والكسر

٢- إخلاص الضم:
«قول» «بوع»

١- إخلاص الكسر:
«قيل» «بيع»

٢٤٨ - وَإِنْ بِشَكْلِ خَيْفٍ لَبَسٌ يُجْتَنَّبُ وَمَا لِبَاعٍ قَدْ يُرَى لِنَحْوِ حَبٍّ^(١)
إذا أسند الفعل الثلاثي المعتل العين بعد بنائه للمفعول إلى ضمير متكلم أو مخاطب أو
غائب^(٢)، فإما أن يكون واوياً، أو يائياً.

فإن كان واوياً، نحو: «سام» من السوم، وجب عند المصنّف كسر الفاء أو الإشمام،
فتقول: «سِمْتُ»، [ولا يجوز الضم، فلا تقول: «سُمْتُ»]، لثلا يلتبس بفعل الفاعل، فإنه
بالضمّ ليس إلا، نحو: «سُمْتُ العبد».

وإن كان يائياً، نحو: «باع» من البيع، وجب عند المصنّف أيضاً ضمّه أو الإشمام،
فتقول: «بُعْتُ يا عبد» ولا يجوز الكسر، فلا تقول: «بِعت»، لثلا يلتبس بفعل الفاعل، فإنه
بالكسر فقط، نحو: «بِعتُ الثوب».

وهذا معنى قوله: «وَإِنْ بِشَكْلِ خَيْفٍ لَبَسٌ يُجْتَنَّبُ» أي: وإن خيف اللبس في شكلي من
الأشكال السابقة - أعني الضمّ والكسر والإشمام - عدل عنه إلى شكلي غيره لا لبس معه.

(١) «وإن» شرطية «بشكل» جار ومجرور متعلق بخيف «خيف» فعل ماض مبني للمجهول فعل الشرط «لبس»
نائب فاعل خيف «يجتنب» فعل مضارع مبني للمجهول جواب الشرط، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه
جوازاً تقديره هو يعود إلى شكل «وما» اسم موصول: مبتدأ «باع» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة ما
الموصولة «قد» حرف تقليل «يرى» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً
تقديره هو يعود إلى ما، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «لنحو» جار ومجرور متعلق بيري، ونحو
مضاف، و«حب» قصد لفظه: مضاف إليه.

(٢) يقع الالتباس بالنسبة للفعل الغائب عند الإسناد إلى نون النسوة.

هذا ما ذكره المصنّف، والذي ذكره غيره أنّ الكسرَ في الواويّ والضمّ في اليائيّ والإشمام هو المختار، ولكن لا يجب ذلك، بل يجوز الضمّ في الواوي، والكسر في اليائي^(١).

وقوله: «وما لباع قد يرى لنحو حَب» معناه أنّ الذي ثبت لفاء «باع» من جواز الضمّ والكسر والإشمام يثبت لفاء المضاعف، نحو: «حَب»، فتقول: «حَب»، و«حَب» وإن شئت أشممت^(٢).

٢٤٩ - وما لفا باع لما العين تلي في اختار وانقاد وشبهه ينجلي^(٣)

أي: يثبت - عند البناء للمفعول - لما تليه العين من كل فعل يكون على وزن «افعل» أو «انفعل» - وهو معتل العين - ما يثبت لفاء «باع»^(٤) من جواز الكسر والضمّ والإشمام، وذلك نحو: «اختار، وانقاد» وشبههما، فيجوز في التاء والقاف ثلاثة أوجه: الضمّ،

(١) ذكر ابن هشام في «أوضح المسالك» ٥٨/٢ . ٥٩ أن ما ادعاه ابن مالك من هذا الوجوب قد جعلته المغاربة مرجوحاً لا ممنوعاً. ولم يلتفت سيبويه [الكتاب] ٣٣٩/٤ وما بعدها [للإلباس؛ لحصوله في نحو «مختار» و«تضار»].

(٢) أوجب الجمهور ضمّ فاء الثلاثي المضعف عند بنائه للمجهول.

ويرى بعض الكوفيين جواز الكسر، ويراها ابن هشام الحق، وذكر أنه لغة بني ضبة، وبعض تميم. «أوضح المسالك» ٥٩/٢.

وقد قرأ علقمة النخعي، ويحيى بن وثاب، والأعمش: ﴿هذه بضاعتنا ردت إلينا﴾ [يوسف: ٦٥] كما في «البحر المحيط» ٣٢١/٥.

والإشمام منقول كذلك عن المهابذي الضّرير تلميذ عبد القاهر الجرجاني.

(٣) «وما» اسم موصول مبتدأ «لما» اللام جارة، وما: اسم موصول مبني على السكون في محل جر باللام، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «العين» مبتدأ، وجملة «تلي» وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ، وجملة هذا المبتدأ وخبره لا محل لها صلة «ما» المجرورة باللام «في اختار» جار ومجرور متعلق بتلي «وانقاد، وشبه» معطوفان على اختار «ينجلي» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى شبه، والجملة في محل جر نعت لشبه.

(٤) وخالف في ذلك ابن عذرة الأنصاري. كما ذكر في «أوضح المسالك» ٥٨/٢.

نحو: «اُخْتَوِرَ»، و«انْقَوَدَ» والكسْرُ، نحو: «اُخْتِيرَ»، و«انْقِيدَ» والإشمامُ، وتُحْرَكُ الهمزةُ بمثل حركة التاء والقاف.

٢٥٠ - وَقَابِلٌ مِنْ ظَرْفٍ أَوْ مِنْ مَصْدَرٍ أَوْ حَرْفٍ جَرٍّ بِنِيَابَةِ حَرِيٍّ^(١)

تَقَدَّمَ أَنْ الْفِعْلَ إِذَا بُنِيَ لِمَا لَمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ، أُقِيمَ الْمَفْعُولُ بِهِ مَقَامَ الْفَاعِلِ، وَأَشَارَ فِي هَذَا الْبَيْتِ إِلَى أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَوْجَدْ الْمَفْعُولُ بِهِ، أُقِيمَ الظَّرْفُ أَوْ الْمَصْدَرُ أَوْ الْجَارُ وَالْمَجْرُورُ مَقَامَهُ، وَشَرَطَ فِي كُلِّ [وَاحِدٍ] مِنْهَا أَنْ يَكُونَ قَابِلًا لِلنِّيَابَةِ، أَي: صَالِحًا لَهَا، وَاحْتَرَزَ بِذَلِكَ مِمَّا لَا يَصْلُحُ لِلنِّيَابَةِ، كَالظَّرْفِ الَّذِي لَا يَتَصَرَّفُ^(٢)، وَالْمَرَادُ بِهِ: مَا لَزِمَ النَّصْبَ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ^(٣)، نَحْو: «سَحَرَ» إِذَا أُرِيدَ بِهِ سَحَرُ يَوْمٍ بَعِينِهِ، وَنَحْوُ: «عِنْدَكَ» فَلَا تَقُولُ: «جُلِسَ عِنْدَكَ» وَلَا «رُكِبَ سَحَرٌ»، لِثَلَا ثُخْرَجَهُمَا عَمَّا اسْتَقَرَّ لَهُمَا فِي لِسَانِ الْعَرَبِ مِنْ لَزُومِ النَّصْبِ، وَكَالْمَصَادِرِ الَّتِي لَا تَتَصَرَّفُ، نَحْو: «مَعَاذَ اللَّهِ» فَلَا يَجُوزُ رَفْعُ «مَعَاذَ اللَّهِ»؛ لِمَا تَقَدَّمَ فِي الظَّرْفِ، وَكَذَلِكَ مَا لَا فَائِدَةَ فِيهِ مِنَ الظَّرْفِ وَالْمَصْدَرِ [وَالْجَارِ وَالْمَجْرُورِ]، فَلَا تَقُولُ: «سِيرَ وَقْتُ» وَلَا «ضُرِبَ ضَرْبٌ» وَلَا «جُلِسَ فِي دَارٍ» لِأَنَّهُ لَا فَائِدَةَ فِي ذَلِكَ.

- (١) «وقابل» مبتدأ، وخبره قوله: «حري» في آخر البيت «من ظرف» جار ومجرور متعلق بقابل «أو من مصدر» معطوف على الجار والمجرور السابق «أو حرف جر» معطوف على «مصدر» ومضاف إليه «بنيابة» جار ومجرور متعلق بحري «حري» خبر المبتدأ الذي هو قابل في أول البيت كما ذكرنا من قبل.
- (٢) ومما لا يصلح للنِّيابة كذلك: الحال، والمفعول معه، والمستثنى، والتمييز، والمفعول لأجله.
- (٣) الظروف على ثلاثة أنواع:

النوع الأول: ما يلزم النصب على الظرفية، ولا يفارقها أصلاً ولا إلى الجر بمن، وذلك مثل: قط، وعوض، وإذا، وسحر.

والنوع الثاني: ما يلزم أحد أمرين: النصب على الظرفية، والجر بمن، وذلك مثل: عند، وثم، بفتح التاء. وهذان النوعان يقال لكل منهما: «ظرف غير متصرف»، والفرق بينهما ما علمت.

والنوع الثالث: ما يخرج عن النصب على الظرفية وعن الجر بمن إلى التأثير بالعوامل المختلفة: كزمن، ووقت، وساعة، ويوم، ودهر، وحين؛ وهذا هو الظرف المتصرف.

ومثال القابل من كلِّ منها قولك: «سيرَ يَوْمَ الجُمُعَةِ، وَضُرِبَ ضَرْبٌ شَدِيدٌ، ومُرَّ بزَيْدٍ»^{(١)(٢)}.

٢٥١ - وَلَا يَنْوِبُ بَعْضُ هَذَا إِنْ وُجِدَ فِي اللَّفْظِ مَفْعُولٌ بِهِ وَقَدْ يَرِدُ^(٣)

مَذْهَبُ البَصْرِيِّينَ إِلَّا الْأَخْفَشَ أَنَّهُ إِذَا وُجِدَ بَعْدَ الفِعْلِ المَبْنِيِّ لِمَا لَمْ يَسْمَ فاعِلُهُ مَفْعُولٌ بِهِ وَمَصْدَرٌ وَظَرْفٌ وَجَارٌّ وَمَجْرُورٌ، تَعَيَّنَ إِقَامَةُ المَفْعُولِ بِهِ مُقَامَ الفَاعِلِ، فَتَقُولُ: ضُرِبَ زَيْدٌ

(١) حاصل الذي أوماً إليه الشارح في هذه المسألة أنه يشترط في صحة جواز إنابة كل واحد من الظرف والمصدر شرطان: أحدهما: أن يكون كل منهما متصرفاً، وثانيهما: أن يكون كل واحد منهما مختصاً؛ فإن فقد أحدهما واحداً من هذين الشرطين لم تصح نيابته.

فالمتصرف من الظروف هو ما يخرج عن النصب على الظرفية والجر بمن إلى التأثير بالعوامل، كما علمت مما أوضحناه لك قريباً.

وأما المتصرف من المصادر، فهو ما يخرج عن النصب على المصدرية إلى التأثير بالعوامل المختلفة، وذلك كضرب وقتل، وما لا يخرج من المصدر عن النصب على المصدرية، كمعاذ الله، فإنه مصدر غير متصرف لا يقع إلا منصوباً على المفعولية المطلقة.

وأما المختص من الظروف، فهو ما حُصَّ بإضافة أو وصف أو نحوهما.

وأما المختص من المصادر، فهو ما كان دالاً على العدد أو على النوع، أما نحو: «ضُرِبَ ضَرْبٌ» فهو غير مختص، ولا يجوز نيابته عن الفاعل.

ويشترط في نيابة الجارِّ والمجرور ثلاثة شروط: أولها: أن يكون مختصاً؛ بأن يكون المجرور معرفة أو نحوها. وثانيها: ألا يكون حرف الجر ملازماً لطريقة واحدة، كمد ومنذ الملازمين لجر الزمان، وكحروف القسم الملازمة لجر المقسم به. وثالثها: ألا يكون حرف الجر دالاً على التعليل، كاللام والباء ومن، إذا استعملت إحداها في الدلالة على التعليل، ولهذا امتنعت نيابة المفعول لأجله.

(٢) سُمِعَتْ عن العرب أفعالٌ مبنيةٌ للمعلوم ملازمةٌ صيغةً المَبْنِيِّ للمجهول، منها: «دُهَشَ» و«عُنِيَ» و«شُغِفَ» و«هَزِلَ»، و«جُرَّ» وغيرها.

ومن المضارع «يُولَعُ» و«يَهْرَعُ». وهي عند الإعراب تُعْرَبُ مبنيةً للمعلوم ومرفوعها فاعلٌ لها.

(٣) «ولا» نافية «ينوب» فعل مضارع «بعض» فاعل ينوب، وبعض مضاف، واسم الإشارة في «هذي» مضاف إليه «إن» شرطية «وجد» فعل ماض مبني للمجهول فعل الشرط «في اللفظ» جار ومجرور متعلق بوجد «مفعول» نائب فاعل لوجد «به» متعلق بمفعول، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام، والتقدير: إن وجد في اللفظ مفعول به فلا ينوب بعض هذه الأشياء «وقد» حرف تليل «برد» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى نيابة بعض هذه الأشياء مناب الفاعل مع وجود المفعول به في اللفظ المستفاد من قوله: «ولا ينوب... إلخ».

ضَرْباً شديداً يومَ الجمعةِ أمَامَ الأميرِ في دارِهِ، ولا يجوزُ إقامةُ غيره مُقامَهُ مع وجودِهِ، وما وردَ من ذلك شاذُّ أو مُؤوَّلٌ.

ومَذْهَبُ الكوفيين^(١) أَنَّهُ يجوزُ إقامةُ غيره وهو موجودٌ، تَقَدَّمَ أو تَأَخَّرَ، فتقول: «ضَرِبَ ضَرْبٌ شديداً زيدا، وضرب زيدا ضربٌ شديداً»، وكذلك في الباقي، واستدلُّوا لذلك بقراءة أبي جعفر: ﴿لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [الجاثية: ١٤]^(٢) وقول الشاعر: [الرجز]

ش ١٥٦ - لَمْ يُعْنَ بِالْعَلِيَاءِ إِلَّا سَيِّدًا وَلَا شَفَى ذَا الْعَيِّ إِلَّا ذُو هُدَى^(٣)

(١) وهو قول المصنف؛ لقوله: «وقد يرَدُ».

وصرح به في «التسهيل»؛ كما في «المساعد على تسهيل الفوائد» ١/٣٩٨.

(٢) ينظر «النشر في القراءات العشر» ٢/٢٨٣.

(٣) نسبوا هذا البيت لرؤبة بن العجاج، وقد راجعت ديوان أراجيزه فوجدت هذا البيت في زيادات الديوان لا في أصله، وقبله قوله:

وَقَدْ كَفَى مِنْ بَدَيْهِ مَا قَدَّ بَدَا وَإِنْ تَنَى فِي الْعَوْدِ كَانَ أَحْمَدًا

اللغة: «بدئه» مبتدأ أمره وأول شأنه «بدا» ظهر «ثنى» عاد، تقول: ثنى يثني، بوزن رمى يرمي، وأصل معناه جمع طرفي الحبل فصير ما كان واحداً اثنين «كان أحمداً» مأخوذ من قولهم: عود أحمد، يريدون أنه محمود «يعن» فعل مضارع ماضيه عني، وهو من الأفعال الملازمة للبناء للمفعول، ومعناه على هذا: أولع، أو اهتم، تقول: عني فلان بحاجتي وهو معني بها؛ إذا كان قد أولع بقضائها واهتم لها «العلياء» هي خصال المجد التي تورث صاحبها سموًا ورفعة قدر «شفى» أبرأ، وأراد به ههنا هدى مجازاً «الغني» الجري مع هوى النفس والتمادي في الأخذ بما يوبقها ويهلكها «هدى» بضم الهاء: وهو الرشاد وإصابة الجادة.

المعنى: لم يشتغل بمعالي الأمور ولم يولع بخصال المجد إلا أصحاب السيادة والطموح، ولم يشف ذوي النفوس المريضة والأهواء المتأصلة من دائهم الذي أصيبت به نفوسهم إلا ذوو الهداية والرشد.

الإعراب: «لم» حرف نفي وجزم وقلب «يعن» فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم بلم، وعلامة جزمه حذف الألف، والفتحة قبلها دليل عليها «بالعلياء» جار ومجرور نائب عن الفاعل «إلا» أداة استثناء ملغاة «سيداً» مفعول به ليعن «ولا» الواو عاطفة، ولا: نافية «شفى» فعل ماض «ذا» مفعول به لشفى مقدم على الفاعل، وذا مضاف، و«الغني» مضاف إليه «إلا» أداة استثناء ملغاة «ذو» فاعل شفى، وذو مضاف، و«هدى» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله: «لم يعن بالعلياء إلا سيداً» حيث ناب الجار والمجرور - وهو قوله: «بالعلياء» - عن الفاعل مع وجود المفعول به في الكلام، وهو قوله: «سيداً».

والدليل على أن الشاعر أناب الجار والمجرور ولم ينب المفعول به، أنه جاء بالمفعول به منصوباً، ولو أنه أنابه لرفعه؛ فكان يقول: لم يعن بالعلياء إلا سيد، والداعي لذلك أن القوافي كلها منصوبة، فاضطراره

لتوافق القوافي هو الذي دعاه وألجأه إلى ذلك.

وَمَذْهَبُ الْأَخْفَشِ أَنَّهُ إِذَا تَقَدَّمَ غَيْرُ الْمَفْعُولِ بِهِ عَلَيْهِ، جازَ إِقَامَةُ كُلِّ [وَاحِدٍ] مِنْهُمَا، فتقول: ضَرَبَ فِي الدَّارِ زَيْدًا، وَضَرَبَ فِي الدَّارِ زَيْدًا، وَإِنْ لَمْ يَتَقَدَّمَ، تَعَيَّنَ إِقَامَةُ الْمَفْعُولِ بِهِ، نحو: «ضَرَبَ زَيْدًا فِي الدَّارِ»، فلا يجوزُ: «ضَرَبَ زَيْدًا فِي الدَّارِ».

٢٥٢ - وَبِاتِّفَاقٍ قَدْ يَنْوِبُ الشَّانِ مِنْ بَابِ «كَسَا» فِيمَا التَّبَاسُهُ أَمِنْ^(١)، إِذَا بُنِيَ الْفِعْلُ الْمُتَعَدِّي إِلَى مَفْعُولَيْنِ لِمَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ، فإِذَا أَنْ يَكُونَ مِنْ بَابِ «أَعْطَى»، أَوْ مِنْ بَابِ «ظَنَّ»^(٢).

= ومثل هذا البيت قول الراجز:

وَأِنَّمَا يُرْضِي السُّمَيْبُ رَبَّهُ مَا دَامَ مَعْنِيًّا بِذِكْرِ قَلْبِهِ

ومحل الاستشهاد في قوله: «معنيًا بذكر قلبه» حيث أناب الجار والمجرور - وهو قوله: «بذكر» - عن الفاعل، مع وجود المفعول به في الكلام، وهو قوله: «قلبه» بدليل أنه أتى بالمفعول به منصوبًا بعد ذلك كما هو ظاهر.

والبيتان حجة للكوفيين والأخفش جميعًا؛ لأن النائب عن الفاعل في البيتين متقدم في كل واحد منهما عن المفعول به، والبصريون يرون ذلك من الضرورة الشعرية.

(١) «وباتفاق» الواو للاستئناف، باتفاق: جار ومجرور متعلق بينوب الآتي «قد» حرف تقليل «ينوب» فعل مضارع «الثان» فاعل ينوب «من باب» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الثاني، وباب مضاف، و«كسا» قصد لفظه: مضاف إليه «فيما» جار ومجرور متعلق بينوب «التباسه» التباس: مبتدأ، والتباس مضاف، والهاء مضاف إليه «أمن» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى التباس، والجملة من أمن ونائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره لا محل لها من الإعراب صلة «ما» المجرورة محلاً بفي.

(٢) قد ينصب فعل من الأفعال مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر، نحو: ظننت زيدًا قائمًا، وعلمت أخاك مسافرًا، ولا ينصب المفعولين اللذين أصلهما المبتدأ والخبر إلا ظن وأخواتها، وهذا هو مراد الشارح هنا بقوله: «باب ظن»، وهو أيضًا مراد الناظم بقوله: «في باب ظن وأرى» لأن «أرى» تنصب ثلاثة مفاعيل أصل الثاني والثالث منها مبتدأ وخبر، على ما علمت.

وقد ينصب فعل من الأفعال مفعولين، وهذا على نوعين؛ لأنه إما أن يكون نصبه لأحدهما على نزع الخافض، كما في قولك: اخترت الرجال محمدًا، وكما في قوله تعالى: ﴿وَأَخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾ [الأعراف: ١٥٥] الأصل: اخترت من الرجال محمدًا، واختار موسى من قومه سبعين رجلًا، وإما أن يكون نصبه للمفعولين لأنه من طبيعته متعد إلى اثنين، وذلك نحو قولك: منحت الفقير درهمًا، وأعطيت إبراهيم دينارًا، وكسوت محمدًا جبة.

فإنَّ كَانَ من بَابِ «أَعْطَى» - وهو المرادُ بهذا البيت - فَذَكَرَ المصنِّفُ أنه يجوزُ إقامةُ الأوَّلِ منهما، وكذلك الثاني بالاتفاق، فتقول: «كُسيَ زيدٌ جبَّةً، وأُعطيَ عمَرُو درهماً»، وإنَّ شِئْتَ أقمْتَ الثاني، فتقول: «أُعطيَ عمراً درهمٌ، وكُسيَ زيداً جبَّةً».

هذا إن لم يحصل لَبْسٌ بإقامة الثاني، فإذا حَصَلَ لَبْسٌ وجب إقامةُ الأوَّلِ، [وذلك نحو: «أُعطيْتُ زيداً عمراً» فتعين إقامةُ الأوَّلِ]، فتقول: «أُعطيَ زيدٌ عمراً» ولا يجوزُ إقامة الثاني حينئذٍ؛ لأنَّ لا يحصل لَبْسٌ، لأنَّ كلَّ واحدٍ منهما يصلحُ أن يكونَ أخذاً، بخلاف الأوَّلِ.

ونَقَلَ المصنِّفُ الاتفاقَ على أنَّ الثاني من هذا الباب يجوزُ إقامتهُ عندَ أَمْنِ اللَّبْسِ، فإنَّ عَنَى به أنه اتفاقٌ من جهةِ النَّحْوِيِّينَ كلِّهم، فليسَ بجيِّدٍ^(١)؛ لأنَّ مذهبَ الكوفيينَ أنه إذا كانَ الأوَّلُ معرفةً والثاني نكرةً، تعيَّن إقامةُ الأوَّلِ^(٢)، فتقول: «أُعطيَ زيدٌ درهماً»، ولا يجوزُ عندهم إقامة الثاني، فلا تقول: «أُعطيَ درهماً زيداً».

٢٥٣ - في بابِ «ظَنَّ وَأَرَى» المَنْعُ اشْتَهَرَ وَلَا أَرَى مَنعاً إِذَا الْقَصْدُ ظَهَرَ^(٣)

يَعْنِي أَنَّهُ إِذَا كَانَ الفِعْلُ مَتَعَدِّياً إِلَى مَفْعُولَيْنِ الثَّانِي مِنْهُمَا خَبَرَ فِي الأَصْلِ، كظَنَّ وَأَخَوَاتِهَا، أَوْ كَانَ مَتَعَدِّياً إِلَى ثَلَاثَةِ مَفَاعِيلَ، كَأَرَى وَأَخَوَاتِهَا، فَالأَشْهُرُ عِنْدَ النَّحْوِيِّينَ أَنَّهُ

= وهذا الضرب الأخير هو مراد الناظم والشارح بباب كسا، فهو كل فعل تعدى إلى مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر وكان تعديه إليهما بنفسه، لا بواسطة حذف حرف الجر من أحدهما وإيصال الفعل إلى المجرور.

(١) هذا في الألفية، لا في غيرها من كتبه، فقد نقل الخلاف وصرَّح بنفيه في «شرح التسهيل» وفي «الكافية» كما نقل السيوطي في «البهجة» ص ١٥٩.

(٢) لكونه فاعلاً في المعنى.

(٣) «في باب» جار ومجرور متعلق باشتهر الآتي، وباب مضاف، و«ظن» قصد لفظه: مضاف إليه «وأرى» معطوف على ظن «المنع» مبتدأ، وجملة «اشتهر» وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ «ولا» نافية «أرى» فعل مضارع، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «منعاً» مفعول به لأرى «إذا» ظرف للمستقبل من الزمان تضمن معنى الشرط «القصد» فاعل بفعل محذوف يفسره ما بعده، والتقدير: إذا ظهر القصد، والجملة من الفعل المحذوف وفاعله المذكور في محل جر بإضافة إذا إليها «ظهر» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى القصد، والجملة من ظهر المذكور وفاعله لا محل لها من الإعراب تفسيرية.

يجب إقامة الأوّل، ويمتنع إقامة الثاني في باب «ظَنَّ»^(١)، والثاني والثالث في باب «أَعْلَمَ»، فتقول: «ظَنَّ زيداً قائماً» ولا يجوزُ «ظَنَّ زيداً قائماً» وتقول: «أَعْلَمَ زيداً فَرَسَكَ مُسْرَجاً» ولا يجوزُ إقامة الثاني، فلا تقول: «أَعْلَمَ زيداً فَرَسَكَ مُسْرَجاً» ولا إقامة الثالث، فلا تقول: «أَعْلَمَ زيداً فَرَسَكَ مُسْرَجاً» ونقل ابن أبي الربيع الاتفاق على منع إقامة الثالث، ونقل الاتفاق أيضاً ابن المصنّف.

وذهب قومٌ - منهم المصنّف^(٢) - إلى أنه لا يتعين إقامة الأوّل، لا في باب «ظَنَّ» ولا في باب «أَعْلَمَ» لكن يشترط ألا يحصل لبسٌ، فتقول: «ظَنَّ زيداً قائماً، وأَعْلَمَ زيداً فَرَسَكَ مُسْرَجاً»^(٣).

وأما إقامة الثالث من باب «أَعْلَمَ» فنقل ابن أبي الربيع وابن المصنّف^(٤) الاتفاق على منعه، وليس كما زعمنا، فقد نقل غيرهما الخلاف في ذلك^(٥)، فتقول: «أَعْلَمَ زيداً فَرَسَكَ مُسْرَجاً».

فلو حصل لبسٌ تَعَيَّنَ إقامة الأوّل في باب «ظَنَّ»، وأعلم «ظَنَّ زيداً عمرو» على أن «عمرو» هو المفعول الثاني، ولا «أَعْلَمَ زيداً خالدٌ مُنْطَلِقاً».

٢٥٤ - وَمَا سِوَى النَّائِبِ مِمَّا عَلَّقَا بِالرَّافِعِ النَّصْبُ لَهُ مُحَقَّقاً^(٦)

- (١) وتعليل ذلك كما ذكر السيوطي في «البهجة» ص ١٥٩ - ١٦٠ عن الأبيدي في «شرح الجزولية»: لأنه مبتدأ، أو أشبهه بالفاعل، فإن مرتبته قبل الثاني؛ لأن مرتبة المبتدأ قبل الخبر، ومرتبة المرفوع قبل المنصوب.
- (٢) وابن عصفور كما في «البهجة» ص ١٦٠، و«شرح الأشموني» ٩٩/٢، وزاد ابن طلحة.
- (٣) وبشرط أن لا يكون الثاني جملة أو شبه جملة كما صرح في «التسهيل». «المساعد» ٣٩٩/١.
- (٤) والخضراوي الأندلسي؛ كما في «شرح المرادي» ٦٠٩/٢.
- (٥) حاصل الخلاف الذي نقله غيرهما أن بعض النحاة أجازته بشرط ألا يُوقَع في لبس، كما مثل الشارح، وحكاية الخلاف هو ظاهر كلام الناظم في كتابه «التسهيل» بل يمكن أن يكون مما يشير إليه كلامه في الألفية؛ لأن ثالث مفاعيل أعلم هو ثاني مفعولي علم، وقد ذكر اختلاف النحاة في ثاني مفعولي علم.
- (٦) «وما» اسم موصول: مبتدأ أول «سوى النائب، مما» متعلقان بمحذوف صلة «ما» الواقع مبتدأ «علقا» علق: فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما، والجملة لا محل =

حُكْمُ الْمَفْعُولِ الْقَائِمِ مَقَامَ الْفَاعِلِ حُكْمُ الْفَاعِلِ؛ فَمَا أَنَّهُ لَا يَرْفَعُ الْفِعْلُ إِلَّا فَاعِلًا
وَاحِدًا، كَذَلِكَ لَا يَرْفَعُ الْفِعْلُ إِلَّا مَفْعُولًا وَاحِدًا^(١)؛ فَلَوْ كَانَ لِلْفِعْلِ مَعْمُولَانِ فَأَكْثَرَ، أَقَمْتَ
وَاحِدًا مِنْهَا مَقَامَ الْفَاعِلِ، وَنَصَبْتَ الْبَاقِي؛ فَتَقُولُ: «أَعْطَيْتِ زَيْدًا دِرْهَمًا، وَأَعْلِمَ زَيْدٌ عَمْرًا
قَائِمًا، وَضُرِبَ زَيْدٌ ضَرْبًا شَدِيدًا يَوْمَ الْجُمُعَةِ أَمَامَ الْأَمِيرِ فِي دَارِهِ».



= لها صلة ما المجرورة محلًا بمن «بالرافع» متعلق بقوله: «علق «النصب» مبتدأ ثانٍ «له» جار ومجرور متعلق
بمحذوف خبر المبتدأ الثاني، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول، وهو «ما»
في أول البيت «محققاً» حال من الضمير المستكن في الخبر.
(١) يريد: لا يرفع على أنه نائب فاعل إلا واحد من المفاعيل التي كان الفعل ناصبًا لها وهو مبني للمعلوم.

اشتغال العامل عن المَعْمُول^(١)

(١) أركان الاشتغال ثلاثة: مشغول عنه، وهو الاسم المتقدم، ومشغول، وهو الفعل المتأخر، ومشغول به، وهو الضمير الذي تعدى إليه الفعل بنفسه أو بالواسطة، ولكل واحد من هذه الأركان الثلاثة شروط لا بد من بيانها.

فأما شروط المشغول عنه - وهو الاسم المتقدم في الكلام - فخمسة:

الأول: ألا يكون متعددًا لفظًا ومعنى: بأن يكون واحدًا، نحو: زيدًا ضربته، أو متعددًا في اللفظ دون المعنى، نحو: زيدًا وعمراً ضربتهما؛ لأن العطف جعل الاسم الواحد؛ فإن تعدد في اللفظ والمعنى، نحو: زيدًا درهمًا أعطيته، لم يصح.

الثاني: أن يكون متقدمًا، فإن تأخر، نحو: ضربته زيدًا، لم يكن من باب الاشتغال، بل إن نصبت زيدًا في هذا المثال، فهو بدل من الضمير، وإن رفعته، فهو مبتدأ خبره الجملة قبله.

الثالث: قبوله الإضمار؛ فلا يصح الاشتغال عن الحال والتمييز، ولا عن المجرور بحرف يختص بالظاهر كـ«حتى».

الرابع: كونه مفتقرًا لما بعده، فنحو «جاءك زيد فأكرمه» ليس من باب الاشتغال؛ لكون الاسم مكتفياً بالعامل المتقدم عليه.

الخامس: كونه صالحًا للابتداء به، بألا يكون نكرة محضة؛ فنحو قوله تعالى: ﴿وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا﴾ [الحديد: ٢٧] ليس من باب الاشتغال، بل (رهبانية) معطوف على ما قبله بالواو، وجملة (ابتدعوها) صفة.

وأما الشروط التي يجب تحققها في المشغول - وهو الفعل الواقع بعد الاسم - فاثنتان:

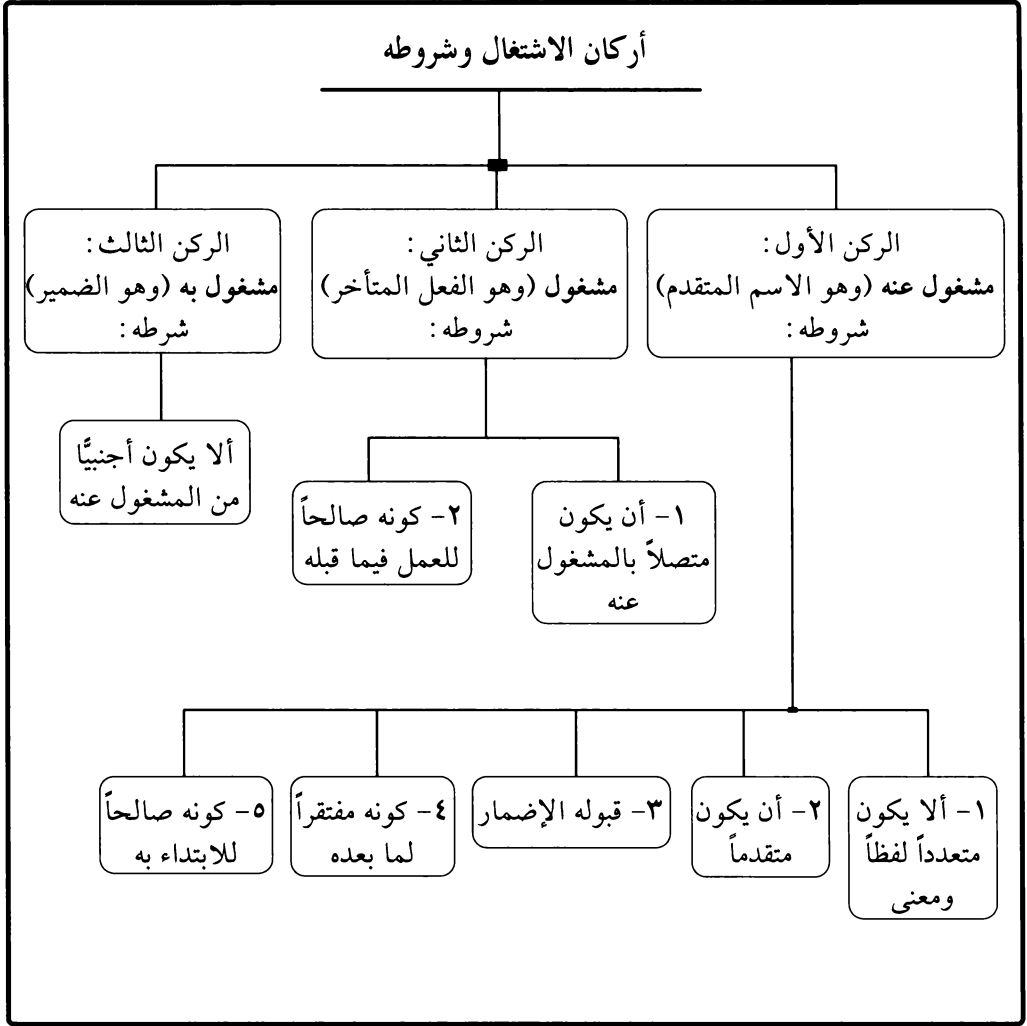
الأول: أن يكون متصلًا بالمشغول عنه، فإن انفصل منه بفاصل لا يكون لما بعده عمل فيما قبله، كأدوات الشرط وأدوات الاستفهام ونحوهما، لم يكن من باب الاشتغال، وسيأتي توضيح هذا الشرط في الشرح.

الثاني: كونه صالحًا للعمل فيما قبله، بأن يكون فعلاً متصرفًا، أو اسم فاعل، أو اسم مفعول، فإن كان حرفًا، أو اسم فعل، أو صفة مشبهة، أو فعلاً جامدًا كفعل التعجب - وكل هذه العوامل لضعفها لا تعمل فيما تقدم عليها - لم يصح.

وأما الذي يجب تحققه في المشغول به - وهو الضمير - فشرط واحد، وهو: ألا يكون أجنبيًا من المشغول عنه؛ فيصح أن يكون ضمير المشغول عنه، نحو: زيدًا ضربته، أو مررت به، ويصح أن يكون اسمًا ظاهرًا

مضافًا إلى ضمير المشغول عنه، نحو: زيدًا ضربتُ أخاه، أو مررتُ بغلامه.

٢٥٥ - إن مُضْمَرَ اسْمٍ سَابِقٍ فِعْلاً شَغَلَ عَنْهُ بِنَصْبٍ لَفْظِهِ أَوْ الْمَحَلِّ^(١)



(١) «إن» شرطية «مضمرة» فاعل لفعل محذوف يفسره بما بعده، والتقدير: إن شغل مضمرة، ومضمرة مضاف، و«اسم» مضاف إليه «سابق» نعت لاسم «فعلاً» مفعول به لشغل مقدم عليه «شغل» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مضمرة «عنه، بنصب» متعلقان بشغل، ونصب مضاف، ولفظ من «لفظه» مضاف إليه، من إضافة المصدر لمفعوله، ولفظ مضاف، والهاء مضاف إليه «أو» حرف عطف «المحل» معطوف على لفظ.

٢٥٦ - فالسَّابِقُ انْصَبَهُ بِفِعْلِ أَضْمِرَا حَتْمًا مُوَافِقٍ لِمَا قَدْ أُظْهِرَا^(١)

الاشتغال: أن يتقدّم اسمٌ ويتأخّرُ عنه فعلٌ^(٢) قد عمِلَ في ضميرِ ذلك الاسمِ أو في سببِيهِ، وهو المضافُ إلى ضميرِ الاسمِ السَّابِقِ^(٣). فمثالُ المشتغلِ بالضميرِ «زيداً ضَرَبْتُهُ، وزيداً مَرَرْتُ بِهِ» ومثالُ المشتغلِ بالسببِيّ «زيداً ضَرَبْتُ غلامَهُ» وهذا هو المرادُ بقوله: «إن مضمراً اسم . . إلى آخره» والتقدير: إن شَغَلَ مضمراً اسمٍ سابقٍ فعلاً عن ذلك الاسمِ بِنَصْبِ المضمَرِ لفظاً، نحو: «زيداً ضَرَبْتُهُ» أو بِنصبه محلاً، نحو: «زيداً مَرَرْتُ بِهِ» فكلُّ واحدٍ من «ضربت، ومررت» اشتغل بضمير «زيد» لكن «ضربت» وَصَلَ إلى الضميرِ بِنَفْسِهِ، و«مَرَرْتُ» وَصَلَ إليه بحرفِ جرٍّ؛ فهو مجرورٌ لفظاً ومنصوبٌ محلاً، وكلٌّ من «ضربت، ومررت» لو لم يَشْتَغَلْ بالضميرِ لَتَسَلَّطَ على «زيد» كما تسلَّطَ على الضميرِ، فكنت تقول: «زيداً ضَرَبْتُ» فتنصبُ «زيداً» ويصلُ إليه الفعلُ بنفسه كما وَصَلَ إلى ضميره، وتقول: «بزيدٍ مَرَرْتُ» فيصلُ الفعلُ إلى زيدٍ بالباءِ كما وَصَلَ إلى ضميره، ويكونُ منصوباً محلاً كما كان الضميرُ.

وقوله: «فالسَّابِقُ انْصَبَهُ . . إلى آخره» معناه أنه إذا وُجِدَ الاسمُ والفعلُ على الهيئة المذكورة؛ فيجوزُ لك نَصْبُ الاسمِ السَّابِقِ^(٤).

واختلفَ التَّحْوِينُ فِي ناصبه:

فذهبَ الجمهورُ إلى أن ناصبه فعلٌ مُضمَرٌ وجوباً؛ [لأنه لا يُجمعُ بين المفسرِ والمفسرِ]،

- (١) «فالسَّابِقُ» مفعول به لفعلٍ محذوفٍ يفسره ما بعده، والتقدير: فانصب السابق «انصبه» انصب: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعول به «بفعل» جار ومجرور متعلق بانصب، وجملة «أضمر» ونائب الفاعل المستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فعل، في محل جر نعت لفعل «حتماً» مفعول مطلق لفعل محذوف، والتقدير: حتم ذلك حتماً «موافق» نعت ثان لفعل «لما» جار ومجرور متعلق بموافق «قد» حرف تحقيق، وجملة «أظها» ونائب الفاعل المستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، لا محل لها من الإعراب صلة «ما» المجرورة محلاً باللام.
- (٢) أو شبههُ من اسمِ الفاعلِ واسمِ المفعولِ وصيغة المبالغة فقط لا الصفة المشبهة أو المصدر أو اسمِ الفعل؛ لأنها لا تصلح للعمل في ما قبلها.
- (٣) ويسمى الاسم المتقدم «المشغول عنه» والفعل المتأخر «المشغول» وضمير الاسم أو سببِيهِ «الشاغِل»، وهي أركان الاشتغال الثلاثة.
- (٤) عبارة الشارح قاصرة، والصواب أن النصب تعتريه الأحوال الثلاثة من الوجوب والجواز والامتناع، كل بشرطه على ما سيأتي، والوجه الثاني غير النصب هو الرفع على الابتداء.

ويكونُ الفعلُ المُضْمَرُ موافقاً في المعنى لذلك المُظْهِرِ، وهذا يشملُ ما وافقَ لفظاً ومعنىً، نحو قولك في «زيداً ضربته»: إن التقدير: «ضربتُ زيداً ضربته» وما وافقَ معنىً دونَ لفظٍ، كقولك في «زيداً مررتُ به»: إنَّ التقدير: «جاوِزتُ زيداً مررتُ به»^(١) وهذا هو الذي ذكره المصنّف.

والمَذْهَبُ الثاني: أنَّه منصوبٌ بالفعلِ المذكورِ بعده، وهذا مذهبُ كوفيٍّ، واختلفَ هؤلاء؛ فقال قومٌ: إنه عاملٌ في الضمير وفي الاسم معاً؛ فإذا قلت: «زيداً ضربته» كان «ضربتُ» ناصباً لـ «زيدٍ» ولِلْهَاءِ، ورُدَّ هذا المذهبُ بأنَّه لا يعملُ عاملٌ واحدٌ في ضميرِ اسمٍ ومُظْهِرِهِ، وقال قومٌ: هو عامل في الظاهرِ والضميرِ مُلغىً، ورُدَّ بأنَّ الأسماءَ لا تُلغى بعدَ اتِّصالِها بالعواملِ.

٢٥٧ - والنَّصْبُ حَتْمٌ إِنْ تَلَا السَّابِقُ مَا يَخْتَصُّ بِالْفِعْلِ كَإِنْ وَحَيْثُمَا^(٢)

(١) اعلم أن الفعل المشغول قد يكون متعدياً ناصباً للمشغول به بلا واسطة، وقد يكون لازماً ناصباً للمشغول به معنى، وهو في اللفظ مجرور بحرف جر، وعلى كل حال، إما أن يكون المشغول به ضمير الاسم المتقدم، وإما أن يكون سببياً؛ فهذه أربعة أحوال:

فيكون تقديرُ العاملِ في الاسم المتقدم المشغول عنه من لفظ العامل المشغول ومعناه في صورة واحدة، وهي أن يجتمع في العامل المشغول شيان، هما: كونه متعدياً بنفسه، وكونه ناصباً لضمير الاسم المتقدم، نحو قولك: زيداً ضربته.

ويكون تقدير العامل في الاسم المتقدم المشغول عنه من معنى العامل المشغول دون لفظه في ثلاث صور:

الأولى: أن يكون العامل في المشغول به لازماً والمشغول به ضمير الاسم المتقدم، نحو قولك: أزيداً مررت به؟ فإن التقدير: أجاوزت زيداً مررت به؟

الثانية: أن يكون العامل لازماً والمشغول به اسماً ظاهراً مضافاً إلى ضمير الاسم السابق، نحو قولك: زيداً مررت بغلامه؟ فإن التقدير: لا بست زيداً مررت بغلامه، ولا تقدّره: جاوزتُ زيداً مررتُ بغلامه، كما قدرت في الصورة الأولى؛ لأن المعنى على هذا التقدير هنا غير مستقيم، لأنك لم تجاوز زيداً ولم تمرر به، وإنما جاوزت غلامه ومررت به، وجاوز من معنى مرّ وليس من لفظه، كما هو ظاهر.

الثالثة: أن يكون العامل متعدياً، ولكنه نصب اسماً ظاهراً مضافاً إلى ضمير عائد إلى الاسم السابق، نحو قولك: زيداً ضربت أخاه، فإن التقدير: أهنت زيداً ضربت أخاه.

وهكذا تقدر في كل صورة من الصور الثلاث فعلاً ينصب بنفسه ويصح معه المعنى.

(٢) «والنصب» مبتدأ «حتم» خبر المبتدأ «إن» شرطية «تلا» فعل ماض، فعل الشرط، وجواب الشرط محذوف، وتقدير الكلام: إن تلا السابق ما يختص بالفعل فالنصب واجب «السابق» فاعل لتلا «ما» اسم موصول: =

ذكر التَّحْوِيُونَ أَنَّ مسائل هذا الباب عَلَى خمسة أقسام، أحدها: ما يَجِبُ فِيهِ النَّصْبُ. والثاني: ما يَجِبُ فِيهِ الرَّفْعُ. والثالث: ما يَجُوزُ فِيهِ الْأَمْرَانِ وَالنَّصْبُ أَرْجَحُ. والرابع: ما يَجُوزُ فِيهِ الْأَمْرَانِ وَالرَّفْعُ أَرْجَحُ. والخامس: ما يَجُوزُ فِيهِ الْأَمْرَانِ عَلَى السَّوَاءِ.

فَأَشَارَ الْمَصْنُفُ إِلَى الْقِسْمِ الْأَوَّلِ بِقَوْلِهِ: «وَالنَّصْبُ حَتْمٌ . . . إِلَى آخِرِهِ» وَمَعْنَاهُ أَنَّهُ يَجِبُ نَصْبُ الْأِسْمِ السَّابِقِ إِذَا وَقَعَ بَعْدَ أَدَاةٍ لَا يَلِيهَا إِلَّا الْفِعْلُ، كَأَدَوَاتِ الشَّرْطِ^(١)، نَحْو: «إِنْ، وَحَيْثُمَا، فَتَقُولُ: «إِنْ زَيْدًا أَكْرَمْتَهُ أَكْرَمَكَ، وَحَيْثُمَا زَيْدًا تَلَقَّهَ فَأَكْرَمَهُ» فَيَجِبُ نَصْبُ «زَيْدًا» فِي الْمِثَالَيْنِ وَفِيمَا أَشْبَهَهُمَا، وَلَا يَجُوزُ الرَّفْعُ عَلَى أَنَّهُ مَبْتَدَأٌ؛ إِذْ لَا يَقَعُ [الاسم] بَعْدَ هَذِهِ الْأَدَوَاتِ^(٢)، وَأَجَازَ بَعْضُهُمْ وَقُوعَ الْأِسْمِ بَعْدَهَا؛ فَلَا يَمْتَنِعُ عِنْدَهُ الرَّفْعُ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ^(٣)، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ: [الكامل]

= مفعول به لقوله: تلا «يختص» فعل مضارع، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما، والجملة من يختص وفاعله لا محل لها صلة الموصول «بالفعل» جار ومجرور متعلق بـيختص «كإن» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، أي: وذلك كائن كإن . . . إلخ «وحيثما» معطوف على «إن» المقصود لفظها والمجرورة محلاً بالكاف.

(١) الأدوات التي تختص بالفعل أربعة أنواع:

الأول: أدوات الشرط، كإن وحيثما، نحو ما مثل به الشارح، واعلم أن الاشتغال إنما يقع بعد أداة الشرط في ضرورة الشعر، فأما في النثر، فلا يقع الاشتغال إلا بعد أداتين منها، الأولى: «إن» بشرط أن يكون الفعل المشغول ماضياً، نحو: إن زيدا لقيته فأكرمه، والثانية «إذا» مطلقاً، نحو: إذا زيدا لقيته - أو تلقاه - فأكرمه.

النوع الثاني: أدوات التحضيض، نحو: هلأ زيدا أكرمته.

النوع الثالث: أدوات العرّض، نحو: إلا زيدا أكرمته.

النوع الرابع: أدوات الاستفهام غير الهمزة، نحو: هل زيدا أكرمته.

فأما الهمزة فلا تختص بالفعل، بل يجوز أن تدخل على الأسماء كما يجوز أن تدخل على الأفعال، وإن كان دخولها على الأفعال أكثر.

(2) وَلَخَرَجَتْ عَمَّا وُضِعَتْ لَهُ مِنَ الْإِخْتِصَاصِ بِالْفِعْلِ.

وقد رد ابن هشام في «أوضح المسالك» ٦٨/٢ تسوية الناظم بين «إن» و«حيثما» بزعم أن «حيثما» لا يقع الاشتغال بعدها إلا في الشعر!

ولكن قصد ابن مالك ظاهر وهو التمثيل بـ«إن» و«حيثما» على الأدوات المختصة بالدخول على الأفعال.

(3) لا يفوتك أن تتمعن في كلام الشيخ محيي الدين عبد الحميد رحمه الله من ذكر إعراف الشارح عن هذا القول، وتوجيه هذا الرفع على أنه على الفاعلية بفعل محذوف وجوباً.

ش ١٥٧ - لَا تَجْزَعِي إِنْ مُنَفَسٌ أَهْلَكْتُهُ إِذَا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذَلِكَ فَاجْزَعِي^(١)

(١) هذا البيت ساقط من أكثر النسخ، ولم نشرحه في الطبعة الأولى لهذه العلة، وهو من كلمة للنمر بن تolib يجيب فيها امرأته وقد لامته على التبذير، وكان من حديثه أن قوماً نزلوا به في الجاهلية، فنحر لهم أربع قلائص، واشترى لهم زقاً خمر، فلامته امرأته على ذلك؛ ففي هذا يقول:

قَالَتْ لِتَعْذِلْنِي مِنَ اللَّيْلِ اسْمَعِ سَقَّةُ تَبِيئُكَ الْمَلَامَةَ فَاهْجَعِي
لَا تَجْزَعِي لِغَدٍ وَأَمْرٍ غَدٍ لَهُ أَتَعَجَّلِينَ الشَّرَّ مَا لَمْ تَمْنَعِي
قَامَتْ تُبَكِّي أَنْ سَبَأْتُ لِغَيْبَةٍ زَقًا وَخَابِيَةَ بِعَوْدٍ مُقَطَّعِ

اللغة: «لا تجزعي» لا تحزني، والجزع هو: أن يضعف المرء عن تحمل ما نزل به من بلاء، وهو أيضاً أشد الحزن «منفس» هو المال الكثير، وهو الشيء النفيس الذي يرضن أهله به «أهلكته» أذهبته وأفنيته «هلكت» مت.

الإعراب: «لا» ناهية «تجزعي» فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه حذف النون، وياء المؤنثة المخاطبة فاعل «إن» شرطية «منفس» فاعل لفعل محذوف هو فعل الشرط، وقوله: «أهلكته» جملة من فعل وفاعل ومفعول لا محل لها تفسيرية «فإذا» الفاء عاطفة، إذا: ظرفية تضمنت معنى الشرط «هلكت» فعل وفاعل وجملتهما في محل جر بإضافة «إذا» إليها «فعند» الفاء زائدة، وعند: ظرف متعلق بقوله: «اجزعي» في آخر البيت، وعند مضاف، واسم الإشارة من «ذلك» مضاف إليه، واللام للبعد، والكاف حرف خطاب «فاجزعي» الفاء واقعة في جواب إذا، وما بعدها فعل أمر، وياء المخاطبة فاعل، والجملة جواب إذا لا محل لها من الإعراب.

الشاهد فيه: قوله: «إن منفس» حيث وقع الاسم المرفوع بعد أداة الشرط التي هي «إن» والأكثر أن يلي هذه الأداة الفعل.

وقيل أن نقرر لك ما في هذا البيت نخبرك أنه يروى بنصب «منفس» ويروى برفعه.

فأما رواية النصب فهي التي رواها سيبويه وجمهور البصريين (انظر «كتاب» سيبويه ٦٨/١، و«مفصل» الزمخشري ١٤٩/١ بتحقيقنا) ولا إشكال على هذه الرواية؛ لأن «منفساً» حينئذ منصوب بفعل محذوف مفسر بفعل من لفظ الفعل المذكور بعده، والتقدير: إن أهلكت منفساً أهلكته.

والرواية الثانية برفع «منفس» وهي رواية الكوفيين، وأعربوها على أن «منفس» مبتدأ، وجملة «أهلكته» خبره، وهذا هو صريح عبارة الشارح قبل إنشاده البيت، واستدلوا به وبمثله على جواز وقوع الجملة الاسمية بعد «إن» و«إذا» الشرطيتين، وقالوا: إن الاسم المرفوع بعد هاتين الأداتين مبتدأ، والجملة بعده في محل رفع خبر، ومنهم من يجعل هذا الاسم المرفوع فاعلاً لنفس الفعل المذكور بعده في نحو «إن زيد يزورك فأكرمه» بناء على مذهبه من جواز تقديم الفاعل على الفعل الرفع له.

فأما البصريون، فلا يسلمون أولاً رواية الرفع، ثم يقولون: إن صحت هذه الرواية، فإنها لا تدل على جواز وقوع الجمل الاسمية بعد أداة الشرط، ولا تدل على جواز تقدم الفاعل على فعله؛ لأن واحداً من هذين =

تقديره: «إِنْ هَلَكَ مُنْفَسٌ»^(١)، والله أعلم.

٢٥٨ - وَإِنْ تَلَا السَّابِقُ مَا بِالْإِبْتِدَاءِ يَخْتَصُّ فَالرَّفْعَ التَّزِمُهُ أَبَدًا^(٢)

٢٥٩ - كَذَا إِذَا الْفِعْلُ تَلَا مَا لَمْ يَرِدْ مَا قَبْلُ مَعْمُولًا لِمَا بَعْدُ وَجَدًا^(٣)

أشار بهذين البيتين إلى القسم الثاني، وهو ما يجب فيه الرفع^(٤)، فيجب رفع الاسم

= الوجهين غير متعين في إعراب الاسم المرفوع بعد أداة الشرط، بل هذا الاسم فاعل لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور بعده، ويقدر المحذوف من لفظ المذكور إن كان الذي بعده قد رفع الضمير على الفاعلية، ومن معنى الفعل المتأخر إن كان قد نصب ضمير الاسم كما في هذا البيت المستشهد به، ومن الأول قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ [التوبة: ٦] وهذا هو الراجح، وهو الذي قدره الشارح بعد إنشاد البيت، ثم ارجع إلى ما ذكرناه في باب الفاعل.

(١) هذا التقدير هو تقدير البصريين، ولا يتفق ذكره هنا بهذا الشكل مع ما ذكره الشارح قبل إنشاده البيت، ولو أنه قال: «وتقديره عند البصريين: إن هلك منفس» لاستقام الكلام.

(٢) «وإن شرطية «تلا» فعل ماض، فعل الشرط «السابق» فاعل تلا «ما» اسم موصول: مفعول به لتلا «بالابتداء» جار ومجرور متعلق بـ«يختص» الآتي «يختص» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما، والجملة لا محل لها صلة «فالرفع» الفاء لربط الجواب بالشرط، الرفع: مفعول به لفعل محذوف يفسره ما بعده، والتقدير: فالتزم الرفع التزمه، والجملة في محل جزم جواب الشرط «التزمه» التزم: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعول به «أبدًا» منصوب على الظرفية، والجملة من فعل الأمر المذكور وفاعله المستتر فيه لا محل لها مفسرة.

(٣) «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف يقع نعتاً لمصدر محذوف منصوب على المفعولية المطلقة بفعل مدلول عليه بالسابق، والتقدير: والتزم الرفع التزاماً مشابهاً لذلك الالتزام إذا تلا الفعل... إلخ «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «الفعل» فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده، والتقدير: إذا تلا الفعل «تلا» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الفعل، والجملة لا محل لها من الإعراب تفسيرية «ما» اسم موصول مفعول به لتلا «لم يرد» فعل مضارع مجزوم بلم «ما» اسم موصول فاعل يرد، والجملة لا محل لها صلة ما الواقع مفعولاً به لتلا «قبل» ظرف متعلق بمحذوف صلة «ما» الواقع فاعلاً «معمولاً» حال من فاعل يرد «لما» جار ومجرور متعلق بمعمول «بعد» ظرف متعلق بوجد الآتي «جد» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة المجرورة محلاً باللام، والجملة لا محل لها صلة «ما» المجرورة محلاً باللام.

(٤) للمؤلفين اختلاف في اعتبار هذا القسم برمته من باب الاشتغال؛ فابن الحاجب لم يذكره أصلاً، وابن هشام ينص على أنه ليس من باب الاشتغال، ولا يصدق ضابطه عليه، وذلك لأننا اشتراطنا في ضابط الاشتغال أن العامل في المشغول به لو تفرغ من الضمير وسلط على الاسم السابق المشغول عنه لعمل فيه =

المشْتَعَلِ عنه إذا وقع بعد أداة تختصُّ بالابتداء، كإِذَا الَّتِي للمفاجأة^(١)؛ فتقول: «خَرَجْتُ فإذا زيدٌ يَضْرِبُهُ عمرو» برفع «زيد» ولا يجوزُ نصبُه؛ لأنَّ «إذا» هذه لا يَقَعُ بعدها الفعلُ، لا ظاهراً ولا مقدراً.

وكذلك يجبُ رفعُ الاسمِ السابقِ إذا وَلِيَ الفِعْلَ المشْتَعَلِ بالضميرِ أداةٌ لا يعملُ ما بعدها فيما قبلها، كأدوات الشرطِ والاستفهامِ، و«ما» النافية، نحو: «زيدٌ إن لقيته فأكرمه، وزيدٌ هل تَضْرِبُهُ؟ وَزيدٌ ما لقيته» فيجبُ رفعُ «زيدٍ» في هذه الأمثلة ونحوها^(٢)، ولا يجوزُ نصبُه؛ لأنَّ ما لا يصلحُ أن يعملَ فيما قبله لا يصلحُ أن يُفسَّرَ عاملاً فيما قبله، وإلى هذا أشار بقوله: «كذا إذا الفعلُ تلا.. إلى آخره».

= (انظر كلام الشارح في ص ١٠٦) وفي هذا القسم لا يتم ذلك، ألا ترى أن نحو قولك: «خرجت فإذا زيد يضره عمرو» لو حذف الضمير لم يعمل «يضر» في «زيد» المتقدم؛ لأن المتقدم مرفوع، والمتأخر يطلب منصوباً لا مرفوعاً، ولأن الفعل المتأخر لا يصح أن يقع بعد «إذا». ومن الناس من عدّه من باب الاشتغال غير مكثر بهذا الضابط، والحق هو الأول لما ذكرناه.

(١) و«ليتما» و«واو الحال»، كقولك: خرجت وزيدٌ يضره عمرو. ولا يجوز نصب «زيد».

(٢) الأشياء التي لا يعمل ما بعدها فيما قبلها عشرة أنواع:

(الأول): أدوات الشرط جميعها، نحو: زيد إن لقيته فأكرمه، وزيد حيثما تلقه فأكرمه.

(الثاني): أدوات الاستفهام جميعها، نحو: زيد هل أكرمه؟ وعليّ أسلمت عليه؟

(الثالث): أدوات التحضيض جميعها، نحو: زيد هلاً أكرمه، وخالد ألا تزوره.

(الرابع): أدوات العرض جميعها، نحو: زيد ألا تكرمه، ويكر أما تجيبه.

(الخامس): لام الابتداء، نحو: زيد لأننا قد ضربته، وخالد لأننا أحبه حباً جماً.

(السادس): «كم» الخبرية، نحو: زيد كم ضربته، وإبراهيم كم نصحت له.

(السابع): الحروف الناسخة، نحو: زيد إني ضربته، ويكر كأنه السيف مضاء عزيمة.

(الثامن): الأسماء الموصولة، نحو: زيد الذي تضربه، وهند التي رأيتها.

(التاسع): الأسماء الموصوفة بالعامل المشغول، نحو: زيد رجل ضربته.

(العاشر): بعض حروف النفي، وهي «ما» مطلقاً، نحو: زيد رجل ما ضربته، و«لا» بشرط أن تقع في

جواب القسم، نحو: زيد والله لا أضربه؛ فإن كان حرف النفي غير «ما» و«لا» نحو: زيد لم أضربه، أو

كان حرف النفي هو «لا» وليس في جواب القسم، نحو: زيد لا أضربه، فإنه يترجح الرفع ولا يجب،

لأنها حينئذ لا تفصل ما بعدها عما قبلها.

أي: كذلك يجبُ رَفْعُ الاسمِ السابقِ إذا تلا الفعلُ شيئاً لا يَرِدُ ما قبله معمولاً لِمَا بعده، وَمَنْ أجازَ عملَ ما بعدَ هذه الأدواتِ فيما قبلها فقال: «زيداً ما لقيتُ» أجازَ النَّصْبَ مع الضميرِ بعاملٍ مُقدَّرٍ؛ فيقول: «زيداً ما لقيته».

٢٦٠ - واختيرَ نَصْبُ قَبْلِ فِعْلِ ذِي طَلَبٍ وَبَعْدَ مَا إِيلاؤُهُ الفِعْلُ غَلَبَ^(١)

٢٦١ - وَبَعْدَ عَاطِفِ بِلا فَضْلِ عَلَيَّ مَعْمُولِ فِعْلِ مُسْتَقِرٍّ أَوَّلًا^(٢)

هذا هو القسمُ الثالثُ، وهو ما يُختارُ فيه النَّصْبُ.

وذلك إذا وقعَ بعدَ الاسمِ فعلٌ دالٌّ على طَلَبٍ، كالأمرِ والنَّهي والدُّعاءِ، نحو: «زيداً اضربهُ، وزيداً لا تضربهُ، وزيداً رَحِمَهُ اللهُ» فيجوزُ رَفْعُ «زيدٍ» ونصبُهُ، والمختارُ النَّصْبُ^(٣).

وكذلك يُختارُ النَّصْبُ إذا وقعَ الاسمُ بعدَ أداةٍ يغلبُ أن يليها الفِعْلُ^(٤)، كهمزة الاستفهامِ، نحو: «أزيداً ضَرَبْتَهُ» بالنصبِ والرفعِ، والمختارُ النَّصْبُ.

وكذلك يُختارُ النَّصْبُ إذا وقعَ الاسمُ المُشْتَعَلُ عنه بعدَ عاطفٍ تَقَدَّمَتْهُ جملةٌ فعليةٌ ولم يُفصلَ بينَ العاطفِ والاسمِ، نحو: «قامَ زيدٌ وَعَمراً أكرمتهُ» فيجوزُ رَفْعُ «عمرو» ونصبُهُ،

(١) «واختير» فعل ماضٍ مبني للمجهول «نصب» نائب فاعل لاختير «قبل» ظرف متعلق باختير، وقبل مضاف، و«فعل» مضاف إليه «ذي طلب» نعت لفعل، ومضاف إليه «وبعد» معطوف على قبل، وبعد مضاف، و«ما» اسم موصول مضاف إليه «إيلاؤه» إيلاء: مبتدأ، وإيلاء مضاف، والهاء مضاف إليه من إضافة المصدر لأحد مفعوليه «الفعل» مفعول ثانٍ للمصدر «غلب» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى إيلاء، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره لا محل لها صلة ما المجرورة محلاً بالإضافة.

(٢) «وبعد» معطوف على «بعد» في البيت السابق، وبعد مضاف، و«عاطف» مضاف إليه «بلا فصل» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لعاطف «على معمول» متعلق بعاطف، ومعمول مضاف، و«فعل» مضاف إليه «مستقر» نعت لفعل «أولاً» ظرف متعلق بمستقر.

(٣) إنما اختير نصب الاسم المشغول عنه إذا كان الفعل المشغول طلبياً - مع أن الجمهور يجيزون الإخبار عن المبتدأ بالجملة الطلبية - لأن الإخبار بها خلاف الأصل، لكونها لا تحتمل الصدق والكذب، ولأن ذلك موضع اختلاف، ولا شك أن التخريج على صورة مجمعٍ عليها أولى من التخريج على صورة مختلفٍ فيها.

(٤) الأدوات التي يغلبُ وقوع الفعل بعدها أربعة: (الأولى): همزة الاستفهام. (الثانية): «ما» النافية، ففي نحو «ما زيداً لقيته» يترجَّح النَّصْبُ. (الثالثة): «لا» النافية، ففي نحو «لا زيداً ضربته ولا عمراً» يترجح النَّصْبُ. (الرابعة): «إن» النافية، ففي نحو «إن زيداً ضربته» بمعنى: ما زيداً ضربته، يترجَّح النَّصْبُ أيضاً.

والمختارُ النَّصْبُ؛ لِتُعْطَفَ جُمْلَةٌ فَعْلِيَّةٌ عَلَى جُمْلَةٍ فَعْلِيَّةٍ^(١)، فَلَوْ فُصِّلَ بَيْنَ الْعَاطِفِ وَالْإِسْمِ كَانَ الْإِسْمُ كَمَا لَوْ لَمْ يَتَقَدَّمْهُ شَيْءٌ، نَحْوُ: «قَامَ زَيْدٌ وَأَمَّا عَمْرُو فَأَكْرَمْتُهُ» فَيَجُوزُ رَفْعُ «عَمْرُو» وَنَصْبُهُ، وَالْمَخْتَارُ الرَّفْعُ، كَمَا سَيَأْتِي، وَتَقُولُ: «قَامَ زَيْدٌ وَأَمَّا عَمْرُو فَأَكْرَمْتُهُ» فَيُخْتَارُ النَّصْبُ كَمَا تَقَدَّمَ؛ لِأَنَّهُ وَقَعَ قَبْلَ فِعْلِ دَالٍّ عَلَى طَلَبِ^(٢).

٢٦٢ - وَإِنْ تَلَا الْمَعْطُوفُ فِعْلاً مُخْبِراً بِهِ عَنِ اسْمٍ فَاغْطِ فَنَ مُخْبِراً^(٣)

أشار بقوله: «فاعطفن مُخْبِراً» إلى جوازِ الأمرين على السَّوَاءِ، وَهَذَا هُوَ الَّذِي تَقَدَّمَ أَنَّهُ الْقِسْمُ الْخَامِسُ، وَضَبَطَ النَّحْوِيُّونَ ذَلِكَ بِأَنَّهُ إِذَا وَقَعَ الْإِسْمُ الْمَشْتَغَلُ عَنْهُ^(٤) بَعْدَ عَاطِفٍ تَقَدَّمَتْهُ جُمْلَةٌ ذَاتُ وَجْهَيْنِ، جَازَ الرَّفْعُ وَالنَّصْبُ عَلَى السَّوَاءِ، وَفَسَّرُوا الْجُمْلَةَ ذَاتَ الْوَجْهَيْنِ

(١) وعطفُ جملة اسمية على جملة فعلية قبيحٌ.

واعلم أن نفس الحكم يكون إذا وقع الاسم المشتغل عنه بعد حرفٍ شبيه بالعاطف كـ«حتى» الابتدائية. تقول: «أُتيت القومَ حتى زيدا مرتُّ به». ذكره المرادي في «شرح» ٦١٦/٢.

(٢) ذكر الشارح ثلاثة مواضع لرجحان النصب، وزادت حاشيتنا السابقة رابعاً، وبقي موضعان: أ- أن يُجاب بالمشغول عنه عن استفهام عن منصوب كقولك جواباً على سائلك: من لقيت؟ تقول: زيدا لقيته. والتعليل: أن المسؤول عنه منصوبٌ لفظاً في السؤال، ومحلاً في الجواب، فترجيح النصب ليطابق الجواب السؤال.

ب- أن يكون النصبُ نصّاً في المعنى المقصود، والرفع يُوهم خلافاً، كقول الله تعالى: ﴿إِنَّا كُلُّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر: ٤٩] لأنه لو رُفِعَ «كُلُّ» لَتُوهِمَ أَنَّ جُمْلَةَ «خَلَقْنَاهُ» صِفَةٌ لـ«شَيْءٍ»، وَأَنَّ «بِقَدَرٍ» خَبْرٌ لـ«كُلِّ». ولأجل ذلك توجب الرفع في قول الله تعالى: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ﴾ [القمر: ٥٢] وذلك كي تتحقّق الوصفية التي يستقيم المعنى بها، ولو قيل: وكلُّ شيءٍ فعلوه في الزبر، لأوهم أنهم فعلوا كلَّ شيءٍ في نفس الزبر، وهم لم يفعلوا بها شيئاً.

(٣) «إن» شرطية «تلا» فعل ماضٍ، فعل الشرط «المعطوف» فاعل لتلا «فعلاً» مفعول به لتلا «مخبراً» نعت لفعل «به»، عن اسمٍ متعلقان بمخبر «فاعطفن» الفاء لربط الجواب بالشرط، اعطف: فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «مخبراً» حال من الضمير المستتر في «اعطفن».

(٤) إلا أن يكون الاسم «ما» التعجبية. «أوضح المسالك» ٧٩/٢، و«شرح الأشموني» ١١٦/٢.

وبشرط أن يكون في الجملة المفسرة ضميرٌ عائِدٌ على المبتدأ، أو أن تكون معطوفة بالفاء المقيدة للسببية. تقول: «زيدٌ قام، وعمروٌ أكرمته» أو «عمراً أكرمته». وتقول: «زيدٌ قام، فعمروٌ أكرمته» أو «فعمراً أكرمته».

بأنها جملة صَدْرُهَا اسْمٌ وَعَجْزُهَا فِعْلٌ، نحو: «زَيْدٌ قَامَ وَعَمَرُو أكرمته» فيجوزُ رَفَعٌ «عَمَرُوا» مراعاةً لِلصَّدْرِ، وَنَصْبُهُ مراعاةً لِلعَجْزِ.

٢٦٣ - وَالرَّفْعُ فِي غَيْرِ الَّذِي مَرَّ رَجَحٌ فَمَا أُبِيحَ أَفْعَلٌ وَدَعُ مَا لَمْ يُبْعَ^(١)

هذا هو الَّذِي تَقَدَّمَ أَنَّهُ الْقِسْمُ الرَّابِعُ، وهو ما يجوزُ فيه الأمران وَيُخْتَارُ الرِّفْعُ، وذلك: كلُّ اسمٍ لم يوجَدْ مَعَهُ ما يوجبُ نَصْبَهُ، ولا ما يوجبُ رَفْعَهُ، ولا ما يُرَجِّحُ نَصْبَهُ، ولا ما يُجَوِّزُ فِيهِ الأمرين على السواءِ، وذلك نحو: «زَيْدٌ صَرَبْتُهُ» فيجوزُ رَفَعٌ «زَيْدٌ» ونَصْبُهُ، والمختارُ رَفْعُهُ؛ لأنَّ عَدَمَ الإضمارِ أَرْجَحُ من الإضمارِ، وزعمَ بعضهم أنه لا يجوزُ النصبُ؛ لما فيه من كُلفَةِ الإضمارِ، وليس بشيءٍ، فقد نقله سيبويه^(٢) وغيره من أئمة العربية عن العرب، وهو كثيرٌ، وأنشد أبو السعادات بنُ الشَّجَرِيِّ في «أماليه» على النَّصْبِ قَوْلَهُ: [الرملة]

ش ١٥٨ - فَارِسًا مَا غَادَرُوهُ مُلْحَمًا غَيْرَ زُمَيْلٍ وَلَا نَكْسٍ وَكِلَ^(٣)

ومنه قوله تعالى: «جَنَّاتٍ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا» [الرعد: ٢٣] بكسرِ تاءِ «جَنَّاتٍ».

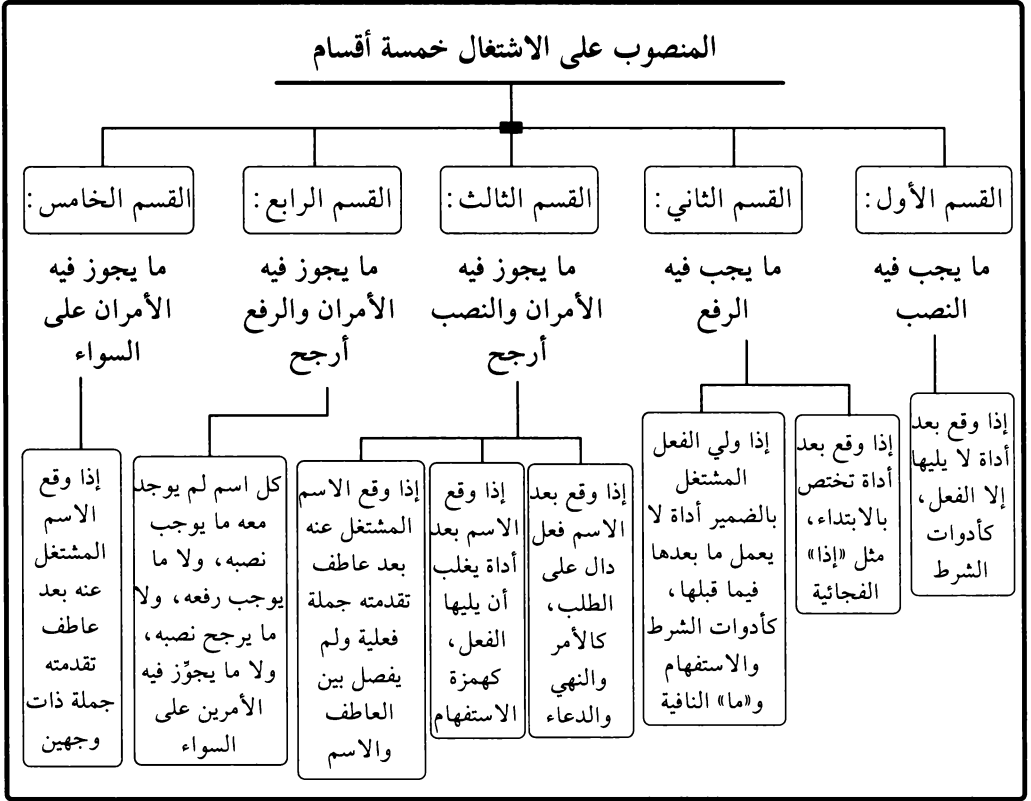
(١) «والرفع» مبتدأ «في غير» جار ومجرور متعلق برفع الآتي، وغير مضاف، و«الذي» اسم موصول: مضاف إليه «مر» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الذي، والجملة من مر وفاعله لا محل لها صلة الذي «رجح» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الرفع الواقع مبتدأ، والجملة من رجع وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ «فما» الفاء للتفريع، وما: اسم موصول مفعول به مقدم لافعل «أبيح» فعل ماضٍ مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة من أبيع ونائب فاعله لا محل لها صلة «افعل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ودع» مثله «ما» اسم موصول مفعول به لدع «لم يبيع» فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم بلم، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما، والجملة لا محل لها صلة الموصول.

(٢) «الكتاب» ٨١/١.

(٣) البيت لامرأة من بني الحارث بن كعب، وهو أول ثلاثة أبيات اختارها أبو تمام في «ديوان الحماسة» (انظر شرح التبريزي ٣/ ١٢١ بتحقيقنا) ونسبها قوم إلى علقمة بن عبدة، وليس ذلك بشيء. وبعد بيت الشاهد قولها:

لَوَيْسًا طَارَ بِهِ دُو مَيْعَةٍ لَأَحِقُّ الْأَطَالِ نَهْدُ دُو خُصَلِّ
غَيْرَ أَنَّ الْبَاسَ مِنْهُ شَيْمَةٌ وَصُرُوفُ الدَّهْرِ تَجْرِي بِالْأَجَلِّ

اللغة: «فارساً» هذه الكلمة تروى بالرفع وبالنصب، وممن رواها بالرفع أبو تمام في «ديوان الحماسة» وممن رواها بالنصب أبو السعادات بن الشجرى كما قال الشارح «ما» زائدة «غادره» تركوه مكانه، وسُمِّي الغديرُ غديرًا لأنه جزء من الماء يتركه السيل، فهو بهذا المعنى فعيل بمعنى مفعول في الأصل، ثم نقل إلى الاسمية «مُلْحَمٌ» بزنة المفعول: الذي ينشب في الحرب فلا يجد له مخلصاً «الزميل» بضم أوله وتشديد =



ثانيه مفتوحًا: الضعيف الجبان «النكس» بكسر أوله وسكون ثانيه: الضعيف الذي يقصر عن النجدة وعن غاية المجد والكرم «الوكل» بزنة كتف: الذي يكل أمره إلى غيره عجزًا «لويشا . . إلخ» معناه أنه لو شاء النجاة لأنجاه فرس له نشاط وسرعة جري وحِدَّة، والنَّهْدُ: الغليظ، والخصل: جمع خَصْلَة، وهي ما يتدلى من أطراف الشعر «غير أن البأس . . إلخ» الشيمة: الطبيعة والسَّجِيَّة والخليقة، وصروف الدهر: أحواله وأهواله وأحداثه وغيره ونوازله، واحدها صَرْف.

الإعراب: «فارسًا» مفعول به لفعل محذوف يفسره ما بعده، وتقدير الكلام: غادروا فارسًا «ما» حرف زائد لقصد التفخيم، ويجوز أن يكون اسمًا نكرة بمعنى عظيم؛ فهو حينئذ نعت لفارس «غادروه» فعل وفاعل ومفعول به «مُلحَّمًا» حال من الضمير المنصوب في غادروه، ويقال: مفعول ثان، وليس بذاك «غير» حال ثان، وغير مضاف، و«زميل» مضاف إليه «ولا نكس» الواو عاطفة، ولا: زائدة لتأكيد النفي، ونكس: معطوف على زميل «وكل» صفة لنكس.

الشاهد فيه: قوله: «فارسًا ما غادروه» حيث نصب الاسم السابق - وهو قوله: «فارسًا» المشتغل عنه - بفعل محذوف يفسره المذكور بعده، ولا مرجح للنصب في هذا الموضع ولا موجب له، فلما نصب «فارسًا» مع خلو الكلام مما يوجب النصب أو يرجحه، دل على أن النصب حينئذ جائز وليس ممتنعًا.

٢٦٤ - وَفَضْلٌ مَشْغُولٌ بِحَرْفِ جَرٍّ أَوْ بِإِضَافَةٍ كَوَاضِلٍ يَجْرِي^(١)

يعني أنه لا فرق في الأحوال الخمسة السابقة بين أن يتصل ضميرُ الفعل المشغول به، نحو: «زيدٌ ضَرَبْتُهُ» أو ينفصل منه بحرف جر، نحو: «زيدٌ مررتُ به» أو بإضافة، نحو: «زيدٌ ضَرَبْتُ غُلامَهُ، [أو غُلامَ صاحِبِهِ]، أو مررتُ بغلامِهِ، [أو بغلامِ صاحِبِهِ]» فيجبُ النَّصْبُ في نحو: «إنْ زِيداً مررتُ به أكرمَكَ» كما يجبُ في «إنْ زِيداً لَقَيْتُهُ أكرمَكَ» وكذلك يجبُ الرفعُ في: «خَرَجْتُ فإذا زِيدٌ مرَّ به عمرو» ويُختارُ النَّصْبُ في: «أزيداً مررتُ به؟» ويختارُ الرفعُ في: «زِيدٌ مررتُ به» ويجوزُ الأمرانِ على السَّواءِ في: «زيدٌ قامَ وعمرو مررتُ به» وكذلك الحكمُ في «زيدٌ [ضَرَبْتُ غُلامَهُ، أو] مررتُ بغلامِهِ»، والله أعلم.

٢٦٥ - وَسَوْفِي ذَا الْبَابِ وَصَفًا ذَا عَمَلٍ بِالْفِعْلِ إِنْ لَمْ يَكْ مَانِعٌ حَصَلَ^(٢)

يعني أن الوصفَ العاملَ في هذا الباب يجري مجرى الفعلِ فيما تقدَّم، والمراد بالوصفِ العاملِ اسمُ الفاعلِ واسمُ المفعول^(٣).

واحترزَ بالوصفِ مما يعملُ عملَ الفعلِ وليسَ بوصفٍ، كاسمِ الفِعْلِ، نحو: «زيدٌ دَرَاكِهِ» فلا يجوزُ نصبُ «زيدٍ»؛ لأنَّ أسماءَ الأفعالِ لا تعملُ فيما قبلها، فلا تفسَّرُ عاملاً فيه.

(١) «فصل» مبتدأ، وفصل مضاف، و«مشغول» مضاف إليه «بحرف» جار ومجرور متعلق بفصل، وحرف مضاف، و«جر» مضاف إليه «أو» عاطفة «بإضافة» جار ومجرور معطوف على الجار والمجرور السابق «كوصل» جار ومجرور متعلق بيجري الآتي «يجري» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على «فصل» الواقع مبتدأ في أول البيت، والجملة من يجري وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ.

(٢) «وسو» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «في ذا» جار ومجرور متعلق بسو «الباب» بدل من اسم الإشارة أو عطف بيان عليه أو نعت له «وصفاً» مفعول به لسو «ذا» بمعنى صاحب: نعت لوصف، وذا مضاف، و«عمل» مضاف إليه «بالفعل» جار ومجرور متعلق بسو «إن» شرطية «لم» نافية جازمة «يك» فعل مضارع تام مجزوم بلم، فعل الشرط، وعلامة جزمه السكون على النون المحذوفة للتخفيف «مانع» فاعل «يك» «حصل» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مانع، والجملة في محل رفع نعت لمانع، وجواب الشرط محذوف، وتقديره: إن لم يكن مانع حاصل وموجود فسو وصفاً ذا عمل بالفعل.

(٣) وصيغة المبالغة، وفي المصدر النائب عن فعله خلاف، وتمعن في كلام الشيخ محيي الدين رحمه الله الآتي.

واحترزَ بقوله: «ذَا عَمَلٌ» من الوصفِ الَّذِي لَا يَعْمَلُ، كاسمِ الفاعلِ إِذَا كَانَ بِمَعْنَى الْمَاضِي، نَحْوُ: «زَيْدٌ أَنَا ضَارِبُهُ أَمْسٍ» فَلَا يَجُوزُ نَصْبُ «زَيْدٍ»؛ لِأَنَّ مَا لَا يَعْمَلُ لَا يَفْسَرُ عَامِلًا.

ومثَالُ الوَصْفِ الْعَامِلِ «زَيْدًا أَنَا ضَارِبُهُ: الْآنَ، أَوْ غَدًا، وَالذَّرْهَمَ أَنْتَ مُعْطَاهُ» فَيَجُوزُ نَصْبُ «زَيْدٍ، وَالذَّرْهَمَ» وَرَفْعُهُمَا، كَمَا كَانَ يَجُوزُ ذَلِكَ مَعَ الْفِعْلِ.

واحترزَ بقوله: «إِنْ لَمْ يَكُ مَانِعٌ حَصَلَ» عَمَّا إِذَا دَخَلَ عَلَى الوَصْفِ مَانِعٌ يَمْنَعُهُ مِنَ الْعَمَلِ فِيمَا قَبْلَهُ، كَمَا إِذَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ الْأَيْفُ وَاللَّامُ، نَحْوُ: «زَيْدٌ أَنَا الضَّارِبُ»، فَلَا يَجُوزُ نَصْبُ «زَيْدٍ»؛ لِأَنَّ مَا بَعْدَ الْأَيْفِ وَاللَّامِ لَا يَعْمَلُ فِيمَا قَبْلَهُمَا؛ فَلَا يَفْسَرُ عَامِلًا فِيهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ^(١).

٢٦٦ - وَعُلُقَةٌ حَاصِلَةٌ بِتَابِعِ كَعُلُقَةٌ بِنَفْسِ الْإِسْمِ الْوَاقِعِ^(٢)^(٣)

تَقَدَّمَ أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي هَذَا الْبَابِ بَيْنَ مَا اتَّصَلَ فِيهِ الضَّمِيرُ بِالْفِعْلِ، نَحْوُ: «زَيْدًا ضَرَبْتُهُ» وَبَيْنَ

(١) تلخيص ما أشار إليه الناظم والشارح أن العامل المشغول إذا لم يكن فعلاً اشترط فيه ثلاثة شروط: (الأول): أن يكون وصفاً، وذلك يشمل اسم الفاعل واسم المفعول وأمثلة المبالغة، ويخرج به اسم الفعل والمصدر، فإن واحداً منهما لا يسمى وصفاً.

(الثاني): أن يكون هذا الوصف عاملاً للنصب على المفعولية باطراد؛ فإن لم يكن بهذه المنزلة لم يصح، وذلك كاسم الفاعل بمعنى الماضي والصفة المشبهة واسم التفضيل.

(الثالث): ألا يوجد مانع؛ فإن وجد ما يمنع من عمل الوصف فيما قبله، لم يصح في الاسم السابق نصبه على الاشتغال، ومن الموانع كون الوصف اسم فاعل مقترناً بأل؛ لأن «أل» الداخلة على اسم الفاعل موصولة، وقد عرفت (ص ١١١) أن الموصولات تقطع ما بعدها عمّا قبلها.

فيكون العامل غير الفعل في هذا الباب منحصراً في ثلاثة أشياء: اسم الفاعل، واسم المفعول، وأمثلة المبالغة، بشرط أن يكون كل واحد منها بمعنى الحال أو الاستقبال، وألا يقترن بأل.

(٢) «وعلقة» مبتدأ «حاصلة» نعت لعلقة «بتابع» جار ومجرور متعلق بحاصلة «كعلقة» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «بنفس» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لعلقة المجرور بالكاف، ونفس مضاف، و«الاسم» مضاف إليه «الواقع» نعت للاسم.

(٣) العُلُقَةُ: العلاقة. والمراد بها: الضمير العائد على الاسم السابق.

وفي «حاشية الملوي على شرح المكودي»، ص ١١٠: العُلُقَةُ فِي الْحَقِيقَةِ: النِّسْبَةُ الْوَاقِعَةُ بَيْنَ الْإِسْمِ السَّابِقِ وَالشَّاعِلِ، كَالْأُخُوَّةِ وَالْبَنُوَّةِ وَالْأَبُوَّةِ، وَنَحْوِهَا، فَتَسْمِيَةُ الضَّمِيرِ بِهَا مَجَازٌ؛ لِأَنَّهُ الْمَفْسَّرُ لَوْجُودِ الْعِلَاقَةِ بَيْنَ الْإِسْمِ السَّابِقِ وَالشَّاعِلِ: فَهُوَ سَبَبٌ فِي الْعِلَاقَةِ، فَيَكُونُ مِنْ إِقَامَةِ الْمَسَبِّبِ مَقَامَ السَّبَبِ.

ما انفصل بحرف جرّ، نحو: «زيداً مرزّت به»، أو بإضافة، نحو: «زيداً صرّبْتُ غلامه». وذكر في هذا البيت أنّ الملبّسة بالتابع كالملبّسة بالسببيّ، ومعناه أنه إذا عمِلَ الفعل في أجنبيّ وأُتبع بما اشتمل على ضمير الاسم السّابق: من صفة، نحو: «زيداً صرّبْتُ رجلاً يحبه»⁽¹⁾ أو عطف بيان، نحو: «زيداً صرّبْتُ عمراً أباه»⁽²⁾ أو معطوف بالواو خاصّة⁽³⁾، نحو: «زيداً صرّبْتُ عمراً وأخاه»⁽⁴⁾ حصلت الملبّسة بذلك كما تحصل بنفس السببيّ، فيُنزَلُ «زيداً صرّبْتُ رجلاً يحبه» منزلة «زيداً صرّبْتُ غلامه» وكذلك الباقي.

وحاصله أنّ الأجنبيّ إذا أُتبع بما فيه ضمير الاسم السّابق جرى مجرى السببيّ، والله أعلم⁽⁵⁾.

- (1) جملة «يحبه» في محل نصب صفة لـ«رجلاً». وقد عمل الفعل في اسم أجنبي عن الاسم السابق هو «رجلاً» إذ إنّ الاسم الأجنبيّ موصوفٌ بجملة مشتملة على ضمير عائد على الاسم السابق، وهو «الهاء» عائدٌ على «زيد».
 - (2) «أباه» عطف بيان لـ«عمراً» مشتمل على ضمير الاسم السابق «زيداً»؛ لذا عمل الفعل المشغول «صرّبْتُ» في اسم أجنبيّ منه.
 - (3) لِمَا في «الواو» من معنى الجمع دون بقية حروف العطف.
 - (4) عمراً: مفعول به للفعل «ضرب»، «أخاه»: معطوف على «عمراً».
- وقد عمل الفعل المشغول «صرّبْتُ» في اسم أجنبي عن الاسم السابق زيداً؛ إذ إنّ هذا الاسم أُتبع بمعطوفٍ بالواو مشتمل على ضمير هو «الهاء» عائد على الاسم السابق «زيد».
- (5) ههنا شيثان أحبُّ أن أنبهك إليهما وأبين لك شأنهما:

الأمر الأول: أنّ المؤلف ذكر مما يحصل به الارتباط بين الاسم المتقدم الذي هو المشغول عنه والفعل الذي هو المشغول ثلاثه من التوابع، وهي النعت وعطف البيان والعطف، وأهمل اثنين، وهما التوكيد والبدل، وسرُّ ذلك أن البديل لا يجيء في معمول الفعل المشغول أصلاً، وأما التوكيد، فاللفظي منه لا يتصل بضمير، والمعنوي يكون الضمير المتصل به راجعاً إلى المؤكد لا إلى الاسم المتقدم، فلو قلت: «زيد ضربت خالداً نفسه» لم يكن ثمة رابط بين زيد والفعل الذي بعده؛ لأنّ الهاء في «نفسه» تعود إلى خالد لا إلى زيد الواقع في أول الكلام.

والأمر الثاني: أنّ هناك من الروابط ما أغفله الشارح، ومنها صلة الاسم الشاغل للفعل، نحو: «زيداً ضربت الذي يكرهه»، ومنها صفة أو صلة اسم معطوف على الشاغل، نحو قولك: «خالد ضربت عمراً ورجلاً يحبه» أو «خالد ضربت عمراً والذي يحبه» أي: الذي يحب خالداً.

تَعَدِّي الْفِعْلِ وَلزومُهُ

٢٦٦ - عَلامَةُ الْفِعْلِ الْمُتَعَدِّي أَنْ تَصِلَ «ها» غَيْرَ مَصْدَرٍ بِهِ نَحْوُ عَمِلَ^(١)

ينقسم الفعل إلى متعدٍّ ولازمٍ.

فالمتعدي: هو الذي يصل إلى مفعوله بغير حرف جرٍّ، [نحو: «ضربت زيداً»].

واللّازم: ما ليس كذلك، وهو: ما لا يصل إلى مفعوله إلا بحرف جرٍّ^(٢)، نحو:

«مررت بزيد» أو لا مفعول له، نحو: «قام زيد» ويسمى ما يصل إلى مفعوله بنفسه: فعلاً

متعدياً، وواقعاً، ومجاوِزاً، وما ليس كذلك يسمى: لازماً، وقاصراً، وغير متعدٍّ، ويسمى

[متعدياً] بحرف جرٍّ.

(١) «علامة» مبتدأ، و«علامة مضاف، و«الفعل» مضاف إليه «المعدى» نعت للفعل «أن» مصدرية «تصل» فعل مضارع منصوب بأن، وسكن للوقف، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، و«أن» وما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع خبر للمبتدأ، والتقدير: علامة الفعل المعدى وصلك به ها... إلخ «ها» مفعول به لتصل، وها مضاف، و«غير» مضاف إليه، و«غير مضاف، و«مصدر» مضاف إليه «به» جار ومجرور متعلق بتصل «نحو» خبر لمبتدأ محذوف، أي: وذلك نحو، ونحو مضاف، و«عمل» قصد لفظه: مضاف إليه.

(٢) أكثر النحاة على أن الفعل من حيث التعدي واللزوم ينقسم إلى قسمين: المتعدي، واللّازم، ولا ثالث لهما، وعبارة الناظم والشارح تدلُّ على أنهما يذهبان هذا المذهب، ألا ترى أن الناظم يقول: «ولازم غير المعدى» والشارح يقول: «واللازم ما ليس كذلك»، وذلك يدل على أن كلَّ فعل ليس بمتعدي فهو لازم؛ فيدل على انحصار التقسيم في القسمين.

ومن العلماء من ذهب إلى أن الفعل من هذه الجهة ينقسم إلى ثلاثة أقسام:

الأول: المتعدي.

والثاني: اللازم.

والثالث: ما ليس بمتعدي ولا لازم. وجعلوا من هذا القسم الثالث الأخير «كان» وأحواتها؛ لأنها لا تنصب المفعول به ولا تتعدى إليه بحرف الجرِّ، كما مثلوا له ببعض الأفعال التي وردت تارة متعدياً إلى المفعول به بنفسها وتارة أخرى متعدياً إليه بحرف الجرِّ، نحو: «شكرته وشكرت له، ونصحته ونصحت له» وما أشبههما.

وقد يقال: إنَّ «كان» ليست خارجة عن القسمين، بل هي متعدي، وهذا جواب بتحليل معنى كل قسم،

وحيث يكون المراد من المفعول به هو ما أشبهه، كخبر كان، أو يكون الجواب بتحليل موضع =

وعلاوة الفعل المتعدّي: أن تتصل به هاءٌ تعود على غير المصدر، وهي هاءُ المفعول به، نحو: «البابُ أغلقتُهُ»^(١).

واحترازٌ بهاءٍ غير المصدرٍ من هاءِ المصدر؛ فإنها تتصلُ بالمتعدّي واللّازم، فلا تدلُّ على تعدّي الفعل؛ فمثالُ المتّصلة بالمتعدّي: «الضربُ ضربتُهُ زيداً» أي: ضربتُ الضربَ [زيداً]، ومثالُ المتّصلة بالّلازم: «القيامُ قُمتُهُ» أي: قمتُ القيامَ.

٢٦٨ - فأنصبَ به مفعولُهُ إن لم ينبُ عَنْ فاعِلٍ نَحْوُ تَدَبَّرْتُ الكُتُبَ^(٢)

شأنُ الفعل المتعدّي أن ينصبَ مفعولَهُ إن لم ينبُ عَنْ فاعِلِهِ، نحو: «تدبّرتُ الكُتُبَ» فإنّ نابَ عنه وجبَ رُفْعُهُ كما تقدّم، نحو: «تُدبّرتِ الكُتُبُ».

= التقسيم، وعلى هذا يقال: إن المقسّم هو الأفعال التامة؛ فليست «كان» وأخواتها من موضع التقسيم حتى يلزم دخولها في أحد القسمين، كما أنه قد يقال: إن نحو: «شكرته وشكرت له» لم تخرج عن أحد القسمين، بل هي إما متعدية، وحرف الجر في «شكرت له» زائد، أو لازمة، ونصبها للمفعول به في «شكرته» على نزع الخافض.

(١) وله علامة ثانية، وهي: أن يصحَّ أن يُصاغَ اسم مفعولٍ تامٍّ منه.

ومعنى «تام»: مستغنٍ في تأدية المعنى عن جارٍ ومجرورٍ.

فإن صحَّ أن يُصاغَ منه اسم مفعولٍ لكنه لا يؤدي معناه دون جارٍ ومجرورٍ فهو فعل لازم، كقولك: مرورٌ به، ومغضوب عليه.

(٢) «فانصب» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «به» جارٍ ومجرورٍ متعلق بانصب «مفعوله» مفعول: مفعول به لانصب، ومفعول مضاف، والهاء مضاف إليه «إن» شرطية «لم» نافية جازمة «ينب» فعل مضارع، جملته فعل الشرط، مجزوم بلم، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مفعوله، وجواب الشرط محذوف، والتقدير: إن لم ينب مفعوله عن فاعل فانصبه به «عن فاعل» مجرور متعلق ب«ينب» «نحو» خبر لمبتدأ محذوف، أي: وذلك نحو «تدبرت» فعل وفاعل «الكتب» مفعول به، و«نحو» مضاف، والجمله من الفعل الماضي - وهو تدبرت - وفاعله ومفعوله في محل جر مضاف إليه، والمراد بالمفعول في قوله: «فانصب به مفعوله» هو المفعول به؛ لأمرين، أحدهما: أن المفعول عند الإطلاق هو المفعول به، وأما بقية المفاعيل فلا بد فيها من التقييد، تقول: المفعول معه، والمفعول لأجله، والمفعول فيه، والمفعول المطلق. وثانيهما: أن الذي يختص به الفعل المتعدّي هو المفعول به، فأما غيره من المفاعيل، فيشترك في نصبه المتعدّي واللازم، تقول: ضربت ضرباً، وقمت قياماً، وتقول: ذاكرت والمصباح، وسرت والنيل، وتقول: ضربت ابني تأديباً، وقمت إجلالاً للأمر، وتقول: لعبت الكرة أصيلاً، وخرجت من الملعب ليلاً.

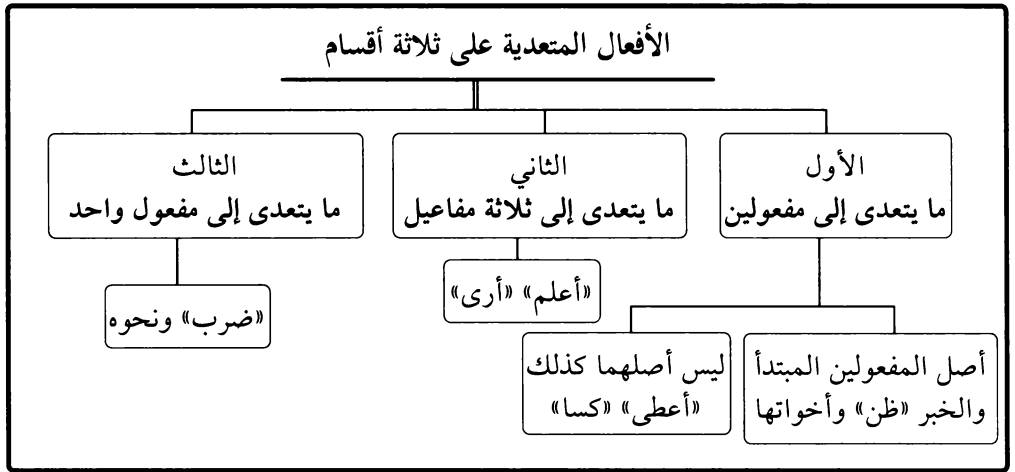
وَقَدْ يُرْفَعُ الْمَفْعُولُ وَيَنْصَبُ الْفَاعِلُ عِنْدَ أَمْنِ اللَّبْسِ، كَقَوْلِهِمْ: «حَرَقَ الثُّوبُ الْمِسْمَارَ» وَلَا يَنْقَاسُ ذَلِكَ، بَلْ يُقْتَصَرُ فِيهِ عَلَى السَّمَاعِ^(١).

وَالْأَفْعَالُ الْمُتَعَدِّيَّةُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ:

أحدها: ما يتعدى إلى مفعولين، وهي قسمان؛ أحدهما: ما أضلُّ المفعولين فيه المبتدأ والخبر، كظنَّ وأخواتها. والثاني: ما ليس أصلُهُما ذلك، كأعطى وكسا.

والقسم الثاني: ما يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل، كأعلم وأرى.

والقسم الثالث: ما يتعدى إلى مفعول واحد، كضربَ ونحوه.



(١) قال السيوطي في «معجم الهوامع» (١/١٨٦): «وسمع رفع المفعول به ونصب الفاعل، حكوا: حَرَقَ الثُّوبُ

المِسْمَارَ، وَكَسَرَ الزُّجَاجَ الْحَجَرَ، وَقَالَ الشَّاعِرُ:

مِثْلُ الْقَنَافِذِ هَذَا جُونَ قَدْ بَلَغَتْ نَجْرَانَ أَوْ بَلَغَتْ سَوْءَاتِهِمْ هَجْرُ

فَإِنَّ السَّوَاءَ هِيَ الْبَالِغَةُ، وَسُمِعَ أَيْضًا رَفْعُهُمَا، قَالَ:

إِنَّ مَنْ صَادَ عَقَعَقًا لَمْ شُومُ كَيْفَ مَنْ صَادَ عَقَعَقَانَ وَبُومُ

وَسَمِعَ نَصْبَهُمَا، قَالَ:

قَدْ سَأَلَمَ الْحَيَاتِ مِنْهُ الْقَدَمَا الْأَفْعُونَ وَالشُّجَاعَ الشُّجَعَمَا

وَالْمَبِيحُ لِذَلِكَ كُلُّهُ فَهِيَ الْمَعْنَى وَعَدَمُ الْإِلْبَاسِ، وَلَا يُقَاسُ عَلَى شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ» اهـ.

وقال ابن مالك في «شرح الكافية»: «وقد يحملهم ظهور المعنى على إعراب كل واحد من الفاعل والمفعول

به بإعراب الآخر، كقولهم: حرق الثوب المسمار، ومنه قول الأخطل: مثل القنافذ... البيت» اهـ. =

٢٦٩ - وَلَا زِمَ غَيْرُ الْمُعَدَى وَحْتِمٍ

لُزُومٌ أَفْعَالِ السَّجَايَا كَنِهِمْ^(١)

٢٧٠ - كَذَا أَفْعَلٌ وَالْمُضَاهِي أَفْعُنْسَا

وَمَا أَفْتَضَى نَظَافَةً أَوْ دَنَسًا^(٢)

٢٧١ - أَوْ عَرَضًا أَوْ طَاوَعَ الْمُعَدَى

لِوَاحِدٍ كَمَدَّهُ فَاْمْتَدًّا^(٣)

اللَّازِمُ هُوَ: مَا لَيْسَ بِمَتَعَدٍّ^(٤)، وَهُوَ لَا يَتَّصِلُ بِهِ هَاءُ [ضَمِيرٍ] غَيْرِ الْمَصْدَرِ، وَيَتَحْتَمُّ
اللزوم لكل فعل دال على سَجِيَّةٍ، وهي الطبيعة، نحو: «شَرُفَ، وَكَرُمَ، وَظَرُفَ، وَنَهِمَ» وكذا
كلُّ فعلٍ على وزن أَفْعَلٌ، نحو: «أَفْشَعَرَ، وَاطْمَأَنَّ» أو على وَزْنِ أَفْعَلَّلَ، نحو: «أَفْعُنْسَسَ،
وَاحْرَنْجَمَ» أو دَلَّ على نظافة، كـ«ظَهَرَ الثُّوبُ، وَنَظُفَ» أو على دَنَسٍ، كـ«دَنَسَ الثُّوبُ،
وَوَسِخَ» أو دَلَّ على عَرَضٍ^(٥)، نحو: «مَرَضَ زَيْدٌ، وَاحْمَرَ» أو كَانَ مُطَاوِعًا لِمَا تَعَدَّى إِلَى

= وَالظَّاهِرُ مِنْ هَذِهِ الْعِبَارَاتِ كُلِّهَا أَنَّ الْأَسْمَ الْمَنْصُوبَ فِي هَذِهِ الْمَثَلِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا هِيَ الْفَاعِلُ وَالْأَسْمَ الْمَرْفُوعُ
هُوَ الْمَفْعُولُ، وَأَنَّ التَّغْيِيرَ لَمْ يَحْصُلْ إِلَّا فِي حَرَكَاتِ الْإِعْرَابِ، لَكِنْ ذَهَبَ الْجَوْهَرِيُّ إِلَى أَنَّ الْمَنْصُوبَ هُوَ
الْمَفْعُولُ بِهِ، وَالْمَرْفُوعُ هُوَ الْفَاعِلُ، وَالتَّغْيِيرُ إِنَّمَا حَصَلَ فِي الْمَعْنَى، وَهَذَا رَأْيٌ لِجَمَاعَةٍ مِنَ النَّحَاةِ، وَقَدْ
اخْتَارَهُ الشَّاطِبِيُّ، وَانظُرْ مَا ذَكَرْنَاهُ وَاسْتَشْهَدْنَا لَهُ فِي مَطْلَعِ بَابِ الْفَاعِلِ.

(١) «ولازم» خبر مقدم «غير» مبتدأ مؤخر، وغير مضاف، و«المعدى» مضاف إليه «وحتم» فعل ماض مبني
للمجهول «لزوم» نائب فاعل لحتم، ولزوم مضاف، و«أفعال» مضاف إليه، وأفعال مضاف، و«السجايا»
مضاف إليه «كنهم» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كائن كنهم.

(٢) «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «افعلل» قصد لفظه: مبتدأ مؤخر «والمضاهي» معطوف على
قوله: «افعلل» السابق، وهو اسم فاعل، وفاعله ضمير مستتر فيه، وقوله: «افعنسسا» مفعوله، وقد قصد
لفظه «وما» اسم موصول معطوف على المضاهي «افتضى» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره
هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة لا محل لها صلة الموصول «نظافة» مفعول به لاقتضى «أو دنساً»
معطوف على قوله: نظافة.

(٣) «أو عرضاً» معطوف على قوله: نظافة، في البيت السابق «أو طاووع» أو: حرف عطف، وطاووع: فعل ماض
معطوف على اقتضى، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة «المعدى» مفعول به
لطاووع «لواحد» جار ومجرور متعلق بالمعدى «كمدته» متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير:
وذلك كائن كمدته «فامتدا» الفاء عاطفة، امتد: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو.

(٤) ويسمى «قاصراً» أيضاً؛ لقصوره على الفاعل، و«مختصاً» لاختصاصه بالفاعل، و«غير واقع» لعدم وقوعه
على مفعول به، و«غير مجاوز» لعدم تجاوزه الفاعل.

(٥) قال المكودي: وهو ما ليس بحركة جسم من معنى قائم بالفاعل غير لازم له.

مفعول واحد^(١)، نحو: «مَدَدْتُ الْحَدِيدَ فَامْتَدَّ، وَدَحْرَجْتُ زَيْدًا فَتَدَحْرَجَ» واحترز بقوله: «الواحد» مما طواع المتعدّي إلى اثنين؛ فإنه لا يكون لازماً، بل يكون متعدّياً إلى مفعول واحد، نحو: «فَهَمْتُ زَيْدًا الْمَسْأَلَةَ فَفَهَمَهَا، وَعَلَّمْتُهُ النَّحْوَ فَتَعَلَّمَهُ».

٢٧٢ - وَعَدُّ لَازِمًا بِحَرْفِ جَرٍّ وَإِنْ حُذِفَ فَالْتَّصِبُ لِلْمُنْجَرِّ^(٢)

٢٧٣ - نَقْلًا وَفِي «أَنَّ» وَ«وَأَنَّ» يَطْرُدُ مَعَ أَمْنٍ لَبَسٍ كَعَجِبْتُ أَنْ يَدُوا^(٣)

تقدّم أنّ الفعل المتعدّي يصل إلى مفعوله بنفسه، وذكر هنا أنّ الفعل اللازم يصل إلى مفعوله بحرف جر^(٤)، نحو: «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ» وقد يُحذف حرف الجرّ فيصل إلى مفعوله بنفسه، نحو: «مَرَرْتُ زَيْدًا» قال الشاعر: [الوافر]

ش ١٥٩ - تَمُرُونَ الدِّيَارَ وَلَمْ تَعُوجُوا كَلَامُكُمْ عَلَيَّ إِذَا حَرَامُ^(٥)

(١) معنى المطاوعة: قبول المفعول فعل الفاعل. تقول: دحرجته فتدحرج.

(٢) «وعد» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «لازماً» مفعول به لعد «بحرف» جار ومجرور متعلق بعد، وحرف مضاف، و«جر» مضاف إليه «وإن» شرطية «حذف» فعل ماض مبني للمجهول فعل الشرط، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى حرف جر «فالتصب» الفاء لربط الجواب بالشرط، النصب: مبتدأ «للمنجر» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره في محل جزم جواب الشرط.

(٣) «نقلاً» مفعول مطلق، أو حال صاحبه اسم المفعول المفهوم من قوله: «حذف» وتقديره: منقولاً «وفي أن» جار ومجرور متعلق بيطرد الآتي «وأن» معطوف على أن «يطرد» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الحذف المفهوم من حذف «مع» ظرف متعلق بيطرد، ومع مضاف، و«أمن» مضاف إليه، وأمن مضاف، و«لبس» مضاف إليه «كعجبت» الكاف جارة لقول محذوف، عجبت: فعل وفاعل «أن» مصدرية «يدوا» فعل مضارع منصوب بأن، وعلامة نصبه حذف النون، وواو الجماعة فاعله، و«أن» ومنصوبها في تأويل مصدر مجرور بمن المحذوفة، والتقدير: عجبت من وديهم، أي: إعطائهم الدية، والجار والمجرور متعلق بعجب.

(٤) لا تحسبن أنه فاته أن الفعل اللازم يتعدى بـ «همزة التعدية»، ويتضعيف عينه، كقولك: «فَرِحَ» و«أفَرِحَ» و«فَرَحَ» ولكن أهمل ذكر هاتين الحالتين؛ لأن فيهما تغييراً لصيغة الفعل.

(٥) البيت لجرير بن عطية بن الخطفي.

اللغة: «تعوجوا» يقال: عاج فلان بالمكان يعوج عوجاً ومعاجاً، كقال يقول قولاً ومقالاً، إذا أقام به، ويقال: عاج السائر بمكان كذا، إذا عطف عليه، أو وقف به، أو عرج عليه وتحول إليه، ورواية الديوان: =

أي: تَمْرُونُ بالديار. ومذهبُ الجمهورِ أنه لا ينقاسُ حَذْفُ حَرْفِ الجِرِّمِ مع غيرِ «أَنَّ»^(١) و«أَنَّ»^(١) بَلْ يُقْتَصَرُ فِيهِ عَلَى السَّمَاعِ، وذهب [أبو الحسنِ عليُّ بن سليمان البغداديُّ - وهو] الأَخْفَشُ الصَّغِيرُ - إلى أنه يجوزُ الحذفُ مع غيرهما قياساً، بشرطِ تَعَيَّنِ الحرفِ ومكانِ الحذفِ، نحو: «بَرَيْتُ القَلَمَ بالسَّكِينِ» فيجوزُ عنده حذفُ الباءِ؛ فتقول: «بَرَيْتُ القَلَمَ السَّكِينِ» فإن لم يتعيَّنِ الحرفُ لم يجزِ الحذفُ، نحو: «رَغِبْتُ فِي زَيْدٍ» فلا يجوزُ حذفُ «في»؛ لأنه لا يُدْرَى حينئذٍ: هَلِ التقديرُ: «رَغِبْتُ عَن زَيْدٍ»، أو «في زيد» وكذلك إن لم يتعيَّنِ مكانُ الحذفِ لم يجزِ، نحو: «اخْتَرْتُ القَوْمَ مِنْ بني تَمِيمٍ» فلا يجوزُ الحذفُ؛ فلا تقولُ: «اخْتَرْتُ القَوْمَ بني تَمِيمٍ»؛ إذ لا يُدْرَى: هَلِ الأصلُ «اخْتَرْتُ القَوْمَ مِنْ بني تَمِيمٍ» أو «اخْتَرْتُ مِنَ القَوْمِ بني تَمِيمٍ».

أَمْضُونَ الرُّسُومَ وَلَا نُحَيَّا

الإعرابُ: «تمرون» فعل وفاعل «الديار» منصوب على نزع الخافض، وأصله: تمرون بالديار «ولم تعوجوا» الواو للحال، ولم: نافية جازمة، تعوجوا: فعل مضارع مجزوم بلم، وعلامة جزمه حذف النون، وواو الجماعة فاعل، والجملة في محل نصب حال «كلامكم» كلام: مبتدأ، وكلام مضاف، وضمير المخاطبين مضاف إليه «عليّ» جار ومجرور متعلق بحرام الآتي «حرام» خبر المبتدأ.

الشاهد فيه: قوله: «تمرون الديار» حيث حذف الجار وأوصل الفعل اللازم إلى الاسم الذي كان مجروراً فنصبه، وأصل الكلام: «تمرون بالديار» ويسمى ذلك: «الحذف والإيصال»، وهذا قاصر على السماع، ولا يجوز ارتكابه في سعة الكلام، إلا إذا كان المجرور مصدراً مؤولاً من «أن» المؤكدة مع اسمها وخبرها، أو من «أن» المصدرية مع منصوبها.

ومثل هذا الشاهد قول عمر بن أبي ربيعة المخزومي:

غَضِبْتُ أَنْ نَظَرْتُ نَحْوَ نِسَاءٍ لَيْسَ يَعْرِفَنِي مَرَزَنَ الطَّرِيقَا

ومحلُّ الاستشهاد قوله: «مررن الطريقا» حيث حذف حرفَ الجرِّ ثم أوصل الفعل اللازم إلى الاسم الذي كان مجروراً فنصبه، وأصل الكلام: مررن بالطريق، وفيه شاهد آخر للقياسي من هذا الباب؛ وذلك في قوله: «غضبت أن نظرت» وأصله: غضبت مِنْ أَنْ نظرت.

(١) نعى ابن هشام على النحويين عدم ذكر «كي» المصدرية. «أوضح المسالك» ٩٣/٢ - ٩٤.

و«كي» المصدرية يُنصَبُ بها المضارع ويؤول معها بمصدر، وهي متضمنة سببية ما قبلها فيما بعدها، ويشترط أن تسبقها لام التعليل ملفوظاً بها؛ كقوله تعالى: ﴿لَيْكِلَا تَأْسَوْا عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ﴾ [الحديد: ٢٣] أو مقدرة؛ كقولك: أتيتُ كي تُكرمني، أي: لكي تُكرمني. فإن لم يصح تأويل «اللام» ف«كي» تعليلية يُنصَبُ الفعلُ بعدها بـ«أن» مضمرة، و«أن» المضمرة وصلتها في تأويل المصدر المجرور بـ«كي».

وأما «أنّ، وأن» فيجوزُ حذفُ حرفِ الجرِّ معهما قياساً مُطَّرداً^(١)، بشرطِ أَمْنِ اللَّبْسِ^(٢)، كقولك: «عَجِبْتُ أَنْ يَدُوا» والأصل: «عَجِبْتُ مِنْ أَنْ يَدُوا» أي: من أَنْ يُعْطُوا الدِّيَةَ، ومثال ذلك مع أنّ - بالتشديد - «عَجِبْتُ مِنْ أَنَّكَ قَائِمٌ» فيجوزُ حذفُ «مِنْ» فتقول: «عَجِبْتُ أَنَّكَ قَائِمٌ»؛ فإن حَصَلَ لَبْسٌ لم يَجْزِ الحَذْفُ، نحو: «رَغِبْتُ فِي أَنْ تَقُومَ» أو «رَغِبْتُ فِي أَنَّكَ قَائِمٌ» فلا يجوزُ حذفُ «في» لاحتمالِ أَنْ يَكُونَ المحذوفُ «عَنْ» فيحصل اللَّبْسُ.

واختلفَ في محلِّ «أنّ، وأن» عند حَذْفِ حَرَفِ الجرِّ، فذهب الأَخْفَشُ^(٣) إلى أنهما في محلِّ جرٍّ، وذهب الكسائي^(٤) إلى أنهما في محلِّ نصبٍ^(٥)، وذهب سيبويه^(٦) إلى تجويز الوَجْهَيْنِ^(٧).

(١) يجوز حذف حرف الجر حين يكون المجرور مصدراً مؤولاً من إحدى «أنّ»، «أن»، «كي» المصدريات وصلتها. وإنما اطرد هذا الحذف لطول الحرف المصدرية بالصلة. ولأن دخول حرف الجر على الموصول الحرفي مستقبَح.

(٢) قال ابن هشام معترضاً على ابن مالك: واشترط ابن مالك في «أنّ» و«أن» أمن اللبس، فمنع الحذف في نحو «رغبتُ في أن تفعل»، أو «عن أن تفعل»؛ لإشكال المراد بعد الحذف. ويشكل عليه: «وَرَغِبُونَ أَنْ تَكُونُوا» [النساء: ١٢٧] فحذف الحرف مع أن المفسرين اختلفوا في المراد «أوضح المسالك» ٩٤/٢.

وأجيب على مثل هذا الاعتراض بأن الحذف لقريته هي أن سبب النزول يُرَجَّح أحد المعنيين فيزول اللبس أو أن الحذف قُصِدَ به الإبهام على السامع. ذكرهما المرادي ٦٢٥/٢، والأشموني ١٣٢/٢ - ١٣٣. أو أن عدم الاطراد - أي: القياس - لا يمنع من الورد مُطلقاً. ذكره السيوطي في «البهجة» ص ١٦٧.

(٣) الجرم مذهب الخليل أيضاً، ونسبه الأشموني في «شرح» ١٣٣/٢، والسيوطي في «البهجة» ص ١٦٦ للكسائي.

(٤) عند الأشموني والسيوطي مذهب الكسائي الجرّ.

(٥) وهو مذهب الفراء وسيبويه كما عند الأشموني والسيوطي.

وتعليقه: ضعف الجار عن العمل محذوفاً، وما دام قد وجب النصب في غير «أنّ» و«أن» فكذا الحال معهما.

(٦) نسب الأشموني والسيوطي سيبويه إلى القول بالنصب، والذي في «الكتاب» ١٥٤/٣ - ١٥٥ تجويز الوجهين. وانظر أواخر حاشية الشيخ محيي الدين عبد الحميد التالية.

(٧) أما الذين ذهبوا إلى أنّ المصدر المنسب من الحرف المصدرية ومعموله في محلِّ نصب بعد حذف حرف الجرّ الذي كان يقتضي جرّه، فاستدلوا على ذلك بشيئين:

وحاصله: أَنَّ الْفِعْلَ اللَّازِمَ يَصِلُ إِلَى الْمَفْعُولِ بِحَرْفِ الْجَرِّ، ثُمَّ إِنْ كَانَ الْمَجْرُورُ غَيْرَ «أَنَّ» وَأَنَّ» لَمْ يُجْزَ حَذْفُ حَرْفِ الْجَرِّ إِلَّا سَمَاعًا، وَإِنْ كَانَ «أَنَّ» وَأَنَّ» جاز [ذلك] قِيَا سًا عِنْدَ أَمْنِ اللَّبْسِ، وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ.

= أولهما: أن حرف الجرّ عامل ضعيف، وآية ضعفه أنه مختص بنوع واحد هو الاسم، والعامل الضعيف لا يقوى على العمل إلا إذا كان مذكورًا، فمتى حذف من الكلام زال عمله.
وثاني الدليلين: أن حرف الجر إذا حذف من الكلام وكان مدخوله غير «أَنَّ» و«أَنَّ» فنحن متفقون على أن الاسم الذي كان مجرورًا به ينصب، كما في بيت عمر وبيت جرير السابق (رقم ١٥٩)، وكما في قول ساعدة بن جؤية الهذلي:

لَدُنَّ بِهَزِّ الْكَفِّ يَعْسِلُ مَتْنُهُ فِيهِ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الشَّعْلَبُ

وكما في قول المتلمّس جرير بن عبد المسيح يخاطب عمرو بن هند ملك الحيرة:

أَلَيْتَ حَبَّ الْعِرَاقِ الدَّهْرَ أَطْعَمَهُ وَالْحَبُّ يَأْكُلُهُ فِي الْقَرْيَةِ السُّوسُ

أراد الأول: كما عسل في الطريق، وأراد الثاني: أليت على حب العراق، فلما حذف حرف الجر نصبنا الاسم الذي كان مجرورًا؛ فيجب أن يكون هذا هو الحكم مع أَنَّ وَأَنَّ.

وأما الذين ذهبوا إلى أن المصدر في محل جر بعد حذف حرف الجر، فقد استدلوا على ما ذهبوا إليه بالسمع عن العرب.

فمن ذلك قول الفرزدق من قصيدة يمدح فيها عبد المطلب بن عبد الله المخزومي:

وَمَا زُرْتُ لَيْلَى أَنْ تَكُونِ حَبِيبَةً إِلَيَّ وَلَا دِينَ بِهَا أَنَا طَالِبُهُ

فقوله: «ولا دين» مروي بجرّ «دين» المعطوف على المصدر المنسب من «أَنْ تَكُونِ.. الخ» وذلك يدلُّ على أن هذا المصدر مجرور؛ لوجوب تطابق المعطوف والمعطوف عليه في حركات الإعراب.

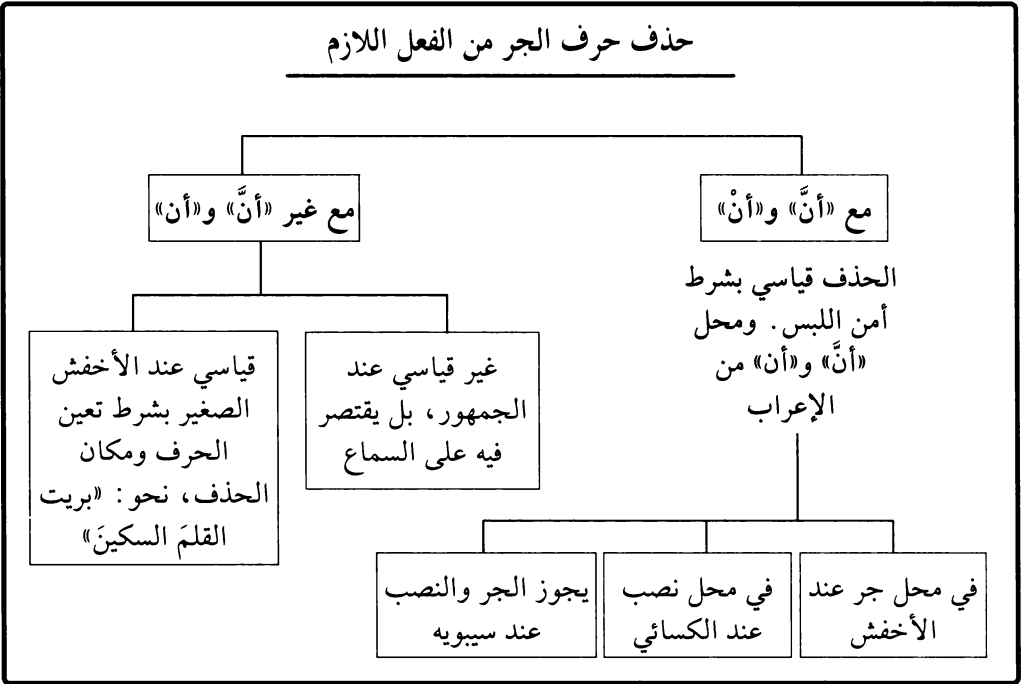
وقد حذف الفرزدق حرف الجرّ وأبقى الاسم مجرورًا على حاله قبل الحذف، وذلك في قوله:

إِذَا قِيلَ أَيُّ النَّاسِ شَرُّ قَبِيلَةٍ أَشَارَتْ كَلِيبٍ بِالْأَكْفِ الْأَصَابِعُ

أصل الكلام: أشارت إلى كليب، فلمّا حذف «إلى» أبقى «كليب» على جرّه.

فلمّا رأى سيبويه رحمه الله تكافؤ الأدلة، وأن السماع ورد بالوجهين ولا وجه لترجيح أحدهما على الآخر، جوّز كلّ واحد منهما.

حذف حرف الجر من الفعل اللازم



٢٧٤ - والأصلُ سَبَقُ فَاعِلٍ مَعْنَى كَمَنْ مِنْ «أَلْبَسَنْ مَنْ زَارَكُم نَسَجَ الْيَمَنِ»^(١)

إذا تَعَدَّى الفعلُ إلى مفعولين الثاني منهما ليس خبراً في الأصل؛ فالأصلُ تقديمُ ما هو فاعلٌ في المعنى، نحو: «أَعْطَيْتُ زَيْدًا دِرْهَمًا» فالأصلُ تقديمُ «زيد» على «دِرْهَم» لأنه فاعلٌ في المعنى، لأنه الآخِذُ لِلدَّرْهَمِ، وكذا «كَسَوْتُ زَيْدًا جُبَّةً» و«أَلْبَسَنْ مَنْ زَارَكُم نَسَجَ الْيَمَنِ» ف«مَنْ»: مفعولٌ أوَّلٌ، و«نَسَجَ»: مفعولٌ ثانٍ، والأصلُ تقديمُ «مَنْ» على «نَسَجَ الْيَمَنِ» لأنَّه اللَّابِسُ، ويجوز تقديمُ ما ليسَ فاعلاً معنَى، لكنَّه خِلافُ الأَصْلِ.

(١) «والأصل» مبتدأ «سبق» خبر المبتدأ، وسبق مضاف، و«فاعل» مضاف إليه «معنى» منصوب على نزع الخافض، أو تمييز «كمن» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كائن كمن... إلخ «من» حرف جر، ومجروره قول محذوف، والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال «ألبس» فعل أمر مؤكد بالنون الخفيفة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «من» اسم موصول: مفعول أول لألبس «زاركم» زار: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من، وضمير المخاطبين مفعول به، والجملة لا محل لها صلة «نَسَجَ» مفعول ثانٍ لألبس، ونَسَجَ مضاف، و«اليمين» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة، وسكن لأجل الوقف.

٢٧٥ - وَيَلْزَمُ الْأَصْلُ لِمَوْجِبٍ عَرًّا وَتَرَكَ ذَاكَ الْأَصْلَ حَثْمًا قَدْ يُرَى^(١)
 أي: يلزم الأصل - وهو تقديم الفاعل في المعنى - إذا طرأ ما يوجب ذلك، وهو خوف اللبس، نحو: «أعطيْتُ زيدًا عمرًا» فيجب تقديم الآخذِ منهما، ولا يجوزُ تقديمَ غيره، لأجل اللبس؛ إذ يحتملُ أن يكونَ هوَ الفاعل.
 وقد يجبُ تقديمُ ما ليسَ فاعلاً في المعنى، وتأخيرُ ما هوَ فاعل في المعنى، نحو: «أعطيْتُ الدرهمَ صاحِبَهُ» فلا يجوزُ تقديمُ صاحبه وإن كانَ فاعلاً في المعنى؛ فلا تقول: «أعطيْتُ صاحِبَهُ الدرهمَ» لئلا يعودَ الضميرُ على متأخرٍ لفظاً ورُتبةً، وهو ممتنع^(٢)، والله أعلم.

(١) «ويلزم الأصل» فعل وفاعل «الموجب» جار ومجرور متعلق بيلزم «عرا» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى موجب، والجملة في محل جر نعت لموجب «وترك» مبتدأ، وترك مضاف، واسم الإشارة من «ذاك» مضاف إليه، والكاف حرف خطاب «الأصل» بدل أو عطف بيان من اسم الإشارة «حتمًا» حال من نائب الفاعل المستتر في «يرى» الآتي، وتقديره باسم مفعول، أي: مختوماً «قد» حرف تقليل «يرى» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ترك، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ.

(٢) تلخيص ما أشار إليه الشارح والناظم في هذه المسألة أن للمفعول الأول مع المفعول الثاني - اللذين ليس أصلهما المبتدأ والخبر - ثلاثة أحوال:

الحالة الأولى: يجب فيها تقديم الفاعل في المعنى.

والحالة الثانية: يجب فيها تقديم المفعول في المعنى.

والحالة الثالثة: يجوز فيها تقديم أيهما شئت، وسنبين لك مواضع كل حالة منها تفصيلاً.

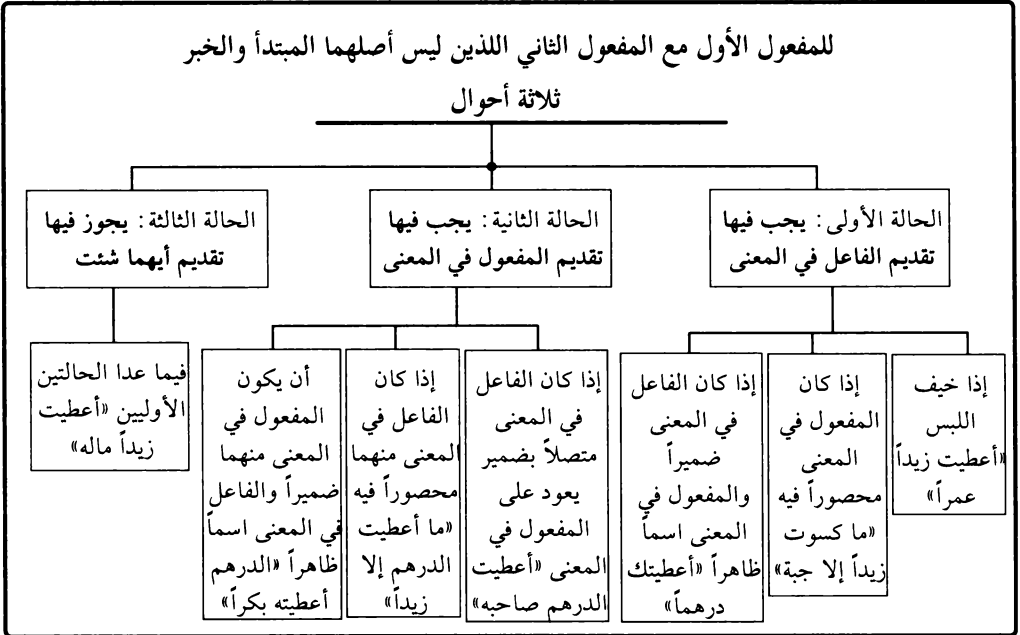
أما الحالة الأولى، فلها ثلاثة مواضع: أولها: أن يخاف اللبس، وذلك إذا صلح كل من المفعولين أن يكون فاعلاً في المعنى، وذلك نحو: «أعطيْتُ زيدًا عمرًا». وثانيها: أن يكون المفعول في المعنى محصوراً فيه، نحو قولك: «ما كسوت زيداً إلا جبة، وما أعطيْتُ خالدًا إلا درهماً». وثالثها: أن يكون الفاعل في المعنى ضميراً والمفعول في المعنى اسماً ظاهراً، نحو: «أعطيْتُك درهماً».

وأما الحالة الثانية، فلها ثلاثة مواضع أيضاً: أولها: أن يكون الفاعل في المعنى متصلًا بضمير يعود على المفعول في المعنى، نحو: «أعطيْتُ الدرهمَ صاحِبَهُ» إذ لو قدّم لعاد الضميرُ على متأخرٍ لفظاً ورُتبةً. وثانيها: أن يكون الفاعل في المعنى محصوراً فيه، نحو قولك: «ما أعطيْتُ الدرهمَ إلاً زيدًا». وثالثها: أن يكون المفعول في المعنى ضميراً والفاعل في المعنى اسماً ظاهراً، نحو قولك: «الدرهمَ أعطيته بكرًا».

٢٧٦ - وَحَذَفَ فَضْلَةً أَجْزُ إِنْ لَمْ يَضُرَّ كَحَذَفِ مَا سِيقَ جَوَاباً أَوْ حُصِرَ^(١)

الْفَضْلَةُ: خِلافُ الْعُمْدَةِ، وَالْعُمْدَةُ: مَا لَا يُسْتَعْنَى عَنْهُ، كَالْفَاعِلِ، وَالْفَضْلَةُ: مَا يُمْكِنُ الْإِسْتِعْنَاءُ عَنْهُ، كَالْمَفْعُولِ بِهِ؛^(٢) فَيَجُوزُ حَذْفُ الْفَضْلَةِ إِنْ لَمْ يَضُرَّ^(٣)، كَقَوْلِكَ فِي «صَرَبْتُ

= وَأَمَّا الْحَالَةُ الثَّلَاثَةُ، ففِيمَا عدا ما ذَكَرْنَاهُ مِنْ مَوَاضِعِ الْحَالَتَيْنِ، وَمِنْهَا قَوْلُكَ: «أَعْطَيْتُ زَيْدًا مَالَهُ» يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ فِيهِ: أَعْطَيْتُ مَالَهُ زَيْدًا؛ فَالضَّمِيرُ إِنْ عَادَ عَلَى مَتَأَخَّرَ لَفْظًا، فَقَدْ عَادَ عَلَى مَتَقَدَّمَ رُتْبَةً.



(١) «وحذف» مفعول به مقدم لأجز، وحذف مضاف، و«فضلة» مضاف إليه «أجز» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «إن» شرطية «لم» جازمة نافية «يضر» فعل مضارع مجزوم بلم، وجملته فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى حذف، وجواب الشرط محذوف، وتقدير الكلام: إن لم يضر حذف الفضلة فأجزه «كحذف» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، أي: وذلك كائن كحذف، و«ما» اسم موصول: مضاف إليه «سيق» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة لا محل لها صلة الموصول «جواباً» مفعول ثانٍ لسبق «أو» عاطفة «حصر» فعل ماض مبني للمجهول معطوف على سيق.

(٢) من غير باب «ظن»، فهذا يجوز حذفه اختصاراً لا اقتصاراً.

والاختصار: ما كان بدليل، والاختصار: بدون، وما كان من غير باب «ظن» جاز اختصاراً واقتصاراً.

(٣) وذلك لغرضٍ لفظي، كتناسب الفواصل - أو السجع -، والإيجاز، أو لغرضٍ معنويٍّ كالاقتدار، أو استهجانٍ ذكر المفعول به، أو للعلم به.

زيداً»: «ضَرَبْتُ» بحذف المفعول به، وكقولك في «أعطيت زيداً درهماً»: «أَعْطَيْتُ»، ومنه قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى﴾ [الليل: ٥] و«أعطيت زيداً»، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾ [الضحى: ٥]، و«أعطيت درهماً» قيل: ومنه قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ يُعْطُوا الْجِزْيَةَ﴾ [التوبة: ٢٩] التقدير - والله أعلم - حتى يُعْطَوْكُمُ الْجِزْيَةَ.

فإن ضَرَ حَذَفَ الْفَضْلَةَ لَمْ يَجْزُ حَذْفُهَا، كما إذا وَقَعَ الْمَفْعُولُ بِهِ فِي جَوَابِ سَوَالٍ، نَحْوُ أَنْ يُقَالَ: «مَنْ ضَرَبْتُ؟» فَتَقُولُ: «ضَرَبْتُ زَيْدًا» أَوْ وَقَعَ مَحْضُورًا، نَحْوُ: «مَا ضَرَبْتُ إِلَّا زَيْدًا» فَلَا يَجُوزُ حَذْفُ «زَيْدًا» فِي الْمَوْضِعَيْنِ^(١)؛ إِذْ لَا يَحْصُلُ فِي الْأَوَّلِ الْجَوَابُ، وَبَقِيَ الْكَلَامُ فِي الثَّانِي دَالًّا عَلَى نَفْيِ الضَّرْبِ مُطْلَقًا، وَالْمَقْصُودُ نَفْيُهُ عَنْ غَيْرِ «زَيْدٍ» فَلَا يُفْهَمُ الْمَقْصُودُ عِنْدَ حَذْفِهِ.

٢٧٧ - وَيُحَذَفُ النَّاصِبُهَا إِنْ عَلِمَا وَقَدْ يَكُونُ حَذْفُهُ مُلْتَزِمًا^(٢)

يَجُوزُ حَذْفُ نَاصِبِ الْفَضْلَةِ إِذَا دَلَّ عَلَيْهِ دَلِيلٌ، نَحْوُ أَنْ يُقَالَ: «مَنْ ضَرَبْتُ؟» فَتَقُولُ: «زَيْدًا» التَّقْدِيرُ: «ضَرَبْتُ زَيْدًا» فَحَذْفُ «ضَرَبْتُ» لِدَلَالَةِ مَا قَبْلَهُ عَلَيْهِ، وَهَذَا الْحَذْفُ جَائِزٌ، وَقَدْ يَكُونُ وَاجِبًا كَمَا تَقَدَّمَ فِي بَابِ الْإِشْتِغَالِ^(٣)، نَحْوُ: «زَيْدًا ضَرَبْتُهُ» التَّقْدِيرُ: «ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرَبْتُهُ» فَحَذْفُ «ضَرَبْتُ» وَجُوبًا كَمَا تَقَدَّمَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) وثمة موضع ثالث، وهو إذا ما حُذِفَ عَامِلُهُ، كقولك: إياك والكذب.

(٢) «ويحذف» فعل مضارع مبني للمجهول «الناصبها» الناصب: نائب فاعل يحذف، وهو اسم فاعل يعمل عمل الفعل، وفاعله ضمير مستتر فيه، و«ها» ضمير الغائب العائد إلى الفضلة مفعول به «إن» شرطية «علما» علم: فعل ماض مبني للمجهول، فعل الشرط، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الناصب، والألف للإطلاق «وقد» حرف تقليل «يكون» فعل مضارع ناقص «حذفه» حذف: اسم يكون، وحذف مضاف، وضمير الغائب العائد إلى الناصب مضاف إليه «ملتزماً» خبر يكون.

(٣) وفي أبواب: النداء، والتحذير، والإغراء، وبشروطها. وما كان مثلاً، كقولك: الكلاب على البقر. أي: أرسل الكلاب. أو ما أُجْرِيَ مُجْرَى الْمَثَلِ؛ كقوله تعالى: ﴿أَنْتَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [النساء: ١٧١].

والفرق ما بين المثل وما أُجْرِيَ مُجْرَاهُ: أن المثل مستعملٌ في غير ما وُضِعَ له للمشابهة بين ما وُضِعَ له وغيره على طريق الاستعارة التمثيلية، والمثل مسموعٌ عن العرب.

وما أُجْرِيَ مُجْرَاهُ: مستعملٌ في غير ما وُضِعَ له، لكن أشبه المثل في كثرة الاستعمال وحسن الاختصار، فأعطي حُكْمَهُ في عدم التغيير، وهو مما لم يُسْمَعْ لكن شاع متأخراً.

ينظر: «شرح الأشموني» وعليه «حاشية الصبان» ١٣٧/٢، و«شرح المرادي» ٦٢٨/٢، و«أوضح المسالك»

٩٨/٢ - ٩٩، و«البهجة المرضية» ص ١٦٨، و«شرح المكودي» ص ١١٤.

التَّنازُعُ في العَمَلِ

٢٧٨ - إنَّ عامِلانِ اقْتَضَيَا في اسمِ عَمَلٍ قَبْلُ فَلِلْواحِدِ مِنْهُما العَمَلُ^(١)

٢٧٩ - والثَّانِ أَوْلَى عندَ أَهلِ البَصْرَةِ واختارَ عَكْساَ غَيْرُهُمُ ذا أُسْرَةٍ^(٢)

التنازعُ عبارةٌ عن تَوَجُّهٍ عامِلينِ^(٣) إلى مَعْمولٍ واحِدٍ^(٤)، نحوُ: «ضَرَبْتُ وأَكْرَمْتُ زيدا» فكلُّ واحدٍ من «ضَرَبْتُ» و«أَكْرَمْتُ» يطلبُ «زيداً» بالمفعولية، وهذا معنى قوله: «إنَّ عامِلانِ . . إلى آخِرِهِ».

(١) «إنَّ» شرطية «عامِلانِ» فاعلٌ لفعلٍ محذوفٍ يفسره ما بعده، والتقدير: إنَّ اقتضى عامِلانِ «اقتضيا» فعلٌ وفاعلٌ، والجُملة لا محلَّ لها من الإعراب مفسرة «في اسمٍ» جارٍ ومجرورٍ متعلقٌ باقتضى «عملٍ» مفعولٌ به لاقتضى، وقد وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة «قبل» ظرفٌ متعلقٌ باقتضى، أو بمحذوفٍ يقع حالاً من قوله: عامِلانِ، أي: حال كون هذينِ العامِلينِ واقِعينِ قبلِ الاسمِ، وقبلِ مبنيِ على الضمِّ في محلِّ نصبٍ «لِلواحدِ» الفاء لربطِ الجوابِ بالشرطِ، والجار والمجرور متعلقٌ بمحذوفٍ خبرٍ مقدمٍ «منهما» جارٍ ومجرورٍ متعلقٌ بمحذوفٍ حالٍ من الواحدِ «العملِ» مبتدأٌ مؤخرٌ.

(٢) «والثاني» مبتدأٌ «أولى» خبر المبتدأ «عند» ظرفٌ متعلقٌ بأولى، وعند مضافٌ، و«أهل» مضافٌ إليه، وأهل مضافٌ، و«البصرة» مضافٌ إليه «واختار» فعلٌ ماضٍ «عكساً» مفعولٌ به لاختار «غيرهم» غير: فاعلٌ اختار، وغير مضافٌ، وضمير الغائبين مضافٌ إليه «ذا» حالٌ من غيرهم، وذا مضافٌ، و«أسرة» مضافٌ إليه، وهو بضمِّ الهمزة، والمراد به: ذا قوة، وأصله - بضمِّ الهمزة - الدرع الحصينة، أو قوم الرجل ورهطه الأقربون، ويجوز فتح الهمزة، والأسرة - بالفتح - الجماعة القوية.

(٣) وقد يكون التنازعُ في ثلاثة عوامل، واحتجَّ بقول النبي ﷺ: «تُسَبِّحون وتُكَبِّرون وتُحَمِّدون دُبْرَ كلِّ صلاةٍ ثلاثاً وثلاثين» رواه بهذا اللفظ مسلمٌ في «صحيحه» برقم (١٣٤٧).

(٤) قد يكون العامِلانِ المتنازِعانِ فاعِلينِ، ويشترطُ فيهما حينئذٍ: أن يكونا متصرفين، نحو قوله تعالى: ﴿عَاثِرِي أُفْرُقَ عَلَيْهِ فِطْرًا﴾ [الكهف: ٩٦]، وقد يكونان اسمينِ، ويشترطُ فيهما حينئذٍ أن يكونا مشبهين للفعل في العملِ، وذلك بأن يكونا اسمي فاعِلينِ، نحو قول الشاعر:

عُهدتُ مُغِيثًا مغنياً مَنْ أجزتُهُ

فمن: اسمٌ موصولٌ تنازعه كلٌّ من مغيثٍ ومغنٍ، أو بأن يكونا اسمي مفعولٍ، كقول كثير:

قَضَى كُلُّ ذِي دِينٍ فَوْقَى غَرِيمَهُ وَعَزَّةٌ مَمْطُولٌ مُعْنَى غَرِيمِهَا

أو بأن يكونا مصدرين، كقولك: عجبت من حبك وتقديرك زيدا، أو بأن يكونا اسمي تفضيلٍ، كقولك:

زيد أضبط الناس وأجمعهم للعلم، أو بأن يكونا صفتين مشبهتين، نحو قولك: زيد حذر وكريم أبوه، أو =

وقوله: «قَبْلُ» معناه أَنَّ العاملين يكونانِ قَبْلَ المعمولِ كما مَثَّلْنَا، ومقتضاهُ أَنَّهُ لو تَأَخَّرَ العاملانِ لم تكن المسألهُ من باب التنازعِ.

= بأن يكونا مختلفين، فمثال الفعل واسم الفعل قوله تعالى: ﴿هَآؤُمْ أَقْرَبُ وَأَكْبَرُ﴾ [الحاقة: ١٩]، ومثال الفعل والمصدر قول الشاعر:

لَقَدْ عَلِمْتُ أَوْلَى الْمُغِيرَةِ أَنَّنِي لَقَيْتُ فَلَمْ أَنْكُلْ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعًا

فقوله: «مسمعا» اسم رجل، وقد تنازعه من حيث العمل كل من «لقيت» و«الضرب».

ومنه تعلم أنه لا تنازع بين حرفين، ولا بين فعلين جامدين، ولا بين اسمين غير عاملين، ولا بين فعل متصرف وآخر جامد، أو فعل متصرف واسم غير عامل.

ويشترط في العاملين - سوى ما فصلنا - شرط ثان، هو أن يكون بينهما ارتباط، فلا يجوز أن تقول: «قام قعد أخوك» إذ لا ارتباط بين الفعلين^(*).

(*) [ويشترط للعاملين كذلك: ألا يكون أحدهما محذوفاً، أي: أن يكونا مذكورين كلاهما. وألا يكون أحدهما مؤكداً للآخر].

والارتباط يحصل بواحد من ثلاثة أمور:

(الأول): أن يعطف ثانيهما على أولهما بحرف من حروف العطف، كما رأيت في الأمثلة التي سقناها.

(الثاني): أن يكون أولهما عاملاً في ثانيهما، نحو قوله تعالى: ﴿وَأَنْتُمْ ظَنُّوا كَمَا ظَنَنْتُمْ أَنْ لَنْ يَبْعَثَ اللَّهُ أَحَدًا﴾ [الجن: ٧] العاملان هما ظنوا وظننتم، والمعمول المتنازع فيه هو ﴿أَنْ لَنْ يَبْعَثَ اللَّهُ﴾ و﴿كَمَا ظَنَنْتُمْ﴾ معمول لظنوا؛ لأنه صفة لمصدر يقع مفعولاً مطلقاً ناصبه ظنوا.

(الثالث): أن يكون جواباً للأول، نحو قوله تعالى: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلْبَةِ﴾ [النساء: ١٧٦] ونحو قوله جلَّ شأنه: ﴿ءَأْتَوْنِي أَفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾ [الكهف: ٩٦].

ويشترط في العاملين أيضاً: أن يكون كل واحد منهما موجهاً إلى المعمول من غير فساد في اللفظ أو في المعنى، فخرج بذلك نحو قول الشاعر:

أَتَاكَ أَتَاكَ اللَّاحِقُونَ أَحْبِسِ أَحْبِسِ

فليس كل واحد من «أتاك أتاك» موجهاً إلى قوله: «اللاحقون»، إذ لو توجه كل واحد إليه لقال: أتوك أتاك اللاحقون، أو لقال: أتاك أتوك اللاحقون، بل المتوجه إليه منهما هو الأول، والثاني تأكيد له، وخرج قول امرئ القيس بن حجر الكندي:

وَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لِأَدْنَى مَعِيشَةٍ كَفَّانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ

وذلك لأن كلاً من «كفاني» و«لم أطلب» ليس متوجهاً إلى قوله: «قليل من المال» إذ لو كان كل منهما متوجهاً إليه لصار حاصل المعنى: كفاني قليل من المال ولم أطلب هذا القليل، وكيف يصح ذلك وهو

يقول بعد هذا البيت:

وقوله: «فللواحد منهما العملُ» معناه أنَّ أَحَدَ العاملين يعملُ في ذلك الاسمِ الظاهرِ،
والآخَرُ يُهْمَلُ عنه ويعملُ في ضميره، كما سيذكره.

ولا خلاف بين البصريين والكوفيين أنه يجوز إعمال كلِّ واحد من العاملين في ذلك
الاسم الظاهر، ولكن اختلفوا في الأولى منهما^(١).

= وَلَكِنَّمَا أَسْعَى لِمَجْدِ مُؤْتَلٍ وَقَدْ يُدْرِكُ الْمَجْدَ الْمُؤْتَلُ أَمْثَالِي
وإنما قوله: «قليل من المال» فاعل كفى، وهو وحده المتوجه إلى العمل فيه، وأما قوله: «ولم أطلب» فله
معمول محذوف يفهم من مجموع الكلام، والتقدير: كفاي قليل من المال ولم أطلب الملك.
ويشترط في العاملين أيضًا: أن يكونا متقدمين على المعمول، كالأمثلة التي ذكرناها والتي ذكرها الشارح،
فإن تقدم المعمول، فإما أن يكون مرفوعًا، وإما أن يكون منصوبًا، فإن تقدم وكان مرفوعًا، نحو قولك:
«زيد قام وقعد» فلا عمل لأحد العاملين فيه، بل كل واحد منهما عامل في ضميره، وإن كان منصوبًا، نحو
قولك: «زيدًا ضربت وأهنت» فالعامل فيه هو أول العاملين، وللثاني منهما معمول محذوف يدل عليه
المذكور، أو لا معمول له أصلاً، وإن توسط المعمول بين العاملين، نحو قولك: «ضربت زيدًا وأهنت»
فهو معمول للسابق عليه منهما، وللمتأخر عنه معمول محذوف يدل عليه المذكور، وقد أشار الشارح إشارة
وحيدة إلى هذا الشرط.

(١) رأى البصريون أن إعمال ثاني العاملين أولى من إعمال الأول منهما لثلاث حُجج:

الأولى: أنه أقرب إلى المعمول، وهي العلة التي ذكرها الشارح.

الثانية: أنه يلزم على إعمال الأول منهما الفصل بين العامل - وهو المتقدم - ومعموله - وهو الاسم الظاهر -
بأجنبي من العامل، وهو ذلك العامل الثاني، ومع أن الفصل بين العامل والمعمول مغتفر في هذا الباب
للضرورة التي ألجأت إليه، فهو خلاف الأصل على الأقل.

الثالثة: أنه يلزم على إعمال العامل الأول في لفظ المعمول أن تعطف عليه الجملة الأولى - وهي جملة
العامل الأول مع معموله - قبل تمامها، والعطف قبل تمام المعطوف عليه خلاف الأصل.

ورأى الكوفيون أن إعمال الأول أولى من إعمال الثاني لعلتين:

الأولى: أنه سبق وأقدم ذكراً، وهي العلة التي ذكرها الشارح.

والثانية: أنه يترتب على إعمال العامل الثاني في لفظ المعمول المذكور أن تضمير ضميرًا في العامل الأول
منهما، فيكون في الكلام الإضمار قبل الذكر، وهو غير جائز عندهم؛ وخلاف الأصل عند البصريين.

ولكل فريق من الفريقين مستند من السماع عن العرب.

ثم إنه قد يوجد في الكلام ما يوجب إعمال الثاني، كما في قولك: ضربت بل أكرمت زيدًا، وقد يوجد فيه
ما يوجب إعمال الأول، كما في قولك: لا أكرمت ولا قدمت زيدًا.

فذهب البصريون إلى أن الثاني أَوْلَى به؛ لقرْبِهِ منه، وذهب الكوفيون إلى أن الأَوَّل أولى به؛ لتَقَدُّمِهِ^(١).

٢٨٠ - وَأَعْمِلِ الْمُهْمَلَ فِي ضَمِيرِ مَا تَنَازَعَاهُ وَالتَّزِمَ مَا التُّزِمَا^(٢)

٢٨١ - كَيْحَسِنَانَ وَيُسِيءُ ابْنَاكَ وَقَدْ بَغَى وَاعْتَدَى عَبْدَاكَ^(٣)

أي: إذا أعملت أحدَ العاملين في الظاهر وأهملت الآخر عنه، فأعملِ المهملَ في ضميرِ الظاهر^(٤)، والتَّزِمِ الإضمارَ إن كان مطلوبُ العاملِ مما يلزم ذكرُه ولا يجوزُ حذفُه، كالفاعلِ، وذلك كقولك: «يُحْسِنُ وَيُسِيءُ ابْنَاكَ»^(٥) فكلُّ واحدٍ من «يُحْسِنُ» و«يُسِيءُ» يطلبُ «ابنَاكَ» بالفاعلية، فإن أعملتَ الثاني وَجَبَ أن تُضْمِرَ في الأَوَّلِ فاعلَه، فتقولُ: «يُحْسِنَانِ وَيُسِيءُ ابْنَاكَ» وكذلك إن أعملتَ الأَوَّلَ وَجَبَ الإضمارُ في الثاني، فتقولُ: «يُحْسِنُ وَيُسِيئَانِ ابْنَاكَ» ومثله «بَغَى وَاعْتَدَى عَبْدَاكَ» وإن أعملتَ الثاني في هذا المثالِ قلتُ: «بَغَى وَاعْتَدَى عَبْدَاكَ» ولا يجوزُ تَرْكُ الإضمارِ، فلا تقولُ: «يُحْسِنُ وَيُسِيءُ ابْنَاكَ» ولا «بَغَى وَاعْتَدَى

(١) وذهب بعض النحاة إلى التساوي.

وفضَّل أبو ذرَّ الخشني الملقب بـ«ابن أبي كعب» فقال: إن كان إعمال الثاني يؤدي إلى الإضمار في الأول فيُختار إعمال الأول وإلا فيُختار إعمال الثاني. ذكره المرادي ٢/٦٣٦.

ويرجعُ مذهب البصريين بكون إعمال الثاني هو الأكثرُ وروداً في القرآن والحديث وعن العرب.

(٢) «وأعمل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «المهمل» مفعول به لأعمل «في ضمير» جارٍ ومجرور متعلق بأعمل، وضمير مضاف، و«ما» اسم موصول: مضاف إليه «تنازعاه» فعل ماضٍ وفاعل ومفعول به، والجملة لا محل لها صلة الموصول «والتزم» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ما» اسم موصول مفعول به لالتزم «التزما» فعل ماضٍ مبني للمجهول، والألف للإطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما، والجملة لا محل لها صلة.

(٣) «كبحسنان» الكاف جارة لقول محذوف، يحسنان: فعل وفاعل «ويسيء» فعل مضارع «ابنَاكَ» ابنا: فاعل يسيء مرفوع بالألف لأنه مثنى، وابنا مضاف، وضمير المخاطب مضاف إليه «وقد» حرف تحقيق «بغى» فعل ماضٍ «واعتديا» فعل وفاعل «عبدَاكَ» فاعل بغى، ومضاف إليه.

(٤) بضابط المطابقة من الضمير للظاهر في الأفراد وخلافه من تثنية وجمع، وفي التذكير وخلافه من التأنيث.

(٥) هذا القول مثلاً على ما لا يجوز، فإنه سينهى عنه بعد أسطر، فافطن.

عَبْدَاكَ» لَأَنَّ تَرْكَهُ ^(١) يُوَدِّي إِلَى حَذْفِ الْفَاعِلِ، وَالْفَاعِلُ مُلْتَزِمُ الذَّكْرِ، وَأَجَازَ الْكَسَائِثِي ذَلِكَ عَلَى الْحَذْفِ، بِنَاءٍ عَلَى مَذْهَبِهِ فِي جَوَازِ حَذْفِ الْفَاعِلِ ^(٢)، وَأَجَازَهُ الْفَرَّاءُ عَلَى تَوَجُّهِ الْعَامِلِينَ مَعًا إِلَى الْأَسْمِ الظَّاهِرِ، وَهَذَا بِنَاءٌ مِنْهُمَا عَلَى مَنَعِ الْإِضْمَارِ فِي الْأَوَّلِ عِنْدَ إِعْمَالِ الثَّانِي؛ فَلَا تَقُولُ: «يَحْسَنَانِ وَيَسِيءُ ابْنَاكَ» وَهَذَا الَّذِي ذَكَرْنَاهُ عَنْهُمَا هُوَ الْمَشْهُورُ مِنْ مَذْهَبِهِمَا فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ.

٢٨٢ - وَلَا تَجِيءُ مَعَ أَوَّلٍ قَدْ أَهْمَلَا بِمُضْمَرٍ لِغَيْرِ رَفْعٍ أَوْهَلَا ^(٣)

٢٨٣ - بَلْ حَذْفُهُ الرِّمُّ إِنْ يَكُنْ غَيْرَ خَبَرٍ وَأَخْرَنُهُ إِنْ يَكُنْ هُوَ الْخَبَرُ ^(٤)

(١) يريد أن ترك الإضمار يؤدي إلى حذف الفاعل، وهذا كلام قاصر، ولا بد من تقدير لتصح العبارة، فإن ترك الإضمار لا يؤدي إلى حذف الفاعل دائماً، لجواز أن يظهر مع كل عامل معموله، والكلام التام أن يقال: إن ترك الإضمار يلزم منه أحد أمرين، الأول: التكرار إذا أظهرت مع كل عامل معموله، والثاني: حذف الفاعل، وكلاهما محظور.

(٢) ووافقهُ السُّهَيْلِيُّ وَهَشَامٌ.

وقد قال الصبان في «حاشيته» ١٥٠/٢: قيل: ما وَقَعَ فِيهِ أَشْنَعُ مِمَّا فَرَّ مِنْهُ؛ لِأَنَّ حَذْفَ الْفَاعِلِ [العمدة] أَشْنَعُ مِنَ الْإِضْمَارِ قَبْلَ الذَّكْرِ.

والإضمار قبل الذكر مسموعٌ في الكلام الفصيح، وحكاها سيبويه في «الكتاب» ٧٩/١، و٨٩/١ ومثله بقوله: «ضربوني وضربت قومك». ورؤي:

جَفَوْنِي وَلَمْ أَجِفْ الْأَخْلَاءَ إِنِّي لَغَيْرِ جَمِيلٍ مِنْ خَلِيلِي مُهْمَلٌ

ذكر صدره ابن هشام في «أوضح المسالك» ١١١/٢، ورواه الأشموني ١٥١/٢، والمرادي ٦٣٩/٢.

(٣) «ولا» ناهية «تجئ» فعل مضارع مجزوم بلا الناهية، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «مع» ظرف متعلق بتجئ، ومع مضاف، و«أول» مضاف إليه «قد» حرف تحقيق «أهملًا» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى أول، والجملة في محل جر صفة لأول «بمضمر» جار ومجرور متعلق بتجئ «لغير» جار ومجرور متعلق بأوهل الآتي، وغير مضاف، و«رفع» مضاف إليه «أوهلا» فعل ماض مبني للمجهول، والألف للإطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مضمر، والجملة في محل جر صفة لمضمر.

(٤) «بل» حرف عطف، ومعناه - هنا - الانتقال «حذفه» حذف: مفعول مقدم لالزم، وحذف مضاف، وضمير الغائب مضاف إليه «الزم» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «إن» شرطية «يكن» فعل مضارع ناقص، فعل الشرط، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مضمر «غير» خبر يكن، وغير مضاف، و«خبر» مضاف إليه «وأخرنه» الواو عاطفة، آخر: فعل أمر مؤكد بالنون الخفيفة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، ونون التوكيد حرف لا محل له من الإعراب، والهاء مفعول به لآخر =

تقدّم أنّه إذا أُعْمِلَ أَحَدُ الْعَامِلِينَ فِي الظَّاهِرِ وَأُهْمِلَ الْآخِرَ عَنْهُ، أُعْمِلَ فِي ضَمِيرِهِ، وَيَلْزَمُ الْإِضْمَارُ إِنْ كَانَ مَطْلُوبُ الْفِعْلِ مِمَّا يَلْزَمُ ذِكْرُهُ، كَالْفَاعِلِ أَوْ نَائِبِهِ، وَلَا فَرْقَ فِي وَجُوبِ الْإِضْمَارِ حِينَئِذٍ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ الْمَهْمَلُ الْأَوَّلَ أَوْ الثَّانِي، فَتَقُولُ: «يُحْسِنَانِ وَيَسِيءُ ابْنَاكَ، وَيُحْسِنُ وَيَسِيئَانِ ابْنَاكَ».

وَذَكَرَ هُنَا أَنَّهُ إِذَا كَانَ مَطْلُوبُ الْفِعْلِ الْمَهْمَلِ غَيْرَ مَرْفُوعٍ، فَلَا يَخْلُو: إِمَّا أَنْ يَكُونَ عَمْدَةً فِي الْأَصْلِ - وَهُوَ مَفْعُولٌ «ظَنَّ» وَأَخْوَاتِيهَا؛ لِأَنَّهُ مَبْتَدَأٌ فِي الْأَصْلِ أَوْ خَبْرٌ، وَهُوَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ: «إِنْ يَكُنْ هُوَ الْخَبْرُ» - أَوْ لَا، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ: فِيمَا أَنْ يَكُونَ الطَّالِبُ لَهُ هُوَ الْأَوَّلُ، أَوْ الثَّانِي، فَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ لَمْ يَجْزِ الْإِضْمَارُ^(١)، فَتَقُولُ: «ضَرَبْتُ وَضَرَبَنِي زَيْدٌ، وَمَرَرْتُ وَمَرَّ بِي زَيْدٌ» وَلَا تَضْمُرُ، فَلَا تَقُولُ: «ضَرَبْتُهُ وَضَرَبَنِي زَيْدٌ» وَلَا «مَرَرْتُ بِهِ وَمَرَّ بِي زَيْدٌ» وَقَدْ جَاءَ فِي الشَّعْرِ، كَقَوْلِهِ: [الطويل]

ش ١٦٠ - إِذَا كُنْتُ تُرْضِيهِ وَيُرْضِيكَ صَاحِبٌ جِهَاراً فَكُنْ فِي الْغَيْبِ أَحْفَظَ لِلْعَهْدِ
وَأَلْغِ أَحَادِيثَ الْوُشَاةِ فَقَلِّمًا يُحَاوِلُ وَاشِ غَيْرَ هَجْرَانِ ذِي وُدٍّ^(٢)

= مبني على الضم في محل نصب «إن» شرطية «يكن» فعل مضارع ناقص فعل الشرط، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مضمّر «هو» ضمير فصل لا محل له من الإعراب «الخبر» خبر يكن، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام، و التقدير: إن يكن مضمّر غير الرفع هو الخبر فأخبره.

(١) لقوله تفصيلاً ذكره ابن هشام ١١٣/٢ وهو: إن استوى العاملان في طلب المرفوع فالعمل لهما، نحو «قام وقعد أخواك»، وإن اختلفا أضمرته مؤخراً كما «ضربني وضربت زيدا هو». ١. هـ.

وتمام معنى قوله: أن العاملين قد يطلبان منصوباً أيضاً كقولك: «ضربت وأوجعت سعيداً».

وأما الإضمار مؤخراً فهو فرارٌ من الإضمار قبل الذكر أو حذف الفاعل. وهذا تعقيد!

(٢) البيتان من الشواهد التي لم نقف لأحد على نسبتها لقاتل معين.

اللغة: «جهاراً» بزنة كتاب؛ أي: عياناً ومشاهدة، وتقول: رأيتَه جهراً وجهاراً، وكلمت فلاناً جهراً وجهاراً، وجهر فلان بالقول جهراً، كل ذلك في معنى العلن، قال الله تعالى: ﴿وَأَيُّرُوا قَوْلَكُمْ أَوْ أَجْهَرُوا بِئْسَ﴾ [الملك: ١٣]، وقال الأخفش في قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ رَأَىٰ اللَّهُ جَهْرَةً﴾ [البقرة: ٥٥]: أي: عياناً يكشف عنا ما بيننا وبينه «الغيب» أصل معناه في اللغة: ما استتر عنك ولم تره، ويريد به ههنا: ما لم يكن الصاحب حاضراً «أحفظ للعهد» يروى في مكانه: «أحفظ للود» والود - بضم الواو في المشهور، وقد تكسر الواو أو تفتح -: المحبة «ألغ» يريد لا تجعل لكلام الوشاة سبيلاً إلى قلبك «الوشاة» جمع =

وإنَّ كَانَ الطَّالِبُ لَهُ هُوَ الثَّانِي وَجِبَ الإِضْمَارُ؛ فَتَقُولُ: «ضَرَبَنِي وَضَرَبْتُهُ زَيْدًا، وَمَرَّ بِي وَمَرَّرْتُ بِهِ زَيْدًا» وَلَا يَجُوزُ الحَذْفُ؛ فَلَا تَقُولُ: «ضَرَبَنِي وَضَرَبْتُ زَيْدًا» وَلَا «مَرَّ بِي وَمَرَّرْتُ زَيْدًا»، وَقَدْ جَاءَ فِي الشَّعْرِ، كَقَوْلِهِ: [مَجْزُوءَ الكَامِلِ]

ش ١٦١ - بِعُكَاظٍ يُعْشِي النَّاطِرِيهَ - مَن إِذَا هُمُ لَمَحُوا شِعَاعَهُ^(١)

= واشي، وهو الذي ينقل إليك الكلام عن خلائك وأحبائك بقصد إفساد ما بينكم من أواصر المحبة «يحاول» هو مضارع من المحاولة، وأصلها إرادة الشيء بحيلة.

المعنى: إذا كانت بينك وبين أحد صداقة وكان كل واحد منكما يعمل في العلن على إرضاء صاحبه، فتمسك بأواصر هذه المحبة في حال غيبة صديقك عنك، ولا تقبل في شأنه أقوال الوشاة، فإنهم إنما يريدون إفساد هذه الصداقة وتعكير صفوها.

الإعراب: «إذا» ظرف زمان تضمن معنى الشرط مبني على السكون في محل نصب «كنت» كان: فعل ماضٍ ناقص، والتاء ضمير المخاطب اسمه، وجملة «ترضيه» من الفعل مع فاعله المستتر ومفعوله في محل نصب خير كان، والجملة من كان ومعمولها في محل جر بإضافة إذا إليها، وهي جملة الشرط «ويرضيك» فعل ومفعول به «صاحب» فاعل يرضيك، وجملة يرضيك وفاعله ومفعوله في محل نصب معطوفة على جملة ترضيه التي قبلها «جهازًا» منصوب على الظرفية تنازعه كل من الفعلين السابقين «فكن» الفاء لربط الجواب بالشرط، كن: فعل أمر ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «في الغيب» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال «أحفظ» خبر كن «للعهد» جار ومجرور متعلق بأحفظ.

الشاهد فيه: قوله: «ترضيه ويرضيك صاحب» فقد تقدم في هذه العبارة عاملان - وهما «ترضى» و«يرضى» - وتأخر عنهما معمول واحد - وهو قوله: «صاحب» - وقد تنازع كل من «ترضى» و«يرضى» ذلك الاسم الذي بعدهما، وهو «صاحب» والأول يطلبه مفعولاً به، والثاني يطلبه فاعلاً، وقد أعمل الشاعر فيه الثاني، وأعمل الأول في ضميره الذي هو الهاء.

والجمهور يرون أنه كان يجب على الشاعر ألا يعمل الأول في الضمير؛ لأن هذا الضمير بالنسبة للعامل الأول فضلة يستغني الكلام عنه، وذكر الضمير مع العامل الأول يترتب عليه الإضمار قبل الذكر، والإضمار قبل الذكر لا يجوز، وقد ارتكبه الشاعر من غير ضرورة ملجئة إلى ارتكاب هذا المحذور، فإنهم إنما أجازوا في هذا الباب الإضمار قبل الذكر حين لا يكون منه بد، وذلك إذا كان الضمير فاعلاً مثلاً؛ لأنه لا يستغني الكلام عنه، ولا يجوز حذفه، والضرورة يجب أن تتقدر بقدرها، ومنهم من منع الإضمار قبل الذكر مطلقاً.

(١) البيت لعاتكة بنت عبد المطلب عمّة النبي ﷺ من كلمة رواها أبو تمام حبيب بن أوس في «ديوان الحماسة» (انظر شرح التبريزي، ٢/٢٥٦ بتحقيقنا) وقبل هذا البيت قولها:

= سَائِلٌ بِنَا فِي قَوْمِنَا وَلَيْكَفٍ مِنْ شَرِّ سَمَاعِهِ

والأصل: «لمحوه» فحذف الضمير ضرورةً، وهو شاذٌ، كما شذَّ عَمَلُ المَهْمَلِ الأوَّلِ في المفعول المضمَر الذي ليسَ بعمدَةٍ في الأصلِ.

هذا كله إذا كان غير المرفوع ليس بعمدَةٍ في الأصل، فإن كان عمدةً في الأصل، فلا يخلو: إمَّا أن يكونَ الطَّالِبُ لَهُ هو الأوَّلُ، أو الثاني، فإن كان الطالبُ له هو الأوَّلُ، وجب إضماره مؤخراً، فتقول: «ظَنَنْتُ وَظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا أَيَّاهُ» وإن كان الطَّالِبُ له هو الثاني

= قَيْسًا وَمَا جَمَعُوا لَنَا فِي مَجْمَعِ بَاقِ شِنَاعَةِ
فِيهِ السَّنَوْرُ وَالْقَنَا وَالْكَبْشُ مُلْتَمِعٌ قِنَاعُهُ

اللغة: «عكاظ» بزنة غراب: موضع كانت فيه سوق مشهورة يجتمع فيها العرب للتجارة والمفاخرة «يعشي» مضارع من الإعشاء، وأصله العشاء، وهو ضعف البصر ليلًا «لمحوا» ماضٍ من اللحم، وهو سرعة إبطار الشيء «شعاعه» بضم الشين: ما تراه من الضوء مقبلاً عليك كأنه الحبال، والضمير الذي أضيف الشعاع إليه يجوز أن يكون عائداً على عكاظ؛ لأنه موضع الشعاع، ويجوز أن يكون عائداً على القناع الذي ذكرته في البيت السابق على هذا البيت.

المعنى: تريد أن أشعة سلاح قومها مما تضعف أبصار الناظر إليها، تكني بذلك عن كثرة السلاح وقوة بريقه ولمعانه.

الإعراب: «بعكاظ» جار ومجرور متعلق بقولها: «جمعوا» في البيت السابق «يعشي» فعل مضارع «الناظرين» مفعول به ليعشي «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «هم» تأكيد لضمير متصل بفعل محذوف، والتقدير: إذا لمحوا هم «لمحوا» فعل ماضٍ وفاعله، والجملة لا محل لها من الإعراب مفسرة «شعاعه» شعاع: فاعل يعشي مرفوع بالضممة الظاهرة، وشعاع مضاف، وضمير الغائب مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله: «يعشي... لمحوا شعاعه» حيث تنازع كل من الفعلين «شعاعه» والفعل الأول - وهو: «يعشي» - يطلبه فاعلاً له، والفعل الثاني - وهو «لمحوا» - يطلبه مفعولاً، وقد أعمل فيه الأول، بدليل أنه مرفوع، وأعمل الثاني في ضميره، ثم حذف ذلك الضمير ضرورةً، وأصل الكلام قبل تقديم العاملين «يعشي الناظرين شعاعه إذا لمحوه» ثم صار بعد تقديمهما: «يعشي الناظرين إذا لمحوه شعاعه» ثم حذف الهاء من «لمحوه» فصار كما ترى في البيت.

ومذهب الجمهور: أن ذلك الحذف لا يجوز لغير الضرورة، وذلك من قِبَلِ أَنْ ذَكَرَهُ لا يترتب عليه محذور الإضمار قبل الذكر، وفي حذفه فساد، وهو تهية العامل للعمل ثم قطعه عنه من غير علة ولا سبب موجب له.

وذهب قوم إلى أن حذف الضمير في مثل هذه الحال جائز في سعة الكلام، وذلك لأن هذا الضمير فضلة، وقد علمنا أن الفضلة لا يجبُ ذكرها.

أضمرته، متصلاً كان أو منفصلاً، فتقول: «ظَنَنْتُ وَظَنَّنِيهِ زَيْدًا قَائِمًا، وَظَنَنْتُ وَظَنَّنِي إِيَّاهُ زَيْدًا قَائِمًا».

ومعنى البيتين أنك إذا أهملت الأول لم تأتِ معه بضميرٍ غيرِ مرفوعٍ، وهو المنصوبُ والمجرورُ، فلا تقول: «ضَرَبْتُهُ وَضَرَبَنِي زَيْدًا»، ولا «مَرَرْتُ بِهِ وَمَرَّ بِي زَيْدًا» بَلْ يَلْزِمُ الحَدْفُ، فتقول: «ضَرَبْتُ وَضَرَبَنِي زَيْدًا، وَمَرَرْتُ وَمَرَّ بِي زَيْدًا» إِلَّا إِذَا كَانَ المَفْعُولُ خَبْرًا فِي الأَصْلِ؛ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ حَدْفُهُ، بَلْ يَجِبُ الإِتْيَانُ بِهِ مَوْخَرًا؛ فتقول: «ظَنَّنِي وَظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا إِيَّاهُ».

وَمَفْهُومُهُ أَنَّ الثَّانِي يُؤْتَى مَعَهُ بِالضَّمِيرِ مُطْلَقًا، مَرْفُوعًا كَانَ أَوْ مَجْرُورًا أَوْ مَنْصُوبًا، عُمْدَةً فِي الأَصْلِ أَوْ غَيْرَ عُمْدَةً.

٢٨٤ - وَأَظْهَرَ إِنْ يَكُنْ ضَمِيرٌ خَبْرًا لِيغْيِرَ مَا يُطَابِقُ المُفَسِّرَ (١)

٢٨٥ - نَحْوُ أَظُنُّ وَيَظُنُّنِي أَخَا زَيْدًا وَعَمْرًا أَخَوَيْنِ فِي الرَّخَا (٢)

أَي: يَجِبُ أَنْ يُؤْتَى بِمَفْعُولِ الفِعْلِ المُهْمَلِ ظَاهِرًا إِذَا لَزِمَ مِنْ إِضْمَارِهِ عَدَمُ مُطَابَقَتِهِ لِمَا يَفْسِّرُهُ؛ لِكَوْنِهِ خَبْرًا فِي الأَصْلِ عَمَّا لَا يُطَابِقُ المُفَسِّرَ، كَمَا إِذَا كَانَ فِي الأَصْلِ خَبْرًا عَنْ مُفْرَدٍ وَمُفَسِّرُهُ مُثْنَى، نَحْو: «أَظُنُّ وَيَظُنُّنِي زَيْدًا وَعَمْرًا أَخَوَيْنِ» فـ«زَيْدًا»: مَفْعُولُ أَوَّلِ لَأَظُنُّ، وَ«عَمْرًا»: مَعْطُوفٌ عَلَيْهِ، وَ«أَخَوَيْنِ»: مَفْعُولٌ ثَانٍ لَأَظُنُّ، وَاليَاءُ: مَفْعُولُ أَوَّلِ لِيَظُنُّنِي؛ فَيَحْتَاجُ إِلَى مَفْعُولٍ ثَانٍ؛ فَلَوْ أَتَيْتَ بِهِ ضَمِيرًا فَقُلْتَ: «أَظُنُّ وَيَظُنُّنِي إِيَّاهُ زَيْدًا وَعَمْرًا أَخَوَيْنِ» لَكَانَ «إِيَّاهُ» مُطَابِقًا لليَاءِ فِي أَنَّهُمَا مُفْرَدَانِ، وَلَكِنْ لَا يُطَابِقُ مَا يَعُودُ عَلَيْهِ، وَهُوَ «أَخَوَيْنِ»؛

(١) «أظهر» فعل أمر مبني على السكون، وكسر للتخلص من التقاء الساكنين، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «إن» شرطية «يكن» فعل مضارع ناقص فعل الشرط «ضمير» اسم يكن «خبراً» خبر يكن «لغير» جار ومجرور متعلق بخبر، وغير مضاف، و«ما» اسم موصول مضاف إليه «يطابق» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة «المفسرا» مفعول به ليطابق، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، وجواب الشرط محذوف يدل عليه ما قبله، والتقدير: إن يكن ضمير خبراً لغير ما يطابق المفسر فأظهره، أي: جيء به اسماً ظاهراً.

(٢) «نحو» خبر لمبتدأ محذوف، أي: وذلك نحو «أظن» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «ويظنناني» فعل وفاعل ومفعول أول «أخا» مفعول ثانٍ ليظنناني «زَيْدًا» مفعول أول لَأَظُنُّ وَ«عَمْرًا» مَعْطُوفٌ عَلَيْهِ «أَخَوَيْنِ» مَفْعُولٌ ثَانٍ لَأَظُنُّ «فِي الرَّخَا» جَارٌ وَمَجْرُورٌ تَنَازَعٌ فِيهِ كُلٌّ مِنْ «أَظُنُّ» وَ«يَظُنُّنَانِي».

لأنه مفردٌ، و«أخوين» مثني؛ فتفوتُ مطابقة المفسّر للمفسّر، وذلك لا يجوزُ، وإن قلت: «أظنُّ ويظنّاني إياهما زيداً وعمراً أخوين» حصلتُ مطابقة المفسّر للمفسّر؛ [وذلك] لكون «إياهما» مثني، و«أخوين» كذلك، ولكن تفوتُ مطابقة المفعول الثاني - الذي هو خبرٌ في الأصل - للمفعول الأوّل الذي هو مبتدأ في الأصل؛ لكون المفعول الأوّل مفرداً، وهو الياء، والمفعول الثاني غير مفرد، وهو «إياهما»، ولا بدّ من مطابقة الخبر للمبتدأ، فلمّا تعذّرت [المطابقة] مع الإضمار وجب الإظهار؛ فتقولُ: «أظنُّ ويظنّاني أبا زيداً وعمراً أخوين»، فـ«زيداً وعمراً أخوين»: مفعولاً أظنُّ، والياء مفعولٌ يظنّانِ الأوّل، و«أبا» مفعوله الثاني، ولا تكون المسألة حينئذٍ من باب التنازع^(١)؛ لأنّ كلّاً من العاملين عمِلَ في ظاهرٍ، وهذا مذهبُ البصريين.

وأجازُ الكوفيونَ الإضمارَ مُراعِيً به جانبُ المخبرِ عنه؛ فتقولُ: «أظنُّ ويظنّاني إياه زيداً وعمراً أخوين» وأجازوا أيضاً الحذفَ؛ فتقولُ: «أظنُّ ويظنّاني زيداً وعمراً أخوين».



(١) القول بأن هذه المسألة حينئذٍ ليست من باب التنازع هو الذي ذكره ابن هشام، ووجه ذلك بأن العاملين بالنسبة للمفعول الثاني لم يعمل أحدهما في لفظه والآخر في ضميره، بل لم توجه مطالبه كل واحد منهما إليه، وهو شرط باب التنازع، وذلك لأن «أخوين» معمول لأظن، ولم يتوجه إليه يظنّاني؛ لعدم مطابقتها لمفعوله الأوّل، فإنه لا يطلب مفعولاً ثانياً إلا بشرط مطابقتها لمفعوله الأوّل.

ونازع في هذا قوم من المتأخرين منهم ابن القاسم وقالوا: إن اشتراط صحة توجه كل من العاملين إلى المعمول إنما هو بالنظر إلى المعنى لا بالنظر إلى الأفراد والثنية، ولا بالنظر إلى نوع العمل، أفلا ترى أنك لو قلت: «ضربني وضربت زيداً» لم يكن ليصح أن يتوجه الأوّل إلى «زيداً» المنصوب، ولو قلت: «ضربني وضربته زيد» لم يكن يصح توجه الثاني إليه وهو مرفوع؟

المَفْعُولُ الْمُطْلَقُ

٢٨٦ - المَصْدَرُ اسْمٌ مَا سِوَى الزَّمَانِ مِنْ مَدْلُولِي الفِعْلِ كَأَمِنْ مِنْ أَمِنْ^(١)

الفعل يدلُّ على شيئين: الحدث، والزمان، فـ«قام» يدلُّ على قيامٍ في زمنٍ ماضٍ، و«يقوم» يدلُّ على قيامٍ في الحالِ أو الاستقبالِ، و«قُم» يدلُّ على قيامٍ في الاستقبالِ، والقيامُ هو الحدثُ، وهو أحدُ مدلولي الفعلِ، وهو المصدرُ، وهذا معنى قوله: «ما سِوَى الزَّمَانِ مِنْ مَدْلُولِي الفِعْلِ» فكأنه قال: المصدر اسمُ الحدثِ كأمنٍ، فإنه أحدُ مدلولي أَمِنْ.

والمفعولُ المطلقُ هو المصدرُ^(٢) المنتصبُ تأكيداً لعامليهِ، أو بياناً لنوعِهِ، أو عَدَدِهِ، نحو: «ضَرَبْتُ ضَرْباً، وَسَرْتُ سَيْرَ زَيْدٍ، وَضَرَبْتُ ضَرْبَتَيْنِ».

وسمِّي مفعولاً مطلقاً لِصِدْقِ «المفعول» عليه غيرُ مُقَيَّدٍ بحرفٍ جرٍّ ونحوهِ، بخلافِ غَيْرِهِ من المفعولاتِ، فَإِنَّهُ لَا يَقَعُ عليه اسمُ المفعولِ إِلَّا مُقَيِّدًا، كالمفعولِ بهِ، والمفعولِ فيهِ، والمفعولِ معَهُ، والمفعولِ لهِ^(٣).

٢٨٧ - بمثلهِ أَوْ فِعْلٍ أَوْ وَصْفٍ نُصِبَ وَكَوْنُهُ أَصْلًا لِهُذَيْنِ انْتُخِبَ^(٤)

(١) «المصدر» مبتدأ «اسم» خبر المبتدأ، واسم مضاف، و«ما» اسم موصول مضاف إليه «سوى» ظرف متعلق بمحذوف صلة الموصول، وسوى مضاف، و«الزمان» مضاف إليه «من مدلولي» جار ومجرور متعلق بما تعلق به سوى، ومدلولي مضاف، و«الفعل» مضاف إليه «كأمن» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف، أي: وذلك كأمن «من أمن» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لأمن المصدر.

(٢) بين المصدر والمفعول المطلق عمومٌ من وجه وخصوصٌ من وجه آخر، فقد يكون المفعول المطلق غير مصدر، بل اسماً جارياً مجراه كاسم الآلة، واسم المصدر، وقد يكون المصدر غير مفعول مطلق.

ويحسنُ أن يُزاد في التعريف فيصبح: هو المصدر الفضلة المنتصب . .

(٣) كلَّ هذه المفاعيل تُقَيَّدُ بحرف الجرِّ إلا المفعول معه فهو مقَيَّدٌ بالظرف .

(٤) «بمثله» الجار والمجرور متعلق بنصب الآتي، ومثل مضاف، والضمير مضاف إليه «أو فعل، أو وصف» معطوفان على مثل «نصب» فعل ماضٍ مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المصدر «وكونه» الواو عاطفة، كون: مبتدأ، وكون مضاف، والضمير مضاف إليه من إضافة مصدر الفعل الناقص إلى اسمه «أصلاً» خبر الكون من جهة النقصان «لهذين» جار ومجرور متعلق بقوله: «أصلاً» أو بمحذوف صفة له «انتخب» فعل ماضٍ مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى كونه أصلاً، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو كونه أصلاً، وهذا خبره من جهة الابتداء.

ينتصبُ المصدرُ بمثله، أي: بالمصدرِ، نحو: «عَجِبْتُ مِنْ صَرِيكَ زَيْدًا صَرَبًا شَدِيدًا» أو بالفعل^(١)، نحو: «صَرَبْتُ زَيْدًا صَرَبًا» أو بالوصف^(٢)، نحو: «أنا صارِبٌ زَيْدًا صَرَبًا».

ومذهبُ البصريين أنَّ المصدرَ أَضْلٌ، والفعلُ والوصفُ مشتقانُ منه، وهذا معنى قوله: «وَكَوْنُهُ أَصْلًا لِهَذَيْنِ انْتِخِبَ» أي: المختارُ أنَّ المصدرَ أَضْلٌ لهذينِ، أي: الفعلِ والوصفِ.

ومذهبُ الكوفيين أنَّ الفعلَ أَضْلٌ، والمصدرُ مُشْتَقٌّ منه.

وذهبُ قومٌ إلى أن المصدرَ أَضْلٌ، والفعلُ مُشْتَقٌّ منه، والوصفُ مُشْتَقٌّ مِنَ الفعلِ^(٣).

وذهبَ ابنُ طَلْحَةَ إلى أنَّ كَلًّا من المصدرِ والفعلِ أَضْلٌ برأسه، وليس أحدهما مُشْتَقًّا من الآخرِ.

(١) يشترط في الفعل الذي ينصب المفعول المطلق ثلاثة شروط:

الأول: أن يكون متصرفًا.

الثاني: أن يكون تامًّا.

والثالث: ألا يكون ملغى عن العمل، فإن كان الفعل جامدًا، كحسى وليس وفعل التعجب ونعم وبئس، أو كان ناقصًا، ككان وأخواتها، أو كان ملغى، كظن وأخواتها - إن توسطت بين المفعولين أو تأخرت عنهما - فإنه لا ينصب المفعول المطلق.

(٢) يشترط في الوصف الذي ينصب المفعول المطلق شرطان:

أحدهما: أن يكون متصرفًا.

وثانيهما: أن يكون إما اسم فاعل وإما اسم مفعول وإما صيغة مبالغة، فإن كان اسم تفضيل لم ينصب المفعول المطلق بغير خلاف فيما نعلم، وأما قول الشاعر:

أَمَّا الْمُلُوكُ فَأَنْتَ الْيَوْمَ الْأَمُّهُمْ لَوْمًا وَأَبْيَضُهُمْ سِرْبَالٌ طَبَّاحٌ

فإن قوله: «لَوْمًا» مفعول مطلق، لكن ناصبه ليس هو قوله: «الأمهم» الذي هو أفعل تفضيل، ولكن ناصبه محذوف يدل عليه «الأمهم» وتقدير الكلام على هذا: فأنت اليوم الأمهم تلؤم لؤمًا، واختلفوا في الصفة المشبهة؛ فحملها قوم على أفعل التفضيل، ومنعوا من نصبها المفعول المطلق، وذهب ابن هشام إلى جواز نصبها إياه مستدلًا بقول النابغة الذبياني:

وَأَرَانِي طَرِبًا فِي إِثْرِهِمْ طَرَبَ الْوَالِيهِ أَوْ كَالْمُخْتَبَلِ

فإن قوله: «طرب الوالي» مفعول مطلق، وزعم أن ناصبه قوله: «طربًا» الذي هو صفة مشبهة، وغيره يجعل هذه الصفة المشبهة دليلًا على العامل، وليست هي العامل، والتقدير: أراني طربًا في إثرهم أطرب طرب الوالي. . إلخ، على نحو ما قالوه في أفعل التفضيل.

(٣) يُعزى إلى أبي عليّ الفارسي، وتلميذ ابن أخبّ الفارسيّ عبد القاهر الجرجانيّ.

والصحيحُ المذهبُ الأولُ؛ لأنَّ كلَّ فرعٍ يتضمَّنُ الأصلَ وزيادةً، والفعلُ والوصفُ بالنسبةِ إلى المصدَرِ كذلك؛ لأنَّ كلاً منهما يدلُّ على المصدَرِ وزيادةً، فالفعلُ يدلُّ على المصدَرِ والزَّمانِ، والوصفُ يدلُّ على المصدَرِ والفاعلِ.

٢٨٨ - توكيداً أو نوعاً يُبينُ أو عدداً — «سِرْتُ سَيْرَتَيْنِ سَيْرَ ذِي رَشْدٍ»^(١)

المفعولُ المطلقُ يقعُ على ثلاثةِ أحوالٍ كما تقدَّم.

أحدها: أن يكونَ مؤكِّداً، نحو: «ضَرَبْتُ ضَرْباً».

الثاني: أن يكونَ مبيِّناً للنوعِ^(٢)، نحو: «سِرْتُ سَيْرَ ذِي رَشْدٍ» و«سِرْتُ سَيْراً حَسَناً».

الثالث: أن يكونَ مبيِّناً للعددِ، نحو: «ضَرَبْتُ ضَرْبَةً، وَضَرَبْتَيْنِ، وَضَرْبَاتٍ»^(٣).

(١) «توكيداً» مفعول به مقدم ليبين «أو نوعاً» معطوف عليه «يبين» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المصدر «أو عدد» معطوف على قوله: «نوعاً» السابق، ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة «كسرت» الكاف جارة لقول محذوف كما سبق مراراً، سرت: فعل وفاعل «سيرتين» مفعول مطلق يبين العدد «سير» مفعول مطلق يبين النوع، وسير مضاف، و«ذي» بمعنى صاحب مضاف إليه، وذي مضاف، و«رشد» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة، وسكنه للوقف.

(٢) المفعول المطلق الذي يبيِّن نوع عامله هو ما يكونُ على واحد من ثلاثةِ أحوال:

الأول: أن يكونَ مضافاً، نحو قولك: اعمل عمل الصالحين، وجِدَّ جِدًّا الحريصِ على بلوغِ الغاية، وهذا النوع من باب النياحة عن مصدر الفعل نفسه؛ لاستحالة أن يفعل إنسان فعل غيره، وإنما يفعل فعلاً مماثلاً لفعل غيره، فالحقيقة في هذين المثالين أن تقول: اعمل عملاً مشابهاً لعمل الصالحين، وجِدَّ جِدًّا مماثلاً لجِدِّ الحريصِ.

الثاني: أن يكونَ موصوفاً، نحو قولك: اعمل عملاً صالحاً، وسرت سيراً وثيداً، وليس هذا من باب النياحة قطعاً. الثالث: أن يكونَ مقروناً بأل العهدية، نحو قولك: اجتهدتُ الاجتهاد، وجددت الجِدَّ، وهذا يحتمل الأمرين جميعاً، فإذا كان المعهود بين المتكلم والمخاطب فعل شخص آخر، كان من باب النياحة، وكان المتكلم يقول: اجتهدت اجتهاداً مثل ذلك الاجتهاد الذي تعلم أن فلاناً قد اجتهد، وإن كان المعهود بينهما هو اجتهاد المتكلم نفسه، وأنه قصد بدخول أل عليه استحضر صورته، لم يكن من باب النياحة؛ لأنه فعله.

(٣) ويسمى الأول مبهماً، والثاني مختصاً، والثالث معدوداً.

والأظهر أن المعدود مندرجٌ تحت المختص، فيكون المصدر مبهماً ومختصاً، والمختص معدوداً وغير معدود.

٢٨٩ - وَقَدْ يَنْوِبُ عَنْهُ مَا عَلَيْهِ دَلٌّ كـ «جَدَّ كُلُّ الْجِدِّ وَأَفْرَحَ الْجَدْلُ»^(١)
 قد ينوب عن المصدر ما يدلُّ عليه، كـ «كلٌّ» و«بعضٍ» مُضَافَيْنِ إِلَى الْمَصْدَرِ، نَحْوُ: «جَدَّ كُلُّ الْجِدِّ»^(٢)، وكقوله تعالى: ﴿فَلَا تَحِيلُوا كَلَّ الْمَيْلِ﴾ [النساء: ١٢٩]، و«صَرَبْتُهُ بَعْضَ الصَّرْبِ».

وكالمصدرِ المرادِ لمصدرِ الفعلِ المذْكَورِ^(٣)، نَحْوُ: «فَعَدْتُ جُلُوساً، وَأَفْرَحَ الْجَدْلُ» فالجلوس: نَائِبٌ مَنَابِ الْقُعُودِ لِمَرَادِفِهِ لَهُ، وَالْجَدْلُ: نَائِبٌ مَنَابِ الْفَرَحِ لِمَرَادِفِهِ لَهُ^(٤).

(١) «وقد» هنا حرف تحقيق «ينوب» فعل مضارع «عنه» جار ومجرور متعلق بينوب «ما» اسم موصول: فاعل ينوب مبني على السكون في محل جر «عليه» جار ومجرور متعلق بـ«دل» الآتي «دل» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما، والجملة لا محل لها صلة ما «كجد» الكاف جارة لقول محذوف، جد: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «كل» مفعول مطلق، نائب عن المصدر منصوب بالفتحة الظاهرة، وكل مضاف، و«الجد» مضاف إليه «وأفرح» الواو حرف عطف، أفرح: فعل أمر، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «الجدل» مفعول مطلق.

(٢) ومنه قول مجنون بني عامر قيس بن الملوخ:

وَقَدْ يَجْمَعُ اللَّهُ الشَّيْئَيْنِ بَعْدَمَا يَظُنَّانِ كُلَّ الظَّنِّ أَنْ لَا تَلَاقِيَا

(٣) اعلم أنه إذا وقع المصدر المنصوب بعد فعل من معناه لا من لفظه، فلك في إعرابه ثلاثة أوجه:

الأول: أن تجعله مفعولاً مطلقاً، والنحاة في هذا الوجه من الإعراب على مذهبين، فذهب المازني والسيرافي والمبرد إلى أن العامل فيه هو نفس الفعل السابق عليه، واختار ابن مالك هذا القول، وذهب سيبويه والجمهور إلى أن العامل فيه فعل آخر من لفظ المصدر، وهذا الفعل المذكور دليل على المحذوف. الثاني: أن تجعل المصدر مفعولاً لأجله إن كان مستكماً لشروط المفعول لأجله.

الثالث: أن تجعل المصدر حالاً بتأويل المشتق.

فيذا قلت: «فرحتُ جدلاً» فجدلاً عند المازني ومن معه مفعول مطلق منصوب بـ«فرحت»، وعند سيبويه مفعول مطلق منصوب بفعل محذوف، وتقدير الكلام على هذا: فرحت وجدلتُ جدلاً، وعلى الوجه الثاني هو مفعول لأجله بتقدير: فرحتُ لأجلِ الجدْلِ، وعلى الوجه الثالث حالٌ بتقدير: فرحتُ حال كوني جدلاً.

(٤) المصدر المرادف أحد ثلاثة أشياء تنوب عن المصدر المؤكّد، والشيطان الآخرا ن هما:

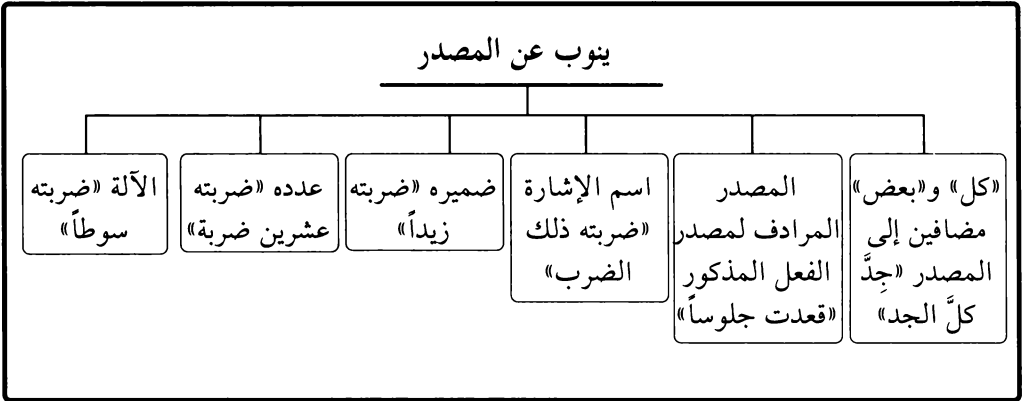
ملاقيه في الاشتقاق، كقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ أَنْبَتُكَ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا﴾ [نوح: ١٧] «فإنباتاً» نَابٌ عَنْ «إنباتاً» مصدر «أنبت».

اسم المصدر. نحو تَوْضُأً وَضُوءاً، تَحَدَّثَ حَدِيثًا.

واسم المصدر: ما ساوى المصدر في الدلالة على معناه، وخالفه بالخلو لفظاً أو تقديراً من بعض ما في فعله.

ينظر: «أوضح المسالك» ١٢٥/٢، و«شرح المرادي» ٦٤٦/٢ - ٦٤٧، «شرح الأشموني» ١٦٧/٢ - ١٦٨.

وكذلك ينوب مَنَابَ الْمَصْدَرِ اسْمُ الْإِشَارَةِ، نحو: «ضَرَبْتُهُ ذَلِكَ الضَّرْبَ» وَزَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّهُ إِذَا نَابَ اسْمُ الْإِشَارَةِ مَنَابَ الْمَصْدَرِ، فَلَا بُدَّ مِنْ وَصْفِهِ بِالْمَصْدَرِ كَمَا مَثَّلْنَا، وَفِيهِ نَظَرٌ، فَمِنْ أَمْثَلِهِ سَيُوبِيهِ^(١): «ظَنَنْتُ ذَاكَ» أَي: ظَنَنْتُ ذَاكَ الظَّنَّ، فَذَاكَ إِشَارَةٌ إِلَى الظَّنِّ، وَلَمْ يُوَصَّفْ بِهِ. وَيُنُوبُ عَنِ الْمَصْدَرِ أَيْضاً ضَمِيرُهُ، نحو: «ضَرَبْتُهُ زَيْدًا» أَي: ضَرَبْتُ الضَّرْبَ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَا أَعْدَبُهُ أَحَدًا مِّنَ الْعَالَمِينَ﴾ [المائدة: ١١٥] أَي: لَا أَعْدَبُ الْعَذَابَ. وَعَدَّدَهُ، نحو: «ضَرَبْتُهُ عِشْرِينَ ضَرْبَةً» وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾ [النور: ٤]. وَالآلَةُ، نحو: «ضَرَبْتُهُ سَوَاطٍ» وَالْأَصْلُ: ضَرَبْتُهُ ضَرْبَ سَوَاطٍ، فَحُذِفَ الْمُضَافُ وَأُقِيمَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ مُقَامَهُ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ^(٢).



(١) «الكتاب» ٤٠/١.

(٢) ينوب عن المصدر المبيِّن أحدَ عَشْرَ أَمْراً ذَكَرَ مِنْهَا الشَّارِحُ:

١ - ما دلَّ عليه كـ«كل» و«بعض»، ٢ - «اسم الإشارة»، ٣ - ضمير، ٤ - آتته. وَيُسْتَدْرَكُ عَلَيْهِ:

٥ - نوعه، كقولك: «رجع القهقري»، ٦ - صفته، كقولك: «سار أحسن السير»، ٧ - هيئته، كقولك: «مات ميتةً سوء»، ٨ - وقته، كقول الأعشى:

ألم تَعْتَمِضْ عَيْنَاكَ لَيْلَةَ أَرْمَدَا
وَبِتَّ كَمَا بَاتَ السَّلِيمُ مَسْهَدَا
أَي: اغْتِمَاضَ لَيْلَةَ أَرْمَدَا

٩ - عدده، كقولته تعالى: ﴿فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾ [النور: ٤]، ١٠ - «ما» الشرطية، كقولك: «ما شئت فافعل» أَي: أَيِّ فَعْلٍ شِئْتَهُ فَافْعَلْهُ. ١١ - «ما» الاستفهامية، كقولك: «ما تضربُ زيداً» أَي: أَيِّ ضَرْبٍ تَضْرِبُ زَيْدًا. وَمِمَّا سَمِعَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَتَنْظُرُونَ بِاللَّهِ الظُّنُونًا﴾ [الأحزاب: ١٠] فَالْخِلَافُ فِي قِيَاسِيَّتِهِ وَعَدْمُهَا.

٢٩٠ - وَمَا لِتَوْكِيدِ فَوْحَدٍ أَبَدًا وَتَنٍّ وَاجْمَعٍ غَيْرُهُ وَأَفْرَدًا^(١)
لا يجوزُ تثنيةُ المصدرِ المؤكِّدِ لِعاملِهِ ولا جَمْعُهُ، بَلْ يَجِبُ إِفْرَادُهُ، فَتَقُولُ: «ضَرَبْتُ
ضَرْبًا»، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ بِمَثَابَةِ تَكَرُّرِ الْفِعْلِ، وَالْفِعْلُ لَا يُثَنَّى وَلَا يُجْمَعُ.
وَأَمَّا غَيْرُ الْمُؤَكَّدِ - وَهُوَ الْمَبِينُ لِلْعَدَدِ وَالنَّوْعِ - فَذَكَرَ الْمَصْنُفُ أَنَّهُ يَجُوزُ تَثْنِيَتُهُ وَجَمْعُهُ.
فَأَمَّا الْمَبِينُ لِلْعَدَدِ، فَلَا خِلَافَ فِي جَوَازِ تَثْنِيَتِهِ وَجَمْعِهِ، نَحْوُ: ضَرَبْتُ ضَرْبَتَيْنِ،
وَضَرْبَاتٍ.

[وَأَمَّا الْمَبِينُ لِلنَّوْعِ، فَالْمَشْهُورُ أَنَّهُ يَجُوزُ تَثْنِيَتُهُ وَجَمْعُهُ إِذَا اخْتَلَفَتْ أَنْوَاعُهُ، نَحْوُ: «سِرْتُ
سَيْرِي زَيْدِ الْحَسَنِ وَالْقَبِيحِ»].

وَظَاهِرُ كَلَامِ سَبِيوِيهِ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ تَثْنِيَتُهُ وَلَا جَمْعُهُ قِيَاسًا، بَلْ يُقْتَصَرُ فِيهِ عَلَى السَّمَاعِ،
وَهَذَا اخْتِيَارُ الشَّلَوِيِّينَ.

٢٩١ - وَحَذَفُ عَامِلِ الْمُؤَكَّدِ امْتَنَعَ وَفِي سِوَاهُ لِذَلِيلِ مُتَّسَعٍ^(٢)
المصدرُ المؤكَّدُ لا يجوزُ حَذْفُ عامِلِهِ؛ لِأَنَّهُ مَسْوقٌ لِتَقْرِيرِ عامِلِهِ وَتَقْوِيَتِهِ، وَالْحَذْفُ مُنَافٍ
لِلذَلِكَ.

وَأَمَّا غَيْرُ الْمُؤَكَّدِ، فَيُحَذَفُ عامِلُهُ لِلذَّلَالَةِ عَلَيْهِ، جَوَازًا وَوَجُوبًا.
فَالْمَحذُوفُ جَوَازًا كَقَوْلِكَ: «سَيْرَ زَيْدٍ» لِمَنْ قَالَ: «أَيَّ سَيْرٍ سِرْتُ؟»، وَ«ضَرْبَتَيْنِ» لِمَنْ
قَالَ: «كَمْ ضَرَبْتُ زَيْدًا؟» وَالتَّقْدِيرُ: سِرْتُ سَيْرَ زَيْدٍ، وَضَرْبَتُهُ ضَرْبَتَيْنِ.

(١) «وما» اسم موصول مفعول مقدم على عامله وهو «وحد» الآتي «لتوكيد» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة
ما «فوحده» الفاء زائدة، و«وحد»: فعل أمر، و«فاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «أبداً» منصوب على
الظرفية «وتثنى» فعل أمر، وفيه ضمير مستتر وجوباً هو فاعله «واجمع» معطوف على ثن «غيره» تنازعه كل من
«ثن» و«اجمع» و«أفردا» الواو حرف عطف، وأفرد: فعل أمر مؤكّد بالنون الخفيفة، و«قلبت نون التوكيد ألفاً
للوقف، وفيه ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت هو فاعله.

(٢) «وحذف» مبتدأ، وحذف مضاف، و«عامل» مضاف إليه، وعامل مضاف، و«المؤكّد» مضاف إليه «امتنع»
فعل ماض، و«فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى حذف، والجملة من امتنع وفاعله في محل
رفع خبر المبتدأ «وفي سواه» الواو حرف عطف، وما بعدها جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم،
وسوى مضاف، والضمير مضاف إليه «لذليل» جار ومجرور متعلق بمتسع «متسع» مبتدأ مؤخر.

وقول ابن المصنّف: إنّ قوله: «وَحَذَفُ عَامِلِ الْمُؤَكَّدِ امْتِنَعَ» سَهُوٌ مِنْهُ، لِأَنَّ قَوْلَكَ: «ضَرْبًا زَيْدًا» مُصَدَّرٌ مُؤَكَّدٌ وَعَامِلُهُ مَحذُوفٌ وَجُوبًا كَمَا سَيَأْتِي، لَيْسَ بِصَحِيحٍ، وَمَا اسْتَدَلَّ بِهِ عَلَى دَعْوَاهُ مِنْ وَجُوبِ حَذْفِ عَامِلِ الْمُؤَكَّدِ [بِمَا سَيَأْتِي] لَيْسَ مِنْهُ، وَذَلِكَ لِأَنَّ «ضَرْبًا زَيْدًا» لَيْسَ مِنَ التَّأَكُّدِ فِي شَيْءٍ، بَلْ هُوَ أَمْرٌ خَالٍ مِنَ التَّأَكُّدِ، بِمِثَابَةِ «اضْرِبْ زَيْدًا»؛ لِأَنَّهُ وَاقِعٌ مَوْقَعُهُ، فَكَمَا أَنَّ «اضْرِبْ زَيْدًا» لَا تَأَكُّدَ فِيهِ، كَذَلِكَ «ضَرْبًا زَيْدًا» وَكَذَلِكَ جَمِيعُ الْأَمْثَلَةِ الَّتِي ذَكَرَهَا لَيْسَتْ مِنْ بَابِ التَّأَكُّدِ فِي شَيْءٍ؛ لِأَنَّ الْمَصْدَرَ فِيهَا نَائِبٌ مَنَابِ الْعَامِلِ، دَالٌّ عَلَى مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ، وَهُوَ عَوَظٌ مِنْهُ، وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ عَدَمُ جَوَازِ الْجَمْعِ بَيْنَهُمَا، وَلَا شَيْءَ مِنْ الْمُؤَكَّدَاتِ يَمْتَنِعُ الْجَمْعُ بَيْنَهَا وَيَبِينُ الْمُؤَكَّدَ.

ومما يدلُّ أيضاً على أنّ «ضَرْبًا زَيْدًا» ونحوه ليس من المصدر المؤكّد لعامله، أنّ المصدّر المؤكّد لا خلاف في أنّه لا يعمل، واختلّفوا في المصدر الواقِع مَوْقِعِ الفِعْلِ: هل يعمل أو لا؟ والصحيح أنّه يعمل، فـ«زيداً» في قولك: «ضَرْبًا زَيْدًا» منصوبٌ بـ«ضَرْبًا» على الأصحّ، وقيل: إنّهُ منصوبٌ بالفعل المحذوف، وهو «اضْرِبْ»، فعلى القولِ الأوّلِ نابٌ «ضَرْبًا» عن «اضْرِبْ» في الدلالة على معناه وفي العمل، وعلى القولِ الثاني نابٌ عنه في الدلالة على المعنى دون العمل.

٢٩٢ - وَالْحَذْفُ حَتْمٌ مَعَ آتٍ بَدَلًا مِنْ فِعْلِهِ كـ«نَدَلًا لَلَّذِ كَانَدَلًا»^(١)

يُحَذَفُ عَامِلُ الْمَصْدَرِ وَجُوبًا فِي مَوَاضِعٍ^(٢):

منها: إذا وَقَعَ الْمَصْدَرُ بَدَلًا مِنْ فِعْلِهِ^(٣) وهو مَقِيسٌ فِي الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ، نَحْوُ: «قِيَامًا لَا

(١) «والحذف حتم» مبتدأ وخبر «مع» ظرف منصوب على الظرفية، وهو متعلق بالخبر، ومع مضاف، و«آت» مضاف إليه «بدلاً» حال من الضمير المستتر في آت «من فعله» الجار والمجرور متعلق بقوله: بدلاً، وفعل مضاف، والضمير مضاف إليه «كاندلاً» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، أو حال من الضمير المستتر في آت «الذ» اسم موصول صفة لندلاً «كاندلاً» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول، والكاف في «كندلاً» وفي «كاندلاً» داخل على مقصود لفظه؛ فكل منهما مجرور بكسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها الحكاية.

(٢) سبب الوجوب أنه لا يجوز الجمع بين البديل والمُبدَل منه.

(٣) المصدر الواقِع بدلاً من فعله نوعان: طلبية وخبرية.

أما الطلبية، فهو الواقِعُ أمراً، أو نهياً، أو دعاءً، - كما ذكر الشارح - أو توبيخاً، أو مقروناً باستفهام =

فُعوداً» أي: فُم [قياماً]، ولا تَفْعُدُ [فُعوداً]، والدعاء، نحو: «سَقِيَا لَكَ» أي: سَقَاكَ اللهُ.
وكذلك يحذف عاملُ المصدِرِ وُجوباً إذا وقع المصدِرُ بعد الاستفهام المقصود به التَّوبيخُ، نحو: «أَتَوَانِيَا وَقَدْ عَلَاكَ الْمَشِيبُ!» أي: أَتَوَانِي وَقَدْ عَلَاكَ^(١).
ويَقِلُّ حذفُ عاملِ المصدِرِ وإقامة المصدِرِ مُقامه في الفعلِ المقصودِ به الخبر^(٢)، نحو: «أَفْعَلُ وَكَرَامَةٌ» أي: وَأَكْرِمُكَ.
فالمَصْدَرُ في هذه الأمثلة ونحوها منصوبٌ بفعلٍ محذوفٍ وُجوباً، والمصدِرُ نَائِبٌ مَنْابِهِ في الدَّلَالَةِ على معناه.

وأشار بقوله: «كَنْدَلًا» إلى ما أنشده سيبويه^(٣)، وهو قول الشاعر: [الطويل]
ش ١٦٢ - يَمُرُونَ بِالِدَهْنًا خِيفًا عِيَابُهُمْ وَيَرَجِعْنَ مِنْ دَارَيْنِ بُجْرَ الْحَقَائِبِ
عَلَى حِينِ أَلْهَى النَّاسَ جُلُ أُمُورِهِمْ فَنَدَلًا زُرَيْقُ الْمَالِ نَدَلَ الشُّعَالِبِ^(٤)

= توبيخي، فهذا مقيسٌ على الصحيح بشرط أن يكون له فعلٌ من لفظه، وأن يكون مفرداً مُنْكَرًا. فإن كان طليلاً لا فعلٌ له من لفظه ك«ويحك»، أو لم يكن مفرداً مُنْكَرًا فهو سماعيٌّ لا قياسيٌّ. وأما الخبريُّ فسيأتيك. أفاده الصبان في «حاشيته» ١٧٠ / ٢ . ١٧٠.

(١) اعلم أنَّ المصدِرَ الآتي بدلاً من فعلٍ على ضربين: أحدهما: المراد به طلب، وثانيهما: المراد به خبر. فأما المراد به طلب، فأربعة أنواع: الأول: ما كان المراد به الأمر، كبيت الشاهد الآتي (رقم ١٦٢). والثاني: ما كان المراد به النهي، كقولك: قياماً لا فعوداً. والثالث: ما كان المراد به الدعاء، نحو: سَقِيَا لك. والرابع: ما كان المراد به التوبيخ، كقولهم: أتوانياً وقد جدَّ الجدُّ؟
وأما المراد به خبر فعلى ضربين: سماعي، ومقيس؛ فأما السماعي، فنحو قولهم: لا أفعل ولا كرامة، وأما المقيس فهو أنواع كثيرة: منها ما ذكر تفصيلاً لعاقبة جملة قبله، ومنها ما كان مكرراً أو محصوراً، ومنها ما جاء مؤكداً لنفسه أو لغيره، وقد تكفل الشارحُ ببيان ذلك النوع بياناً وافياً.

(٢) الخبرُ هنا ضدُّ الطلب، لا مقابل المبتدأ، فافظنْ.

ويقصد بقوله: «ويقلُّ» الاقتصار على المسموع فلا يُقاس.

(٣) «الكتاب» ١١٥ / ١.

والبيتان شرحهُما بعد أن رواهما المبرد في «الكامل» ط. مؤسسة الرسالة ناشرون ص ١٣٦ . ١٣٧. وثمة مصادرٌ نسبتُهما إلى غير أعشى همدان من جرير، والأحوص، وأبي الأسود الدؤلي.

(٤) البيتان لأعشى همدان من كلمة يهجو فيها لصوصاً.

اللغة: «الدهن» يقصر ويمد: موضع معروف لبني تميم «عياهم» العياب: جمعُ عيبة، وهي وعاء الثياب =

ف«ندلاً» نائبٌ منابٍ فعلِ الأمرِ، وهو أندلٌ، والندلُ: حَظْفُ الشيءِ بسرعةٍ، و«زُرَيْقٌ» منادى، والتقديرُ: ندلاً يا زُرَيْقُ [المال]، وزُرَيْقُ اسم رجل، وأجاز المصنّف أن يكونَ مرفوعاً بندلاً، وفيه نظر^(١)؛ لأنّه إن جعل «ندلاً» نائباً منابٍ فعلِ الأمرِ للمخاطبِ والتقديرِ: «أندلُ»، لم يصحَّ أن يكونَ مرفوعاً به؛ لأنّ فعلَ الأمرِ إذا كان للمخاطبِ لا يرفعُ ظاهراً، فكذلك ما نابَ منابَه، وإن جُعِلَ نائباً منابٍ فعلِ الأمرِ للغائبِ والتقديرِ: «لِيندُلُ»، صحَّ أن يكونَ مرفوعاً به، لكنَّ المنقولَ أن المصدرَ لا ينوبُ منابَ فعلِ الأمرِ للغائبِ، وإنما ينوبُ منابَ فعلِ الأمرِ للمخاطبِ، نحو: «ضرباً زيداً» أي: اضربْ زيداً، والله أعلم.

= «دارين» قرية بالبحرين مشهورة بالمسك، وفيها سوق «بُجْر» بضم فسكون: جمع بجرء، وهي الممتلئة، والحقائب: جمع حقيبة، وهي هنا العيبة أيضاً «ألهى الناس» شغلهم وأورثهم الغفلة «جُلُّ أمورهم» بضم الجيم وتشديد اللام: معظمها وأكثرها «ندلاً» خطفاً في خفة وسرعة.

المعنى: هؤلاء اللصوص يَمرون بالدهناء في حين ذهابهم إلى دارين وقد صَفَرَتْ عيابهم من المتاع فلا شيء فيها، ولكنهم عندما يعودون من دارين يكونون قد ملؤوا هذه العياب حتى انتفخت وعظمت، وذلك ناشئ من أنهم يختلسون غفلة الناس بمهامهم وبمعظم أمورهم، فيسطون على ما غفلوا عنه من المتاع، وينادي بعضهم بعضاً: اخطف خطفاً سريعاً، وكن خفيف اليد سريع الروغان.

الإعراب: «يمرون» فعل وفاعل «بالدهناء» جار ومجرور متعلق بـ«يمرُّ» «خفافاً» حال من الفاعل «عيابهم» عياب فاعل لخفاف، وعياب مضاف، وضمير الغائبين مضاف إليه «ويرجعن» فعل وفاعل، والتعبير بنون الإناث في قوله: «يرجعن» لتأويلهم بالجماعة، أو لقصد تحقيرهم «من دارين» جار ومجرور متعلق بيرجع «بجر» حال من الفاعل، وبجر مضاف، و«الحقائب» مضاف إليه «على» حرف جرّ «حين» ظرف زمان مبني على الفتح في محل جرّ، أو مجرور بالكسرة الظاهرة «ألهى» فعل ماضٍ «الناس» مفعول به لألهى تقدم على فاعله «جُلُّ» فاعل ألهى، و«جُلُّ مضاف، وأمور من «أمورهم» مضاف إليه، وأمور مضاف، وضمير الغائبين مضاف إليه «فندلاً» مفعول مطلق منصوب بفعل محذوف «زريق» منادى بحرف نداء محذوف، وجملة النداء معترضة لا محل لها «المال» مفعول به لقوله: «ندلاً» السابق «ندل» مفعول مطلق مبين للنوع، وندل مضاف، و«الثعالب» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله: «فندلاً» حيث ناب مناب فعله، وهو مصدر، وعامله محذوف وجوباً على ما تبين لك في الإعراب.

(١) ولو كان «زريق» فاعلاً ل جاء به متوناً؛ لأنه اسمُ رجل كما علمت، فلما جاء به غير متون، علمنا أنه منادى بحرف نداء محذوف، ومن هنا تعلم أنه لا داعي لمناقشة الشارح التي ردَّ بها على المصنّف زعمه أنّ «زريق» فاعل.

٢٩٣ - وَمَا لِتَفْصِيلِ كـ «إِمَّا مَنَّا» عَامِلُهُ يُحَذَفُ حَيْثُ عَنَّا^(١)
 يُحَذَفُ أَيْضاً عَامِلُ الْمَصْدَرِ وَجُوباً إِذَا وَقَعَ تَفْصِيلاً لِعَاقِبَةٍ مَا تَقَدَّمَه^(٢)، كَقَوْلِهِ تَعَالَى:
 ﴿حَتَّىٰ إِذَا أَنْتَضَمُوا فَنُدُّوا إِلَيْهَا مِمَّا مَتَّعُوا بِهَا﴾ [محمد: ٤]، فَمَنَّا وَفِدَاءً: مَصْدَرَانِ مَنْصُوبَانِ
 بِفِعْلِ مَحذُوفٍ وَجُوباً، وَالتَّقْدِيرُ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - : فِيمَا تَمُنُّونَ مِنَّا، وَإِمَّا تَقْدُونَ فِدَاءً، وَهَذَا
 مَعْنَى قَوْلِهِ: «وَمَا لِتَفْصِيلِ . . . إِلَى آخِرِهِ» أَي: يُحَذَفُ عَامِلُ الْمَصْدَرِ الْمَسْوقِ لِلتَّفْصِيلِ حَيْثُ
 عَنَّا، أَي: عَرَضَ.

٢٩٤ - كَذَا مُكَرَّرٌ وَذُو حَصْرٍ وَرَدٌّ نَائِبَ فِعْلِ لِاسْمٍ عَيْنٍ اسْتَنْدَ^(٣)

(١) «ما» اسم موصول: مبتدأ أول «لتفصيل» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة «كلما» جار ومجرور متعلق
 بمحذوف نعت لتفصيل «منا» مفعول مطلق حذف عامله وجوباً «عامله» عامل: مبتدأ ثانٍ، وعامل مضاف،
 والضمير مضاف إليه «يحذف» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو
 يعود إلى عامل، والجملة من يحذف ونائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ الثاني، وجملة المبتدأ الثاني
 وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول «حيث» ظرف متعلق بيحذف مبني على الضم في محل نصب «عنا»
 فعل ماضٍ، والألف للإطلاق، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى عامل، والجملة من
 «عن» وفاعلها في محل جر بإضافة حيث إليها.

(٢) يشترط لوجوب حذف العامل من هذا النوع ثلاثة شروط:

الأول: أن يكون المقصود به تفصيل عاقبة، أي: بيان الفائدة المترتبة على ما قبله والحاصلة بعده.
 والشرط الثاني: أن يكون ما يراد تفصيل عاقبته جملة، سواء أكانت طلبية، كالأية الكريمة التي تلاها
 الشارح، أم كانت الجملة خبرية، كقول الشاعر:

لأَجْهَدَنَّ فِيمَا رَدَّ وَأَقَعَةَ تُخْشَى وَإِمَّا بُلُوعَ السُّؤْلِ وَالْأَمَلِ

فإن كان ما يراد بيان الفائدة المترتبة عليه مفرداً، نحو أن تقول: لزيد سفر فإما صحة وإما اغتنام مال، لم
 يجب حذف العامل، بل يجوز حذفه ويجوز ذكره.

والشرط الثالث: أن تكون الجملة المراد بيان عاقبتها متقدمة عليه، فإن تأخرت مثل أن تقول: إما إهلاكاً
 وإما تاديباً فاضرب زيداً، لم يجب حذف العامل أيضاً.

(٣) «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «مكرر» مبتدأ مؤخر «وذو» معطوف على «مكرر» وذو
 مضاف، و«حصر» مضاف إليه، وجملة «ورد» وفاعلها المستتر فيه في محل رفع نعت للمبتدأ وما عطف عليه
 «نائب» حال من الضمير المستتر في «ورد» ونائب مضاف، و«فعل» مضاف إليه «لاسم» جار ومجرور متعلق
 باستند الآتي، واسم مضاف، و«عين» مضاف إليه «استند» فعل ماضٍ، وفاعلها ضمير مستتر فيه جوازاً
 تقديره هو يعود إلى فعل، والجملة من استند وفاعلها في محل جر نعت لفعل.

أي: كذلك يُحذفُ عاملُ المصدرِ وُجوباً إذا نابَ المصدرُ عن فعلٍ استندَ لاسمِ عينٍ، أي: أُخبرَ به عنه وكانَ المصدرُ مكرراً أو محصوراً^(١)، فمثالُ المكررِ: «زيدٌ سيراً سيراً» والتقدير: زيدٌ يسيرٌ سيراً، فحذفَ «يسيرٌ» وُجوباً لقيام التكرير مقامه، ومثالُ المحصورِ: «ما زيدٌ إلا سيراً» و«إنما زيدٌ سيراً» والتقدير: ما زيدٌ إلا يسيرٌ سيراً، وإنما زيدٌ يسيرٌ سيراً، فحذفَ «يسيرٌ» وُجوباً لما في الحصرِ من التأكيد القائم مقام التكرير، فإن لم يكرر ولم يُحصَر، لم يَجِبِ الحذفُ، نحو: «زيدٌ سيراً» التقدير: زيدٌ يسيرٌ سيراً، فإن شئتُ حذفْتُ «يسيرٌ»، وإن شئتُ صرَّحتُ به، والله أعلم.

٢٩٥ - وَمِنْهُ مَا يَدْعُونَهُ مُؤَكَّدًا لِنَفْسِهِ أَوْ غَيْرِهِ فَالْمُبْتَدَأُ^(٢)

٢٩٦ - نَحْوُ «لَهُ عَلَيَّ أَلْفٌ عُرْفًا» وَالثَّانِي كَـ«ابْنِي أَنْتَ حَقًّا صِرْفًا»^(٣)

أي: من المصدرِ المحذوفِ عامله وُجوباً ما يُسمَّى: المؤكَّدُ لنفسه، والمؤكَّدُ لغيره.
فالمؤكَّدُ لنفسه هو: الواقعُ بعدَ جملةٍ لا تحتلُّ غيره، نحو: «لَهُ عَلَيَّ أَلْفٌ [عُرْفًا] أَي:»

(١) يشترط لوجوب حذف العامل من هذا النوع أربعة شروط:

الأول: أن يكون العامل فيه خبراً لمبتدأ أو لما أصله المبتدأ.

والثاني: أن يكون المخبر عنه اسم عين.

والثالث: أن يكون الفعل متصلاً إلى وقت التكلم، لا مقطوعاً ولا مستقبلاً.

والرابع أحد أمرين: أولهما: أن يكون المصدر مكرراً أو محصوراً، كما مثل الشارح، أو معطوفاً عليه،

نحو: أنت أكلاً وشرباً. وثانيهما: أن يكون المخبر عنه مقترناً بهمة الاستفهام، نحو: أنت سيراً؟

(٢) «ومنه» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «ما» اسم موصول: مبتدأ مؤخر «يدعونه» فعل وفاعل ومفعول

أول «مؤكداً» مفعول ثانٍ، والجملة من يدعو وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول «لنفسه»

الجار والمجرور متعلق بیدعو، ونفس مضاف، والهاء ضمير الغائب مضاف إليه «أو غيره» أو: حرف عطف،

غير: معطوف على نفسه، وغير مضاف، وضمير الغائب مضاف إليه «فالمبتدأ» مبتدأ.

(٣) «نحو» خبر للمبتدأ في آخر البيت السابق «له» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «عليّ» جار ومجرور

متعلق بمحذوف حال من الضمير المستكن في الجار والمجرور السابق «ألف» مبتدأ مؤخر «عرفاً» مفعول

مطلق، وجملة المبتدأ وخبره في محل جر بإضافة نحو إليها «والثان» مبتدأ «كأبني» الكاف جارة لقول

محذوف، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف «أبني» ابن: خبر مقدم، وابن مضاف،

وياء المتكلم مضاف إليه «أنت» مبتدأ مؤخر، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب مقول لذلك القول

المحذوف «حقاً» مفعول مطلق «صرفاً» نعت لقوله: حقاً.

اعترافاً، فاعترافاً: مصدرٌ منصوبٌ^(١) بفعلٍ محذوفٍ وُجوباً، والتقديرُ: «أعترفُ اعترافاً» ويُسمَّى مؤكِّداً لنفسه؛ لأنَّه مؤكِّدٌ للجُملةِ قبله، وهي نفسُ المَصْدَرِ، بمعنى أنها لا تحتَمَلُ سِوَاهُ، وهذا هو المرادُ بقوله: «فالمُبْتَدَأُ» أي: فالأوَّلُ من القِسْمَيْنِ المذكورين في البيت الأوَّلِ.

والمؤكِّدُ لغيره هو: الواقعُ بعدَ جُملةٍ تحتَمَلُهُ وتحتَمَلُ غيرَه، فتصيرُ بذكرِه نصّاً فيه، نحو: «أنتَ ابني حقّاً» فحقّاً: مصدرٌ منصوبٌ بفعلٍ محذوفٍ وُجوباً، والتقديرُ: «أحقُّه حقّاً» وسُمِّيَ مؤكِّداً لغيره؛ لأنَّ الجُملةَ قبله تَصُلِحُ له ولغيره، لأنَّ قولك: «أنتَ ابني» يَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ حَقِيقَةً، وَأَنْ يَكُونَ مَجَازاً عَلَى مَعْنَى: أنتَ عِنْدِي فِي الحُنُوِّ بِمَنْزِلَةِ ابْنِي، فَلَمَّا قَالَ: «حقّاً» صَارَتِ الجُملةُ نصّاً فِي أَنَّ المرادَ البُتُوَّةَ حَقِيقَةً، فَتَأَثَّرَتِ الجُملةُ بِالمَصْدَرِ لِأَنَّهَا صَارَتْ بِهِ نصّاً، فَكَانَ مؤكِّداً لغيره، لوجوب مغايرة المؤثر للمؤثر فيه.

٢٩٧ - كَذَاكَ ذُو التَّشْبِيهِ بَعْدَ جُمْلَةٍ كـ «لِي بُكَاءٌ بُكَاءَ ذَاتِ عُضْلَةٍ»^(٢)^(٣)

أي: كذلك يجب حذف عاملِ المَصْدَرِ إذا قُصِدَ بِهِ التَّشْبِيهُ بِعَدِ جُمْلَةٍ مُشْتَمَلَةٍ عَلَى فاعِلِ المَصْدَرِ فِي المَعْنَى^(٤)، نحو: «لِزَيْدٍ صَوْتُ صَوْتِ حِمَارٍ، وَلَهُ بُكَاءٌ بُكَاءَ الثُّكْلَى» فَصَوْتُ حِمَارٍ مصدرٌ تشبیهي، وَهُوَ مَنْصُوبٌ بِفَعْلِ مَحْذُوفٍ وَجُوباً، وَالتَّقديرُ: يُصَوِّتُ صَوْتَ

(١) ونحن نقول: «مفعولٌ مطلقٌ منصوبٌ» فلا تَنَسَّرَ.

(٢) «كذاك» كذا: جارٌ ومجرورٌ متعلقٌ بِمَحْذُوفٍ خَبِرَ مَقْدَمُ، وَالْكَافُ حَرْفُ خُطَابٍ «ذو» اسمٌ بِمَعْنَى صَاحِبٍ: مَبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ، وَذُو مَضَافٍ، وَالتَّشْبِيهِ مَضَافٌ إِلَيْهِ «بعد» ظرفٌ متعلقٌ بِمَحْذُوفٍ حَالٍ، وَبعد مَضَافٍ، وَ«جُملةٌ» مَضَافٌ إِلَيْهِ «كلي» الكافُ جَارَةٌ لِقَوْلِ مَحْذُوفٍ، لِي: جَارٌ وَمَجْرُورٌ متعلقٌ بِمَحْذُوفٍ خَبِرَ مَقْدَمُ «بُكَاءٌ» قَصْرٌ لِلضَّرُورَةِ، مَبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ «بُكَاءٌ» مَفْعُولٌ مَطْلُوقٌ، وَبُكَاءٌ مَضَافٌ، وَ«ذاتٌ» مَضَافٌ إِلَيْهِ، وَذاتٌ مَضَافٌ، وَ«عضلةٌ» مَضَافٌ إِلَيْهِ.

(٣) العُضْلَةُ: الممنوعة من التَّكاحِ. وَالْعُضْلَةُ: الدَاهِيَةُ.

(٤) الشُّرُوطُ الَّتِي تَشْتَرِطُ فِي هَذَا المَوْضِعِ سَبْعَةٌ شُرُوطٌ، ثَلَاثَةٌ مِنْهَا تَشْتَرِطُ فِي المَفْعُولِ المَطْلُوقِ نَفْسِهِ، وَالأرْبَعَةُ الباقية فِي الكَلَامِ الَّذِي يَسْبِقُهُ.

فأما الثلاثة التي يجب أن تتحقق في المفعول المطلق، فهي: أن يكون مصدرًا، وأن يكون مشعرًا بالحدوث، وأن يكون المراد به التشبيه.

وأما الأربعة التي يجب أن تتحقق فيما يتقدمه فهي: أن يكون السابق عليه جملة، وأن تكون هذه الجملة مشتمة على فاعل المصدر، وأن تكون أيضًا مشتمة على معنى المصدر، وأن يكون في هذه الجملة ما يصلح للعمل في المصدر.

حمارٍ، وقبله جملةٌ، وهي «لِرَيْدٍ صَوْتُ» وهي مشتمةٌ على الفاعلِ في المعنى، وهو «زيد» وكذلك «بكاءُ الثَّكْلَى» منصوبٌ بفعلٍ محذوفٍ وجوباً، والتقدير: يَبْكِي بِكَاءِ الثَّكْلَى.

فلو لم يَكُنْ قَبْلَ هذا المصدرِ جملةٌ، وَجَبَ الرَّفْعُ، نحو: «صَوْتُهُ صَوْتُ حِمَارٍ وَبِكَاءُهُ بِكَاءُ الثَّكْلَى»، وكذا لو كان قبله جملةٌ [و] ليست مشتمةً على الفاعلِ في المعنى⁽¹⁾، نحو: «هذا بُكاءُ بَكاءِ الثَّكْلَى، وهذا صوتُ صوتِ حمارٍ».

ولم يتعرَّضِ المصنِّفُ لهذا الشرطِ، ولكنَّه مفهومٌ مِنْ تمثيله.

يحذف عامل المصدر وجوباً

١- إذا وقع المصدر بدلاً من فعله. وهو مقيس في الأمر والنهي

٢- إذا وقع المصدر بعد الاستفهام المقصود به التوبيخ

٣- إذا وقع تفصيلاً لعاقبة ما تقدمه

٤- إذا ناب المصدر عن فعل استند لاسم عين وكان المصدر مكرراً أو محصوراً

٥- إذا كان المصدر مؤكداً لنفسه. وهو الواقع بعد جملة لا تحتل غيره

٦- إذا كان المصدر مؤكداً لغيره. وهو الواقع بعد جملة تحتمله وتحتل غيره

٧- إذا قصد به التشبيه بعد جملة مشتمة على فاعل المصدر في المعنى

= فإن لم يكن المصدر مشعراً بالحدوث، نحو قولك: لفلان ذكاء ذكاء الحكماء، أو لم تقدمه جملة، بل تقدمه مفرد، كقولك: صوت فلان صوت حمار، أو تقدمته جملة ولكنها لم تشمل على فاعل المصدر، كقولك: دخلت الدار فإذا فيها نوحٌ نوح الحمام، ففي كلِّ هذه المُثُل وما أشبهها لا يكونُ المصدرُ مفعولاً مطلقاً والعامل فيه محذوف وجوباً، بل هو فيما ذكرنا مما تقدمته جملة من الأمثلة بدل مما قبله.

(1) وذلك إذا كان المصدر بدلاً مما قبله أو نعتاً بتقدير «مثل».

المفعول له

- ٢٩٨ - يُنْصَبُ مَفْعُولاً لَهُ الْمَصْدَرُ إِنْ أَبَانَ تَغْلِيلاً كـ «جُدَّ شُكْرًا وَدِنٌ»^(١) (٢)
- ٢٩٩ - وَهُوَ بِمَا يَعْمَلُ فِيهِ مُتَّحِدٌ وَقْتاً وَفَاعِلاً وَإِنْ شَرَطَ فُقِدَ^(٣)
- ٣٠٠ - فَاجْرُزُهُ بِالْحَرْفِ وَلَيْسَ يَمْتَنِعُ مَعَ الشَّرْطِ كـ «لِزُهْدٍ ذَا قَبِيحٍ»^(٤)
- المفعول له: هو المصدر المفهم علة المشاركة لعامله في الوقتِ والفاعلِ، نحو: «جُدَّ

(١) «ينصب» فعل مضارع مبني للمجهول «مفعولاً» حال من نائب الفاعل الآتي «له» جار ومجرور متعلق بقوله: مفعولاً «المصدر» نائب فاعل لينصب «إن» شرطية «أبان» فعل ماض فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المصدر «تغليلاً» مفعول به لأبان «كجد» الكاف جارة لقول محذوف، جد: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «شكراً» مفعول لأجله «ودن» الواو عاطفة، دن: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، ويحتمل أن يكون له مفعول مطلق محذوف للدلالة الأول عليه. (٢) دِنٌ: فعل أمر من «دان يدين» أي: خَضَعَ. والتقدير: «دِنٌ طاعة»، أي: لأجل الطاعة. قال الصبان: وكلام الشارح [الأشموني] يقتضي أن المفعول له يجوز حذفه وهو ظاهر إذا دلّ عليه دليل. «حاشية الصبان على شرح الأشموني» ١٧٩/٢.

(٣) «وهو» مبتدأ «بما» جار ومجرور متعلق بمتحد الآتي «يعمل» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة لا محل لها صلة «فيه» جار ومجرور متعلق ب«يعمل» «متحد» خبر المبتدأ «وقتاً» تمييز، أو منصوب بنزع الخافض «وفاعلاً» معطوف على قوله: وقتاً «وإن» شرطية «شرط» نائب فاعل بفعل محذوف يفسره ما بعده، والتقدير: وإن فقد شرط، والفعل المحذوف هو فعل الشرط «فقد» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى شرط، والجملة من فقد المذكور وفاعله لا محل لها من الإعراب تفسيرية، وجواب الشرط في البيت التالي.

(٤) «فاجرره» الفاء رابطة لجواب الشرط، اجرر: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعول به، والجملة في محل جزم جواب الشرط في البيت السابق «بالحرف» جار ومجرور متعلق باجرر «وليس» فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الجر بالحرف «يمنتع» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الجر بالحرف، والجملة في محل نصب خبر ليس «مع» ظرف متعلق ب«يمنتع»، ومع مضاف، و«الشروط» مضاف إليه «كلزهد» الكاف جارة لقول محذوف، لزهد: جار ومجرور متعلق بفتح الآتي «ذا» اسم إشارة مبتدأ «قنع» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم الإشارة، والجملة من قنع وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ.

شُكْرًا» فَشُكْرًا: مصدر، وهو مُفْهِمٌ للتعليل؛ لأنَّ المعنى: جُدْ لأجلِ الشُّكْرِ، ومُشاركِ لعامله - وهو «جُدْ» - في الوقت؛ لأنَّ زَمَنَ الشُّكْرِ هو زَمَنُ الجودِ، وفي الفاعل؛ لأنَّ فاعلَ الجودِ هو المخاطَبُ، وهو فاعلُ الشُّكْرِ.

وكذلك «صَرَبْتُ ابني تأديباً» فتأديباً مصدر، وهو مُفْهِمٌ للتعليل، إذ يصحُّ أن يقعَ في جوابِ «لِمَ فَعَلْتَ الصَّرْبَ؟» وهو مشارِكٌ لصرَبْتُ في الوقتِ والفاعلِ.

وحكمه جوازُ النَّصْبِ إنْ وُجِدَتْ فيه هذه الشروطُ الثلاثة، أعني: المصدرية، وإبانةُ التعليلِ، واتحاده مع عامله في الوقتِ والفاعلِ⁽¹⁾.

فإن فِقدَ شرطٍ من هذه الشروطِ، تعيَّنَ جَرُّهُ بحرفِ التَّعليلِ، وهو اللَّامُ، أو «مِنْ» أو «في» أو الباءُ؛ فمثالُ ما عدت فيه المصدرية قولك: «جئتكَ للسمن» ومثالُ ما لم يتَّحدَ مع عامله في الوقتِ: «جئتكَ اليومَ للإكرامِ عداً» ومثالُ ما لم يتَّحدَ مع عامله في الفاعلِ «جاء زيدٌ لإكرامِ عمرو له».

ولا يمتنعُ الجرُّ بالحرفِ مع استكمالِ الشروطِ، نحو: «هَذَا فَنِعَ لِرُهْدٍ».

وزعم قومٌ أنه لا يشترطُ في نَصْبِهِ إلا كَوْنُهُ مصدرًا، ولا يشترطُ اتحادهُ مع عامله في الوقتِ⁽²⁾ ولا في الفاعلِ⁽³⁾، فجوزوا نصب «إكرام» في المثالين السابقين، والله أعلم⁽⁴⁾.

(1) هناك شرطان آخران اختلفَ فيهما:

- أن يكون قلبياً، أي: من أفعال النفس. فلا يجوز «جئتكَ قراءةً للكتاب».

وعُلِّلَ بأن علةَ الفعلِ سببُ إيجاده، وسببُ الشيءِ متقدِّمٌ عليه.

وأشهر من خالف في هذا الشرط ولم يَرَهُ أبو عليٍّ الفارسي، والرضيُّ المحقق.

- أن يكون علةً للفعل، ولذا يُشترطُ أن لا يكون من لفظ الفعل ولا من معناه، وإلا كان مفعولاً مطلقاً. والشيء لا يُعلَّلُ بنفسه.

(2) نقل ذلك السيوطي في «همع الهوامع» ٩٨/٢ عن سيبويه والمتقدمين جاعلاً هذا الشرط من اشتراط الأعلم والمتأخرين.

(3) خالف فيه ابن خروف.

(4) ويجوز تقديم المفعول لأجله على عامله سواءً كان منصوباً أو مجروراً؛ لقول الناظم:

«كلـزهدٍ ذا قـينغ»

ينظر: «توضيح المقاصد والمسالك» ٦٥٦/٢، و«شرح الأشموني» ١٨٣/٢ - ١٨٤.

٣٠١ - وَقَلَّ أَنْ يَضْحَبَهَا الْمُجْرَدُ وَالْعَكْسُ فِي مَضْحُوبٍ «أَلٌّ» وَأَنْشَدُوا^(١)

٣٠٢ - لَا أَقْعُدُ الْجُبْنَ عَنِ الْهَيْجَاءِ وَلَوْ تَوَالَتْ زُمَرُ الْأَعْدَاءِ^(٢)

المفعول له المستكمل للشروط المتقدمة له ثلاثة أحوال:

أحدها: أن يكون مجرداً عن الألفِ واللَّامِ والإضافة.

والثاني: أن يكون مُحلَّى بالألفِ واللَّامِ.

والثالث: أن يكون مضافاً، وكلُّها يجوزُ أن تُجَرَّ بحرفِ التعليلِ، لكن الأَكْثَرُ فيما تجرَّدَ

عن الألفِ واللَّامِ والإضافة النَّصْبُ، نحو: «ضَرَبْتُ ابْنِي تَأْدِيباً»، ويجوزُ جرُّه، فتقول:

«ضربتُ ابني لتأديب»، وزعم الجُزُولِي أنه لا يجوزُ جرُّه، وهو خلافُ ما صرَّح به النَّحْوِيُّونَ،

وما صَحِبَ الألفَ واللَّامَ بعكس المجرَّد؛ فالأَكْثَرُ جرُّه، ويجوزُ النَّصْبُ؛ فـ«ضَرَبْتُ ابْنِي

للتأديب» أَكْثَرُ من «ضربت ابني التأديب»، ومما جاء فيه منصوباً ما أنشده المصنف: [الرجز]

ش ١٦٣ - لَا أَقْعُدُ الْجُبْنَ عَنِ الْهَيْجَاءِ^(٣)

(١) «وقل» فعل ماض «أن» مصدرية «يصحبها» يصحب: فعل مضارع منصوب بأن، وها: مفعول به ليصحب «المجرد» فاعل يصحب، و«أن» ومدخولها في تأويل مصدر فاعل قل، «والعكس» مبتدأ «في مصحوب» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، ومصحوب مضاف، و«أل» قصد لفظه: مضاف إليه «وأنشدوا» فعل وفاعل.

(٢) «لا» نافية «أقعد» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «الجبن» مفعول لأجله «عن الهيجاء» جار ومجرور متعلق بأقعد «ولو» شرطية غير جازمة «توالت» توالي: فعل ماض، والتاء تاء التانيث «زمر» فاعل توالت، وزمر مضاف، و«الأعداء» مضاف إليه.

(٣) لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين، والبيت كما ورد في كلام الناظم، فهذا صدره، وعجزه قوله:

وَلَوْ تَوَالَتْ زُمَرُ الْأَعْدَاءِ

اللغة: «لا أقعد» أراد لا أنكل ولا أتوانى عن اقتحام المعارك، وتقول: قعد فلان عن الحرب، إذا تأخَّر عنها ولم يباشرها، «الجبن» بضم فسكون: هو الهيبة والفرع وضعف القلب والخوف من العاقبة، «الهيجاء» الحرب، وهي تقصر وتمد، فيمن قَصُرَها قَوْلٌ لبيد:

يَا رَبِّ هَيْجَا هِيَ خَيْرٌ مِنْ دَعَا

ومِنْ مَدَّهَا قَوْلُ الْآخَرِ:

إِذَا كَانَتِ الْهَيْجَاءُ وَانْشَقَّتِ الْعَصَا فَحَسْبُكَ وَالضَّحَاكُ سَيْفٌ مُهَنَّدٌ =

البيت، ف«الجبن» مفعول له، أي: لا أقعدُ لأجلِ الجبنِ، ومثله قوله: [البسيط]

ش ١٦٤ - فَلَيْتَ لِي بِهِمْ قَوْمًا إِذَا رَكَبُوا شَنُّوا الإِغَارَةَ فُرْسَانًا وَرُكْبَانًا^(١)

= «توالت» تتابعت وتكاثرت وأتى بعضها تلو بعض وتبعه «زمر» جمع زمرة، وهي الجماعة «الأعداء» جمع عدو.

الإعراب: «لا» نافية «أقعد» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «الجبن» مفعولٌ لأجله «عن الهجاء» جار ومجرور متعلق بقوله: أقعد «ولو» الواو عاطفة، والمعطوف عليه محذوف، والتقدير: لو لم تتوالَّ زمر الأعداء، ولو توالت زمر الأعداء، لو: حرف شرط غير جازم «توالت» توالى: فعل ماضٍ، والتاء حرفٌ دالٌّ على تأنيث الفاعل «زمر» فاعل توالت، وزمر مضاف، و«الأعداء» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله: «الجبن» حيث وقع مفعولاً لأجله ونصبه مع كونه محلّى بأل.

وقد اختلف النحاة في جواز مجيء المفعول لأجله معرفاً، فذهب سيبويه - وتبعه الزمخشري - إلى جواز ذلك، مستدلين على هذا بمجيئه عن العرب في نحو بيت الشاهد الذي نحن بصدد شرحه، والبيتين (رقم ١٦٤، ١٦٥)، وقول شاعر «الحماسة»:

كَرِيمٌ يَعْضُ الطَّرْفَ فَضَّلَ حَيَائِهِ وَيَذْنُو وَأَطْرَافُ الرَّمَّاحِ دَوَانِي

قوله: «فضل حياته» مفعول لأجله، وهو معرف بالإضافة؛ إذ هو مضاف إلى مضاف إلى الضمير.

وذهب الجرمي إلى أن المفعول لأجله يجب أن يكون نكرة؛ لأنه فيما زعم كالحال والتمييز، وكل منهما لا يكون إلا نكرة، فإن جاء المفعول لأجله مقترناً بأل، فالهذه زائدة لا معرفة، وإن جاء مضافاً إلى معرفة، فإضافته لفظية لا تفيد تعريفاً.

والصحيح ما ذهب إليه سيبويه رحمه الله في هذه المسألة، لورود الشواهد الكثيرة في النظم والنثر، ومما يدل على صحته وروده في قول الله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصْنَعَهُمْ فِي ذَادِهِمْ مِنْ الصَّوْعِي حَذَرَ الْقَوْتِ﴾ [البقرة: ١٩] والقول بزيادة الحرف أو بأن الإضافة لفظية خلاف الأصل؛ فلا يصار إليه.

(١) البيت من مختار أبي تمام في أوائل «ديوان الحماسة» وهو من كلمة لقريط بن أئيف أحد بني العنبر.

اللغة: «شنوا» أراد فرقوا أنفسهم لأجل الإغارة «الإغارة» الهجوم على العدو والإيقاع به «فرسان» جمع فارس، وهو راكب الفرس «ركباناً» جمع راكب، وهو أعم من الفارس، وقيل: هو خاص براكبي الإبل. المعنى: يتمنى بدل قومه قوماً آخرين من صفتهم أنهم إذا ركبوا للحرب تفرقوا لأجل الهجوم على الأعداء والإيقاع بهم، ما بين فارس وراكب.

الإعراب: «فليت» حرف تمن ونصب «لي» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليت مقدم «بهم» جار ومجرور متعلق بـ«ركبوا» الآتي «قوماً» اسم ليت مؤخر «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «ركبوا» فعل وفاعل، والجملة في محل جرٍّ بإضافة إذا إليها «شنوا» فعل وفاعل، والجملة لا محل لها من الإعراب =

وأما المضاف فيجوز فيه الأمران: النَّصْبُ والجَرُّ على السواء؛ فتقولُ: «ضَرَبْتُ ابْنِي تَأْدِيبَهُ، ولتأديبِهِ» وهذا [قد] يُفْهَمُ من كلامِ المصنِّفِ؛ لأنَّه لَمَّا ذَكَرَ أَنَّهُ يَقِلُّ جَرُّ المَجْرَدِ وَنَصْبُ المَصَاحِبِ لِلأَلْفِ وَاللَّامِ، عُلِمَ أَنَّ المِضَافَ لا يَقِلُّ فِيهِ وَاحِدٌ مِنْهُمَا، بل يَكْثُرُ فِيهِ الأَمْرَانِ، وَمِمَّا جَاءَ مَنْصُوباً قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصْنَعَهُمْ فِيءًا ذَاتِهِمْ مِّنَ الصَّوْعِ حَذَرَ الْمَوْتِ﴾ [البقرة: ١٩] وقوله: [الطويل]

ش ١٦٥ - وَأَغْفِرَ عَوْرَاءَ الْكَرِيمِ ادِّخَارَهُ وَأَعْرِضُ عَنْ شَتْمِ اللَّئِيمِ تَكْرُمًا^(١)



= جواب إذا، وله مفعول به محذوف، والتقدير: شنوا أنفسهم - أي فرَّقوها - لأجل الإغارة «الإغارة» مفعول لأجله «فرساناً» حال من الواو في «شنوا» «وركباناً» معطوف عليه.
الشاهد فيه: قوله: «الإغارة» حيث وقع مفعولاً لأجله منصوباً مع اقترانه بأل، وهو يرد على الجرمي الذي زعم أن المفعول لأجله لا يكون إلا نكرة، وأدعاؤه أن أل في «الإغارة» ونحوها زائدة لا معرفة خلاف الأصل، فلا يلتفت إليه.
وربما قيل: إنه لا شاهد في البيت؛ لأن الإغارة مفعول به، أي: فرَّقوا إغارتهم على عدوهم، وليست مفعولاً لأجله.

(١) البيت لحاتم الطائي، الجواد المشهور.

اللغة: «العوراء» الكلمة القبيحة «ادخاره» استبقاء لمودته «أعرض» أي: أصفح.
الإعراب: «وأغفر» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «عوراء» مفعول به لأغفر، وعوراء مضاف، و«الكريم» مضاف إليه «ادخاره» ادخار: مفعول لأجله، وادخار مضاف، وضمير الغائب مضاف إليه «وأعرض» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «عن شتم» جار ومجرور متعلق بأعرض، وشتم مضاف، و«اللئيم» مضاف إليه «تكرماً» مفعول لأجله.
الشاهد فيه: قوله: «ادخاره» حيث وقع مفعولاً لأجله منصوباً مع أنه مضاف للضمير، ولو جرَّه بالألام فقال: «لادخاره» لكان سائغاً مقبولاً.

وهو يرد على الجرمي الذي زعم أن المفعول لأجله لا يكون معرفة لا بإضافة ولا بأل، وما زعمه من أن إضافة المفعول لأجله لفظية لا تنيد التعريف غير صحيح.

وفي قوله: «تكرماً» شاهد آخر لهذا الباب، فإن قوله: «تكرماً» مفعول لأجله، وهو منكر غير معرف لا بإضافة ولا بأل، وقد جاء به منصوباً لاستيفائه الشروط، ولا يختلف أحد من النحاة في صحة ذلك.

المفعول فيه، وهو المسمى ظرفاً

٣٠٣ - الظرف وقت أو مكان ضمنا «في» باطراد كهنأ امكث أزمننا^(١)

عرّف المصنّف الظرف بأنه: زمان أو مكان^(٢) ضمّن معنى «في» باطراد^(٣)، نحو: «امكث هنا أزمنناً» فهنا: ظرف مكان، وأزمنناً: ظرف زمان، وكلّ منهما تضمّن معنى «في»؛ لأنّ المعنى: امكث في هذا الموضع [و] في أزمنين.

واحترز بقوله: «ضمّن معنى في» مما لم يتضمّن من أسماء الزمان أو المكان معنى «في» كما إذا جعل اسم الزمان أو المكان مبتدأ أو خبراً، نحو: «يوم الجمعة يوم مبارك، ويوم عرفة يوم مبارك، والدار لزيد» فإنه لا يُسمّى ظرفاً والحالة هذه^(٤)، وكذلك ما وقع منهما مجروراً، نحو: «سرت في يوم الجمعة» و«جلست في الدار» على أنّ في هذا ونحوه خلافاً في تسميته ظرفاً في الاصطلاح، وكذلك ما نصب منهما مفعولاً به، نحو: «بنيت الدار، وشهدت يوم الجمل»^(٥).

واحترز بقوله: «باطراد» من نحو: «دخلت البيت، وسكنت الدار، وذهبت الشام» فإنّ كلّ واحدٍ من «البيت، والدار، والشام» متضمّن معنى «في» ولكنّ تضمّنه معنى «في» ليس مطّرداً، لأنّ أسماء المكان المُختصّة لا يجوز حذف «في» معها، فليس «البيت، والدار،

(١) «الظرف» مبتدأ «وقت» خبر المبتدأ «أو مكان» معطوف على وقت «ضمنا» فعل ماض مبني للمجهول، وألف الاثنين نائب فاعل، وهو المفعول الأول «في» قصد لفظه: مفعول ثانٍ لضمّن «باطراد» جار ومجرور متعلق بضمّن «كهنأ» الكاف جارة لقول محذوف، هنا: ظرف مكان متعلق بامكث «امكث» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «أزمننا» ظرف زمان متعلق بامكث أيضاً.

(٢) فظرف الزمان: يدلّ على وقتٍ وقع فيه الحدث. وظرف المكان: يدلّ على مكانٍ وقع فيه الحدث.

(٣) تضمّنه معنى «في» لا يلزم منه جواز التصريح بـ«في» مع استقامة المعنى، فالظروف التي لا تصرف لا يصحّ أن يُصرّح بـ«في» معها.

(٤) وهو المتصرف، وسيأتي بيانه قريباً.

(٥) فالاسم المنصوب فيهما مفعول به، لا مفعول فيه؛ إذ لم يتضمّن معنى «في» واقعاً فيه الحدث، بل واقعاً عليه.

والشأم» في المُثَلِّ منصوبةً على الظرفية، وإنما هي منصوبةٌ على التشبيه بالمفعول به؛ لأنَّ الظرف هو ما تَضَمَّنَ معنى «في» باطرادٍ، وهذه متضمنةٌ معنى «في» لا باطرادٍ.

هذا تقريرُ كلامِ المصنِّف، وفيه نظرٌ؛ لأنَّه إذا جُعِلَتْ هذه الثلاثةُ ونحوها منصوبةً على التشبيه بالمفعول به، لم تكن متضمنةً معنى «في»؛ لأنَّ المفعولَ به غيرُ متضمَّنٍ معنى «في»، فكذلك ما شُبِّه به، فلا يحتاجُ إلى قوله: «باطرادٍ» ليخرَجَها، فإنها خرجتْ بقوله: «ما ضَمَّنَ معنى في» والله تعالى أعلم.

٣٠٤ - فَانصِبُهُ بِالْوَاقِعِ فِيهِ مُظْهِرًا كَانِ وَإِلَّا فَاَنْوَهُ مُقَدَّرًا^(١)

حُكْمُ مَا تَضَمَّنَ مَعْنَى «فِي» مِنْ أَسْمَاءِ الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ النَّصْبِ، وَالنَّاصِبُ لَهُ مَا وَقَعَ فِيهِ، وَهُوَ الْمَصْدَرُ، نَحْوُ: «عَجِبْتُ مِنْ صَرْبِكَ زَيْدًا يَوْمَ الْجُمُعَةِ عِنْدَ الْأَمِيرِ» أَوْ الْفِعْلُ، نَحْوُ: «صَرَبْتُ زَيْدًا يَوْمَ الْجُمُعَةِ أَمَامَ الْأَمِيرِ» أَوْ الْوَصْفُ، نَحْوُ: «أَنَا ضَارِبٌ زَيْدًا يَوْمَ عِنْدَكَ». وَظَاهِرُ كَلَامِ الْمَصْنُفِ أَنَّهُ لَا يَنْصِبُهُ إِلَّا الْوَاقِعُ فِيهِ فَقَطْ، وَهُوَ الْمَصْدَرُ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، بَلْ يَنْصِبُهُ هُوَ وَغَيْرُهُ، كَالْفِعْلِ وَالْوَصْفِ^(٢).

(١) «فانصبه» انصب: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعول به «بالواقع» جار ومجرور متعلق بانصب «فيه» جار ومجرور متعلق بالواقع «مظهراً» خبر لكان الآتي مقدم عليه «كان» فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الواقع «وإلا» إن: شرطية، ولا: نافية، وفعل الشرط محذوف، أي: وإلا يظهر «فانوه» الفاء واقعة في جواب الشرط، انو: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعول به، والجملة في محل جزم جواب الشرط «مقدراً» حال من الهاء في «أنوه».

(٢) اعلم أن الذي يقع في الظرف هو الحدث، فإذا قلت لأحد: «جلست أمامك» فالجلوس - وهو الحدث - هو الذي وقع أمامك، وكذلك إذا قلت: «أنا جالس أمامك»، وكذلك إذا قلت: «كان جلوسي أمامك». واعلم أيضاً أن المصدر يدل على الحدث بدلالة المطابقة، لأن كل معناه هو الحدث، والفعل والصفة يدلان على الحدث بدلالة التضمن؛ لأن الفعل معناه الحدث والزمان، والصفة معناها الذات والحدث القائم بها أو الواقع عليها أو الثابت لها، والناظم لم يصرح بأنه أراد أن الذي ينصب الظرف هو اللفظ الدال على الحدث بالمطابقة، بل كلامه يصح أن يحمل على ما يدل بالمطابقة أو بالتضمن، فيكون شاملاً للمصدر والفعل والوصف، وعلى هذا لا يرد اعتراض الشارح أصلاً.

والتَّاصِبُ له إمَّا مذكورٌ، كما مُثَّلَ، أو محذوفٌ جوازاً، نحو أن يقال: «مَتَى جِئْتَ؟» فتقول: «يومَ الجمعةِ»، و«كَمْ سِرْتُ؟» فتقول: «فَرَسَخَيْنِ»، والتقدير: «جِئْتُ يومَ الجمعةِ، وَسِرْتُ فَرَسَخَيْنِ» أو وجوباً، كما إذا وَقَعَ الظرفُ صِفَةً، نحو: «مررتُ برَجُلٍ عِنْدَكَ» أو صِلَةً، نحو: «جاء الذي عِنْدَكَ» أو حالاً، نحو: «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ عِنْدَكَ» أو خبراً في الحال، أو في الأصل، نحو: «زَيْدٌ عِنْدَكَ، وَظَنَنْتُ زَيْدًا عِنْدَكَ».

فالعاملُ في هذه الظروفِ محذوفٌ وجوباً في هذه المواضع كُلِّها، والتقديرُ في غير الصَّلَةِ: «اسْتَقَرَّ» أو «مُستَقِرٌّ» وفي الصَّلَةِ «اسْتَقَرَّ»؛ لأنَّ الصَّلَةَ لا تكونُ إلَّا جملةً، والفعلُ مع فاعله جُملةٌ، واسمُ الفاعلِ مَعَ فاعله ليسَ بجملةٍ^(١)، والله أعلمُ.

٣٠٥ - وَكُلُّ وَقْتٍ قَابِلٌ ذَاكَ وَمَا يَقْبَلُهُ الْمَكَانُ إِلَّا مُبْهَمًا^(٢)

٣٠٦ - نَحْوُ الْجِهَاتِ وَالْمَقَادِيرِ وَمَا صِيغَ مِنَ الْفِعْلِ كَمَرَمَى مِنْ رَمَى^(٣)

(١) ذكر الشارح أربعة مواضع يجب فيها حذف العامل في الظرف، وهي: أن يكون صفة، أو صلة، أو خبراً، أو حالاً، وبقي عليه موضعان آخران: (الأول): أن يكون الظرف مشغولاً عنه، كقولك: يوم الجمعة سافرت فيه، والتقدير: سافرت يوم الجمعة سافرت فيه، ولا يجوز إظهار هذا العامل؛ لأن المتأخر عوض عنه، ولا يجمع بين العوض والمعوض في الكلام. (الثاني): أن يكون الكلام قد سمع بحذف العامل، نحو قولك لمن يذكر أمراً قد قدم عليه العهد: حينئذ الآن، وتقدير الكلام: قد حدث ما تذكر حين إذ كان كذا واسمع الآن، فناصب «حين» عامل، وناصب «الآن» عامل آخر، فهما من جملتين لا من جملة واحدة، والمقصود نهي المخاطب عن الخوض فيما يذكره وأمره بالاستماع إلى حديث جديد.

(٢) «وكل» مبتدأ، وكل مضاف، و«وقت» مضاف إليه «قابل» خبر للمبتدأ، وهو اسم فاعل يعمل عمل الفعل، وفاعله ضمير مستتر فيه «ذاك» ذا: اسم إشارة مفعول به لقابل، والكاف حرف خطاب «وما» نافية «يقبله» يقبل: فعل مضارع، والهاء مفعول به ليقبل «المكان» فاعل يقبل «إلا» حرف استثناء ذال على الحصر «مبهماً» حال، والتقدير: لا يقبل النصب على الظرفية اسم المكان في حال من الأحوال إلا في حال كونه مبهماً.

(٣) «نحو» خبر لمبتدأ محذوف، أي: وذلك نحو، ونحو مضاف، و«الجهات» مضاف إليه «والمقادير» معطوف على الجهات «وما» الواو عاطفة، ما: اسم موصول معطوف على الجهات «صيغ» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما، والجملة من الفعل ونائب الفاعل لا محل لها صلة «من الفعل» جار ومجرور متعلق بصيغ «كمرمى» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف «من رمى» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من رمى، وتقدير الكلام: وذلك كائن كمرمى حال كونه مأخوذاً من مصدر رمى.

يَعْنِي أَنَّ اسْمَ الزَّمَانِ يَقْبَلُ النَّصْبَ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ^(١)، مُبْهَمًا كَانَ، نَحْوُ: «سِرْتُ لِحِظَةً، وَسَاعَةً» أَوْ مُخْتَصَّبًا، إِمَّا بِإِضَافَةٍ، نَحْوُ: «سِرْتُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ»، أَوْ بِوَصْفٍ، نَحْوُ: «سِرْتُ يَوْمًا طَوِيلًا» أَوْ بَعْدِدٍ، نَحْوُ: «سِرْتُ يَوْمَيْنِ».

وَأَمَّا اسْمُ الْمَكَانِ، فَلَا يَقْبَلُ النَّصْبَ مِنْهُ إِلَّا نَوْعَانِ، أَحَدُهُمَا: الْمُبْهَمُ^(٢)، وَالثَّانِي: مَا صِيغَ مِنَ الْمَصْدَرِ بِشَرْطِهِ الَّذِي سَنَذْكُرُهُ، وَالْمُبْهَمُ كَالجِهَاتِ [السَّتِّ]، نَحْوُ: «فَوْقَ»، وَتَحْتَ [وَيَمِينِ، وَشِمَالِ]، وَأَمَامَ، وَخَلْفَ وَنَحْوِ هَذَا، كَالْمَقَادِيرِ، نَحْوُ: «عَلْوَةً»، وَمِيلٍ، وَفَرَسَخٍ، وَبَرِيدٍ^(٣)، تَقُولُ: «جَلَسْتُ فَوْقَ الدَّارِ»، وَسِرْتُ غَلْوَةً فَتَنْصِبُهَا عَلَى الظَّرْفِيَّةِ.

وَأَمَّا مَا صِيغَ مِنَ الْمَصْدَرِ، نَحْوُ: «مَجْلِسَ زَيْدٍ»، وَمَقْعَدَهُ «فَشَرَطُ نَصْبِهِ قِيَاسًا: أَنْ يَكُونَ عَامِلُهُ مِنْ لَفْظِهِ، نَحْوُ: «قَعَدْتُ مَقْعَدَ زَيْدٍ، وَجَلَسْتُ مَجْلِسَ عَمْرٍو» فَلَوْ كَانَ عَامِلُهُ مِنْ غَيْرِ لَفْظِهِ، تَعَيَّنَ جَرُّهُ بِ «فِي»، نَحْوُ: «جَلَسْتُ فِي مَرْمَى زَيْدٍ» فَلَا تَقُولُ: «جَلَسْتُ مَرْمَى زَيْدٍ» إِلَّا شُدُودًا.

وَمِمَّا وَرَدَ مِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ: «هُوَ مِنِّي مَقْعَدَ الْقَابِلَةِ»، وَمَزَجَرَ الْكَلْبِ، وَمَنَاظَ الثُّرَيَّا^(٤) أَي:

(١) أَنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ الْفِعْلَ يَدُلُّ بِالْوَضْعِ عَلَى شَيْئَيْنِ، أَحَدُهُمَا الْحَدِيثُ، وَالثَّانِيهِمَا الزَّمَنُ، وَيَدُلُّ عَلَى الْمَكَانِ بِدَلَالَةِ الْإِلْتِمَازِ؛ لِأَنَّ كُلَّ حَدِيثٍ يَقَعُ فِي الْخَارِجِ لَا بَدَأَ أَنْ يَكُونَ وَقُوعُهُ فِي مَكَانٍ مَا، فَلَمَّا كَانَتْ دَلَالَةُ الْفِعْلِ عَلَى الزَّمَانِ لِأَنَّهُ أَحَدُ جِزَائِي مَعْنَاهُ الْوَضْعِي، قَوِيَ عَلَى نَصْبِ ظَرْفِ الزَّمَانِ بِنَوْعِيهِ الْمُبْهَمِ وَالْمَخْتَصِّصِ، وَلَمَّا كَانَتْ دَلَالَتُهُ عَلَى الْمَكَانِ بِالْإِلْتِمَازِ لَا بِالْوَضْعِ، لَمْ يَقْوَى عَلَى نَصْبِ جَمِيعِ الْأَسْمَاءِ الدَّالَّةِ عَلَى الْمَكَانِ، بَلْ تَعَدَى إِلَى الْمُبْهَمِ مِنْهُ؛ لِكَوْنِهِ دَالًّا عَلَيْهِ فِي الْجُمْلَةِ، وَإِلَى اسْمِ الْمَكَانِ الْمَأْخُوذِ مِنْ مَادَتِهِ؛ لِكَوْنِهِ بِالنَّظَرِ إِلَى الْمَادَةِ قَوِيًّا الدَّلَالَةَ عَلَى هَذَا النَّوْعِ.

(٢) اعْلَمْ أَنَّ الظُّرُوفَ (الزَّمَانِيَّةَ وَالْمَكَانِيَّةَ) نَوْعَانِ:

أ - الْمُبْهَمَةُ، وَهِيَ الَّتِي تَدُلُّ عَلَى غَيْرِ مَعْيَنٍ، مِثْلُ: «حِينَ»، وَ«وَقْتُ» لِلزَّمَانِ، وَ«فَوْقَ» وَ«تَحْتَ» لِلْمَكَانِ. وَهِيَ مُفْتَقِرَةٌ إِلَى غَيْرِهَا مِمَّا تُضَافُ إِلَيْهِ لِتَحْدِيدِ مَعْنَاهُ، تَقُولُ: «فَوْقَ الطَّوَالَةِ».

ب - الْمَخْتَصَّةُ، أَوْ الْمَحْدُودَةُ، أَوْ الْمُؤَقَّتَةُ، وَهِيَ الَّتِي تَدُلُّ عَلَى مَعْيَنٍ مُقَدَّرٍ مَحْدُودٍ مِنَ الزَّمَانِ: «سَاعَةً» وَ«شَهْرًا»، أَوْ مَعْيَنٍ مِنَ الْمَكَانِ مَحْضُورٍ مِثْلُ أَسْمَاءِ الْمَوَاضِعِ: «مَكَّةَ»، «الْمَسْجِدَ».

(٣) الْغَلْوَةُ - بَفَتْحِ الْغَيْنِ الْمَعْجَمَةِ وَسُكُونِ اللَّامِ - فَسْرُهَا الْمُتَقَدِّمُونَ بِالْبَاعِ: مِئَةُ بَاعٍ، وَالْبَاعُ: مِقْدَارُ مَا بَيْنَ أَصَابِعِ يَدَيْكَ إِذَا مَدَدْتَهُمَا مُحَاذِيَّتَيْنِ لَصَدْرِكَ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَدَّرَ الْغَلْوَةَ بِرِمِيَّةِ سَهْمٍ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَدَّرَهَا بِثَلَاثِ مِئَةِ ذِرَاعٍ، وَالْمِيلُ: عِشْرُ غَلْوَاتٍ، فَهُوَ أَلْفُ بَاعٍ، وَالْفَرَسَخُ: ثَلَاثَةُ أَمْيَالٍ، وَالْبَرِيدُ: أَرْبَعَةُ فَرَسَخٍ.

(٤) يَقُولُ الْعَرَبُ: «فُلَانٌ مِنِّي مَقْعَدَ الْقَابِلَةِ» يُرِيدُونَ أَنَّهُ قَرِيبٌ كَقَرَبِ مَكَانِ قَعُودِ الْقَابِلَةِ عِنْدَ وِلَادَةِ الْمَرْأَةِ مِنْ =

كائِنْ مَفْعَدَ الْقَابِلَةِ، وَمَزَجَرَ الْكَلْبِ، وَمَنَاظَ الثَّرِيَاءِ، وَالْقِيَاسِ «هُوَ مِنِّي فِي مَفْعَدِ الْقَابِلَةِ، وَفِي مَزَجَرَ الْكَلْبِ، وَفِي مَنَاظِ الثَّرِيَاءِ» وَلِكِنْ نُصِبَ شِدْوَذًا، وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ، خِلَافًا لِلْكَسَائِيِّ، وَإِلَى هَذَا أُشَارَ بِقَوْلِهِ:

٣٠٧ - وَشَرُطُ كَوْنِ ذَا مَقْيَسًا أَنْ يَقَعُ ظَرْفًا لِمَا فِي أَصْلِهِ مَعَهُ اجْتِمَاعٌ^(١)

أَي: وَشَرُطُ كَوْنِ نَصْبٍ مَا اشْتَقَّ مِنَ الْمَصْدَرِ مَقْيَسًا: أَنْ يَقَعُ ظَرْفًا لِمَا اجْتَمَعَ مَعَهُ فِي أَصْلِهِ، أَي: أَنْ يَنْتَصِبَ بِمَا يُجَامَعُهُ فِي الْاِشْتِقَاقِ مِنْ أَصْلٍ وَاحِدٍ، كَمُجَامَعَةِ «جَلَسْتُ» بِ«مَجْلِسٍ» فِي الْاِشْتِقَاقِ مِنَ الْجُلُوسِ، فَأَصْلُهُمَا وَاحِدٌ، وَهُوَ «الْجُلُوسُ».

وظَاهِرُ كَلَامِ الْمَصْنُفِ أَنَّ الْمَقَادِيرَ وَمَا صِيغَ مِنَ الْمَصْدَرِ مُبْهَمَانِ، أَمَا الْمَقَادِيرُ، فَمَذْهَبُ الْجُمْهُورِ أَنَّهَا مِنَ الظُّرُوفِ الْمُبْهَمَةِ؛ لِأَنَّهَا وَإِنْ كَانَتْ مَعْلُومَةَ الْمَقْدَارِ فِيهَا مَجْهُولَةَ الصِّفَةِ، وَذَهَبَ الْأَسَازُ أَبُو عَلِيٍّ الشُّلُوبِيِّ إِلَى أَنَّهَا لَيْسَتْ مِنَ [الظُّرُوفِ] الْمُبْهَمَةِ؛ لِأَنَّهَا مَعْلُومَةُ الْمَقْدَارِ، وَأَمَا مَا صِيغَ مِنَ الْمَصْدَرِ، فَيَكُونُ مُبْهَمًا، نَحْوُ: «جَلَسْتُ مَجْلِسًا» وَمَخْتَصًّا، نَحْوُ: «جَلَسْتُ مَجْلِسَ زَيْدٍ».

وظَاهِرُ كَلَامِهِ أَيْضًا أَنَّ «مَرَمَى» مُشْتَقٌّ مِنْ رَمَى، وَلَيْسَ هَذَا عَلَى مَذْهَبِ الْبَصْرِيِّينَ، فَإِنَّ مَذْهَبَهُمْ أَنَّهُ مُشْتَقٌّ مِنَ الْمَصْدَرِ لَا مِنَ الْفِعْلِ.

وَإِذَا تَقَرَّرَ أَنَّ الْمَكَانَ الْمَخْتَصَّ - وَهُوَ مَا لَهُ أَقْطَارٌ تَحْوِيهِ - لَا يَنْتَصِبُ ظَرْفًا، فَاعْلَمْ أَنَّهُ

= الْمَرْأَةُ، وَيَقُولُونَ: «فُلَانٌ مِنِّي مَزَجَرَ الْكَلْبِ» يَرِيدُونَ أَنَّهُ بَعِيدٌ كَبَعْدِ الْمَكَانِ الَّذِي يَزْجُرُ إِلَيْهِ الْكَلْبُ، وَيُرَادُ بِهَذَا الدَّمُ، وَيَقُولُونَ: «فُلَانٌ مِنِّي مَنَاظَ الثَّرِيَاءِ» يَرِيدُونَ أَنَّهُ فِي مَكَانٍ بَعِيدٍ كَبَعْدِ الثَّرِيَاءِ عَمَّنْ يَرُومُ أَنْ يَتَّصِلَ بِهَا، وَهَذَا كِنَايَةٌ عَنِ عَدَمِ إِدْرَاكِهِ فِي الشَّرْفِ وَالرَّفْعَةِ، يَعْنِي أَنَّهُ فَرِيدٌ فِي شَرْفِهِ وَرَفْعَتِهِ قَدْرَهُ.

(١) «وَشَرُطٌ» مُبْتَدَأٌ، وَشَرُطٌ مُضَافٌ، وَ«كُونٌ» مُضَافٌ إِلَيْهِ، وَكُونٌ مُضَافٌ، وَ«ذَا» مُضَافٌ إِلَيْهِ، مِنْ إِضَافَةِ الْمَصْدَرِ النَاقِصِ إِلَى اسْمِهِ «مَقْيَسًا» خَبَرَ الْكُونِ النَاقِصِ «أَنْ» مُصْدَرِيَّةٌ «يَقَعُ» فِعْلٌ مُضَارِعٌ مُنْصُوبٌ بِأَنْ، وَسَكَنُهُ لِلْوَقْفِ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فِيهِ جَوَازًا تَقْدِيرُهُ هُوَ يَعُودُ إِلَى ذَا الَّذِي هُوَ إِشَارَةٌ لِلْمَأْخُذِ مِنَ الْمَصْدَرِ الْفِعْلِيِّ، وَ«أَنْ» وَمَنْصُوبُهَا فِي تَأْوِيلِ مَصْدَرِ خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ «ظَرْفًا» حَالٌ مِنْ فَاعِلِ يَقَعُ الْمُسْتَتِرِ فِيهِ «لَمَّا» جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ: «ظَرْفًا» أَوْ بِمَحذُوفٍ صِفَةٍ لَهُ «فِي أَصْلِهِ، مَعَهُ» جَارٌ وَمَجْرُورٌ وَظَرْفٌ، مُتَعَلِّقَانِ بِاجْتِمَاعِ الْآتِي «اجْتِمَاعٌ» فِعْلٌ مَاضٍ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فِيهِ جَوَازًا تَقْدِيرُهُ هُوَ يَعُودُ إِلَى مَا الْمَوْصُولَةُ، وَالْجُمْلَةُ مِنَ الْجَمْعِ وَفَاعِلُهُ لَا مَحَلَّ لَهَا صَلَاةٌ «مَا» الْمَجْرُورَةُ مُحَلًّا بِاللَّامِ.

سُمِعَ نَصَبُ كُلِّ مَكَانٍ مَخْتَصُّ مَعَ «دَخَلَ، وَسَكَنَ» وَنَصَبُ «الشَّامِ» مَعَ «ذَهَبَ»، نَحْوُ: «دَخَلْتُ الْبَيْتَ، وَسَكَنْتُ الدَّارَ، وَذَهَبْتُ الشَّامَ» وَاخْتَلَفَ النَّاسُ فِي ذَلِكَ، فَقِيلَ: هِيَ مَنْصُوبَةٌ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ شُدُودًا، وَقِيلَ: مَنْصُوبَةٌ عَلَى إِسْقَاطِ حَرْفِ الْجَرِّ، وَالْأَصْلُ: «دَخَلْتُ فِي الدَّارِ» فَحُذِفَ حَرْفُ الْجَرِّ، فَانْتَصَبَ الدَّارُ، نَحْوُ: «مَرَرْتُ زَيْدًا» وَقِيلَ: مَنْصُوبَةٌ عَلَى التَّشْبِيهِ بِالْمَفْعُولِ بِهِ^{(١)(٢)}.

٣٠٨ - وَمَا يُرَى ظَرْفًا وَغَيْرَ ظَرْفٍ فَذَلِكَ ذُو تَصَرُّفٍ فِي الْعُرْفِ^(٣)

(١) في هذه المسألة أربعة أقوال للنحاة، ذكر الشارح منها ثلاثة:

(الأول): أن هذه الظروف المختصة منصوبة على الظرفية كما انتصب الظرف المكاني المبهم عليها، إلا أن ذلك شاذ لا يقاس عليه، وهو مذهب المحققين من النحاة، ونسبه الشلوين للجمهور، وصححه ابن الحاجب.

(الثاني): أن هذه الأسماء منصوبة على إسقاط حرف الجر، يعني على الحذف والإيصال، كما انتصب «الطريق» في قول الشاعر (وانظر الشاهد رقم ١٥٩):

لَدُنْ بِهَزِّ الْكَفِّ يَعْسِلُ مَتْنُهُ فِيهِ كَمَا عَسَلَ الظَّرِيقَ الثُّعْلَبُ

وهذا مذهب الفارسي، ومن العلماء من ينسبه إلى سيبويه، وقد اختاره ابن مالك.

(الثالث): أن هذه الأسماء منصوبة على التشبيه بالمفعول به، وذلك لأنهم شبهوا الفعل القاصر بالفعل المتعدي، كما نصبوا الاسم بعد الصفة المشبهة التي لا تؤخذ إلا من مصدر الفعل القاصر، وهذا إنما يتم لو أن الأفعال التي تنصب بعدها هذه الأسماء كانت كلها قاصرة.

(الرابع): أن هذه الأسماء منصوبة على أنها مفعول به حقيقة، وعَلَّلُوا هذا القول بأن نحو «دخل» يتعدى بنفسه تارة وبحرف الجر تارة أخرى، وكثرة الأمرين فيه تدل على أن كل واحد منهما أصل، وهذا أيضًا يتجه لو أن جميع الأفعال التي تنصب بعدها هذه الأسماء كانت من هذا النوع، إلا أن يخص هذا القول بنحو «دخل» مما له حالتان تساوتا في كثرة ورود، بخلاف «ذهب».

(٢) المذهب الأول هو مفهوم كلام سيبويه إذ قال في «الكتاب» ١/٣٥: وقد قال بعضهم: ذهبُ الشامِ. شَبَّهَهُ بِالْمَبْهَمِ إِذْ كَانَ مَكَانًا.

والمذهب الرابع مذهب الأخفش.

(٣) «وما» اسم موصول مبتدأ أول «يرى» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى ما، وهو المفعول الأول «ظرفًا» مفعول ثانٍ ليرى، والجملة لا محل لها صلة الموصول «وغير» معطوف على قوله: «ظرفًا» السابق، وغير مضاف، و«ظرف» مضاف إليه «فذاك» الفاء زائدة، واسم الإشارة مبتدأ ثانٍ «ذو» خبر المبتدأ الثاني، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول، وزيدت الفاء من جملة الخبر لأن المبتدأ موصول يشبه الشرط في عمومته، وذو مضاف، و«تصرف» مضاف إليه «في العرف» جار ومجرور متعلق بتصرف.

٣٠٩ - وَغَيْرُ ذِي التَّصَرُّفِ الَّذِي لَزِمَ ظَرْفِيَّةً أَوْ شَبَهَهَا مِنَ الْكَلِمِ^(١)

ينقسم اسم الزمان واسم المكان إلى: متصرفٍ، وغير متصرفٍ.

فالمتصرف من ظرف الزمان أو المكان: ما استعمل ظرفاً وغير ظرفٍ، كـ «يومٍ، ومكانٍ» فإنَّ كلَّ واحدٍ منهما يُستعملُ ظرفاً، نحو: «سِرْتُ يوماً، وجَلَسْتُ مكاناً»، ويُستعملُ مُبتدأً، نحو: «يومُ الجمعةِ يومٌ مباركٌ، ومكانكُ حسنٌ» وفاعلاً، نحو: «جاء يومُ الجمعةِ، وارتفعَ مكانكُ».

وغير المتصرف هو: ما لا يُستعملُ إلا ظرفاً أو شِبْهَهُ، نحو: «سَحَرَ» إذا أَرَدْتَهُ من يومٍ بعينه^(٢)، فإنَّ لم تُرِدْهُ مِنْ يَوْمٍ بَعِينِهِ، فهو مُتَصَرِّفٌ، كقوله تعالى: ﴿إِلَّا آءَالَ لُوْطٍ بَنِيْنَهُمْ بِسَحْرِ﴾ [القمر: ٣٤]، و«فوق» نحو: «جَلَسْتُ فَوْقَ الدَّارِ» فكلُّ واحدٍ من «سحر، وفوق» لا يكونُ إلا ظَرْفًا.

(١) «وغير» مبتدأ، وغير مضاف، و«ذي» مضاف إليه، وذي مضاف، و«التصرف» مضاف إليه «الذي» اسم موصول: خبر المبتدأ «لزم» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الذي، والجملة من لزم وفاعله لا محل لها صلة الذي «ظرفية» مفعول به للزم «أو شبهها» معطوف على مفعول لفعل محذوف تقديره: أو لزم ظرفية أو شبهها، ولا يجوز أن يكون معطوفاً على قوله: «ظرفية» المذكور في البيت؛ إذ يصير حاصل المعنى أن من الظرف ما يلزم الظرفية وحدها، ومنه الذي لزم شبه الظرفية وحدها، والقسم الأول صحيح، والقسم الثاني على هذا الذي يفيد ظاهر البيت غير صحيح، وإنما الصحيح أن الظرف ينقسم إلى قسمين؛ أحدهما: الذي يلزم الظرفية وحدها ولا يفارقها؛ وهو نوع من غير المتصرف، وثانيهما: الذي يلزم الأمرين الظرفية وشبهها، نعني أنه إذا فارق الظرفية لم يفارق شبهها، وهو النوع الآخر من غير المتصرف «من الكلم» جار ومجرور متعلق بلزم أو بشبه أو بمحذوف حال من «غير ذي التصرف».

(٢) مثل الشارح للظرف الذي لا يفارق النصب على الظرفية بمثلين: أحدهما «سحر» إذا أردت به سحر يوم معين، وهذا صحيح، وثانيهما «فوق» والتمثيل به لهذا النوع من الظرف غير صحيح، بل الصواب أنه من النوع الثاني الذي لزم الظرفية أو شبهها؛ بدليل مجيئه مجروراً بمن في قوله تعالى: ﴿فَخَرَّ عَلَيْهِمُ السَّقْفُ مِنْ فَوْقِهِمْ﴾ [النحل: ٢٦] وفي آياتٍ أخرى.

ومن الظروف التي لا تفارق النصب على الظرفية «قط» و«عوض» ظرفين للزمان، أولهما للماضي وثانيهما للمستقبل، وهما خاصان بالوقوع بعد النفي أو شبهه، ومنها أيضاً «بدل» إذا استعملته بمعنى مكان، كما تقول: خذ هذا بدل هذا، ومنها أيضاً الظروف المركبة، كقولك: أنا أزورك صباح مساء، ومنزلتك عندنا بين بين، ومنها أيضاً «بيناً» و«بينما» ومنها «مذ، ومنذ» إذا رفعت ما بعدهما وجعلتهما خبرين عنه، فهما مبنيان على الضم أو السكون في محل نصب، كقط وعوض.

وَالَّذِي لَزِمَ الظَّرْفِيَّةَ أَوْ شَبَّهَهَا «عِنْدَ [وَلَدُنْ]» وَالْمَرَادُ بِشِبْهِ الظَّرْفِيَّةِ أَنَّهُ لَا يَخْرُجُ عَنِ الظَّرْفِيَّةِ إِلَّا بِاسْتِعْمَالِهِ مَجْرُورًا بِ«مِنْ»، نَحْوُ: «خَرَجْتُ مِنْ عِنْدِ زَيْدٍ» وَلَا تُجْرَى «عِنْدَ» إِلَّا بِ«مِنْ» فَلَا يُقَالُ: «خَرَجْتُ إِلَى عِنْدِهِ»، وَقَوْلُ الْعَامَةِ: «خَرَجْتُ إِلَى عِنْدِهِ» خَطَأٌ^(١).

٣١٠ - وَقَدْ يَنْوِبُ عَنْ مَكَانٍ مَصْدَرٌ وَذَلِكَ فِي ظَرْفِ الزَّمَانِ يَكْثُرُ^(٢)

يَنْوِبُ الْمَصْدَرُ عَنْ ظَرْفِ الْمَكَانِ قَلِيلًا، كَقَوْلِكَ: «جَلَسْتُ قُرْبَ زَيْدٍ» أَي: مَكَانَ قُرْبِ زَيْدٍ، فَحَذِفَ الْمِضَافُ، وَهُوَ «مَكَانٌ» وَأَقِيمَ الْمِضَافُ إِلَيْهِ مُقَامَهُ، فَأَعْرَبَ بِإِعْرَابِهِ، وَهُوَ النَّصْبُ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ، وَلَا يَنْقَاسُ ذَلِكَ، فَلَا تَقُولُ: «أَتَيْكَ جُلُوسَ زَيْدٍ» تَرِيدُ مَكَانَ جُلُوسِهِ.

وَيَكْثُرُ إِقَامَةُ الْمَصْدَرِ مُقَامَ ظَرْفِ الزَّمَانِ، نَحْوُ: «أَتَيْكَ طُلُوعَ الشَّمْسِ»، وَقُدُومَ الْحَاجِّ، وَخُرُوجَ زَيْدٍ وَالْأَصْلُ: وَقَتَ طُلُوعِ الشَّمْسِ، وَقَتَ قُدُومِ الْحَاجِّ، وَقَتَ خُرُوجِ زَيْدٍ، فَحَذِفَ الْمِضَافُ وَأَعْرَبَ الْمِضَافُ إِلَيْهِ بِإِعْرَابِهِ، وَهُوَ مَقْيَسٌ فِي كُلِّ مَصْدَرٍ^(٣).

(١) قد قال العرب الموثوق بعربيتهم: «حتى متى» فأدخلوا حتى على ظرف الزمان، وقالوا: «إلى أين» و«إلى متى» فأدخلوا «إلى» الجارة على ظرف الزمان والمكان، وهذا شاذ من جهة القياس، ومعنى هذا أنه يصح لنا إدخال «حتى» الجارة على لفظ «متى» من بين أسماء الزمان، وإدخال «إلى» الجارة على لفظ «متى» ولفظ «أين» من بين جميع الظروف، أتباعاً لهم، ولا يجوز القياس على شيء من ذلك.

(٢) «وقد» حرف تليل «ينوب» فعل مضارع «عن مكان» جار ومجرور متعلق ب«ينوب» مصدر «فاعل ينوب» و«ذلك» الواو للاستئناف، واسم الإشارة مبتدأ، والكاف حرف خطاب «في ظرف» جار ومجرور متعلق ب«يكثُر» الآتي، وظرف مضاف، و«الزمان» مضاف إليه «يكثُر» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ذلك، والجمله من يكثر وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ.

(٣) ذكر الشارح - تبعاً للناظم - واحداً مما ينوب عن الظرف، وهو المصدر، وبين أن نيابة المصدر عن ظرف الزمان مقيسة، بحيث يجوز لك أن تنيب ما شئت من المصادر عن ظرف الزمان، وأن نيابته عن ظرف المكان سماعية يجب ألا تستعمل منه إلا ما ورد عن العرب، وقد بقي عليه أشياء تنوب عن الظرف زمانياً ومكانياً.

الأول: لفظ «بعض» ولفظ «كل» مضافين إلى الظرف، نحو: «بحسبك عنك كل مكان، وسرت كل اليوم» وذلك من جهة أن كلمتي «بعض» و«كل» بحسب ما تضافان إليه، وقد مضى في باب المفعول المطلق أنهما ينوبان عن المصدر في المفعولية المطلقة.

الثاني: صفة الظرف، نحو: «سرت طويلاً شرقي القاهرة».

الثالث: اسم العدد المميز بالظرف، نحو: «صمت ثلاثة أيام، وسرت ثلاثة عشر فرسخاً».

المَفْعُولُ مَعَهُ

٣١١ - يُنْصَبُ تَالِي الْوَاوِ مَفْعُولاً مَعَهُ فِي نَحْوِ «سِيرِي وَالطَّرِيقَ مُسْرِعَةً»^(١)

٣١٢ - بِمَا مِنْ الْفِعْلِ وَشَبَّهِهُ سَبَقَ ذَا النَّصْبِ لَا بِالْوَاوِ فِي الْقَوْلِ الْأَحَقِّ^(٢)

المفعولُ معه: هو الاسمُ^(٣) المنتصبُ بعدَ واوٍ بمعنى «مَعَ».

والناصبُ له ما تقدّمه من الفعلِ أو شِبْهِهِ.

فمثالُ الفعلِ: «سِيرِي وَالطَّرِيقَ مُسْرِعَةً» أي: سِيرِي مَعَ الطَّرِيقِ، فـ«الطَّرِيقَ» منصوبٌ

بـ«سِيرِي».

= الرابع: ألفاظ معيّنة تنوب عن اسم الزمان، نحو: «أَحَقًّا» في قول الشاعر:

أَحَقًّا عَبَادَ اللَّهِ أَنْ لَسْتُ صَادِرًا وَلَا وَارِدًا إِلَّا عَلَيَّ رَقِيبٌ

وفي نحو قول الآخر:

أَحَقًّا أَنْ جِيرَتْنَا اسْتَقَلُّوا فَنِيَّتْنَا وَنِيَّتُهُمْ فَرِيقٌ

وفي نحو قول الآخر:

أَحَقًّا بَنِي أَبْنَاءِ سَلَمَى بْنِ جَنْدَلٍ تَهْدُدُكُمْ إِيَّايَ وَسَطَ الْمَجَالِسِ

وفي نحو قول الآخر:

أَحَقًّا أَنْ أَخْطَلَكُمُ هَجَانِي

(١) «ينصب» فعل مضارع مبني للمجهول «تالي» نائب فاعل ينصب، وتالي مضاف، و«الواو» مضاف إليه

«مفعولاً» حال من نائب الفاعل «معه» مع: ظرف متعلق بقوله: «مفعولاً» ومع مضاف، والضمير مضاف إليه

«في نحو» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كائن في نحو «سيري» فعل

أمر، وياء المخاطبة فاعل، والجملة في محل جر بإضافة نحو إليها «والطريق» مفعول معه «مسرعة» حال من

ياء المخاطبة في قوله: «سيري».

(٢) «بما» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «من الفعل» جار ومجرور متعلق بقوله: سبق، الآتي «وشبهه»

الواو عاطفة، وشبه: معطوف على الفعل، وشبه مضاف، والضمير مضاف إليه «سبق» فعل ماضٍ، وفاعله

ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة لا محل لها صلة «ما» المجرورة محلاً بالباء

«ذا» اسم إشارة مبتدأ مؤخر «النصب» بدل أو عطف بيان أو نعت لاسم الإشارة «لا» حرف عطف «بالواو»

جار ومجرور معطوف على بما «في القول» جار ومجرور متعلق بقوله: النصب، السابق «الأحق» نعت للقول.

(٣) لو زاد «الفضلة» لكان أدق.

ومثال شبه الفعل: «زيد سائرٌ والطريق»، و«أعجبني سَيْرُكَ والطَّرِيقَ» فالطريق: منصوبٌ بـ«سائر» و«سيرك»^(١).

وَزَعَمَ قَوْمٌ أَنَّ النَّاصِبَ لِلْمَفْعُولِ مَعَ الْوَاوِ^(٢)، وهو غيرٌ صحيحٍ؛ لأنَّ كُلَّ حَرْفٍ اخْتَصَّ بِالْإِسْمِ وَلَمْ يَكُنْ كَالْجُزْءِ مِنْهُ، لَمْ يَعْطَلْ إِلَّا الْجَرَّ، كَحُرُوفِ الْجَرِّ، وَإِنَّمَا قِيلَ: «لَمْ يَكُنْ كَالْجُزْءِ مِنْهُ» احْتِرَازًا مِنَ الْأَلْفِ وَاللَّامِ، فَإِنَّهَا اخْتَصَّتْ بِالْإِسْمِ وَلَمْ تَعْمَلْ فِيهِ شَيْئًا؛ لَكُونِهَا كَالْجُزْءِ مِنْهُ، بِدَلِيلِ تَخْطِي الْعَامِلِ لَهَا، نَحْوُ: «مَرَرْتُ بِالْعُلَامِ».

وَيُسْتَفَادُ مِنْ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ فِي نَحْوِ: «سِيرِي وَالطَّرِيقَ مَسْرَعَةً» أَنَّ الْمَفْعُولَ مَعَ مَقْيَسٍ فِيمَا كَانَ مِثْلَ ذَلِكَ، وَهُوَ: كُلُّ اسْمٍ وَقَعَ بَعْدَ وَاوٍ بِمَعْنَى مَعَ، وَتَقَدَّمَ فِعْلٌ أَوْ شَبَهُهُ، وَ[هَذَا] هُوَ الصَّحِيحُ مِنْ قَوْلِ النَّحْوِيِّينَ^(٣).

(١) يعمل عمل الفعل في هذا المقام اسم الفاعل، والمصدر كما مثل الشارح، واسم المفعول، وصيغة المبالغة، لا الصفة المشبهة و«أفعل» التفضيل.

(٢) وهو مذهب عبد القاهر الجرجاني رحمه الله.

وقال الشيخ الملوي في «حاشيته» على «شرح المكودي على الألفية» ص ١٣٠: «الأحق» ليس على بابه، بل هو بمعنى الحق؛ لأن مقابله باطل لا حق، قيل: عبر بالأحق تأدباً مع عبد القاهر؛ لأنه أحد الأربعة المدونين الأولين: أولهم سيدنا علي عليه السلام فإنه سبب في تدوين النحو، الثاني: سيدنا الشافعي عليه السلام دون الأصول، الثالث: الخليل دون العروض، الرابع: عبد القاهر دون المعاني والبيان. ١. هـ. وثمة قولٌ ثالث للزجاج: إن ناصبه فعلٌ مُضْمَرٌ.

ورابعٌ قاله الكوفيون: ناصبه مخالفةٌ ما بعد الواو لما قبلها.

ينظر: «أوضح المسالك» ١٦٨/٢، و«البهجة» ص ١٧٩، و«المساعد» ٥٤٠/١، و«شرح الأشموني» ١٩٩/٢ - ٢٠٠.

(٣) يريد الشارح بالمماثلة في قوله: «مقيس فيما كان مثل ذلك... إلخ» المشابهة فيما ذكر، وفي كون الاسم الذي بعد الواو مما لا يصح عطفه على ما قبل الواو.

وقد اختلف النحاة في هذه المسألة، فذهب الجمهور إلى أن كل اسم وقع بعد واو المعية وسبقته جملة ذات فعل أو شبهه ولم يصح عطفه على ما قبله، فإنه يكون مفعولاً معه. وذهب ابن جني إلى أنه لا يجوز أن يكون مفعولاً معه إلا إذا كان بحيث يصح عطفه على ما قبله من جهة المعنى، والصحيح ما ذهب إليه الجمهور؛ لأنه قد ورد عنهم فيما لا يحصى من الشواهد نثرًا ونظمًا، وقولهم: سرّْتُ والطريقَ، واستوى الماء والخشبة - بمعنى ارتفع الماء حتى صار الماء مع الخشبة في مستوى واحد - من غير ضرورة ولا ملجئٍ ما يقطع بذلك.

وكذلك يُفهمُ من قوله: «بما من الفعل وشبهه سبق» أنّ عامله لا بُدَّ أن يتقدّم عليه، فلا تقول: «والثَّيْلَ سِرْتُ» وهذا باتفاق، وأمّا تقدّمه على مُصاحبه - نحو: «سارَ والثَّيْلَ زِيدًا» - ففيه خلافٌ، والصحيحُ منعه^(١).

٣١٣ - وَتَعَدَّ «ما» اسْتِفْهَامٍ أَوْ «كَيْفَ» نَصْبٍ بِفِعْلِ كَوْنٍ مُضْمَرٍ بَعْضُ الْعَرَبِ^(٢)
حَقُّ الْمَفْعُولِ [مَعَهُ] أَنْ يَسْبِقَهُ فِعْلٌ أَوْ شِبْهُهُ، كما تقدّمَ تمثيُّله، وَسُمِعَ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ^(٣)

(١) اختلف النحاة في تقديم المفعول معه على مصاحبه: أيجوز أم لا يجوز؟ فذهب ابن جني إلى أن ذلك جائز، والذي يؤخذ من كلامه في كتابه «الخصائص» وغيره أنه استدل على جوازه بأمرين، أولهما أن المفعول معه يشبه المعطوف بالواو، والمعطوف بالواو يجوز تقديمه على المعطوف عليه، فتقول: جاء وزيد عمرو، كما قال الشاعر:

أَلَا يَا نَحْلَةَ مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ عَالِيكَ وَرَحْمَةُ اللَّهِ السَّلَامُ

والشيء إذا أشبه الشيء أخذ حكمه، وثاني الاستدلاليين أنه ورد عن العرب المحتجّ بكلامهم تقديم المفعول معه على مصاحبه، كما في قول يزيد بن الحكم الثقفي من قصيدة يعاتب فيها ابن عمه:

جَمَعْتَ وَفُحْشًا غَيْبَةً وَنَمِيمَةً ثَلَاثُ خِصَالٍ لَسْتُ عَنْهَا بِمُرْعَوِي

فزعم أن الواو في قوله: «وفحشًا» واو المعية، والاسم بعده منصوب على أنه مفعول معه، ومن ذلك أيضًا قول بعض الفزاريين، وهو من شعراء «الحماسة»:

أَكْزَبِهِ حِينَ أَنْدِيهِ لِأَكْرِمِهِ وَلَا أَلْقَبُهُ وَالسَّوَاءَ اللَّقَبَا

فزعم أن الواو في قوله: «والسوءة» واو المعية، والاسم بعدها منصوب على أنه مفعول معه تقدم على مصاحبه، وهو قوله: «اللقبا» وأصل الكلام عنده: ولا ألقبه باللقبا والسوءة.

وليس ما ذهب إليه ابن جني بسديد، ولا ما استدل به صحيح، أما تشبيه المفعول معه بالمعطوف، فلئن سلّمنا له شبهه به، لم نسلّم أن المعطوف يجوز أن يتقدم على المعطوف عليه، بل كونه تابعًا ينادي بأن ذلك ممتنع، فأما البيت الذي أنشده شاهدًا على تقديم المعطوف، فضرورة أو مؤول، وأما البيتان اللذان أنشدهما على جواز تقديم المفعول معه على مصاحبه، فبعد تسليم صحة الرواية، يجوز أن تكون الواو فيهما للعطف، وقدّم المعطوف ضرورة.

(٢) «وبعد» ظرف متعلق بقوله: «نصب» الآتي، وبعد مضاف، و«ما» قصد لفظه: مضاف إليه، وما مضاف، و«استفهام» مضاف إليه من إضافة الدال إلى المدلول «أو» عاطفة «كيف» معطوف على «ما» السابق «نصب» فعل ماضٍ «بفعل» جار ومجرور متعلق بنصب، وفعل مضاف، و«كون» مضاف إليه «مضمر» نعت لفعل «بعض» فاعل نصب، وبعض مضاف، و«العرب» مضاف إليه.

(٣) لعلمهم بنو هذيل أو بعضهم، يُستأنس لهذا الاستنتاج بما يذكره الشيخ عبد الحميد من بيت أسامة بن الحارث الهذلي، والله أعلم.

نَضْبُهُ بَعْدَ «مَا» و«كَيْفَ» الِاسْتِفْهَامِيَّتَيْنِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُلْفَظَ بِفِعْلِ، نَحْوُ: «مَا أَنْتَ وَزَيْدًا؟»^(١) و«كَيْفَ أَنْتَ وَقِصْعَةٌ مِنْ ثَرِيدٍ؟» فَخَرَجَهُ النَّحْوِيُّونَ عَلَى أَنَّهُ مَنْصُوبٌ بِفِعْلِ مُضْمَرٍ مُشْتَقٌّ مِنْ الْكَوْنِ، وَالتَّقْدِيرُ: مَا تَكُونُ وَزَيْدًا؟ وَكَيْفَ تَكُونُ وَقِصْعَةٌ مِنْ ثَرِيدٍ؟ فَزَيْدًا وَقِصْعَةٌ: مَنْصُوبَانِ بِ«تَكُونُ» الْمُضْمَرَةِ.

٣١٤ - وَالْعَطْفُ إِنْ يُمَكِّنُ بِلا ضَعْفٍ أَحَقُّ وَالتَّصْبُّ مُخْتَارٌ لَدَى ضَعْفِ النَّسْقِ^(٢)

(١) ومن ذلك قول أسامة بن الحارث بن حبيب الهذلي:

مَا أَنْتَ وَالسَّيْرَ فِي مَثَلْفٍ يُبْرَحُ بِالذَّكْرِ الضَّابِطِ

والشاهد في قوله: «ما أنت والسير» حيث نصب «السير» على أنه مفعول معه من غير أن يتقدمه في اللفظ فعل، ومن ذلك قول الآخر، وهو من شواهد سيبويه:

أَتُوْعِدُنِي بِقَوْمِكَ يَا ابْنَ حَجَلٍ أَشَابَاتٍ يَحْأَلُونَ الْعِبَادَا

بِمَا جَمَعْتَ مِنْ حَضْنٍ وَعَمْرٍو وَمَا حَضَنْ وَعَمْرٍو وَالْجِيَادَا

الشاهد في قوله: «وما حضن . . . والجيادا؟» حيث نصب «الجيادا» على أنه مفعول معه من غير أن يتقدم عليه فعل أو شبهه.

ومع ورود ذلك في كلام العرب المحتجج به فإنه قليل، والكثير في مثل ذلك رفع ما بعد الواو على أنه معطوف على ما قبله، كما قال زياد الأعجم:

تُكَلِّفُنِي سَوِيْقَ التَّمْرِ جَرْمٌ وَمَا جَرْمٌ وَمَا ذَاكَ السَّوِيْقُ

وكما قال أوس بن حجر:

عَدَدْتُ رِجَالًا مِنْ قُعَيْنٍ تَفْجَسَا فَمَا ابْنُ لُبَيْنَى وَالتَّفْجَسُ وَالْفَخْرُ

وكما قال المخبل يهجو الزبيرقان بن بدر:

يَا زُبَيْرِقَانُ أَحَا بَنِي خَلْفٍ مَا أَنْتَ وَبِبِ أَبِيكَ وَالْفَخْرُ

(٢) «والعطف» مبتدأ «إن» شرطية «يمكن» فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بالسكون، و«راب الشرط محذوف

«بلا ضعف» الباء حرف جر، ولا: اسم بمعنى غير مجرور بالباء، وقد ظهر إعرابه على ما بعده بطريق

العارية، ولا مضاف، وضعف: مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل

بحركة العارية، والجار والمجرور متعلق ب«يمكن» «أحق» خبر المبتدأ، وجملة الشرط وجوابه معترضة بين

المبتدأ وخبره «والنصب مختار» مبتدأ وخبره «لدى» ظرف متعلق بمختار، ولدى مضاف، و«ضعف» مضاف

إليه، وضعف مضاف، و«النسق» مضاف إليه.

٣١٥ - والنَّصْبُ إِنْ لَمْ يَجْزِ الْعَطْفُ يَجِبُ أَوْ اعْتَقِدَ إِضْمَارَ عَامِلٍ تُصِيبُ^(١)

الاسم الواقع بعد هذه الواو إما أن يمكن عطفه إلى ما قبله أو لا، فإن أمكن عطفه، فإما أن يكون بضعفٍ أو بلا ضعفٍ.

فإن أمكن عطفه بلا ضعفٍ، فهو أحقُّ من النَّصْبِ، نحو: «كُنْتُ أنا وزيدٌ كالأخوين» فرُفِعَ «زَيْدٌ» عطفاً على المضمَرِ المتَّصِلِ أُولَى من نَصْبِهِ مفعولاً معه؛ لأنَّ العطفَ ممكنٌ للفصلِ، والتَّشْرِيكُ أُولَى من عدم التَّشْرِيكِ، ومثله: «سارَ زيدٌ وعمرو» فرُفِعَ «عمرو» أُولَى من نَصْبِهِ.

وإنَّ أمكن العطفُ بضعفٍ، فالنَّصْبُ على المعيةِ أُولَى من التَّشْرِيكِ^(٢)؛ لسلامتهِ مِنَ الضَّعْفِ، نحو: «سِرْتُ وزيداً»، فنصَّبُ «زيدٌ» أُولَى مِنْ رَفْعِهِ، لضعفِ العطفِ على المضمَرِ المرفوعِ المتَّصِلِ بلا فاصلٍ.

(١) «النصب» مبتدأ «إن» شرطية «لم» نافية جازمة «يجز» فعل مضارع فعل الشرط «العطف» فاعل يجز، وجواب الشرط محذوف «يجب» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى النصب، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «أو اعتقد» أو: عاطفة، واعتقد: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «إضمار» مفعول به لا اعتقد، وإضمار مضاف، و«عامل» مضاف إليه «نصب» فعل مضارع مجزوم في جواب الأمر الذي هو اعتقد، ويجوز أن يكون «يجب» جواب الشرط، وتكون جملة الشرط وجوابه - على هذا - في محل رفع خبر المبتدأ.

(٢) الضعف الذي لا يتأني معه العطف إما أن يكون لفظياً، أي: عائداً إلى اللفظ بحسب ما تقتضيه صناعة الإعراب، وإما أن يكون معنوياً. وقد مثل الشارح للضعف اللفظي ولم يمثل للضعف المعنوي، أي: الذي يرجع إلى ما يريد المتكلم من المعنى، ومن أمثله قولهم: «لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها» وبيانه أنك لو عطف الفصيل على الناقة، لصار المعنى أن رضاع الفصيل للناقة متسبب عن مجرد تركك إياهما، وليس كذلك، فيلزمك أن تجعل التقدير على العطف: لو تركت الناقة وتركت فصيلها يرضعها - تعني يتمكن من رضاعها - لرضعها، فأما نصب هذا على أنه مفعول معه فيصير به المعنى: لو تركت الناقة مع فصيلها لرضعها، وهذا صحيح مؤدِّ إلى المقصود؛ لأن المعية يراد بها المعية حساً ومعنى، فالتكلف الذي استوجبه العطف لتصحیح المعنى هو الذي جعله ضعيفاً، ومثله قول الشاعر:

إِذَا أَعْجَبَتْكَ الدَّهْرَ حَالٌ مِنْ أَمْرِي فَدَعُهُ وَوَإِكْلِ أَمْرُهُ وَاللَّيَالِيَا

إذ لو عطف «الليالي» على «أمره» لكنت محتاجاً إلى تقدير: واكل أمره للليالي واكل الليالي لأمره، فأما جعل الواو بمعنى مع ونصب الاسم على أنه مفعول معه، فلا يحوج إلى شيء.

وإن لم يمكن عَظْفُهُ تَعَيَّنَ النَّصْبُ عَلَى المَعِيَّةِ، أو على إِضْمَارِ فِعْلِ [يَلِيقُ بِهِ]، كقوله:
[الرجز]

ش ١٦٦ - عَلَفْتُهَا تَبْنًا وَمَاءً بَارِدًا^(١)

فمَاءً: منصوبٌ عَلَى المَعِيَّةِ، أو على إِضْمَارِ فِعْلِ يَلِيقُ بِهِ، والتقديرُ: «وسَقَيْتُهَا مَاءً بَارِدًا»
وكقوله تعالى: ﴿فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ﴾ [يونس: ٧١] فقوله: «وشركاءكم» لا يجوز عَظْفُهُ عَلَى
«أمركم» لأنَّ العطفَ عَلَى نِيَّةِ تَكَرُّرِ العَامِلِ، إذ لا يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ: «أَجْمَعْتُ شُرَكَائِي» وإنما
يُقَالُ: «أَجْمَعْتُ أَمْرِي، وَجَمَعْتُ شُرَكَائِي» فشركائي: منصوبٌ عَلَى المَعِيَّةِ، والتقديرُ - والله
أَعْلَمُ - فَأَجْمَعُوا أَمْرَكُمْ مَعَ شُرَكَائِكُمْ، أو منصوبٌ بفِعْلِ يَلِيقُ بِهِ، والتقديرُ: «فَأَجْمَعُوا
أَمْرَكُمْ، وَاجْمَعُوا شُرَكَاءَكُمْ».



(١) هذا البيت من الشواهد التي لم يذكر العلماء نسبتها إلى قائل معين، وقد اختلفوا في تمته، فيذكر بعضهم
أن الشاهد صدر بيت، وأن تمامه:

حَتَّى شَتَّتْ هَمَّالَةً عَيْنَاهَا

ويرويه العلامة الشيرازي عجز بيت، ويروي له صدرًا هكذا:

لَمَّا حَطَّطْتُ الرَّحْلَ عَنْهَا وَارِدًا

اللغة: «شتت» يروى في مكانه: «بدت» وهما بمعنى واحد «همالة» اسم مبالغة من هملت العين، إذا
انهمرت الدموع.

الإعراب: «علفتها» فعل وفاعل ومفعول أول «تبناً» مفعول ثان «وماء» ظاهره أنه معطوف على ما قبله،
وستعرف ما فيه «باردًا» صفة للمعطوف الذي هو ماء.

الشاهد فيه: قوله: «وماء» فإنه لا يمكن عطفه على ما قبله؛ لكون العامل في المعطوف عليه لا يتسلط على
المعطوف، إذ لا يقال: «علفتها ماء» ومن أجل ذلك كان نصبه على أحد ثلاثة أوجه: إما بالنصب على
المعية، وإما على تقدير فعل يعطف على «علفتها» والتقدير: علفتها تبناً وسقيتها ماء، وإما على أن تضمن
«علفتها» معنى «أنلتها» أو «قدمت لها» ونحو ذلك ليستقيم الكلام، وقد ذكر الشارح في البيت والآية
الكريمة وجهين من هذه الثلاثة. وسيأتي لهذا نظائر نذكرها مع شرح الشاهد (رقم ٢٩٩) في مباحث عطف
النَّسْقِ إن شاء الله تعالى.

الاستثناء (1)

- ٣١٦ - ما اسْتَنْتِ «الآ» مَعَ تَمَامٍ يَنْتَصِبُ وَبَعْدَ نَفْيٍ أَوْ كَنَفِيٍّ انْتُخِبَ^(٢)
- ٣١٧ - إِتْبَاعُ مَا اتَّصَلَ وَانْصَبَ مَا انْقَطَعَ وَعَنْ تَمِيمٍ فِيهِ إِبْدَالٌ وَقَعُ^(٣)
- حُكْمُ الْمَسْتَنْتَى بِ«إِلَّا» التَّصْبُّ، إِنْ وَقَعَ بَعْدَ تَمَامِ الْكَلَامِ الْمَوْجِبِ^(٤)، سِوَاءَ كَانَتْ مَتَّصِلًا

- (1) الاستثناء: هو الإخراج بـ«إلا» أو إحدى أخواتها حقيقةً، أو حكماً من مُتَعَدِّدٍ. قاله السيوطي في «البهجة» ص ١٨١. وستأتي أخوات «إلا» وأخر البحث.
- (2) «ما» اسم موصول مبتدأ «استنتت» استثنى: فعل ماضٍ، والتاء للتأنيث «إلا» قصد لفظه: فاعل استنتت، والجملة من استنتت وفاعله لا محل لها صلة، والعائد إلى الموصول محذوف، والتقدير: مما استنتته إلا «مع» ظرف متعلق باستنتت، ومع مضاف، و«تمام» مضاف إليه «ينتصب» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة الواقعة مبتدأ، والجملة من ينتصب وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ «وبعد» ظرف متعلق بقوله: «انتخب» الآتي، وبعد مضاف، و«ونفي» مضاف إليه «أو» حرف عطف «كنفي» الكاف اسم بمعنى مثل معطوف على نفي، والكاف مضاف، ونفي مضاف إليه «انتخب» فعل ماضٍ مبني للمجهول.
- (3) «إتباع» نائب فاعل لانتخب في آخر البيت السابق، وإتباع مضاف، و«ما» اسم موصول: مضاف إليه، وجملة «اتصل» وفاعله المستتر فيه العائد إلى «ما» لا محل لها صلة «وانصب» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ما» اسم موصول: مفعول به لانصب، وجملة «انقطع» وفاعله المستتر فيه العائد إلى ما لا محل لها صلة «وعن تميم» جار ومجرور متعلق بقوله: «وقع» الآتي «فيه» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «إبدال» مبتدأ مؤخر، وجملة «وقع» من الفعل الماضي وفاعله المستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى إبدال في محل رفع نعت لإبدال، والتقدير: إبدال كائن في المنقطع وقع عن تميم، ويجوز أن تجعل جملة «وقع» وفاعله المستتر فيه العائد إلى إبدال خبراً عن المبتدأ، وعلى هذا يكون قوله: «عن تميم» وقوله: «فيه» جارين ومجرورين يتعلق كل منهما بوقع، والتقدير: وإبدال واقع في المنقطع عن تميم.

- (4) إليك هذه التعريفات - وإن كانت ستمرُّ معك مفرقةً - لَتَعَيَّهَا فترافقك في هذا البحث:

- الكلام الموجب: الذي لم يدخل عليه نفيٌّ، ولا نهْيٌ، ولا استفهام.

- الكلام غير الموجب: الذي دخل عليه نفيٌّ، أو نهْيٌ، أو استفهام.

- الاستثناء التام: الذي يُذكر فيه المستثنى منه.

أو مُنْقَطَعاً^(١)، نحو: «قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا، وَضَرَبْتُ الْقَوْمَ إِلَّا زَيْدًا، وَمَرَرْتُ بِالْقَوْمِ إِلَّا زَيْدًا، وَقَامَ الْقَوْمُ إِلَّا حَمَارًا، وَضَرَبْتُ الْقَوْمَ إِلَّا حَمَارًا، وَمَرَرْتُ بِالْقَوْمِ إِلَّا حَمَارًا» فـ«زَيْدًا» في هذه المُثُل منصوب على الاستثناء، وكذلك «حَمَارًا».

= - الاستثناء المفرغ: الذي لا يُذكر فيه المستثنى منه.

- الاستثناء المتصل: الذي يكون المستثنى فيه بعضاً من المستثنى منه ومن جنسه.

- الاستثناء المنقطع: الذي لا يكون المستثنى فيه بعضاً من المستثنى منه ولا من جنسه.

(١) قد وقع في كلام العرب ما ظاهره أن المستثنى يلا بعد كلام تام موجب لم ينتصب على الاستثناء، بل جاء تابعاً لما قبله في إعرابه.

من ذلك قول الأخطل التغلبي:

وَبِالصَّرِيمَةِ مِنْهُمْ مَنْزِلٌ خَلَقُ عَافٍ تَغَيَّرَ إِلَّا النُّوْيُ وَالْوَتْدُ

ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله: «تَغَيَّرَ إِلَّا النُّوْيُ وَالْوَتْدُ»، فإن الكلام بحسب الظاهر موجب، إذ لم يتقدمه نفي ولا شبهة، وهو تام؛ لأنه قد تقدم فيه ذكر المستثنى منه، وهو الضمير المستتر في «تغير» العائد على المنزل، فكان من حق الكلام على هذا أن ينتصب ما بعد إلا على أنه مستثنى، لكن الشاعر قد جاء به مرفوعاً على أنه بدل من الضمير المستتر في «تغير» الذي هو المستثنى منه.

ومن ذلك قول الآخر:

لِيَدِمَ ضَائِعٍ تَغَيَّبَ عَنْهُ أَقْرَبُوهُ إِلَّا الصَّبَا وَالِدَبُورُ

ومحل الشاهد من هذا البيت قوله: «تغيب أقربوه إلا الصبا والدبور»، فإن الكلام موجب؛ إذ لم يتقدمه نفي ولا شبهة، وهو تام؛ لأنه قد تقدم فيه ذكر المستثنى منه، وهو قوله: «أقربوه» فكان من حق العربية أن ينتصب الاسم الواقع بعد إلا، لكن الشاعر قد جاء به مرفوعاً على أنه بدل من الاسم الواقع قبلها، وهو المستثنى منه.

وقد بين العلماء في هذين البيتين ونحوهما أن هذا الظاهر غير مراعى ولا ملتفت إليه، وأن الكلام - وإن كان إيجاباً في الظاهر - نفي عند التحقيق؛ لأن معنى «تغير» في البيت الأول: «لم يبق على حاله»، ومعنى «تغيب عنه أقربوه» في البيت الثاني: «لم يحضروا»، وأنت تعلم أن الشاعر الأول لو أنه قال: «لم يبق على حاله إلا النوْيُ والوتد» وأن الشاعر الثاني لو قال: «لم يحضر أقربوه إلا الصبا والدبور» لكان يجوز لكل واحد منهما أن يرفع ما بعد إلا على البدلية وأن ينصبه على الاستثناء، فقد صنع كل منهما ما يجوز له؛ لأنه فهم أن الكلام إذا كان بمعنى كلام منفي أخذ حكم الكلام المنفي.

وعلى هذا يكون مراد النحويين بقولهم فيما يجب نصبه على الاستثناء: «كلام موجب» أنه ليس منفيًا مطلقًا، لا في اللفظ ولا في المعنى، فافهم ذلك وتدبره.

والصحيح من مذاهب النحويين أن الناصب له ما قبله بواسطة «إلا»، واختار المصنف في غير هذا الكتاب أن الناصب له «إلا» وزعم أنه مذهب سيبويه⁽¹⁾⁽²⁾، وهذا معنى قوله: «ما استثنى إلا مع تمام ينتصب» أي: أنه ينتصب الذي استثنى «إلا» مع تمام الكلام إذا كان موجبا.

(1) قال الناظم في «شرح التسهيل» ٢/ ٢٧١:

ثم قلت [أراد في «التسهيل»]: «لا بما قبلها» مشيراً إلى الخلاف في ناصب المستثنى بـ«إلا»، واخترت نصبه بها نفسها. وزعمت أنني في ذلك موافق لسيبويه وللمبرد وللجرجاني، وقد خفي كون هذا مذهب سيبويه على جمهور الشراح لكتابه.

وأنا أستعين بالله على بيان ما خفي عليهم من ذلك بنصوص يعضد بعضها بعضاً، وبعد استيفاء ذلك أقيم الدلالة على صحته وفساد ما سواه، ولا حول ولا قوة إلا بالله. ١. هـ.

قال منتقي هذه الفوائد: لولا الإطالة لأثبت كلامه، ولكنني سأعزو إلى المواطن التي ذكرها ابن مالك من كتاب «سيبويه»، فليرجع إليها من شاء.

- الباب الثاني من أبواب الاستثناء، وهو «هذا باب ما يكون استثناءً بـ«إلا». «الكتاب» ١/ ٣١٠.

- الباب الخامس من أبواب الاستثناء، وهو «هذا باب النصب فيما يكون مستثنى مبدلاً». «الكتاب» ١/ ٣١٩.

- الباب التاسع من أبواب الاستثناء، وهو «هذا باب لا يكون المستثنى فيه إلا نصباً». «الكتاب» ٢/ ٣٣١.

(٢) للنحاة في ناصب الاسم الواقع بعد «إلا» خلاف طويل، غير أن أشهر مذاهبهم في ذلك تتلخص في أربعة أقوال:

الأول: أن الناصب له هو الفعل الواقع في الكلام السابق على «إلا» بواسطتها، فيكون عمل «إلا» هو تعدية ما قبلها إلى ما بعدها، كحرف الجر الذي يعدي الفعل إلى الاسم، غير أن هذه التعدية بالنظر إلى المعنى، وهذا مذهب السيرافي، ونسبه قوم منهم ابن عصفور وغيره إلى سيبويه، وقال الشلوبين: إنه مذهب المحققين.

الثاني: أن الناصب له هو نفس «إلا» وهو مذهب ابن مالك الذي صرح به في غير هذا الكتاب، وعباراته في الألفية تشير إليه، أفلا ترى أنه يقول في مطلع الباب: «ما استثنى إلا» ثم يقول بعد أبيات: «وألغ إلا» وهي عبارة يدل ظاهرها على أن المراد إلغاؤها عن العمل.

الثالث: أن الناصب له هو الفعل الواقع قبل «إلا» باستقلاله، لا بواسطتها كالمذهب الأول.

الرابع: أن الناصب له فعل محذوف تدل عليه «إلا» والتقدير: أستثنى زيداً، مثلاً.

ويرد على المذهبين الأول والثالث أنه قد لا يكون في الكلام المتقدم على «إلا» ما يصلح لعمل النصب من فعل أو نحوه، تقول: إن القوم إخوتك إلا زيداً، فكيف تقول: إن العامل الذي قبل «إلا» هو الناصب لما بعدها؟ سواء أقلنا إنه ناصب على الاستقلال أم قلنا إنه ناصب بواسطة «إلا».

فإن وقع بعد تمام الكلام الذي ليس بموجبٍ - وهو المشتملُ على النَّفي أو شِبْهه، والمرادُ بِشِبْه النَّفي: النَّهي والاستفهام - فإما أن يكون الاستثناءً متَّصلاً، أو مُنقطعاً، والمرادُ بالمتَّصل: أن يكونَ المستثنى بَعْضاً ممَّا قبله، وبالمنقطع: ألا يكونَ بَعْضاً ممَّا قبله.

فإن كانَ متَّصلاً، جازَ نصبه على الاستثناء، وجازَ إتباعه لما قبله في الإعراب، وهو المختار^(١)، والمشهورُ أنه بدلٌ من متبوعه^(٢)، وذلك نحو: «ما قام أحدٌ إلا زيدٌ، وإلا

= ويمكن أن يجاب على ذلك بأننا في هذا المثال وما أشبهه نلتزم تأويل ما قبل «إلا» بما يصلح لعمل النصب، وهذا الجواب مع إمكانه ضعيف؛ للتكلف الذي يلزمه.

(١) أطلق الشارح رحمه الله اختيار إتباع المستثنى منه إذا كان الكلام تاماً منفياً، وليس هذا الإطلاق بسديد، بل قد يختار النصب على الاستثناء، وذلك في ثلاثة مواضع:

الأول، وسيأتي في كلامه: أن يتقدم المستثنى على المستثنى منه، نحو قولك: ما زارني إلا زيداً أحد، فالنصب على الاستثناء هنا أرجح من الرفع على البدلية؛ لثلاث يلزم تقدم التابع على المتبوع، أو تغيير الحال؛ فيصير التابع متبوعاً والمتبوع تابعاً.

الثاني: أن يفصل بين المستثنى والمستثنى منه بفواصل طويلة، نحو أن تقول: لم يزرنني أحد أثناء مرضي مع انقضاء زمن طويل إلا زيداً، واختيار النصب على الاستثناء في هذا الموضع لأن الإبتاع إنما يختار للتشاكل بين التابع والمتبوع، وهذا التشاكل لا يظهر مع طول الفصل بينهما، ونازع في هذا أبو حيان.

الثالث: أن يكون الكلام جواباً لمن أتى بكلام آخر يجب فيه نصب المستثنى، وذلك كأن يقول لك قائل: نجح التلاميذ إلا علياً، فنقول له: «ما نجحوا إلا علياً»، وإنما اختير النصب على الاستثناء ههنا لئتم به التشاكل بين الكلام الأول وما يراد الجواب به عنه.

(٢) هذا الذي ذكره الشارح من أن المستثنى بعد الكلام التام المنفي بدل من المستثنى منه هو مذهب البصريين، يقولون: إنه بدل بعض من كل، فأما الكوفيون، فذهبوا إلى أن «إلا» في هذا الموضع حرف عطف، وما بعده معطوف عطف النسق على الاسم الذي قبلها، وكان أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب - وهو كوفي - يقول: كيف يكون بدلاً وهو موجب ومتبوعه منفي؟ وقد أجاب عن هذا الاعتراض أبو سعيد السيرافي شارح «كتاب» سيبويه بأننا إنما جعلناه بدلاً منه في عمل العامل فيه، وتخالفهما في النفي والإثبات لا يمنع البدلية؛ لأن سبيل البديل أن يجعل الأول كأنه لم يذكر، والثاني في موضعه، وقد رأينا التوابع تتخالف في النفي والإثبات، من ذلك النعت في نحو قولك: مررت برجل لا كريم ولا لبيب.

وقد بيّن ذلك العلامة السيوطي بياناً وافياً، وهاك عبارته: «وهو بدل عند البصريين بدل بعض من كل؛ لأنه على نية تكرار العامل، وعطف عند الكوفيين، و«إلا» عندهم حرف عطف؛ لأنه مخالف للأول، والمخالفة لا تكون في البديل، وتكون في العطف ببل و«لا» ولكن. وأجيب بأن المخالفة واقعة في بدل البعض؛ لأن الثاني فيه مخالف للأول في المعنى، وقد قالوا: «مررت برجل لا زيد ولا عمرو» وهو هنا =

زيداً، ولا يَقُمُ أَحَدٌ إِلَّا زيدٌ وَإِلَّا زيداً، وهل قامَ أَحَدٌ إِلَّا زيدٌ؟ وَإِلَّا زيداً؟ وما ضَرَبْتُ أَحَدًا إِلَّا زيداً، ولا تَضْرِبُ أَحَدًا إِلَّا زيداً، وهل ضَرَبْتُ أَحَدًا إِلَّا زيداً؟، فيجوزُ في «زيداً» أن يكونَ منصوباً على الاستثناء، وأن يكونَ منصوباً على البدليَّةِ من «أحدٍ»، وهذا هو المختارُ، وتقولُ: «ما مرَّرتُ بأحدٍ إِلَّا زيدٍ، وإلَّا زيداً، ولا تمرُّرُ بأحدٍ إِلَّا زيدٍ، وإلَّا زيداً، وهل مرَّرتُ بأحدٍ إِلَّا زيدٍ؟ وإلَّا زيداً؟».

وهذا معنى قوله: «وبَعَدَ نَفِيٍّ أَوْ كَنَفِيٍّ انْتُخِبَ، إِتْبَاعُ مَا اتَّصَلَ» أي: اختيرَ إِتْبَاعُ الاستثناءِ المَتَّصِلِ إن وقع بعد نفيٍّ أو شبه نفيٍّ^(١).

= بدل لا عطف؛ لأن من شرط لا العاطفة ألا تتكرر. وقال ابن الضائع: لو قيل إن البدل في الاستثناء قسم على جَدْتِه ليس من تلك الأبدال التي عينت في باب البدل، لكان وجهًا، وهو الحق، وحقيقة البدل ههنا أنه يقع مع الأول ويبدل مكانه».

وزعم بعض النحويين أن الإِتْبَاعَ يختصُّ بما يكون فيه المستثنى منه مفردًا، وهو مردود بقوله تعالى: ﴿وَلَوْ يَكُنْ لَمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنفُسُهُمْ﴾ [النور: ٦] فشهداء جمع، وقد أبدل منه.

وشرط بعض القدماء لجواز الإِتْبَاعَ عدم صلاحية المستثنى منه للإيجاب، يعني أن يكون مما يختص بالاستعمال بعد النفي، كأحدٍ، وعَرِيبٍ، ودِيَّارٍ، وهو مردود بالسماع، فقد قال الله تعالى: ﴿مَا قَمَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾ [النساء: ٦٦].

(١) قد يمتنع لسبب صناعي إبدال ما بعد إلا في الكلام التام المنفي مما قبلها، وذلك كأن تقول: «ما جاءني من أحدٍ إِلَّا زيدٌ» أو تقول: «لا أحدٍ فيها إِلَّا زيدٌ».

وبيان تعذر الإبدال على اللفظ في المثال الأول من هذين المثالين أن ما بعد «إلَّا» فيه - وهو زيد - معرفة بالعلمية، وذلك ظاهر، وهو مثبت، لأنه مستثنى من منفي، وإلا توجب لما بعدها نقيض حكم ما قبلها، فلو أنك أبدلت «زيداً» في هذا المثال بالجرِّ، لكنت قد جعلته معمولاً لمن الزائدة العاملة في «أحد» المبدل منه، وأنت تعلم أن من الزائدة لا تدخل إلا على نكرة منفية، و«زيد» معرفة مثبتة كما أنبأتك.

وأما بيان التعذر المذكور في المثال الثاني، فحاصله أنك لو أبدلت زيداً بالنصب تبعاً للمبدل منه - وهو «أحد» الواقع اسماً للنافية للجنس - لكنت قد عملت لا النافية للجنس في معرفة، وقد علمت أن لا النافية للجنس لا تعمل إلا في النكرات، ولذلك نظائر كثيرة.

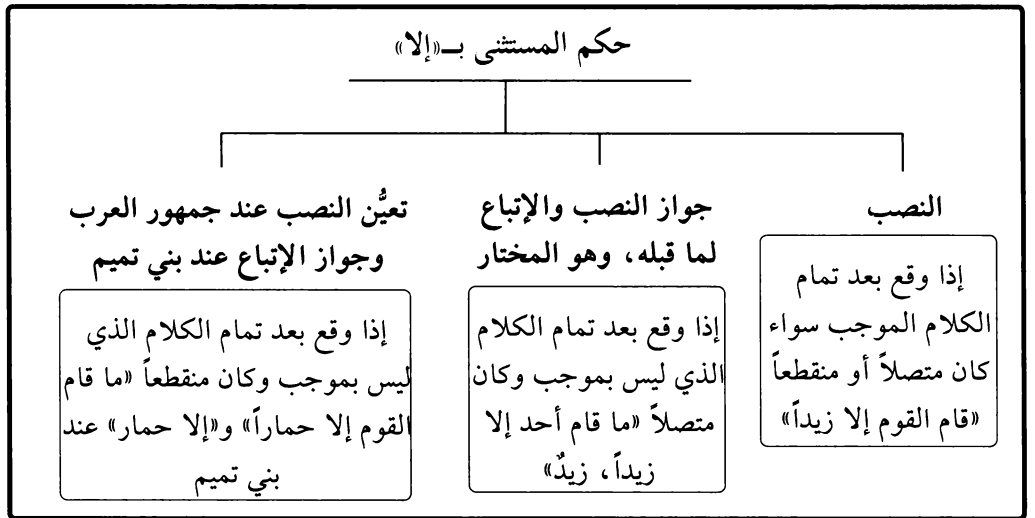
فإذا رأيت شيئاً من ذلك، فلا تغترب بأنه يجوز لك الإبدال، فتسرع إلى الإبدال على لفظ المبدل منه من الكلام، بل تدبر الأمر، وانظر في المبدل منه، ثم انظر في البدل: هل يجوز لك أن تضعه في موضع المبدل منه، فإن أذاك النظر إلى أنه يجوز لك أن تضع البدل في موضع المبدل منه، فلا تتردد في أن تبدل على اللفظ، وإن أذاك النظر إلى أنه لا يجوز لك أن تضع البدل في موضع المبدل منه في هذا الكلام، =

وإن كَانَ الاستثناء مُنْقَطِعاً، تَعَيَّنَ النَّصْبُ عند جمهور العرب، فتقول: «ما قامَ القَوْمُ إِلَّا حماراً»، ولا يجوزُ الإِتِّبَاعُ، وأجازَه بنو تميم، فتقول: «ما قامَ القَوْمُ إِلَّا حماراً، وما ضربتُ القَوْمَ إِلَّا حماراً، وما مرَّرتُ بالقَوْمِ إِلَّا حماراً».

وهذا هو المرادُ بقوله: «وَأَنْصِبُ ما انْقَطَعَ» أي: انصِبِ الاستثناء المنقطع إذا وقع بعدَ نَفْيٍ أو شِبْهِه عندَ غيرِ بني تميم، وأمَّا بنو تميم فيُجيزون إِتِّبَاعَه.

فمعنى البَيِّنِ أَنَّ الذي اسْتثنِيه بـ«إِلَّا» يَنْصِبُ إن كَانَ الكلامُ مَوْجِباً ووقعَ بعدَ تمامه، وَقَدْ نَبَّه على هذا التقييدَ بذِكْرِهِ حُكْمَ النَّفْيِ بعدَ ذلك، وإطلاقُ كَلَامِهِ يَدُلُّ على أَنَّهُ يَنْصِبُ سواءً كَانَ مَتَّصِلاً أو مُنْقَطِعاً.

وإن كَانَ غَيْرَ مَوْجِبٍ - وهو الَّذِي فِيهِ نَفْيٌ أو شِبْهُ نَفْيٍ - انْتُخِبَ - أي: اختيرَ - إِتِّبَاعُ ما أَتَّصَلَ، ووجبَ نَصْبُ ما انْقَطَعَ عندَ غيرِ بني تميم، وأمَّا بنو تميم، فيُجيزون إِتِّبَاعَ المنقطعِ.



= فاعدل إلى الإبدال على الموضوع، ففي المثال الأول - وهو: ما جاءني من أحد إلا زيد - المبدل منه فاعل مجرور لفظاً بمن الزائدة وموضعه رفع؛ لأن كل فاعل مرفوع، ولا يصح لك أن تضع زيداً في هذا الكلام موضع أحد، فأبدله على الموضوع وانطق به مرفوعاً، وفي المثال الثاني - وهو: لا أحد فيها إلا زيد - المبدل منه اسم لا، ولا يصح وضع زيد موضعه، ولكن اسم «لا» أصله مبتدأ، أو «لا» واسمها في قوة مبتدأ، كما صرح به سيبويه وذكرناه مراراً في باب «لا»، والمبتدأ يكون معرفة، فارفع زيداً.

٣١٨ - وَغَيْرُ نَصْبٍ سَابِقٍ فِي النَّفْيِ قَدْ يَأْتِي وَلَكِنْ نَصْبُهُ اخْتَرُ إِِنْ وَرَدَ^(١)
 إذا تقدّم المستثنى على المستثنى منه^(٢): فإما أن يكون الكلام موجباً أو غير موجب، فإن
 كان موجباً وجب نَصْبُ المستثنى، نحو: «قامَ إلّا زيداً القوم» وإن كان غير موجب،
 فالمختارُ نَصْبُهُ، فتقول: «ما قامَ إلّا زيداً القوم» ومنه قوله: [الطويل]

ش ١٦٧ - فَمَا لِي إِلاَّ آلَ أَحْمَدَ شِيعَةً وَمَا لِي إِلاَّ مَذْهَبَ الْحَقِّ مَذْهَبُ^(٣)
 وقد روي رَفْعُهُ، فتقول: «ما قامَ إلّا زيداً القوم» قال سيبويه^(٤): «حدّثني يونس أن قوماً

(١) «وغير» مبتدأ، وغير مضاف، و«نصب» مضاف إليه، ونصب مضاف، و«سابق» مضاف إليه «في النفي» جار
 ومجرور متعلق بقوله: «يأتي» الآتي «قد» حرف دال على التقليل، وجملة «يأتي» وفاعله المستتر فيه جوازاً
 تقديره هو يعود إلى «غير نصب» في محل رفع خبر المبتدأ «ولكن» حرف استدراك «نصبه» نصب: مفعول
 مقدم لاخر، ونصب مضاف، والهاء مضاف إليه «اختر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره
 أنت «إن» شرطية «ورد» فعل ماض في محل جزم فعل الشرط، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق
 الكلام، وتقديره: إن ورد فاختر نصبه.

(٢) لتقديم المستثنى ثلاث صور:

الأولى: أن يتقدم على المستثنى منه فقط.

والثانية: أن يتقدم على العامل فيه فقط ويتقدم المستثنى منه، نحو قولك: «القوم إلا زيداً أكرمت».

والثالثة: أن يتقدم على المستثنى منه وعلى العامل فيه جميعاً، نحو: «إلا زيداً أكرمت القوم» وفي هذا
 خلاف. وسنعود إلى هذه المسألة مرة أخرى (في شرح الشواهد ١٧٥) فنجليها لك.

(٣) البيت للكيميت بن زيد الأسدي، من قصيدة هاشمية يمدح فيها آل النبي ﷺ، وأولها قوله:

طَرِبْتُ وَمَا شَوْقًا إِلَى الْبَيْضِ أَطْرَبُ وَلَا لَعِبًا مِنِّي وَدُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ

اللغة: «طربت» الطرب: استخفاف القلب من حزن أو فرح أو لهو «البييض» جمع بيضاء، وهي المرأة النقية
 «ودو الشيب يلعب» جعله بعض النحاة - ومنهم ابن هشام في «المغني» - على تقدير همزة الاستفهام، وكأنه
 قد قال: أو ذو الشيب يلعب؟ ودليل صحته أنه يروى في مكانه: «أذو الشيب يلعب»، «شيعه» أشيع
 وأنصار «مذهب الحق» يروى في مكانه: «مشعب الحق» والمراد: أنه لا قصد له إلا طريق الحق.

الإعراب: «فما» نافية «لي» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «إلا» أداة استثناء «آل» مستثنى، وآل
 مضاف، و«أحمد» مضاف إليه «شيعه» مبتدأ مؤخر، وهو المستثنى منه «وما لي إلا مذهب الحق مذهب»
 مثل الشطر الأول في الإعراب تماماً.

الشاهد فيه: قوله: «إلا آل أحمد» وقوله: «إلا مذهب الحق» حيث نصب المستثنى بإلا في الموضعين؛ لأنه
 متقدم على المستثنى منه، والكلام منفي، وهذا هو المختار.

(٤) لم أهد إلى هذا القول في مطبوع «الكتاب».

يوثقُ بعربيتهم يقولون: ما لي إلا أخوك ناصرٌ» وأعرَبوا الثاني بدلاً من الأول^(١) [على القلب؛ لهذا السبب]، ومنه قوله: [الطويل]

ش ١٦٨ - فَإِنَّهُمْ يَرْجُونَ مِنْهُ شَفَاعَةً إِذَا لَمْ يَكُنْ إِلَّا النَّبِيُّونَ شَافِعُ^(٢)

فمعنى البيت: إنه قد وردَ في المستثنى السابق غيرُ النَّصْبِ، وهو الرَّفْعُ، وذلك إذا كان الكلامُ غيرَ موجبٍ، نحو: «ما قامَ إلا زيدُ القومِ» ولكنَّ المختارَ نصبه.

وعُلمَ من تخصيصه ورودَ غيرِ النَّصْبِ بالنفي أنَّ الموجبَ يتعيَّن فيه النَّصْبُ، نحو: «قامَ إلا زيداً القومِ».

٣١٩ - وَإِنْ يُفْرَغُ سَابِقُ «إِلَّا» لِمَا بَعْدُ يَكُنْ كَمَا لَوْ «إِلَّا» غَدِمَا^(٣)

(١) بدلُ كلِّ من كلِّ.

(٢) البيت لحسان بن ثابت شاعر النبي ﷺ، من قصيدة يقولها في يوم بدر، وأولها قوله:

أَلَا يَا لَقَوْمِي هَلْ لِمَا حُمَّ دَافِعُ وَهَلْ مَا مَضَى مِنَ صَالِحِ الْعَيْشِ رَاجِعُ

اللغة: «حم» تقول: حم الأمر - بالبناء للمجهول - ومعناه قدر، وتقول: قد حمَّه الله وأحمَّه، تريد: قدره وهيئاً أسبابه «يرجون» يترقبون ويأملون، والمراد بالشفاعة شفاعته ﷺ، وهي المقام المحمود الذي ذكره الله تعالى في قوله: ﴿عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا﴾ [الإسراء: ٧٩].

الإعراب: «فإنهم» إن: حرف توكيد ونصب، هم: اسمه «يرجون» فعل وفاعل، والجملة في محل رفع خبر «إن» «منك» جار ومجرور متعلق بـيرجون «شفاعة» مفعول به ليرجون «إذا» ظرفية «لم» نافية جازمة «يكن» فعل مضارع تام مجزوم بـلم «إلا» أداة استثناء «النيبون» مستثنى، وستعرف ما فيه «شافع» فاعل يكن، وهو المستثنى منه.

الشاهد فيه: قوله: «إلا النيبون» حيث رفع المستثنى مع تقدمه على المستثنى منه، والكلام منفي، والرفع في مثل ذلك غير المختار، وإنما المختار نصبه، هذا هو الظاهر.

وقد خرَّجه بعض النحاة على غير ظاهره ليطابق المختار عندهم، فذهبوا إلى أن قوله: «النيبون» معمول لما قبل إلا، أي: أنه فاعل يكن، فيكون الكلام استثناء مفرغاً، أي: لم يذكر فيه المستثنى منه، وقوله: «شافع» بدل كل مما قبله، ويكون الأمر على عكس الأصل، فالذي كان بدلاً صار مبدلاً منه، والذي كان مبدلاً منه قد صار بدلاً، وتغير نوع البدل فصار بدل كل بعد أن كان بدل بعض.

(٣) «وإن» شرطية «يفرغ» فعل مضارع مبني للمجهول فعل الشرط «سابق» نائب فاعل ليفرغ، وهو اسم فاعل يعمل عمل الفعل، وفاعله ضمير مستتر فيه «إلا» قصد لفظه: جعله الشيخ خالد مضافاً إليه، وليس هذا الإعراب بشيء، بل هو مفعول به لسابق؛ لأنه اسم فاعل منون، وترك تنوينه يخل بوزن البيت «لما» جار ومجرور متعلق بيفرغ «بعد» ظرف مبني على الضم لانقطاعه عن الإضافة لفظاً في محل نصب، وهو متعلق =

إذا تفرَّغَ سابقُ «إِلَّا» لما بعدها - أي: لم يشتغل بما يظُلُّبه - كان الاسمُ الواقعُ بعدَ «إِلَّا» مُعرباً بإعراب ما يقتضيه ما قبلَ «إِلَّا» قبلَ دُخولِها، وذلك نحو: «ما قامَ إلَّا زيدٌ، وما ضربتُ إلَّا زيداً، وما مرَّرتُ إلَّا بزيدٍ» فـ«زيد»: فاعلٌ مرفوعٌ بـ«قامَ»، و«زيداً»: منصوبٌ بـ«ضربتُ»، و«بزيدٍ»: متعلِّقٌ بـ«مرَّرتُ»، كما لو لم تُذكرْ «إِلَّا».

وهذا هو الاستثناءُ المفرَّغُ^(١)، ولا يقعُ في كلامٍ موجبٍ^(٢)، فلا تقولُ: «ضربتُ إلَّا زيداً».

= بمحذوف صلة «ما» المجرورة محلاً باللام «يكن» فعل مضارع ناقص مجزوم لأنه جواب الشرط، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً «كما» الكاف جارة، وما زائدة «لو» مصدرية «إلا» قصد لفظه: نائب فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده «عدما» فعل ماض مبني للمجهول، والألف للإطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على إلا، و«لو» ومدخولها في تأويل مصدر مجرور بالكاف، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر «يكن» وتقدير الكلام: يكن هو كائناً كعدم إلا في الكلام.

(١) يجوز تفرغ العامل المتقدم على إلا بالنظر إلى جميع المعمولات، كالفاعل ونائبه والمفعول به، ويستثنى من ذلك: المفعول معه، والمصدر المؤكَّد لعامله، والحال المؤكدة؛ فلا يجوز أن تقول: ما سرت إلا والليل، ولا أن تقول: ما ضربت إلا ضرباً، ولا أن تقول: لا تعثُ إلا مفسداً، وذلك لأن الكلام في هذه المثل ونحوها يتناقض صدره مع عجزه.

(٢) أطلق الشارح القول بعدم وقوع الاستثناء المفرغ في الكلام الموجب، ولم يفرق بين أن يكون ما بعد إلا فضلة وأن يكون عمدة، وللنحاة في هذا الموضوع مذهبان:

أحدهما: أنه لا يقع بعد الإيجاب مطلقاً كما يقتضيه إطلاق الشارح، وهو مذهب الجمهور، واختاره الناظم، والسرُّ في ذلك أنك لو كنت تقول: «ضربتُ إلَّا زيداً» لكان المعنى أنك ضربت جميع الناس إلا زيداً، وهذا مستحيل، وقيام قرينة تدل على أنك تريد بالناس جماعة مخصوصة، أو أنك قصدت إلى المبالغة - بجعل الفعل الواقع على بعض الناس واقفاً على كلهم، تنزيلاً لهذا البعض منزلة الكل؛ لعدم الاعتداد بما عدا هذا البعض - أمر نادر، فلا يجعل له حكم.

والمذهب الثاني: لابن الحاجب، وخلاصته أنه يجوز وقوع الاستثناء بعد الإيجاب بشرطين:

الأول: أن يكون ما بعد «إِلَّا» فضلة.

والثاني: أن تحصل فائدة، وذلك كقولك: قرأت إلا يوم الجمعة، فإن كان عمدة أو لم تحصل فائدة لم يجز.

٣٢٠ - وألغ «إلاً» ذات توكيد كلاً تَمَرُّزُ بِهِمْ إِلاَّ الْفَتَى إِلاَّ الْعَلَا^(١)

إذا كُرِّرَتْ «إلاً» لقصد التوكيد، لم تُؤثِّرْ فيما دخلت عليه شيئاً، ولم تُفِذْ غير توكيد الأولى، وهذا معنى إلغائها، وذلك في البدل والعطف، نحو: «ما مررت بأحد إلا زيد إلا أخيك» ف«أخيك» بدل من «زيد» ولم تُؤثِّرْ فيه «إلاً» شيئاً، أي: لم تُفِذْ فيه استثناءً مستقلاً، وكأنك قلت: ما مررت بأحد إلا زيد أخيك، ومثله: «لا تمرز بهم إلا الفتى إلا العلاء» [والأصل: لا تمرز بهم إلا الفتى العلاء]، ف«العلاء» بدل من الفتى، وكُرِّرَتْ «إلاً» توكيداً، ومثال العطف: «قام القوم إلا زيداً وإلا عمراً» والأصل: إلا زيداً وعمراً، ثم كررت «إلاً» توكيداً، ومنه قوله: [الطويل]

ش ١٦٩ - هل الدهر إلا ليلة ونهارها وإلا طلوع الشمس ثم غيارها^(٢)

(١) «ألغ» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «إلا» قصد لفظه: مفعول به لألغ «ذات» حال من «إلا» وذات مضاف، و«توكيد» مضاف إليه «كلاً» الكاف جارة لقول محذوف، لا: ناهية «تمرز» فعل مضارع مجزوم بلا، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بهم» جار ومجرور متعلق بتمرز «إلا» حرف استثناء «الفتى» مستثنى، والمستثنى منه الضمير المجرور محلاً بالباء «إلا» توكيد لـ«إلا» السابقة «العلاء» بدل من «الفتى» بدل كل من كل.

(٢) البيت لأبي ذؤيب الهذلي، واسمه خويلد بن خالد، والبيت مطلع قصيدة له، وبعده قوله:
أبى القلب إلا أم عمرو وأصبحت
وعيرها الواشون أني أحبها
وتلك شكاة ظاهراً عنك عارها
اللغة: «غيارها» بزنة قيام: هو مصدر بمعنى الغياب «تُحَرِّقُ» بالبناء للمجهول: توقد، وتذكي، وتُشعل «بالشكاة» بفتح الشين: أراد ما يكون من كلام الواشين من النائم «عيرها الواشون» نسبوا إلى العار، وهو كل ما يوجب الذم.

الإعراب: «هل» حرف استفهام بمعنى النفي «الدهر» مبتدأ «إلا» أداة استثناء ملغاة «ليلة» خبر المبتدأ «ونهارها» الواو عاطفة، نهار: معطوف على ليلة، ونهار مضاف، والضمير مضاف إليه «والإلا» الواو عاطفة، وإلا زائدة للتوكيد «طلوع» معطوف على ما قبله، وطلوع مضاف، و«الشمس» مضاف إليه «ثم» عاطفة «غيارها» غيار: معطوف على طلوع، وغيار مضاف، و«ها» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله: «وإلا طلوع الشمس» حيث تكررت إلا ولم تفد غير مجرد التوكيد، فألغيت وعطف ما بعدها على ما قبلها، ونظير زيادة «إلا» في هذا الموضع زيادة «لا» في نحو قولك: مرتت برجل لا كريم ولا شجاع، فالواو عاطفة لما بعد «لا» الثانية على ما بعد «لا» الأولى، وليست «لا» الثانية إلا زائدة لمجرد تأكيد أن ما بعدها معطوف على مدخول الأولى.

والأصلُ: وَطُلُوْعُ الشَّمْسِ، وَكُرِّرْتُ «إِلَّا» توكيداً.

وقَدِ اجْتَمَعَ تَكَرُّرُهَا فِي الْبَدَلِ وَالْعَطْفِ فِي قَوْلِهِ: [الرجز]

ش ١٧٠ - مَالِكَ مِنْ شَيْخِكَ إِلَّا عَمَلُهُ إِلَّا رَسِيمُهُ وَإِلَّا رَمَلُهُ^(١)

والأصلُ: إِلَّا عَمَلُهُ رَسِيمُهُ وَرَمَلُهُ، فـ«رَسِيمُهُ»: بَدَلٌ مِنْ «عَمَلُهُ»، وَ«رَمَلُهُ» مَعْطُوفٌ عَلَى «رَسِيمُهُ»، وَكُرِّرْتُ «إِلَّا» فِيهِمَا توكيداً.

٣٢١ - وَإِنْ تُكَّرَّرُ «إِلَّا» لِتَوْكِيدِ فَمَعٍ تَفْرِيعِ التَّأْثِيرِ بِالْعَامِلِ دَعٍ^(٢)

(١) هذا البيت لراجز لم يسمه أحد ممن اطلعنا على أقوالهم، وهو من شواهد سيبويه (١/٢٧٤).

اللغة: «شيخك» هكذا يقرؤه الناس قديماً وحديثاً بآباء المثناة بعدها خاء معجمة، ويشتهر على السنة الجميع أنه الجَمَل، ولكننا لم نقف على هذا المعنى لهذا اللفظ في كتب اللغة الموثوق بها، والمنصوص عليه أن الشيخ هو الرجل الذي طعن في السن، وعلى هذا يفسر الرسيم - كما قال الأعلم - بالسعي بين الصفا والمروة، ويفسر الرمل بالسعي في الطواف، وكأنه قال: لا منفعة في ولا عمل عندي أفوق فيه غيري إلا هذان، وزعم بعض الناس أن الصواب في رواية هذه الكلمة: «شنجك» بالنون والجيم الموحدين، وهو الجمل، وأصل نونه متحركة، فسكَّنْهَا لإقامة الوزن، وكان الذي دعاه إلى ادعاء التصحيف ثم إلى هذا التفسير ذكُرُ الرسيم والرمل، ولكن الذي عليه الرواة الأثبات من المتقدمين أُوْلَى بالاتباع، إذ كانت اللغة لا تثبت إلا بالنقل، و«رسيمه ورمله» على هذه الرواية الأخيرة ضربان من السير. المعنى: المراد على الوجه الأخير: لا منفعة لك من جملك إلا في نوعين من سيره، وهما الرسيم والرمل. وقد بينا لك المعنى على الرواية الأصلية التي اخترناها وصوّبناها.

الإعراب: «ما» نافية «لك» جار ومجرور، ومثله «من شيخك» ويتعلقان بمحذوف خبر مقدم، وشيخ مضاف، وضمير المخاطب مضاف إليه «إلا» أداة استثناء «عمله» عمل: مبتدأ مؤخر، وعمل مضاف، والضمير مضاف إليه «إلا» زائدة للتوكيد «رسيمه» رسيم: بدل من عمل بدل بعض من كل، ورسيم مضاف، والضمير مضاف إليه «وإلا» الواو عاطفة، إلا: زائدة للتوكيد «رمله» رمل: معطوف على رسيمه، ورمل مضاف، وضمير الغائب العائد إلى شيخك مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله: «إلا رسيمه وإلا رمله» حيث تكررت «إلا» في البدل والعطف، ولم تُقَدِّ غير مجرد التوكيد، وقد أُلغيت.

(٢) «وإن» شرطية «تكرر» فعل مضارع مبني للمجهول، فعل الشرط، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود على إلا «لا» عاطفة «لتوكيد» معطوف على جار ومجرور محذوف، والتقدير: وإن تكرر إلا لتأسيس لا لتوكيد «فمع» الفاء لربط الجواب بالشرط، مع: ظرف متعلق بدع الآتي، ومع مضاف، و«تفريع» مضاف إليه «التأثير» مفعول به لدع مقدم عليه «بالعامل» جار ومجرور متعلق بالتأثير «دع» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، وجملة فعل الأمر وفاعله المستتر فيه وجوباً في محل جزم جواب الشرط.

٣٢٢ - في واحدٍ ممَّا بإلَّا استثنى وليسَ عن نَصْبٍ سِوَاهُ مُغْنِي^(١)
 إِذَا كُرِّرَتْ «إِلَّا» لغير التوكيد - وهي التي يُقصدُ بها ما يُقصدُ بما قبلها من الاستثناء ولو
 أَسْقَطْتَ لما فُهِمَ ذلك - فلا يخلو: إمَّا أن يكون الاستثناء مُفَرَّغًا، أو غير مُفَرَّغٍ.
 فَإِنْ كَانَ مُفَرَّغًا، شَغَلَتِ الْعَامِلَ بِوَاحِدٍ^(٢) وَنَصَبَتِ الْبَاقِي^(٣)، فتقول: «مَا قَامَ إِلَّا زَيْدٌ إِلَّا
 عَمْرًا إِلَّا بَكَرًا» وَلَا يَتَعَيَّنُ وَاحِدٌ مِنْهَا لِشُغْلِ الْعَامِلِ، بَلْ أَيُّهَا شِئَتْ شَغَلَتِ الْعَامِلَ بِهِ وَنَصَبَتِ
 الْبَاقِي، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ: «فَمَعَ تَفْرِيعٌ . . إِلَى آخِرِهِ» أَي: مَعَ الْإِسْتِثْنَاءِ الْمَفْرَغِ اجْعَلْ تَأْخِيرَ
 الْعَامِلِ فِي وَاحِدٍ مِمَّا اسْتَثْنَيْتَهُ بِإِلَّا وَأَنْصِبِ الْبَاقِي.

وإن كان الاستثناء غير مفرغ، وهذا هو المراد بقوله:

٣٢٣ - وَدُونَ تَفْرِيعٍ مَعَ التَّقْدِيمِ نَصَبَ الْجَمِيعِ أَحْكَمُ بِهِ وَالتَّزِيمُ^(٤)

٣٢٤ - وَأَنْصِبِ لِتَأْخِيرٍ وَجِيءَ بِوَاحِدٍ مِنْهَا كَمَا لَوْ كَانَ دُونَ زَائِدٍ^(٥)

(١) «في واحد» جار ومجرور متعلق بدع في البيت السابق «مما» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لواحد
 «بإلَّا» جار ومجرور متعلق باستثني الآتي «استثني» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر
 فيه جوازاً تقديره هو يعود على ما الموصولة المجرورة محللاً بمن، والجملة من استثني ونائب فاعله لا
 محل لها صلة الموصول «وليس» فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى
 واحد «عن نصب» جار ومجرور متعلق بمغني الآتي، ونصب مضاف، وسوى من «سواه» مضاف إليه،
 وسوى مضاف، وضمير الغائب مضاف إليه «مغني» خبر ليس، ووقف عليه كلغة ربيعة، ويجوز أن يكون
 مغني اسم ليس، وخبرها محذوف، أي: وليس مغن عن نصب سواء موجوداً.

(٢) بحسب ما يقتضيه من رفع فاعل، أو نصب مفعول به.

(٣) على الاستثناء وجوباً.

(٤) «ودون» ظرف متعلق باحكم، ودون مضاف، و«تفريع» مضاف إليه «مع التقديم» مثله «نصب» مفعول به لفعل
 محذوف يفسره ما بعده، ونصب مضاف، و«الجميع» مضاف إليه «احكم» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه
 وجوباً تقديره أنت «به» جار ومجرور متعلق باحكم و«التزم» الواو عاطفة، التزم: فعل أمر، وفاعله ضمير
 مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، ومفعوله محذوف، أي: التزم ذلك الحكم.

(٥) «وانصب» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «لتأخير» جار ومجرور متعلق بانصب
 «وجيء» الواو عاطفة، جيء: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بواحد» جار ومجرور
 متعلق بجيء «منها» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لواحد «كما» الكاف جارة، وما: زائدة «لو»
 مصدرية «كان» فعل ماض تام، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى واحد «دون» ظرف متعلق =

٣٢٥ - كَلِمَ يَفُوا إِلَّا امْرُؤٌ إِلَّا عَلِيٌّ وَحُكْمُهَا فِي الْقَصْدِ حُكْمُ الْأَوَّلِ^(١)

فلا يخلو: إمَّا أَنْ تَقَدَّمَ الْمُسْتَثْنَاةُ عَلَى الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ، أَوْ تَأَخَّرَ.

فإنَّ تَقَدَّمتِ الْمُسْتَثْنَاةُ وَجَبَ نَصْبُ الْجَمِيعِ، سِوَاءِ كَانِ الْكَلَامُ مَوْجِباً أَوْ غَيْرَ مَوْجِبٍ، نَحْوُ: «قَامَ إِلَّا زَيْدًا إِلَّا عَمْرًا إِلَّا بَكْرًا الْقَوْمُ»، وَمَا قَامَ إِلَّا زَيْدًا إِلَّا عَمْرًا إِلَّا بَكْرًا الْقَوْمُ» وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ: «وَدُونَ تَفْرِيعٍ . . . الْبَيْتِ».

وإنَّ تَأَخَّرَتِ فَلَا يَخْلُو: إمَّا أَنْ يَكُونَ الْكَلَامُ مَوْجِباً أَوْ غَيْرَ مَوْجِبٍ، فَإِنْ كَانَ مَوْجِباً وَجَبَ نَصْبُ الْجَمِيعِ، فَتَقُولُ: «قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا إِلَّا عَمْرًا إِلَّا بَكْرًا» وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مَوْجِبٍ، عَوِلاً وَاحِدٌ مِنْهَا بِمَا كَانَ يَعْمَلُ بِهِ لَوْ لَمْ يَتَكَرَّرِ الْاسْتِثْنَاءُ، فَيُبَدَّلُ مِمَّا قَبْلَهُ، وَهُوَ الْمَخْتَارُ، أَوْ يَنْصَبُ، وَهُوَ قَلِيلٌ كَمَا تَقَدَّمَ^(٢)، وَأَمَّا بَاقِيهَا فَيَجِبُ نَصْبُهُ، وَذَلِكَ نَحْوُ: «مَا قَامَ أَحَدٌ إِلَّا زَيْدٌ إِلَّا عَمْرًا إِلَّا بَكْرًا» فـ«زَيْدٌ» بَدَلَ مِنْ أَحَدٍ، وَإِنْ شِئْتَ أَبَدَلْتِ غَيْرَهُ مِنَ الْبَاقِيْنَ، وَمِثْلُهُ قَوْلُ الْمَصْنُفِ: «لَمْ يَفُوا إِلَّا امْرُؤٌ إِلَّا عَلِيٌّ» فـ«امْرُؤٌ» بَدَلَ مِنَ الْوَائِ فِي «يَفُوا» وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ: «وَانْصَبْ لِتَأْخِيرٍ . . . إِلَى آخِرِهِ» أَي: وَانْصَبِ الْمُسْتَثْنَاةَ كُلَّهَا إِذَا تَأَخَّرَتْ عَنِ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ إِنْ كَانَ الْكَلَامُ مَوْجِباً، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مَوْجِبٍ، فَجِئْ بِوَاحِدٍ مِنْهَا مُعْرَباً بِمَا كَانَ يَعْرَبُ بِهِ لَوْ لَمْ يَتَكَرَّرِ الْمُسْتَثْنَى، وَانْصَبِ الْبَاقِي.

= بمحذوف حال من فاعل «كان» و«لو» ومدخولها في تأويل مصدر مجرور بالكاف، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل جر صفة ثانية لواحد، أو في محل نصب حال منه؛ لأنه تخصص بالوصف.

(١) «كلم» الكاف جارة لقول محذوف، لم: نافية جازمة «يفوا» فعل مضارع مجزوم بلم، وواو الجماعة فاعله «إلا» أداة استثناء «امرؤ» بدل من واو الجماعة بدل بعض من كل «إلا» حرف دال على الاستثناء «علي» مستثنى منصوب، ووقف عليه بالسكون كلغة ربيعة «وحكمها» الواو عاطفة أو للاستئناف، حكم: مبتدأ، وحكم مضاف، والضمير مضاف إليه «في القصد» جار ومجرور متعلق بحكم «حكم» خبر المبتدأ، وحكم مضاف، و«الأول» مضاف إليه.

(٢) هذا الاختيار في الاستثناء المتصل، أما في المنقطع، فقد قال الأشموني في «شرحه» ٢٢٥/١: وفي الانقطاع يُنْصَبُ الْجَمِيعُ عَلَى اللُّغَةِ الْفَصْحَى، نَحْوُ «مَا قَامَ أَحَدٌ إِلَّا حَمَارًا إِلَّا فَرَسًا إِلَّا جَمَلًا»، وَيَجُوزُ الْإِبْدَالُ عَلَى لُغَةِ تَمِيمٍ.

ومعنى قوله: «وحكّمها في القصد حكم الأوّل» أنّ ما يتكرّر من المستثنيات حكمه في المعنى حكم المستثنى الأوّل، فيثبت له ما يثبت للأوّل من الدخول والخروج^(١)، ففي قولك: «قام القوم إلا زيداً إلا عمراً إلا بكرّاً» الجميع مُخْرَجُونَ، وفي قولك: «ما قام القوم إلا زيداً إلا عمراً إلا بكرّاً» الجميع داخلون، وكذا في قولك: «ما قام أحدٌ إلا زيدٌ إلا عمراً إلا بكرّاً» [الجميع داخلون].

٣٢٦ - واستثنى مجروراً بغيرٍ مُعرباً بما لمُستثنى بإلاً نسيباً^(٢)

استعمل بمعنى «إلا» في الدلالة على الاستثناء ألفاظ، منها ما هو اسمٌ، وهو: «غيرٌ، وسوى، وسوى، وسواء» ومنها ما هو فعلٌ، وهو: «ليس، ولا يكون» ومنها ما يكون فعلاً وحرفاً، وهو: «عدا، وخلا، وحاشا» وقد ذكرها المصنّف كلّها.

فأمّا «غير، وسوى، وسوى، وسواء» فحكم المستثنى بها الجرّ؛ لإضافتها إليه.

وتُعرَب «غير» بما كان يُعرَب به المستثنى مع «إلا»، فتقول: «قام القوم غير زيدٍ» بنصب «غير» كما تقول: «قام القوم إلا زيداً» بنصب «زيد»، وتقول: «ما قام أحدٌ غير زيدٍ، وغير زيدٍ» بالإتباع والنصب، والمختارُ الإتباع، كما تقول: «ما قام أحدٌ إلا زيدٌ، وإلا زيداً» وتقول: «ما قام غير زيدٍ» فترفع «غير» وجوباً، كما تقول: «ما قام إلا زيدٌ» برفعه وجوباً، وتقول: «ما قام أحدٌ غير حمارٍ» بنصب «غير» عند غير بني تميم، وبالإتباع عند بني تميم، كما تفعل في قولك: «ما قام أحدٌ إلا حماراً، وإلا حماراً».

وأما «سوى» فالمشهورُ فيها كسرُ السّين والقصرُ، ومن العرب من يفتحُ سينها ويمدُّ، ومنهم من يضمُّ سينها ويقصرُ، ومنهم من يكسرُ سينها ويمدُّ، وهذه اللغة لم يذكرها المصنّف، وقُلَّ من ذكرها، وممن ذكرها الفاسي في شرحه للشاطبيّة.

(١) أي: يُثبت لها الدخول إن كان الكلام غير موجب (منقياً)، ويثبت لها الخروج إن كان الكلام موجباً.

(٢) «استثنى» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «مجروراً» مفعول به لاستثنى «بغير» جار ومجرور متعلق باستثنى «معرباً» حال من غير «بما» جار ومجرور متعلق بمعرب «المستثنى» جار ومجرور متعلق بنسب الآتي «بالا» جار ومجرور متعلق بمستثنى «نسباً» نسب: فعل ماض مبني للمجهول، والألف للإطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة لا محل لها صلة «ما» المجرورة محلاً بالباء، وتقدير البيت: استثنى بلفظ غير اسماً مجروراً بإضافة غير إليه حال كون لفظ غير معرباً بالإعراب الذي نسب للمستثنى بإلا.

ومذهبُ سيبويه^(١) والفَرَاءِ وغيرِهما أنها لا تكونُ إِلَّا ظَرْفًا، فإذا قلتَ: «قَامَ الْقَوْمُ سَوَى زَيْدٍ» فـ«سوى» عندهم منصوبةٌ على الظرفيةِ، وهي مُشعرةٌ بالاستثناءِ، ولا تخرجُ عندهم عن الظرفيةِ إِلَّا في ضرورةِ الشُّعْرِ.

واختارَ المصنِّفُ أنها كـ«غير» فتعاملُ بما تُعاملُ به «غيرُ» من الرفعِ والنصبِ والجرِّ، وإلى هذا أشارَ بقوله:

٣٢٧ - وَلِسَوَى سَوَى سَوَاءٍ اجْعَلَا عَلَى الْأَصَحِّ مَا لِغَيْرِ جُعِلَا^(٢)
فَمِنْ اسْتِعْمَالِهَا مَجْرورَةً قَوْلُهُ ﷺ: «دَعَوْتُ رَبِّي أَلَّا يُسَلِّطَ عَلَيَّ أُمَّتِي عَدُوًّا مِنْ سَوَى أَنْفُسِهَا»^(٣) وَقَوْلُهُ ﷺ: «مَا أَنْتُمْ فِي سِوَاكُمْ مِنَ الْأُمَّمِ إِلَّا كَالشَّعْرَةِ الْبَيْضَاءِ فِي الثَّوْرِ الْأَسْوَدِ، أَوْ كَالشَّعْرَةِ السَّوْدَاءِ فِي الثَّوْرِ الْأَبْيَضِ»^(٤) وَقَوْلُ الشَّاعِرِ: [الطويل]
ش ١٧١ - وَلَا يَنْطِقُ الْفَحْشَاءَ مَنْ كَانَ مِنْهُمْ إِذَا جَلَسُوا مِنَّا وَلَا مِنْ سِوَانَا^(٥)

(١) لم يتكلم في مطبوع «الكتاب» عن «سوى».

(٢) «لسوى» جار ومجرور متعلق باجعل على أنه مفعول ثان له «سوى، سواء» معطوفان على سوى بعاطف مقدر في كل منهما «اجعلا» اجعل: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والألف منقلبة عن نون التوكيد الخفيفة «على الأصح» جار ومجرور متعلق بجعل «ما» اسم موصول: مفعول أول لـ«اجعل» «لغير» جار ومجرور متعلق بجعل الآتي على أنه المفعول الثاني «جعلا» جعل: فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه، وهو المفعول الأول، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة ما، والألف للإطلاق.

(٣) رواية الحديث هذه بالمعنى، وإن كان موضع الشاهد منه ثابتاً، فقد أخرجه مسلم في «صحيحه» (٧٢٥٨) عن ثوبان قال رسول الله ﷺ: «إن الله زوى لي الأرض...» الحديث.

وفيه: «وإني سألت ربي لأمتي أن لا يهلكها بسنة عامة، وأن لا يُسلِّطَ عليهم عدواً من سوى أنفسهم فيستبيح بيضتهم، وإن ربي قال لي... وأن لا أسلط عليهم عدواً من سوى أنفسهم» الحديث. ولفظه الشاهد في هذه الرواية عينها عند أبي داود (٤٢٥٢) والترمذي (٢١٧٦) وأحمد (٢٢٣٩٥).

(٤) الحديث بهذه الرواية - وفيها الشاهد - في «صحيح مسلم» (٥٣١)، إلا أنه أحرَّ البيضاء في الأسود.

(٥) البيت للمرار بن سلامة العقيلي، وهو من شواهد سيبويه، وقد أنشده في كتابه مرتين: إحداهما في (٣/١) ونسبه للمرار بن سلامة، والثانية في (٣٠٢/١) ونسبه لرجل من الأنصار ولم يعينه.

اللغة: «الفحشاء» الشيء القبيح، وتقول: أفحش الرجل في كلامه، وفحش تفحيشاً، وتفحش، إذا أردت أنه يتكلم بقبيح الكلام.

ومن استعمالها مَرْفُوعَةً قَوْلُهُ: [الكامل]

ش ١٧٢ - وَإِذَا تُبَاعَ كَرِيمَةٌ أَوْ تُشْتَرَى فِسْوَاكَ بَائِعُهَا وَأَنْتَ الْمُشْتَرَى^(١)

الإعراب: «لا» نافية «ينطق» فعل مضارع «الفحشاء» منصوب على نزع الخافض «من» اسم موصول فاعل ينطق «كان» فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من الموصولة «منهم» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر كان، والجملة من كان ومعموليها لا محل لها من الإعراب صلة «إذا» ظرفية «جلسوا» فعل وفاعل، والجملة في محلّ جرّ بإضافة إذا إليها «منا» جار ومجرور متعلق بجلسوا، ومن الجارة هنا بمعنى مع «ولا» الواو عاطفة، لا: نافية «من سوائنا» الجار والمجرور معطوف على الجار والمجرور السابق، وسواء مضاف، والضمير مضاف إليه، وقيل: منا ومن سوائنا يتعلقان بقوله: ينطق، وجواب إذا محذوف يدل عليه سابق الكلام، والتقدير: إذا جلسوا فلا ينطق الفحشاء.. إلخ. الشاهد فيه: قوله: «من سوائنا» حيث خرجت فيه سواء عن الظرفية، واستعملت مجرورة بمن متأثرة به، وهو عند سيبويه وأتباعه من ضرورات الشعر.

قال الأعلام في شرح شواهد سيبويه عند الكلام على هذا البيت: «أراد: غيرنا، فوضع سواء موضع غير ضرورة، وكان ينبغي ألا يدخل من عليها، لأنها لا تستعمل في الكلام إلا ظرفاً، ولكنه جعلها بمنزلة غير في دخول من عليها؛ لأن معناها كمعناها» اهـ.

ومثل هذا البيت - في استعمال سوى مجرورة للضرورة عنده - قول الأعشى ميمون بن قيس:

تَجَانَّفُ عَنْ جَوِّ الِيمَامَةِ نَاقَتِي وَمَا عَدَلْتُ عَنْ أَهْلِهَا لِسَوَائِكَا

وقول عثمان بن صمصامة الجعدي:

عَلَى نُعْمِنَا لَا نُعْمِ قَوْمِ سَوَائِنَا هِيَ الْهَمُّ وَالْأَخْلَامُ لَوْ يَقَعُ الْحُلْمُ

(١) البيت لمحمد بن عبد الله المدني يخاطب يزيد بن حاتم بن قبيصة بن المهلب، وقد روى أبو تمام في «الحماسة» عدة أبيات من هذه الكلمة، أولها بيت الشاهد (انظر شرح التبريزي ٢٧٤/٤ بتحقيقنا) وبعده قوله:

وَإِذَا تَوَعَّرَتِ الْمَسَالِكُ لَمْ يَكُنْ مِنْهَا السَّيْلُ إِلَى نَدَاكَ بِأَوْعِرِ

اللغة: «تباع» أراد بالبيع ههنا الزهد في الشيء والانصراف عنه، وذهاب الرغبة في تحصيله، كما أراد بالشراء الحرص على الشيء والكلف به، وشدة الرغبة في الحصول عليه، و«أو» ههنا بمعنى الواو، «كريمة» أي: نفيسة حسنة يتسابق الكرام إليها.

المعنى: إذا رغب قوم في تحصيل المكارم وتأثيل المجد وانصرف آخرون عن ذلك، فأنت الراغب في المجد المحض للمكارم، وغيرك المنصرف عنه الزاهد فيه.

الإعراب: «إذا» ظرف تضمّن معنى الشرط «تباع» فعل مضارع مبني للمجهول «كريمة» نائب فاعل تباع، والجملة من تباع ونائب فاعله في محلّ جرّ بإضافة إذا إليها «أو» عاطفة «تشتري» فعل مضارع مبني للمجهول معطوف على تباع، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى كريمة «فسواك» الفاء لربط الجواب بالشرط، وسوى: مبتدأ، وسوى مضاف، والكاف مضاف إليه «بائعها» بائع: خبر =

وقوله: [الهرج]

ش ١٧٣ - وَلَمْ يَبْقَ سِوَى الْعُدْوَا نِ دِنَاهُمْ كَمَا دَانُوا^(١)
 فـ«سواك» مرفوعٌ بالابتداء، و«سوى العُدوان» مرفوعٌ بالفاعلية، ومن استعمالها منصوبةٌ
 على غير الظرفية قوله: [الطويل]

= المبتدأ، وبائع مضاف، وها: مضاف إليه، وجملة المبتدأ وخبره لا محل لها من الإعراب جواب إذا،
 «وأنت» مبتدأ «المشترقي» خبر المبتدأ، والجملة معطوفة على الجملة السابقة.
 الشاهد فيه: قوله: «فسواك» فإن «سوى» قد خرجت عن الظرفية ووقعت مبتدأ متأثراً بالعامل، وهذا العامل
 هنا معنوي، وهو الابتداء، وهو يرد على ما ذهب إليه سيبويه والجمهور من أن «سوى» لا تخرج عن
 النصب على الظرفية، وسنذكر فيما بعد أقوال العلماء في هذا الموضوع.

(١) البيت للفند الزماني من كلمة يقولها في حرب البسوس، واسم الفند شهل بن شيبان بن ربيعة، وقد روى
 أبو تمام في مطلع «ديوان الحماسة» أحياناً من هذه الكلمة يقع بيت الشاهد رابعها، وقوله:

صَفَحْنَا عَنْ بَنِي ذُهَلٍ وَقُلْنَا الْقَوْمُ إِخْوَانُ
 عَسَى الْيَوْمَ أَنْ يَرْجِعَ نَ قَوْمًا كَالَّذِي كَانُوا
 فَلَمَّا صَرَّحَ الشَّرُّ وَأَمْسَى وَهُوَ عَرِيَانُ

اللغة: «صفحنا» عفونا، والصفح: العفو، وأصله من قولهم: أعرضت صفحاً عن هذا الأمر، إذا تركته
 ووليتته جانبك «بني ذهل» يروى في مكانه: «بني هند» وهي هند بنت مُر ابن أخت تميم، وهي أم بكر
 وتغلب ابني وائل «العدوان» الظلم الصريح «دناهم» جازيناهم وعلنا بهم مثل الذي فعلوا بنا من الإساءة،
 وجملة «دناهم» هذه جواب «لَمَّا» في قوله: «فلما صرح الشر».

الإعراب: «ولم» نافية جازمة «يبق» فعل مضارع مجزوم بحذف الألف «سوى» فاعل يبق، وسوى مضاف،
 و«العدوان» مضاف إليه «دناهم» فعل وفاعل ومفعول به «كما» الكاف جارة، وما: يجوز أن تكون موصولاً
 اسمياً، وأن تكون حرفاً مصدرياً «دانوا» فعل وفاعل، فإذا كانت «ما» موصولاً اسمياً، فالجملة لا محل لها
 من الإعراب صلة، والعائد محذوف، والتقدير: دناهم كالذين الذي دانوه، وإذا كانت ما مصدرية، فهي
 ومدخولها في تأويل مصدر مجرور بالكاف، وعلى كل حال فإن الكاف ومجرورها متعلقان بمحذوف صفة
 لمصدر محذوف يدل عليه قوله: دناهم، والتقدير: دناهم ديناً كائناً كالذين الذي دانوه، أو دناهم ديناً مثل
 دينهم إيانا.

الشاهد فيه: قوله: «سوى العدوان» حيث وقعت «سوى» فاعلاً وخرجت عن الظرفية، وسنذكر لك بحثاً
 نبين لك فيه مذاهب العلماء في هذا الموضوع.

ش ١٧٤ - لَدَيْكَ كَفِيلٌ بِالْمُنَى لِمُؤْمَلٍ وَإِنَّ سِوَاكَ مَنْ يُؤْمَلُهُ يَشْقَى^(١)

(١) البيت من الشواهد التي لم ينسبها لقاتل معين، ولم أقف له على سابق أو لاحق. اللغة: «كفيل» ضامن «المنى» الرغبات والآمال، واحدها مُنْيَةٌ، بوزان مُدِيَةٌ وغرفة «المؤمل» اسم فاعل من أَمَّلَ فلان فلانًا تأميرًا، إذا رجاه «يشقى» مضارع من الشقاء، وهو العناء والشدة، وفعله شَقِيَ يَشْقَى، على مثال رَضِيَ يَرْضَى.

المعنى: إن عندك من مكارم الأخلاق وشريف السجايا ما يضمن لمن يرجو نذاك أن يبلغ قصده وينال عندك ما يؤمل، فأما غيرك ممن يظن بهم الناس الخير فإن آمال الراجين فيهم تنقلب خيبة وشقاء.

الإعراب: «لديك» لدى: ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم، ولدى مضاف، والكاف مضاف إليه «كفيل» مبتدأ مؤخر «بالمنى لمؤمل» جاران ومجروران يتعلقان بكفيل «وإن» حرف توكيد ونصب «سواك» سوى: اسم «إن» وسوى مضاف، والكاف مضاف إليه «من» اسم موصول مبتدأ «يؤمله» يؤمل: فعل مضارع مرفوع بالضممة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من الموصولة، والهاء مفعول به، والجملة لا محل لها صلة الموصول «يشقى» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من الموصولة الواقعة مبتدأ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو «من» الموصولة، وجملة المبتدأ وخبره في محل رفع خبر «إن».

الشاهد فيه: قوله: «وإن سواك» حيث فارقت «سوى» الظرفية ووقعت اسماً لـ«إن» فتأثرت بالعامل الذي هو «إن» المؤكدة.

ومثل هذا البيت - في وقوع سوى منصوبة بالعامل - الشاهد رقم ١٧٥ الآتي (ص ١٩٣) وقولُ عمر بن أبي ربيعة المخزومي (البيت ١٧ من الكلمة ١١٤):

وَصَرَمْتُ حَبْلَكَ إِذْ صَرَمْتُ لِأَنْبِي
أُخْبِرْتُ أَنَّكَ قَدْ هَوَيْتِ سِوَانَا

وكل هذه الشواهد دالة على أن هذه الكلمة ليست ملازمة للنصب على الظرفية كما ذهب إليه سيبويه والخليل وجمهور البصريين، وادعواؤهم أن ذلك خاص بضرورة الشعر - مع كثرة ما ورد منه - مما لا يجوز أن يلتفت إليه أو يؤخذ به، وتأويل هذه الشواهد الكثيرة مما لا تدعو إليه ضرورة، ولا يمكن ارتكابه إلا مع التمثل والتكلف، ولئن ذهبنا إلى ارتكابه لم يبق تأصيل قواعد النحو ممكنًا.

وقد وعدتكم أن أبين لك آراء النحاة في هذه المسألة، وأبين لك أرجحها دليلاً وأقربها إلى أن تأخذ به، وها أنذا أفي لك بهذه الموعدة، فأقول:

اختلف النحاة في خروج «سوى» بجميع لغاتها عن النصب على الظرفية إلى التأثير بالعوامل والوقوع في مواقع الإعراب المختلفة، ولهم في ذلك ثلاثة مذاهب:

الأول: وهو مذهب سيبويه والخليل بن أحمد، وحاصله أنها لا تخرج عن النصب على الظرفية، فإن ورد من كلام العرب شيء يدل ظاهره على خروجها عن النصب على الظرفية إلى التأثير بالعوامل، فهو مؤول إن أمكن تأويله، فإن لم يمكن تأويله فهو شاذ لا يقاس عليه.

ف«سواك» اسمٌ «إنَّ»، هذا تقرير كلام المصنف .

ومذهبُ سيويه والجمهور أنها لا تخرجُ عن الظرفية إلا في ضرورة الشعر، وما استشهد به على خلاف ذلك يحتمل التأويل .

٣٢٨ - واستثنى ناصباً بليسٍ وخلاً وبعداً وبِكونٍ بَعْدَ «لا»^(١)

أي: استثنى بـ«ليس» وما بعدها ناصباً المستثنى^(٢)، فتقول: «قامَ القومُ لَيْسَ زيداً، وخلاً زيداً، وعداً زيداً، ولا يكون زيداً» ف«زيداً» في قولك: «ليس زيداً، ولا يكون زيداً»

= الثاني: وهو مذهب الكوفيين، وتبعهم عليه ابن مالك، وحاصله أنها تأتي ظرفاً أحياناً، وتأتي اسماً متأثراً بالعوامل أحياناً أخرى من غير ضرورة ولا شذوذ، ولا كثرة لأحد الوجهين .

الثالث: وهو ما ذهب إليه الرماني وأبو البقاء الكعبي، وحاصله أن هذه الكلمة تستعمل ظرفاً منصوباً على الظرفية، وتستعمل غير ظرف، ولكن استعمالها ظرفاً أكثر من استعمالها غير ظرف، وقد اختار ابن هشام هذا الرأي وقال: «وإلى مذهبهما أذهب» اهـ .

وأنت لو نظرت إلى كثرة الشواهد الواردة عن العرب المحتجج بكلامهم والتي استعمل «سوى» فيها اسماً وتأثرت بالعوامل، وجدتها كثيرة كثيرة تمنعنا من أن نتحمل لتأويلها أو أن ندعي أنها ضرورة من ضرورات الشعر، واستمع إلى قول ابن مالك في منظومته «الكافية الشافية»:

سَوَى كَغَيْرٍ فِي جَمِيعِ مَا ذُكِرَ وَعَدُّهُ مِنَ الظُّرُوفِ مُشْتَهَرٌ
وَمَنْعُ تَصْرِيْفِهِ مِنْ عَدِّهِ ظَرْفًا وَذَا القَوْلِ الدَّلِيلُ رَدُّهُ
فِي أَنْ إِسْنَادًا إِلَيْهَا كَثُرًا وَجَرُّهَا نَثْرًا وَنَظْمًا شَهْرًا

وقال في شرح هذا الكلام: «سوى: اسم يُستثنى به، ويجرُّ ما يُستثنى به للإضافة إليه، ويعرب هو تقديرًا بما يعرب به «غير» لفظًا، خلافًا لأكثر البصريين في ادعاء لزومها النصب على الظرفية وعدم التصرف، وإنما اخترت خلاف ما ذهبوا إليه لأمرين، أحدهما: إجماع أهل اللغة على أن معنى قول القائل: «قاموا سواك» و«قاموا غيرك» واحد، وأنه لا أحد منهم يقول إن سوى عبارة عن مكان أو زمان، وما لا يدل على زمان أو مكان فبمعزل عن الظرفية . والثاني: أن مَنْ حكم بظرفيتها حكم بلزوم ذلك وأنها لا تتصرف، والواقع في كلام العرب نثرًا ونظمًا خلاف ذلك» .

(١) «واستثنى» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ناصباً» حال من الفاعل المستتر في استثنى «بليس» جار ومجرور متعلق باستثنى «وخلاً» معطوف على ليس «وبعداً، وبِكونٍ» جاران ومجروران معطوفان على «بليس» «بعداً» ظرف متعلق بمحذوف حال من يكون، وبعد مضاف، و«لا» قصد لفظه: مضاف إليه .

(٢) هذا الاستثناء لا يكون إلا مع التمام والاتصال . «حاشية الصبان» ٢/ ٢٣٩ .

منصوب على أنه خبر «ليس، ولا يكون» واسمُهُما ضميرٌ مستترٌ^(١)، والمشهور أنه عائد على البعض المفهوم من القوم^(٢)، والتقدير: «ليس بعضهم زيداً، [ولا يكون بعضهم زيداً]» وهو مستتر وجوباً.

وفي قولك: «حَلا زيداً، وَعَدا زيداً» منصوب على المفعولية، و«حَلا، وَعَدا» فعلان فاعلُهُما في المشهورِ ضميرٌ عائدٌ على البعضِ المفهومِ من القومِ كما تقدّم، وهو مستترٌ وجوباً، والتقدير: حَلا بعضهم زيداً، وَعَدا بعضهم زيداً.

ونَبّه بقوله: «وَيَبْكُونُ بَعْدَ لا» - وهو قيدٌ في «يكون» فقط - على أَنَّهُ لا يُستعملُ في الاستثناء مِنْ لَفْظِ الكَوْنِ غيرِ «يكون» وأنها لا تُستعملُ فيه إلا بعد «لا» فلا تُستعملُ فيه بعدَ غيرها من أدواتِ النفي، نحو: لم، وإن، ولن، ولَمَّا، وما.

٣٢٩ - واجرُزُ بِسَابِقِي يَكُونُ إِنْ تُرِدُ وَبَعْدَ «ما» انصِبْ وانجِرِزْ قَدْ يَرِدُ^(٣)

(١) وجوباً يعود على البعض المدلول عليه بكلمة السابق. قاله الأشموني ٢٣٩/٢ - ٢٤٠.

وقال الصبان: قوله: مستتر وجوباً: ليكون ما بعدها في صورة المستثنى بـ«إلا» كما مر، وقيل: لأنه لو برز لزم الفصل بين أداة الاستثناء والمستثنى.

(٢) للنحاة في مرجع الضمير المستكن في يكون من قولك: «قام القوم لا يكون زيداً» والمستكن في ليس من قولك: «قام القوم ليس زيداً» ثلاثة أقوال معروفة:

(الأول): أن مرجعه هو البعض المفهوم من الكل السابق الذي هو المستثنى منه، فتقدير الكلام: قام القوم لا يكون هو (أي بعض القوم) زيداً، فهو مثل قوله تعالى: ﴿يُؤَيِّدُكُمُ اللَّهُ فِي أَزْدِكُمْ لِلذِّكْرِ يُثَلِّ حَظُّ الْأُنثِيَّيْنَ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً﴾ [النساء: ١١]، وهذا أشهر المذاهب في هذه المسألة.

(الثاني): أن مرجعه اسم فاعل مأخوذ من الفعل العامل في المستثنى منه، فتقدير الكلام: قام القوم لا يكون هو (أي القائم) زيداً.

(الثالث): أن مرجعه هو مصدر الفعل السابق العامل في المستثنى منه، والمستثنى نفسه على تقدير مضاف، وتقدير الكلام على هذا: قام القوم لا يكون هو (أي القيام) قيام زيد، ويُضعف الوجهين - الثاني والثالث - أن الكلام قد لا يكون مشتقاً على فعل، نحو قولك: القوم إخوتك لا يكون زيداً.

(٣) «واجرر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بسابقي» جار ومجرور متعلق باجرر، وسابقي مضاف، و«يكون» قصد لفظه: مضاف إليه «إن» شرطية «ترد» فعل مضارع فعل الشرط، مجزوم بيان، وعلامة جزمه السكون، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام، والتقدير: إن ترد فاجرر... إلخ «وبعد» الواو عاطفة، بعد: ظرف متعلق بانصب =

أي: إذا لم تَتَقَدَّمْ «ما» على «خلا، وعدا» فَاجْرُرْ بهما إِنْ شِئْتَ، فتقول: «قَامَ الْقَوْمُ خَلَا زَيْدًا، وَعَدَا زَيْدًا فَخَلَا وَعَدَا حَرْفَا جَرٍّ، وَلَمْ يَحْفَظْ سَبِيوِيهِ الْجَرَّ بِهِمَا»^(١)، وإنما حكاها الأَخْفَشُ، فَمِنْ الْجَرِّ بـ«خَلَا» قَوْلُهُ: [الطويل]

ش ١٧٥ - خَلَا اللهُ لَا أَرْجُو سِوَاكَ وَإِنَّمَا أَعُدُّ عِيَالِي شُعْبَةً مِنْ عِيَالِكَ^(٢)

= الآتي، وبعد مضاف، و«ما» قصد لفظه: مضاف إليه «انصب» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «وانجرار» مبتدأ «قد» حرف تقليل «يرد» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى انجرار، والجملة من يرد وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ.

(١) «الكتاب» ٣٤٨/٢ - ٣٤٩.

(٢) البيت من الشواهد التي لم يعينوا قائلها، ولم أفق له على سابق أو لاحق.

اللغة: «أرجو» مضارع من الرجاء، وهو ضد اليأس من الشيء الذي هو قطع الطمعية في الوصول إليه، وتقول: رجا الإنسان الشيء يرجوه رجاء، إذا أمّله وتوقّع حصوله «سواك» غيرك، وهو دليل على أن هذه الكلمة تستعمل غير ظرف؛ لوقوعها مفعولاً به، وتقدمت هذه المسألة مشروحة مستدلاً لها (ص ١٩٠ وما بعدها) «أعد» أي أحسب «عِيَالِي» العيال: هم أهل بيت الإنسان ومن يَمُونُهُم «شعبة» طائفة.

المعنى: إنني لا أوْمَلُ أن يَصِلَنِي الخير من أحد إلا منك، وأنا واثق كل الثقة من أنك لا تدخر وسعاً في التفضل عليّ والإحسان إليّ؛ لأن أهلي ومن تلزمني مؤنهم في اعتباري فريق من أهلك ومن تلزمك مؤنهم.

الإعراب: «خلا» حرف جر «الله» مجرور بخلا، والجار والمجرور متعلق بأرجو الآتي «لا» نافية «أرجو» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «سواك» سوى: مفعول به لأرجو، وسوى مضاف، والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه «وإنما» أداة حصر «أعد» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «عِيَالِي» عيال: مفعول أول لأعد، وعيال مضاف، وباء المتكلم مضاف إليه مبني على السكون في محل جر «شعبة» مفعول ثان لأعد «من عيالك» من عيال: جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لشعبة، وعيال مضاف، والكاف مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله: «خلا الله» وفي هذه الكلمة وحدها شاهدان للنحاة:

أما الأول: فحيث استعمل الشاعر «خلا» حرف جر، فجر به لفظ الجلالة، وذكر الشارح أن هذا مما نقله الأَخْفَشُ، وأن سبويه لم يحفظ من العرب الجرَّ بخلا، وهذا نقل غير صحيح، بل نقله سبويه في «كتابه» صريحاً (٣٧٧/١) حيث يقول: «أما حاش فليس باسم، ولكنه حرف يجر ما بعده كما تجر حتى ما بعدها، وفيه معنى الاستثناء، وبعض العرب يقول: ما أنا من القوم خلا عبد الله (بالجر) فجعلوا خلا بمنزلة حاشا، فإذا قلت: ما خلا، فليس فيه إلا النصب؛ لأن «ما» اسم، ولا تكون صلتها إلا للفعل هنا» اهـ.

وأما الشاهد الثاني: فحيث قدّم الاستثناء فجعله أول الكلام قبل المستثنى منه وقبل العامل في المستثنى منه، وذلك جائز عند الكوفيين، نص عليه الكسائي، وإليه ذهب أبو إسحاق الزجاج، وذهب البصريون إلى =

ومن الجرب «عدًا» قوله: [الوافر]

ش ١٧٦ - تَرَكْنَا فِي الْحَضِيضِ بَنَاتِ عَوْجٍ عَوَاكِفَ قَدْ خَصَّعْنَ إِلَى النَّسُورِ

= أن ذلك لا يجوز، وأجاز الفريقان جميعًا تقديم المستثنى على المستثنى منه، بشرط أن يتقدم العامل في المستثنى منه أو بعض جملة المستثنى منه.

وأحبُّ - في هذا الموضع - أن أبين لك صور تقديم المستثنى ورأي النحاة في كل صورة منها، ليتضح لك الأمر غاية الوضوح، ولتكون على بصيرة تامة، فأقول:

إن صور تقديم المستثنى - كما أشرنا إلى ذلك فيما مضى (ص ١٧٩) - ثلاثة:

الصورة الأولى: أن يتقدم المستثنى على المستثنى منه وحده، ومنه بيت الشاهد (رقم ١٦٧)، ومنه قول الآخر:

النَّاسُ أَلْبٌ عَلَيْنَا فَيْكَ لَيْسَ لَنَا إِلَّا السُّيُوفُ وَأَطْرَافَ الْقَنَا وَزُرُّ

ولا يختلف الكوفيون والبصريون في جواز هذه الصورة.

الصورة الثانية: أن يتقدم المستثنى على العامل في المستثنى منه وحده، نحو قولك: «القوم إلا زيدًا ضَرَبْتُ» بنصب القوم على أنه مفعول به لضربت.

وللنحاة خلاف في هذه المسألة، ولهم فيها ثلاثة أقوال:

الأول: حاصله أنه يجوز تقديم المستثنى على العامل في المستثنى منه إذا تقدم المستثنى منه مطلقًا، نعني سواء أكان العامل في المستثنى منه متصرفًا أم كان جامدًا.

والقول الثاني: أنه لا يجوز مطلقًا.

والقول الثالث: التفصيل، فإن كان العامل في المستثنى منه متصرفًا، نحو قولك: «إخوتك إلا زيدًا

حضرُوا» جاز التقديم، وإن كان العامل في المستثنى منه غير متصرف، نحو قولك: «إخوتك إلا زيدًا عسى

أن يفلحوا» لم يجز التقديم.

الصورة الثالثة: أن يتقدم المستثنى على المستثنى منه وعلى العامل جميعًا، وعلى ذلك يقع المستثنى في أول الكلام، ومن شواهده البيئ الذي معنا (رقم ١٧٥) وقد اختلف في هذه الصورة الكوفيون والبصريون.

فأما الكوفيون فقالوا: يجوز تقديم المستثنى على المستثنى منه وعلى العامل جميعًا، وبعبارة أخرى قالوا:

يجوز أن يقع المستثنى في أول الكلام؛ لأن العرب قد استعملته مقدمًا، ولأنه جاز تقديمه على المستثنى

منه من غير ضرورة، فيجوز تقديمه عليه وعلى العامل.

وأما البصريون فقالوا: لا يجوز تقديم المستثنى على المستثنى منه وعلى العامل جميعًا، وشبهوا المستثنى

بالبدل، وشجّعهم على هذا التشبيه أن المستثنى يعرب بدلًا في بعض الأمثلة، ولما كان البدل لا يجوز

تقديمه على المبدل منه، فما أشبه البدل يأخذ حُكْمَهُ.

وفي قوله: «لا أرجو سواك» شاهد ثالث، وحاصله أن «سوى» قد تفارق النصب على الظرفية فتأثر

بالعوامل، وقد وقعت هنا مفعولاً به، وهذا هو الذي نبهتك إليه في (ص ١٩٠).

أَبْحُنَا حَيَّهْمَ قَتْلًا وَأَسْرًا عَدَا الشَّمْطَاءِ وَالطُّفْلِ الصَّغِيرِ^(١)
 فَإِنْ تَقَدَّمَتْ عَلَيْهِمَا «مَا» وَجِبَ النَّصْبُ بِهِمَا، فتقول: «قام القومُ ما خلا زيداً، وما عدا
 زيداً» فـ«ما»: مصدرية، و«خلا»، و«عدا»: صِلَتْهُمَا، وفاعلهما ضمير مستتر يعودُ على البَعْضِ
 كما تقدَّمَ تقريرُهُ، و«زيداً»: مفعولٌ، وهذا معنى قوله: «وَبَعْدَ مَا أَنْصَبَ» هذا هو المشهور.
 وأجاز الكسائي^(٢) الجرَّ بهما بعد «ما» على جَعَلِ «ما» زائدةً، وَجَعَلِ «خلا، و عدا»
 حَرْفِيَّ جَرٍّ، فتقول: «قامَ القَوْمُ ما خلا زيدٍ، وما عدا زيدٍ» وهذا معنى قوله: «وأنجرارٌ قد
 يرد» وَقَدْ حَكَى الْجَرْمِيُّ فِي الشَّرْحِ الْجَرَّ بَعْدَ «ما» عَن بَعْضِ الْعَرَبِ.
 ٣٣٠ - وَحَيْثُ جَرًّا فَهُمَا حَرْفَانِ كَمَا هُمَا إِنْ نَصَبًا فِعْلَانِ^(٣)

(١) هذان البيتان من الأبيات التي لم نقف على نسبتها إلى قائل معين.

اللغة: «الحضيض» قرار الأرض عند منقطع الجبل «بنات عوج» أراد بها الخيل التي ينسبونها إلى فرس
 مشهور يسمونه «أعوج» ويقال: خيل أعوجيات «عواكف» جمع عاكفة، والعكوف: ملازمة الشيء
 والمواظبة عليه «خضعن» ذلن وخشعن «أبحنا حيَّهم» أراد: أهلكننا واستأصلنا، والحي: القبيلة «أسراً»
 الأسر: أن يأخذ الرجل الرجل في الحرب ملقياً بيديه معترفاً بالعجز عن الدفاع عن نفسه «الشمطاء» هي
 العجوز التي يخالط سواد شعرها بياض.

الإعراب: «تركنا» فعل وفاعل «في الحضيض» جار ومجرور متعلق بتركنا «بنات» مفعول به لتركنا، وبنات
 مضاف، و«عوج» مضاف إليه «عواكف» حال من بنات عوج «قد» حرف تحقيق «خضعن» فعل وفاعل،
 والجملة في محل نصب صفة لعواكف «إلى النسور» جار ومجرور متعلق بخضعن «أبحنا» فعل وفاعل «حيهم»
 حي: مفعول به لأباح، وحي مضاف، والضمير مضاف إليه «قتلاً» تمييز «وأسراً» معطوف على قوله: قتلاً
 «عدا» حرف جرّ «الشمطاء» مجرور بـ«عدا» «والطفل» معطوف على الشمطاء «الصغير» صفة للطفل.

الشاهد فيه: قوله: «عدا الشمطاء» حيث استعمل «عدا» حرف جرّ، فجرّ الشمطاء به، ولم يحفظ سبويه
 الجر بـ«عدا»، ولا ذكره أبو العباس المبرد، أما الجرُّ بـ«خلا» فقد عرفت أن الصحيح في النقل عن سبويه
 أنه قد رواه عن بعض العرب (انظر شرح الشاهد رقم ١٧٥ السابق) فقد نقلنا لك فيه نص عبارة سبويه،
 ودللناك على موضعه من كتابه.

(٢) والجرمي والربيعي والفارسي، وعلل بتقدير كون «ما» زائدة لا مصدرية. فإن قالوه بالقياس، ففاسد؛ لأن
 «ما» لا تزداد قبل الجار، بل بعده، نحو: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾ [المؤمنون: ٤٠]، ﴿فِيمَا رَحَمَتِي﴾ [آل عمران:
 ١٥٩]، وإن قالوه بالسماح، فهو من الشذوذ بحيث لا يحتج به. قاله الأشموني ٢/٢٤٣.

(٣) «وحيث» اسم شرط عند الفراء الذي لا يشترط في المجازاة به اقتترانه بما، وعند غيره هو ظرف يتعلق
 بقوله: «حرفان» الآتي؛ لأنه في قوة المشتق «جرًّا» فعل ماض، وهو فعل الشرط على القول الأول، وألف =

أي: إن جَرَزْتَ بـ«خلا، وعدا» فهما حَرَفَا جَرًّا، وإن نَصَبْتَ بهما فهما فعلان^(١)، وهذا مما لا خلاف فيه.

٣٣١ - وَكَخَلَا حَاشَا وَلَا تَصَحَّبُ «مَا» وَقِيلَ «حَاشَ وَحَشَا» فَاحْفَظْهُمَا^(٢) المشهور أن «حاشا» لا تكون إلا حرف جَرٍّ،^(٣) فتقول: «قَامَ القَوْمُ حَاشَا زَيْدٍ» بجر «زيد». وذهب الأخفش والجزمي والمازني والمبرد وجماعة - منهم المصنّف -^(٤) إلى أنها مثل «خَلَا»: تستعمل فعلاً فتنبص ما بعدها، وحرفاً فتجر ما بعدها، فتقول: «قَامَ القَوْمُ حَاشَا زَيْدًا، وَحَاشَا زَيْدًا».

وحكى جماعة - منهم الفراء^(٥) وأبو زيد الأنصاري والشيباني - النصب بها، ومنه: «اللهم اغفر لي ولمن يسمع، حاشا الشيطان وأبا الإصبع» وقوله: [البيسط]

= الاثنین فاعل «فهما حرفان» الفاء لربط الجواب بالشرط، وهي زائدة على القول الثاني، وما بعدها جملة من مبتدأ وخبر في محل جزم جواب الشرط «كما» جار ومجرور متعلق بقوله: «فعالن» الآتي؛ لأنه في قوة المشتق «هما» ضمير منفصل مبتدأ «إن» شرطية «نصبا» فعل ماض، فعل الشرط، وألف الاثنین فاعل، وجواب الشرط محذوف، وجملة الشرط وجوابه لا محل لها معترضة بين المبتدأ وخبره «فعالن» خبر المبتدأ.

(١) قد استشهد الشارح للجر بـ«عدا» و«خلا»، ومن شواهد النصب بـ«خلا» قول لبيد:

أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهُ بِاطِلُ وَكُلُّ نَعِيمٍ لَا مَحَالَةَ زَائِلُ

ومن النصب بها بعد «ما» قول الشاعر:

تَمَلُّ النَّدَامَى مَا عَدَانِي فَإِنِّي بِكُلِّ الَّذِي يَهْوَى نَدِيمِي مُوَلِّعُ

(٢) «كخلا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «حاشا» قصد لفظه: مبتدأ مؤخر «ولا» نافية «تصحب» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى حاشا «ما» قصد لفظه: مفعول به لتصحب «وقيل» فعل ماض مبني للمجهول «حاش» قصد لفظه: نائب فاعل قيل «وحشا» معطوف عليه «فاحفظهما» احفظ: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، وهما: مفعول به لاحفظ.

(٣) وهو مذهب سيبويه كما في «الكتاب» ٢/٣٤٩ - ٣٥٠، وأكثر البصريين.

(٤) سيذكر الشارح بعد سطر الفراء وأبو زيد الأنصاري وأبو عمرو الشيباني، وبقيتهم مما لم يذكرهم: ابن خروف، والزجاج.

(٥) الذي يراه الفراء أن «حاشا» فعل لا فاعل له، والنصب بعده إنما هو بالحمل على «إلا» - أي: على الاستثناء - لم يُنقل ذلك عنه في «خلا» و«عدا».

ينظر «توضيح المقاصد والمسالك» ٢/٦٨٨ - ٦٨٩، و«حاشية الصبان على الأشموني» ٢/٢٤٤ - ٢٤٥.

ش ١٧٧ - حاشا قُرَيْشًا فَإِنَّ اللَّهَ فَضَّلَهُمْ عَلَى الْبَرِيَّةِ بِالْإِسْلَامِ وَالِدِينَ^(١)
 وقولُ المصنّف: «ولا تصحب ما» معناه أنّ «حاشا» مثل «خلا» في أنها تنصب ما بعدها
 أو تجرّه، ولكن لا تتقدّم عليها «ما» كما تتقدّم على «خلا»، فلا تقول: «قام القوم ما حاشا
 زيداً»، وهذا الذي ذكره هو الكثير، وقد صحتّها «ما» قليلاً، ففي مسند أبي أمية الطرسوسي
 عن ابن عمر أنّ رسول الله ﷺ قال: «أَسَامَةُ أَحَبُّ النَّاسِ إِلَيَّ مَا حَاشَا فَاطِمَةَ»^{(٢)(٣)}.

(١) هذا البيت من كلام الفرزدق همام بن غالب.

الإعراب: «حاشا» فعل ماض دال على الاستثناء، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره هو يعود على
 البعض المفهوم من الكلّ السابق «قريشاً» مفعول به لحاشا «فإن» الفاء للتعليل، إن: حرف توكيد ونصب
 «الله» اسم «إن» «فضلهم» فضل: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على الله، هم:
 مفعول به لفضل، والجملة من فضل وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر «إن»، «على البرية بالإسلام» جارّان
 ومجروران متعلّقان بفضل «والدين» عطف على الإسلام.

الشاهد فيه: قوله: «حاشا قريشاً» فإنه استعمل «حاشا» فعلاً ونصب به ما بعده.

(2) أخرج أحمد في «مسنده» برقم (٥٧٠٧) عن سالم عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال: «أَسَامَةُ أَحَبُّ
 النَّاسِ إِلَيَّ مَا حَاشَا فَاطِمَةَ وَلَا غَيْرَهَا».

وأخرج في «المسند» برقم (٥٨٤٨) عن سالم عن أبيه أنه كان يسمعه يُحدّث عن رسول الله ﷺ حين أمر
 أسامة بن زيد... الحديث.

وفي خاتمة: قال سالم: ما سمعتُ عبد الله يحدث هذا الحديث قطّ إلا قال: «ما حاشا فاطمة» وقول سالم
 في خاتمة الرواية في «السنن الكبرى» برقم (٨١٣٠).

(٣) توهم النحاة أن قوله: «ما حاشا فاطمة» من كلام النبي ﷺ فجعلوا «حاشا» استثنائية، واستدلوا به على أن
 حاشا الاستثنائية يجوز أن تدخل عليها «ما»، وذلك غير متعين، بل يجوز أن يكون هذا الكلام من كلام
 الراوي يعقب به على قول الرسول ﷺ: «أَسَامَةُ أَحَبُّ النَّاسِ إِلَيَّ» يريد الراوي بذلك أن يبين أنه عليه
 الصلاة والسلام لم يستثن أحدًا من أهل بيته لا فاطمة ولا غيرها، فما: نافية، وحاشى: فعل ماض،
 وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى النبي ﷺ، وفاطمة: مفعول به، وليست حاشا هذه هي
 الاستثنائية، بل هي فعل متصرف تام التصرف تكتب ألفه ياء لكونها رابعة، ومضارعه هو الذي ورد في قول
 النابغة الذبياني:

وَلَا أَرَى فَاعِلًا فِي النَّاسِ يُشْبِهُهُ وَمَا أَحَاشِي مِنَ الْأَقْوَامِ مِنْ أَحَدٍ

والفرق بين حاشا الاستثنائية وهذا الفعل من ستة أوجه:

الأول: أن الاستثنائية تكون حرفًا وتكون فعلاً، وهذه لا تكون إلا فعلاً.

والثاني: أن الاستثنائية إن كانت فعلاً غير متصرف، وهذه متصرفة.

وقوله: [الوافر]

ش ١٧٨ - رَأَيْتُ النَّاسَ مَا حَاشَا قُرَيْشًا فَإِنَّا نَحْنُ أَفْضَلُهُمْ فَعَالًا^(١)
ويقال في «حاشا»: «حاشَ، وَحَشَا».

= والثالث: أن فاعل الاستثنائية مستتر وجوبًا، وهذه كغيرها من الأفعال ماضيها فاعله مستتر جوازًا.
والرابع: أن ألف الاستثنائية تكتب ألفًا، وهذه تكتب ألفها ياء.

والخامس: أن الاستثنائية يتعين فيها أن تكون من كلام صاحب الكلام الأول السابق عليها، وهذه ليست كذلك، بل لو تكلم بها صاحب الكلام الأول لقال: ما أحاشي، أو قال: ما حاشيت، كما قال النابغة الذبياني: «وما أحاشي».

والسادس: أن «ما» التي تسبق الاستثنائية مصدرية أو زائدة، وأما التي تسبق هذه فهي نافية، فاعرف ذلك وكن حريصًا عليه، والله ينفعك به.

(١) نسب العيني هذا البيت للأخطل غوث بن غياث، وقد راجعت ديوان شعره فوجدت له قطعة على هذا الوزن والروي يهجو فيها جرير بن عطية، وليس فيها بيت الشاهد.

اللغة: «رأيت» زعم العيني أن «رأى» ههنا من الرأي، مثل التي في قولهم: رأى أبو حنيفة حُرمة كذا، وعلى هذا تكون متعدية إلى مفعول واحد، وليس الذي زعمه بسديد، بل هي بمعنى العلم، وتعدى إلى مفعولين، وقد ذكر الشاعر مفعولها الأول وحذف الثاني، وتقديره: رأيت الناس دوننا أو أقل منا في المنزلة، ونحو ذلك، ويجوز أن تكون جملة «فإننا نحن أكثرهم فعالا» في محل نصب مفعولًا ثانيًا لرأى، وزيدت الفاء فيها كما زيدت في خبر المبتدأ في نحو قولهم: الذي يزورني فله جائزة سنّية «فعالاً» هو بفتح الفاء: الكرم، ويجوز أن تكون الفاء مكسورة على أنه جمع فعل.

الإعراب: «رأيت» فعل وفاعل «الناس» مفعول أول، والمفعول الثاني محذوف لدلالة الكلام عليه، وتقدير الكلام: رأيت الناس أقل منا، أو دوننا، مثلاً «ما حاشا» ما: مصدرية: حاشا: فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره هو يعود على البعض المفهوم من الكل السابق «قريشاً» مفعول به لحاشا «فإننا» الفاء للتعليل، إن: حرف توكيد ونصب، نا: اسم «نحن» توكيد للضمير المتصل الواقع اسمًا لـ«إن» «أفضلهم» أفضل: خبر «إن» وأفضل مضاف، و«هم» مضاف إليه «فعالاً» تمييز، ويجوز أن تكون الفاء زائدة، وتكون جملة «إن» واسمها وخبرها في محل نصب مفعولًا ثانيًا لرأى، ولا عجب أن تزداد الفاء في المفعول الثاني؛ فإن أصله خبر، والفاء تزداد في خبر المبتدأ كثيرًا.

الشاهد فيه: قوله: «ما حاشا قريشاً» حيث دخلت «ما» المصدرية على «حاشا» وذلك قليل، والأكثر أن تتجرّد منها.

واعلم أن للنحاة في كلمة «حاشا» ثلاثة مذاهب:

الأول: أنها لا تكون إلا حرف جرّ، وأن ما بعدها لا يكون إلا مجرورًا، وهذا رأي سيبويه، وتبعه عليه =

الحال

٣٣٢ - الحالُ وَصْفٌ فَضْلَةٌ مُنْتَصِبٌ مُفْهِمٌ فِي حَالٍ كَفَرْدًا أَذْهَبُ^(١)

عَرَّفَ الحال^(٢) بأنه الوصفُ، الفضلَةُ، المنتصبُ، للدلالةِ على هيئَةٍ، نحوُ: «فرداً أَذْهَبُ» فـ«فرداً»: حالٌ؛ لوجود القيود المذكورة فيه.

= الزمخشري، وعُدُّ سببويه أنه لم يسمع النصب بها عن العرب ولا عن رواه عنهم، وهو لا يقيد إلا ما اتصل بسماعه.

الثاني: أنها لا تكون إلا فعلاً، لكن يجوز فيما بعدها الجر والنصب، فإن جرته، فهو من باب حذف حرف الجر وبقاء عمله، وإن نصبته، فهو من باب النصب على نزع الخافض، وأصل «حاشا زيد» - عند هؤلاء -: حاشا لزيد.

الثالث: أنها تكون فعلاً، فينتصب ما بعدها على أنه مفعول به، وتكون حرف جر، فيجر ما بعده به، وهذا مذهب المبرد والمازني، وتبعهما ابن مالك، وهذا هو المذهب الذي يؤيده السماع.

(١) «الحال» مبتدأ «وصف» خبره «فضلة، منتصب، مفهم» نعوت لوصف «في حال» جار ومجرور متعلق بمفهم «كفرداً» الكاف جارة لقول محذوف كما سبق غير مرة، فرداً: حال من فاعل أذهب الآتي «أذهب» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا.

(٢) الحال في اللغة: ما عليه الإنسان من خير أو شر، وهو في اصطلاح علماء العربية ما ذكره الشارح العلامة، ويقال: حال، وحالة، فيذكر لفظه ويؤنث، ومن شواهد تأنيث لفظه قول الشاعر:

عَلَى حَالَةٍ لَوْ أَنَّ فِي الْقَوْمِ حَاتِمًا
عَلَى جُودِهِ صَنَّتْ بِهِ نَفْسُ حَاتِمٍ

ومن شواهد تذكير لفظه قول الشاعر:

إِذَا أَعْجَبْتِكَ الدَّهْرَ حَالَ مِنْ امْرِئٍ
فَدَعُهُ وَوَإِكِلْ أَمْرَهُ وَاللَّيَالِيَا

فإن قلت: فما الأثر الذي يترتب على تذكير لفظه حين أقول: «حال»؟ وما الأثر الذي يترتب على تأنيث لفظه حين أقول: «حالة»؟

فالجواب على ذلك أن نقول لك: إن تذكير لفظه يدل على تذكير معناه، وحينئذ تأتي بالفعل المسند إليه مجرداً من علامة التأنيث، فنقول: «حسن حال محمد، وساء حال خالد»، وتعيد الضمير إليه مذكراً، فنقول: «حال محمد أده إلى فعل ما فعل»، وتشير إليه باسم الإشارة الموضوع للمذكر، فنقول: «هذا حال محمد»، وتصفه بوصف المذكر، فنقول: «لمحمد حال حسن»، وتأتي لفظه يدل على تأنيث معناه، وحينئذ تأتي بالفعل المسند إليه مقترناً بتاء التأنيث، فنقول: «حسنت حالة محمد، وساءت حالة خالد»، وتعيد الضمير إليه مؤنثاً فنقول: «حالة محمد أدته إلى فعل ما فعل»، وتشير إليه باسم الإشارة الموضوع =

وخرج بقوله: «فَضْلَةٌ» الوصفُ الواقعُ عمدةً، نحو: «زَيْدٌ قَائِمٌ» وبقوله: «لِلدَّلَالَةِ عَلَى الْهَيْئَةِ»^(١) التمييزُ المشتقُّ، نحو: «لِلَّهِ دَرُهُ فَارِسًا» فإنه تمييزٌ لا حالٌ على الصحيح، إذ لم يُقصدْ به الدَّلالةُ على الْهَيْئَةِ، بَلِ التَّعَجُّبُ مِنْ فُرُوسِيَّتِهِ، فهو لبيان المتعجبِ منه، لا لبيان هَيْئَتِهِ، وكذلك «رَأَيْتُ رَجُلًا رَاكِبًا» فَإِنَّ «رَاكِبًا» لم يُسَقْ لِلدَّلَالَةِ عَلَى الْهَيْئَةِ، بَلِ لِتَخْصِيصِ الرَّجُلِ، وَقَوْلُ الْمَصْنُفِ: «مُفْهِمٌ فِي حَالٍ» هو معنى قولنا: «لِلدَّلَالَةِ عَلَى الْهَيْئَةِ».

٣٣٣ - وَكَوْنُهُ مُنْتَقِلًا مُشْتَقًّا يَغْلِبُ لَكِنْ لَيْسَ مُسْتَحَقًّا^(٢)

= للمؤنث، فتقول: «هذه حالة محمد»، وتصفه بوصف المؤنث فتقول: «لمحمد حالة حسنة». فإن قلت: أذلك واجب في الحالين؟ على معنى أنه إذا كان لفظ الحال مذكراً أيلزمني أن أعامله فيما ذكرت وأشباهه معاملة المذكر، وإذا كان لفظ الحالة مؤنثاً أيلزمني أن أعامله فيما ذكرت وأشباهه معاملة المؤنث؟ فالجواب على ذلك أن نقول لك: أما إذا كان لفظ الحال مذكراً، فليس يلزمك أن تعامله معاملة المذكر، بل أنت في سعة من أن تذكر معناه أو تؤنثه، تقول: هذا حال، وهذه حال، وتقول: حال حسن، وحال حسنة، وتقول: الحال الذي أنا فيه طيب، والحال التي أنا فيها طيبة، وتقول: كان حالنا يوم كذا جميلاً، وكانت حالنا يوم كذا جميلة، ونلفت نظرك إلى قول الشاعر في البيت المتقدم: «أعجبتك الدهر حال». فأما إذا كان لفظ الحال مؤنثاً، فليس لك مَعْدَى عن تأنيث الفعل المسند إلى ضميرها، كما أنه ليس لك معدى عن الإشارة إليها إشارتك إلى المؤنث، فتقول: هذه حالة محمد، وإلى إعادة الضمير إليها مؤنثاً، فتقول: حالة محمد أدت إلى ما حدث، وإلى وصفها بوصف المؤنث، فتقول: حالة طيبة، وبالجملة إذا أنثت لفظها عاملتها معاملة المؤنث المجازي التأنيث البتة، وإذا ذكَّرت لفظها جاز لك أن تعامله معاملة المذكر ومعاملة المؤنث.

(١) للدلالة على هيئة اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، وأمثلة المبالغة، و«أفعل» التفضيل.

«شرح المكودي» ص ١٣٩ - ١٤٠، و«شرح الأشموني» ٢/ ٢٥١.

وزاد بعضهم المبتدأ، والخبر، واسم النواسخ، والمجرور بالحرف، والمضاف إليه، وفيها خلاف لا مجال لبسطه.

(٢) «وكونه» الواو للاستئناف، وكون: مبتدأ، وكون مضاف، والهاء مضاف إليه، من إضافة المصدر الناقص إلى اسمه «منتقلاً» خبر المصدر الناقص «مشتقاً» خبر ثانٍ «يغلب» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى «كونه منتقلاً» والجملة من يغلب وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ «لكن» حرف استدراك «ليس» فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى كونه منتقلاً. . . الخ «مستحقاً» خبر ليس.

الأكثر في الحال أن تكون: منتقلة، مشتقة^(١).

ومعنى الانتقال: ألا تكون ملازمة للمتصيف بها^(٢)، نحو: «جاء زيد ركباً» ف«راكباً»: وُصِفَ مُنْتَقِلٌ، لجواز انفكاكه عن «زيد» بأن يجيء ماضياً.

وقد تجيء الحال غير منتقلة^(٣)، أي: وصفاً لازماً، نحو: «دَعَوْتُ اللهَ سَمِيعاً» و«خَلَقَ اللهُ الزَّرَافَةَ يَدَيْهَا أَطْوَلَ مِنْ رِجْلَيْهَا»، وقوله: [الطويل]

ش ١٧٩ - فَجَاءَتْ بِهِ سَبْطَ الْعِظَامِ كَأَمَّا عِمَامَتُهُ بَيْنَ الرَّجَالِ لِوَاءِ^(٤)

(١) يكثر أن تكون مشتقة؛ لأنها وصف، وهو مشتق.

والمشتق: هو المصوغ من مصدر، والمراد به: اسم الفاعل، أو اسم المفعول، أو الصفة المشبهة.

(٢) فهي تبيّن هيئته في مدة محدودة، أو بشكل مؤقت.

(٣) تجيء الحال غير منتقلة في ثلاث مسائل:

الأولى: أن يكون العامل فيها مُشْعِراً بتجدد صاحبها، نحو قوله تعالى: ﴿وَوَخَّلِقَ الْإِنْسَانَ ضَعِيفًا﴾ [النساء: ٢٨]، ونحو قولهم: خلق الله الزرّافة يديها أطول من رجليها، ونحو قول الشاعر:

فجاءت به سبّط العظام

البيت الذي أنشده الشارح رحمه الله (رقم ١٧٩).

الثانية: أن تكون الحال مؤكدة: إما لعاملها، نحو قوله تعالى: ﴿فَنَبِّئْهُمْ صَاحِبَكَا﴾ [النمل: ١٩] أو قوله سبحانه: ﴿وَيَوْمَ أُبْعِثُ حَيًّا﴾ [مريم: ٣٣]، وإما مؤكدة لصاحبها، نحو قوله سبحانه: ﴿لَأَمَنَ مَنْ فِي الْأَرْضِ كَتُمُهُمْ جَمِيعًا﴾ [يونس: ٩٩]، وإما مؤكدة لمضمون جملة قبلها، نحو قولهم: «زيد أبوك عطوفاً».

الثالثة: في أمثلة مسموعة لا ضابط لها، كقولهم: دعوت الله سميعاً، وقوله تعالى: ﴿أَنْزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلًا﴾ [الأنعام: ١١٤]، وكقوله جلّ ذكره: ﴿قَائِمًا بِالْقِسْطِ﴾ [آل عمران: ١٨].

(٤) البيت لرجل من بني جناب لم أقف على اسمه.

اللغة: «سبّط العظام» أراد أنه سويّ الخلق حسن القامة «لواء» هو ما دون العلم، وأراد أنه تامّ الخلق طويل؛ فكنى بهذه العبارة عن هذا المعنى.

الإعراب: «فجاءت» جاء: فعل ماضٍ، والتاء للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي «به» جار ومجرور متعلق بجاءت «سبّط» حال من الضمير المجرور محلاً بالباء، وسبّط مضاف، و«العظام» مضاف إليه «كأنما» كأن: حرف تشبيه ونصب، وما: كافة «عمامته» عمامة: مبتدأ، وعمامة مضاف، والضمير مضاف إليه «بين» منصوب على الظرفية، وبين مضاف، و«الرجال» مضاف إليه «لواء» خبر المبتدأ.

الشاهد فيه: قوله: «سبّط العظام» حيث ورد الحال وصفاً ملازماً، على خلاف الغالب فيه من كونه وصفاً

ف«سَمِعاً، وَأَطْوَلَ، وَسَبَطَ» أحوالٌ، وهي أوصافٌ لازمةٌ.

وقد تأتي الحالُ جامدةً، ويكثرُ ذلك في مواضع ذكر المصنّف بعضها بقوله:

٣٣٤ - وَيَكْثُرُ الْجُمُودُ فِي سِعْرِ وَفِي مُبْدِي تَأْوُلٍ بِلا تَكْلَفٍ^(١)

٣٣٥ - كَبِغَهُ مُدًّا بِكَذَا يَدًا بِيَدٍ وَكَرَّ زَيْدًا أَسَدًا أَي كَأَسَدٍ^(٢)

يكثر مجيءُ الحالِ جامدةً إِنْ دَلَّتْ عَلَى سِعْرِ، نحو: «بِعْهُ مُدًّا بِدِرْهِمٍ»^(٣) فمدًّا: حالٌ جامدةٌ، وهي في معنى المشتقِّ، إذ المعنى: «بِعْهُ مُسَعَّرًا كُلُّ مُدٍّ بِدِرْهِمٍ» ويكثرُ جمودُها أيضاً فيما دَلَّ عَلَى تَفَاعُلٍ، نحو: «بِعْتُهُ يَدًا بِيَدٍ»^(٤) أي: مُنَاجَزَةً، أو على تشبيهه، نحو: «كَرَّ زَيْدٌ

= منتقلاً، وإضافة سبط لا تفيده تعريفاً ولا تخصيصاً؛ لأنه صفة مشبهة، وإضافة الصفة المشبهة إلى معمولها لا تفيد التعريف ولا التخصيص، وإنما تفيد رفع القبح، على ما سيأتي بيانه في باب الإضافة إن شاء الله تعالى.

(١) «يكثر» فعل مضارع «الجمود» فاعل يكثر «في سعر» جار ومجرور متعلق بيكثر «وفي مبدي» جار ومجرور معطوف بالواو على الجار والمجرور الأول، ومبدي مضاف، و«تأول» مضاف إليه «بلا تكلف» جار ومجرور متعلق بتأول، ولا: اسم بمعنى غير مضاف، وتكلف: مضاف إليه.

(٢) «كبعه» الكاف جارة لقول محذوف، بع: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعول به «مدًّا» حال من المفعول «بكذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لمد، وقال سيبويه: هو بيان لمد «وكر زيد» فعل وفاعل «أسدًا» حال من الفاعل «أي» حرف تفسير «كأسد» الكاف اسم بمعنى مثل عطف بيان على قوله: «أسدًا» الواقع حالاً، والكاف الاسمية مضاف، وأسد مضاف إليه.

(٣) يجوز في هذا المثال وجهان: أحدهما رفع المدِّ، وثانيهما نصبه، فأما رفع «مدِّ» فعلى أن يكون مبتدأ، والجار والمجرور بعده متعلقان بمحذوف خبر المبتدأ، وجاز الابتداء بالنكرة لأن لها وصفاً محذوفاً، وتقدير الكلام: بع البُرِّ (مثلاً) مُدٌّ منه بدرهم، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب حال، والرباط هو الضمير المجرور محلاً بمن، ولا يكون المثال - على هذا الوجه - مما نحن بصدده؛ لأنَّ الحال جملة لا مفرد جامد، أما نصب مد، فعلى أن يكون حالاً، والجار والمجرور بعده متعلق بمحذوف صفة له، ويكون المثال حينئذ مما نحن بصدده، والمشتق المؤوَّل به ذلك الحال يكون مأخوذاً من الحال وصفته جميعاً، وتقديره: مسعراً.

ويجوز أن يكون هذا الحال حالاً من فاعل بع؛ فيكون «مسعراً» الذي تووَّله به بكسر العين مشددةً اسم فاعل، ويجوز أن يكون حالاً من المفعول؛ فيكون قولك: «مسعراً» بفتح العين مشددةً اسم مفعول.

(٤) هذا المثال كالذي قبله، يجوز فيه رفع «يد» ونصبه، وإعراب الوجهين هنا كإعرابهما في المثال السابق، والتقدير على الرفع: يدٌ منه على يدٍ مني، والتقدير على النصب: يدًا كائنة مع يد.

أَسَدًا» أي مُشَبَّهًا الْأَسَدَ، فـ«يَدًا، وَأَسَدًا» جامدان، وَصَحَّ وَقُوْعُهُمَا حَالًا لظهور تَأْوِيلِهِمَا بِمَشْتَقٍّ كَمَا تَقَدَّمَ، وَإِلَى هَذَا أَشَارَ بِقَوْلِهِ: «وَفِي مُبْدِي تَأْوِيلٍ» أي: يكثر مجيء الحال جامدة حيث ظهر تأويلها بمشتق.

وَعُلِمَ بِهَذَا وَمَا قَبْلَهُ أَنَّ قَوْلَ التَّحْوِينِ: «إِنَّ الْحَالَ يَجِبُ أَنْ تَكُونَ مُنْتَقِلَةً مُشْتَقَّةً» معناه أَنَّ ذَلِكَ هُوَ الْغَالِبُ، لَا أَنَّهُ لَازِمٌ، هَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ فِيمَا تَقَدَّمَ: «لَكِنْ لَيْسَ مُسْتَحَقًّا»^(١).

(١) ذكر الشارح ثلاثة مواضع تجيء فيها الحال جامدة وهي في تأويل المشتق، وهي: أن تدل الحال على سعر، أو على تفاعل - ومنه دلالتها على مناجزة - أو على تشبيه، وقد بقيت خمسة مواضع أخرى: الأول: أن تدل الحال على ترتيب، كقولك: ادخلوا الدار رجلاً رجلاً، وقولك: سار الجند رجلين رجلين، تريد مرتبين. وضابط هذا النوع: أن يذكر المجموع أولاً ثم يفصل هذا المجموع بذكر بعضه مكرراً. فالمجموع في المثال الأول هو الذي تدل الواو عليه، وفي المثال الثاني هو لفظ الجند، والحال عند التحقيق هو مجموع اللفظين، ولكنه لما تعذر أن يكون المجموع حالاً، جعل كل واحد منهما حالاً، كما في الخبر المتعدد بغير عاطف في نحو قولك: الرمان حلو حامض، وذهب ابن جني إلى أن الحال هو الأول، والثاني معطوف عليه بعاطف مقدر.

الموضع الثاني: أن تكون الحال موصوفة، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾ [يوسف: ٢] وقوله: ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾ [مريم: ١٧]، وتسمى هذه الحال: «الحال الموصوفة».

الموضع الثالث: أن تكون الحال دالة على عدد، نحو قوله تعالى: ﴿فَتَمَّ مِيقَاتَ رَبِّهِ أَزْبَعِينَ لَيْلَةً﴾ [الأعراف: ١٤٢].

الموضع الرابع: أن تدل الحال على طور فيه تفصيل، نحو قولهم: هذا بُسْرًا أَطِيبَ مِنْهُ رَطْبًا. الموضع الخامس: أن تكون الحال نوعاً من صاحبها، كقولك: هذا مالك ذهباً، أو تكون الحال فرعاً لصاحبها، كقولك: هذا حديدك خاتماً، وكقوله تعالى: ﴿وَنَتَجَلَّوْا أَلْجِبَالَ يَبِوتًا﴾ [الأعراف: ٧٤].

[الموضع السادس] أن تكون الحال أصلاً لصاحبها، كقولك: هذا خاتمك حديدًا، وكقوله تعالى: ﴿ءَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا﴾ [الإسراء: ٦١].

وقد أجمع النحاة على أن المواضع الأربعة الأولى - وهي الثلاثة التي ذكرها الشارح والموضع الأول مما ذكرناه - يجب تأويلها بمشتق، ليس ذلك وعدم التكلف فيه، ثم اختلفوا في المواضع الأربعة الباقية، فذهب قوم منهم ابن الناظم إلى وجوب تأويلها أيضاً؛ ليكون الحال مشتقاً على ما هو الأصل فيها، وذهب قوم إلى أنه لا يجب تأويلها بمشتق؛ لأن في تأويلها بالمشتق تكلفاً، وفي ذلك من التحكم ما ليس يخفى.

٣٣٦ - وَالْحَالُ إِنْ عُرِفَ لَفْظًا فَاغْتَقِدْ تَنْكِيرُهُ مَعْنَى كَوْحَدِكَ اجْتَهَدُ^(١)
 مَذْهَبُ جُمْهُورِ النَّحْوِيِّينَ أَنَّ الْحَالَ لَا تَكُونُ إِلَّا نَكْرَةً، وَأَنَّ مَا وَرَدَ مِنْهَا مُعَرَّفًا لَفْظًا، فَهُوَ
 مُنْكَرٌ مَعْنَى، كَقَوْلِهِمْ: جَاؤُوا الْجَمَاءَ الْغَفِيرَ، وَ:

ش ١٨٠ - أَرْسَلَهَا الْعِرَاكُ^(٢) [الوافر]

وَاجْتَهَدُ وَحَدَّكَ، وَكَلَّمْتُهُ فَاهُ إِلَى فِيٍّ، فَ«الْجَمَاءُ، وَالْعِرَاكُ، وَوَحَدَّكَ، وَفَاهُ»: أَحْوَالٌ،

(١) «الحال» مبتدأ «إن» شرطية «عرف» فعل ماض مبني للمجهول فعل الشرط «لفظاً» تمييز محول عن نائب
 الفاعل «فاعتقد» الفاء لربط الجواب بالشرط، اعتقد: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت
 «تنكيره» تنكير: مفعول به لا اعتقد، وتنكير مضاف، والهاء مضاف إليه «معنى» تمييز «كوحدك» الكاف جارة
 لقول محذوف، وحد: حال من الضمير المستتر في «اجتهد» الآتي، ووحده مضاف، والكاف مضاف إليه
 «اجتهد» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والجملة في محل نصب مفعول لقول
 محذوف، والتقدير: وذلك كائن كقولك: اجتهد وحدك، والحال في تأويل «منفرداً».
 (٢) هذه قطعة من بيت للبيد بن ربيعة العامري يصف حماماً وحشياً أورد أثنه الماء لتشرب، وهو بتمامه:
 [الوافر]

فَأَرْسَلَهَا الْعِرَاكُ وَلَمْ يَذْذُهَا وَلَمْ يُشْفِقْ عَلَى نَعْصِ الدِّخَالِ

اللغة: «العراك» ازدحام الإبل أو غيرها حين ورود الماء «يذدها» يطردها «يشفق» يرحم «نعص» مصدر
 نعص الرجل - بكسر الغين - إذا لم يتم مراده، ونعص البعير: إذا لم يتم شربه «الدخال» أن يداخل بعيره
 الذي شرب مرة مع الإبل التي لم تشرب حتى يشرب معها ثانية، وذلك إذا كان البعير كريماً، أو شديد
 البطش، أو ضعيفاً.

الإعراب: «فأرسلها» أرسل: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الحمام
 الوحشي المذكور في أبيات سابقة، والضمير البارز المتصل الذي يرجع إلى الأذن مفعول به لأرسل
 «العراك» حال «ولم يذدها» الواو عاطفة، لم: نافية جازمة، يذد: فعل مضارع مجزوم بلم، والفاعل ضمير
 مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فاعل أرسل، وها: مفعول به، والجملة معطوفة على جملة فأرسلها،
 ومثلها جملة «ولم يشفق» وقوله: «على نعص» جار ومجرور متعلق بيشفق، ونعص مضاف، و«الدخال»
 مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله: «العراك» حيث وقع حالاً مع كونه معرفة، والحال لا يكون إلا نكرة، وإنما ساغ ذلك
 لأنه مؤول بالنكرة، أي: أرسلها معتركة، يعني مزدحمة.

وهي معرفة لفظاً، لكنها مؤولةً بنكرةٍ، والتقدير: جاؤوا جميعاً، وأرسلها مُعتركةً، واجتهد مُنفرداً، وكلمته مُشافهةً^(١).

(١) أحب أن أبين لك هذه الأمثلة التي ذكرها الشارح وذكرها النحاة من قبله ومن بعده بيانياً يتضح لك به أمرها غاية الاتضاح، ويسهل عليك بعده أن تبين ما عساک أن تجده من الأمثلة مما لم يذكره الشارح ههنا. وقبل أن أبين لك الأمثلة مثلاً فمثالاً أرى أن أقرر لك قاعدتين، وأبين - مع ذلك - السرّ في كل قاعدة منهما، فأقول:

القاعدة الأولى: الأصل في الحال أن يكون نكرة، فإن جاءت في كلام ما من كلام العرب معرفة، فهي بغير تردد - عند جمهرة البصريين - في تأويل النكرة، والسر في ذلك أن صاحب الحال معرفة في أغلب حالاته، والحال تلتبس بالنعته، فلو جاءت الحال معرفة وقبلها اسم معرفة، يصح أن يكون موصوفاً بهذه الحال ظن السامع أنها نعت، والتبس عليه الأمر، فدفعا لهذا الالتباس، ورغبة في إفادة المقصود من أول الأمر، التزم العرب في كلامهم إذا أتى في الكلام اسم معرفة ثم جاؤوا بوصف بعد هذه المعرفة، فإن أرادوا جعل هذا الوصف نعتاً جاؤوا به معرفة، وإن أرادوا جعل هذا الوصف حالاً جاؤوا به نكرة، فلم يلتبس على السامع الأمر.

القاعدة الثانية: أن الحال وصف لصاحبها وقيد في عاملها، وقد علمنا أن الوصف الذي هو النعت لا يكون إلا مشتقاً: إما اسم فاعل وإما اسم مفعول، وإما صفة مشبهة، وإما أفعل تفضيل، وإما صيغة مبالغة، فإن جاء الوصف جامداً، فهو البتة في تأويل الاسم المشتق، فكذلك ما دل على معناها وقام مقامها وهو الحال، لا يكون إلا مشتقاً أو في تأويل المشتق، ولهذا تراهم يؤولون المصدر الواقع موقع الحال على أحد التأويلات الثلاثة المشهورة ليكون في المعنى مشتقاً، وقد بينا وجه ذلك بدقة، وبيننا التأويلات المشار إليها في باب المبتدأ والخبر، إذ كان الخبر بمنزلة الحال والنعت في هذه المسألة.

ثم نأخذ بعد ذلك في بيان الأمثلة واحداً فواحداً على ترتيبها في كلام الشارح.

أما المثال الأول، وهو قولهم: «جاؤوا الجماء الغفير» فإن الجماء مؤنث الأجم، ونظيره أبيض وبيضاء، وأحمر وحمراء، واشتقاق الجماء والأجم من الجمّ، بتشديد الميم، وهو الكثرة، تقول: ماءٌ جمٌّ؛ تريد أنه كثير، وقال الله سبحانه وتعالى: ﴿وَيُحِبُّونَ الْمَالَ حُبًّا جَمًّا﴾ [الفجر: ٢٠] أي حباً كثيراً، وقال الراجز:

إِنْ تَغْفِرِ اللَّهْمُ تَغْفِيرَ جَمًّا وَأَيُّ عَبِيدِكَ لَا أَلَمَّا

وتقول: هذه امرأة جماء المرافق، تريد أنها كثيرة اللحم على المرافق، والغفير، فاعل، قيل: بمعنى فاعل، وأصل اشتقاقه من الغفر، بفتح الغين وسكون الفاء، وهو الستر، تقول: غفر الله تعالى ذنبك، تريد: ستره عليك ولم يفضحك به، والغفير في صناعة الإعراب صفة للجماء، وكان من حق العربية عليهم أن يؤنثوا الصفة؛ لأن الموصوف مؤنث، إلا أنهم عاملوا هذه الصيغة معاملةً أختها التي هي فاعل بمعنى مفعول؛ كقولهم: امرأة جريح، وامرأة قتيل، وكأنهم حين قالوا: «جاؤوا الجماء الغفير» قالوا: جاؤوا الجماعة =

= الساترة لوجه الأرض، يعنون أنهم لكثرتهم وعظيم عددهم ستروا وجه الأرض فلم يظهر منها شيء. هذا، وقد قالوا في هذا المثل: «جاؤوا جماءً غيراً» فأتوا به منكراً على الأصل في الحال.

وأما المثل الثاني - وهو قولهم: «أرسلها العراك» - فقد بيناه في شرح الشاهد (رقم ١٨٠) فلا حاجة بنا إلى تكرار الكلام عليه في هذا الموضوع.

وأما المثل الثالث - وهو قولهم: «اجتهد وحدك» - فإن «وحدك» اسم يدل على التوحد والانفراد، والغالب استعمال هذه الكلمة منصوبة، وقد وردت في عبارات قليلة مجرورة بالإضافة، وذلك نحو قولهم في المدح: «فلان نسيجٍ وَحْدِهِ، وقريع وَحْدِهِ»، ونحو قولهم في الدلالة على الإعجاب بالنفس: «فلان رجيل وَحْدِهِ»، ونحو قولهم في الذم: «فلان عُيِّيرَ وَحْدِهِ، وَجُحِشَ وَحْدِهِ».

وقد اختلف النحاة في تخريج هذه الكلمة في حالة النصب، فقال سيبويه والخليل بن أحمد: هو اسم موضوع موضع المصدر الموضوع موضع المشتق، وهو منصوب على الحال، وكأنك حين تقول: «جاء زيد وحده» قد قلت: جاء زيد إيحاداً، أي متوحدًا، والمعنى: جاء منفردًا، وذهب يونس بن حبيب وهشام والكوفيون إلى أنه منصوب على الظرفية، واستمع إلى المحقق الرضوي يقول في شرح هذين المذهبين: «ومذهب الكوفيين انتصاب وحده على الظرفية، أي: لا مع غيره، فهو في المعنى ضد معاً في قولك: جاؤوا معاً، وكما أن في معاً خلافاً هل هو منتصب على الحال، أي: مجتمعين، أو على الظرف، أي: في مكان واحد، فكذا اختلف في وحده في نحو: جاء وحده، أو حال، أي: منفردًا، أو ظرف، أي: لا مع غيره» اهـ كلامه.

ويقول أبو رجاء عفا الله تعالى عنه: وليس يبعد عندي أن يذهب ذاهب إلى أن وحده مفعول مطلق ما دام قد اعتبر قائماً مقام المصدر، ويصح على هذا الاعتبار أن يكون العامل فيه فعلاً تقع جملته حالاً، أي: جاء زيد يتوحد توحداً، كما يصح أن يكون العامل فيه اسماً مشتقاً يقع حالاً، أي: جاء زيد متوحداً توحداً.

وأما المثل الرابع - وهو قولهم: «كلمته فاه إلى في» - فقد وردت هذه العبارة بروايتين، الأولى: «كلمته فوه إلى في» وهذه الرواية لا إشكال فيها ولا خلاف في توجيهها، وفوه: مبتدأ ومضاف إليه، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر، والجملة في محل نصب حال، والرواية الثانية: «كلمته فاه إلى في» وقد ورد على هذا الوجه قول أبي الطيب المتنبي:

قَبَّلْتُهَا وَدُمُوعِي مَرْجَجٌ أَدْمَعُهَا وَقَبَّلْتَنِي عَلَى حَوَافٍ فَمَا لِيْفَمِ

وهذه الرواية هي التي ثارت حولها عجاجة الكلام وكثر فيها التخريج، فذهب سيبويه وجمهرة البصريين إلى أن «فاه» حال وإن كان اسماً جامداً وإن كان معرفة بالإضافة؛ لأنه في قوة اسم مشتق منكّر، والجار والمجرور بعده متعلق بمحذوف صفة لفاه؛ لأنه نكرة في التقدير كما قلت لك، وكأنه قال: فاه موجهًا إلى في، وذهب الكوفيون إلى أن «فاه» مفعول به لاسم فاعل محذوف يقع حالاً، وكأنه قد قيل: كلمته جاعلاً فاه إلى في.

وزعم البغداديون ويونس أنه يجوزُ تعريفُ الحالِ مُطلقاً بلا تأويل، فأجازوا: «جاء زيدُ الرَّاكِبِ».

وَفَصَّلَ الكوفيون، فقالوا: إن تَضَمَّنَتِ الحالُ مَعْنَى الشرطِ صَحَّ تعريفها، وإلا فلا، فمثالُ ما تَضَمَّنَ معنى الشرط: «زيدُ الرَّاكِبِ أَحْسَنُ منه الماشي» ف«الراكِبُ والماشي»: حالان، وصَحَّ تعريفهما لتأويلهما بالشرط، إذ التقديرُ: زيدٌ إذا ركبَ أحسنُ منه إذا مَشَى، فإن لم تتقدَّرْ بالشرطِ لم يَصِحَّ تعريفها، فلا تقول: «جاء زيدُ الرَّاكِبِ» إذ لا يَصِحُّ «جاء زيدٌ إن ركبَ».

٣٣٧ - وَمَصْدَرٌ مُنْكَرٌ حَالاً يَقَعُ بِكَثْرَةِ كَبَفْتَةٍ زَيْدٌ طَلَعُ^(١)

حَقُّ الحَالِ أَنْ يَكُونَ وَصْفًا - وهو ما دَلَّ على مَعْنَى وصاحبه، كقائمٍ وَحَسَنٍ وَمَضْرُوبٍ - فوَقوعُها مصدرًا على خلاف الأصل، إذ لا دلالة فيه على صاحبِ المعنى^(٢).

= وقد اختلفوا بعد ذلك في جواز القياس على هذه العبارة، فالجمهور على أنه لا يجوز القياس عليها، وذهب هشام إلى أنه يجوز القياس عليها، فيقال مثلاً: جاورته منزله إلى منزلي، وناضلته قوسه عن قوسي، ونحو ذلك.

وأحسبني قد أطلت عليك، لكني إنما قصدت أن أقرب إليك هذه الأمثلة واختلاف العلماء فيها، وأشرح لك ذلك كله بعبارة يسهل عليك فهمها، ولا يبعد على ذهنك وعيها، والله المسؤول أن ينفعك به.

(١) «مصدر» مبتدأ «منكر» نعت لـ «مصدر» «حالاً» منصوب على الحال، وصاحبه الضمير المستتر في «يقع» الآتي «يقع» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى «مصدر منكر» والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «بكثرة» جار ومجرور متعلق بيقع «كبفتة» الكاف جارة لقول محذوف، بغتة: حال من الضمير المستتر في «طلع» الآتي «زيد» مبتدأ «طلع» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى زيد، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ.

(٢) اعلم أولاً أن في هذا الموضوع خلافين أشار الشارح إليهما وتحدث عن كل واحد منهما حديثاً مقتضباً، حيث لا يكاد القارئ يميزهما، ونحن نريد لك أن تفهم الأمر فهماً واضحاً، لهذا رأينا أن نبين لك الخلافين، ونفرد أحدهما عن الآخر، ونبين مع كل واحد منهما آراء العلماء الذين اختلفوا فيه. فأما الخلافان:

فأحدهما: في إعراب المصدر المنكر في نحو قولك: «جاء محمدٌ ركُضًا». وثانيهما: في جواز القياس على هذا التركيب.

فأما الخلاف الأول: فقد أشار الشارح إليه بقوله: «وهو منصوب على الحال، وهذا مذهب سيبويه =

= والجمهور، وذهب الأخفش . . . وذهب الكوفيون» وحاصل هذا الاختلاف أن للعلماء فيه ستة آراء :

الأول - وهو مذهب سيبويه وجمهرة النحاة :- أن هذا المصدر نفسه حال، وأنه على التأويل بالوصف المناسب، وحجتهم فيما ذهبوا إليه أن المصدر قد وقع خبراً في كلام العرب في نحو قولهم : زيد عدل، ورضاً، وصوم، وفطر، كما وقع نعتاً كذلك، والخبر والنعت أخو الحال، وأيضاً فإن المصدر والوصف يتقاربان في الكلام، فيقع كل منهما موقع الآخر، فيقع الوصف مفعولاً مطلقاً، والأصل فيه المصدر، نحو قولهم : قم قائماً، وسرت أشد السير، وتأديت أكمل التأديب، ويقع المصدر خبراً ونعتاً، والأصل في الموضوعين للوصف .

الثاني - وهو مذهب الأخفش والمبرد :- أن هذا المصدر مفعول مطلق عامله فعل من لفظه، وجملة الفعل وفاعله حال، وتقدير «جاء زيد ركضاً» : جاء زيد يركض ركضاً .

الثالث - وهو رأي أبي علي الفارسي :- أن هذا المصدر مفعول مطلق عامله وصف محذوف يقع حالاً، فتقدير المثال المذكور : جاء زيد راكضاً ركضاً .

الرابع - وهو قول الكوفيين :- أن هذا المصدر مفعول مطلق مبين لنوع عامله، وعامله هو نفس الفعل المتقدم في الكلام، ونظير ذلك قولهم : أحبيته مقةً، وثنأته بغضاً .

الخامس : أن المصدر المذكور أصله مضاف إليه، والمضاف المحذوف مصدر آخر من لفظ الفعل المتقدم في الكلام، وأصل المثال المذكور : جاء زيد مجيء ركض .

السادس : أن هذا المصدر حال على تقدير مضاف، هو وصف أو مؤول بوصف، فتقدير المثال المذكور - على هذا الرأي :- جاء زيد صاحب ركض، أو ذا ركض، على نحو تأويلهم المصدر الواقع خبراً .

وأما الخلاف الثاني - وهو الذي أشار الشارح إليه بقوله : «وقد كثر مجيء الحال مصدرًا نكرة، ولكنه ليس بمقيس» - فإننا نذكر لك أولاً أنه قد ورد عن العرب في ألفاظ كثيرة جداً، حتى قال أبو حيان : «وورد المصدر حالاً أكثر من وروده نعتاً» اهـ . ومنه قوله تعالى : ﴿ثُمَّ أَدْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا﴾ [البقرة: ٢٦٠]، وقوله : ﴿يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِالْأَيْدِي وَالْأَنْهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً﴾ [البقرة: ٢٧٤]، وقوله : ﴿وَأَدْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ [الأعراف: ٥٦]، وقوله : ﴿إِنِّي دَعَوْتُهُمْ جَهْرًا﴾ [نوح: ٨]، وقال العرب : قتلته صبراً، وأتيته ركضاً، ومشيًا، وعدواً، ولقيته فجأةً، وكفاحًا، وعيانًا، وكلمته مشافهة، وأخذت عن فلان سماعًا، وكثير غير هذا من الأمثلة الواردة عنهم .

وقد اختلف النحاة في جواز القياس على ما ورد عن العرب . فأما سيبويه وأصحابه، فلم يُجزِ القياس عليها مع كثرتها، ومع أنه روي الكثير مما سمعه عن العرب، وجزم بأن ما ورد عنهم يحفظ ويستعمل ولا يقاس عليه، وعذره في ذلك أنه خلاف الأصل، من قبيل أن الحال في المعنى وصف لصاحبها، وما جاء على خلاف القياس فغيره عليه لا يتقاس .

= وأما أبو العباس محمد بن يزيد الثمالي المعروف بالمبرد، فقد اختلف نقل العلماء عنه، فمنهم من نقل عنه =

وقد كثر مجيء الحال مَصْدَرًا نَكْرَةً، ولكنّه ليس بِمَقْيَسٍ، لمجيئه على خلاف الأضلِّ، ومنه: «زَيْدٌ طَلَعَ بَعْتَةً» ف«بَعْتَةً»: مصدرٌ نَكْرَةٌ، وهو منصوبٌ على الحال، والتقدير: زَيْدٌ طَلَعَ باغْتًا، هذا مذهبُ سيبويه⁽¹⁾ والجمهور.

وذهب الأَخْفَشُ والمبردُ إلى أنّه منصوبٌ على المصدرية، والعاملُ فيه محذوفٌ، والتقدير: طَلَعَ زَيْدٌ يَبْعَتُ بَعْتَةً، ف«يَبْعَتُ» عندهما هو الحال، لا «بَعْتَةً».

وذهب الكوفيون إلى أنّه منصوبٌ على المصدرية كما ذهبوا إليه، ولكنّ الناصب له عندهم الفعلُ المذكورُ، [وهو طَلَعَ]؛ لتأويله بفعلٍ من لَفْظِ المصدرِ، والتقديرُ في قولك: «زَيْدٌ طَلَعَ بَعْتَةً» «زَيْدٌ بَعَتَ بَعْتَةً»، فيؤولون «طَلَعَ» يبعث، وينصبون به «بَعْتَةً».

= أنه يجوز القياس على ما ورد عن العرب مطلقاً، ونعني بالإطلاق ههنا أنه يستوي في جواز القياس أن يكون المصدر نوعاً من الفعل، نحو: كلمته مشافهة، وجنثه سرعة، وألا يكون المصدر نوعاً من الفعل، نحو: جاء عليّ بكاءً، ومن العلماء من نقل عنه أنه يجوز القياس فيما كان المصدر نوعاً من الفعل، دون ما لا يكون كذلك.

قال المحقق الرضي: «ثم اعلم أنه لا قياس في شيء من المصادر يقع حالاً، بل يقتصر على ما سمع منها، نحو: قتلته صبراً، والمبرد يستعمل القياس في المصدر الواقع حالاً إذا كان من أنواع ناصبه، نحو: أتانا رجلة وسرعة وبطناً، ونحو ذلك، وأما ما ليس من تقسيماته وأنواعه، فلا خلاف أنه ليس بقياسي، فلا يقال: جاء ضحكاً وبكاءً، ونحو ذلك؛ لعدم السماع» اهـ.

وأما ابن مالك ومشايخه، فقد أجازوا القياس على ثلاثة أنواع من المصدر المنكّر: الأول: أن يكون المصدر المنصوب واقعاً بعد خير مقترن بأل الدالة على الكمال، وقد ورد من ذلك قولهم: أنت الرجل علماً، وأجاز هؤلاء أن تقول: أنت الرجل فضلاً، ونبلاً، وحلمًا، ومروءةً، وشجاعةً، وإقدامًا، وأن تقول: أنت الصديق تضحياً، وإخلاصًا.

الثاني من ذلك قولهم: هو زهير شِعْرًا، وأجاز هؤلاء لك أن تقول: محمد حاتم جودًا، وعليّ قضاءً، وإياس زكاته، وعمر عدلاً، وحنيف إباءً، والأحف حلمًا، ويوسف جمالاً، وما أشبه ذلك.

الثالث: أن يقع المصدر المنكّر المنصوب بعد أما الشرطية، وذلك نحو: أما علماً فعالم، وأما نبلاً فنبيل، وأما حلمًا فحليم، وأما كرمًا فكريم، وسيبويه يجعل هذا المصدر الواقع بعد أما حالاً بتأويله بالمشتق، ويجعل العامل في هذا الحال هو الفعل المقدر الذي نابت عنه «أما» ويجعل صاحب هذا الحال هو الاسم المرفوع بأداة الشرط.

(1) ليس هذا المثال في مطبوع «الكتاب»، وفيه ١/١٦٣: «ذهب صُعدًا» وإنما خبر أن الذهاب كان على هذه الحال.

٣٣٨ - وَلَمْ يُنَكِّرْ غَالِباً ذُو الْحَالِ إِنَّ لَمْ يَتَأَخَّرْ أَوْ يُخَصِّصْ أَوْ يَبِينْ^(١)
 ٣٣٩ - مِنْ بَعْدِ نَفْيٍ أَوْ مُضَاهِيهِ كـ«لَا يَبِغِ امْرُؤٌ عَلَى امْرِيٍّ مُسْتَسْهِلاً»^(٢)
 حَقٌّ صَاحِبِ الْحَالِ أَنْ يَكُونَ مَعْرِفَةً^(٣)، وَلَا يَنْكُرُ فِي الْغَالِبِ إِلَّا عِنْدَ وَجُودِ مُسَوِّغٍ، وَهُوَ أَحَدُ أُمُورِ^(٤):

منها: أَنْ يَتَقَدَّمَ الْحَالُ عَلَى النَّكِرَةِ، نَحْوُ: «فِيهَا قَائِمًا رَجُلٌ»، وَكَقَوْلِ الشَّاعِرِ -

- (١) «ولم» نافية جازمة «ينكر» فعل مضارع مبني للمجهول، مجزوم بلم «غالباً» حال من نائب الفاعل «ذو» نائب فاعل ينكر، وذو مضاف، و«الحال» مضاف إليه «إن» شرطية «لم» نافية جازمة «يتأخر» فعل مضارع مجزوم بلم فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ذو الحال، وجواب الشرط محذوف، والتقدير: إن لم يتأخر ذو الحال... إلخ فلا ينكر «أو يخصص، أو يبين» معطوفان على يتأخر.
- (٢) «من بعد» جار ومجرور متعلق بيبين في البيت السابق، وبعد مضاف، و«نفي» مضاف إليه «أو» عاطفة «مضاهيه» مضاهاي: معطوف على نفي، ومضاهاي مضاف، وضمير الغائب العائد إلى نفي مضاف إليه «كلا» الكاف جارة لقول محذوف، لا: ناهية «يبغ» فعل مضارع مجزوم بلا الناهية «امرؤ» فاعل يبغ «على امرئ» جار ومجرور متعلق بيبغ «مستسهلاً» حال من قوله: «امرؤ» الفاعل.
- (٣) لِأَنَّهُ مُخَبَّرٌ عَنْهُ بِالْحَالِ فِي الْمَعْنَى.

(٤) ذَكَرَ الشَّارِحُ - تَبَعًا لِلنَّاطِقِ - مِنْ مَسْوَعَاتٍ مَجِيءٍ الْحَالِ مِنَ النِّكَرَةِ ثَلَاثَةَ مَسْوَعَاتٍ:

أُولَاهَا: تَقَدُّمُ الْحَالِ. وَثَانِيهَا: تَخَصُّصُ صَاحِبِهَا بِوَصْفٍ أَوْ بِإِضَافَةٍ. وَثَالِثُهَا: وَقُوعُ النِّكَرَةِ بَعْدَ النِّفْيِ أَوْ شِبْهِهِ. وَبَقِيَ مِنَ الْمَسْوَعَاتِ ثَلَاثَةٌ أُخْرَى لَمْ يَصْرَحْ بِهَا:

الأول: أَنْ تَكُونَ الْحَالُ جُمْلَةً مَقْتَرَنَةً بِالْوَاوِ، كَمَا فِي قَوْلِكَ: زَارَنَا رَجُلٌ وَالشَّمْسُ طَالِعَةٌ، وَالسَّرُّ فِي ذَلِكَ أَنْ وَجُودَ الْوَاوِ فِي صَدْرِ الْجُمْلَةِ يَرْفَعُ تَوْهَمَ أَنَّ هَذِهِ الْجُمْلَةَ نَعْتٌ لِلنِّكَرَةِ؛ إِذِ النِّعْتُ لَا يَفْصَلُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَنْعُوتِ بِالْوَاوِ؛ فَفِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرِيْبَةٍ إِلَّا وَهَلَّا كِتَابٌ مَعْلُومٌ﴾ [الحجر: ٤] مَسْوَعَانِ، بَلْ ثَلَاثَةٌ، وَهِيَ: تَقَدُّمُ النِّفْيِ، وَوُقُوعُ الْوَاوِ فِي صَدْرِ جُمْلَةِ الْحَالِ، وَالثَّالِثُ: اقْتِرَانُ الْجُمْلَةِ بِإِلَا؛ لِأَنَّ الْإِسْتِثْنََاءَ الْمَفْرَعَّ لَا يَقَعُ فِي النِّعَاتِ، وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَنَّا قَرِيْبٍ وَهِيَ خَاطِبَةٌ عَلَىٰ غُرُوشِهَا﴾ [البقرة: ٢٥٩] فَالْمَسْوَعُ وَقُوعُ الْوَاوِ فِي صَدْرِ جُمْلَةِ الْحَالِ.

الثاني: أَنْ تَكُونَ الْحَالُ جَامِدَةً، نَحْوَ قَوْلِكَ: هَذَا خَاتَمٌ حَدِيدًا، وَالسَّرُّ فِي ذَلِكَ أَنَّ الْوَصْفَ بِالْجَامِدِ عَلَىٰ خِلَافِ الْأَصْلِ؛ فَلَا يَذْهَبُ إِلَيْهِ ذَاهِبٌ، وَقَدْ سَأَغَ فِي مِثْلِ هَذَا أَنْ تَكُونَ الْحَالُ جَامِدَةً كَمَا عَلِمْتَ (انظر ص ٢٠٣ وما بعدها).

الثالث: أَنْ تَكُونَ النِّكَرَةُ مَشْتَرَكَةٌ مَعَ مَعْرِفَةٍ أَوْ مَعَ نِكَرَةٍ يَصِحُّ أَنْ تَجِيءَ الْحَالُ مِنْهَا، كَقَوْلِكَ: زَارَنِي خَالِدٌ وَرَجُلٌ رَاكِبِينَ، أَوْ قَوْلِكَ: زَارَنِي رَجُلٌ صَالِحٌ وَامْرَأَةٌ مَبْكِرِينَ.

وأنشده سيبويه^(١) -: [الطويل]

ش ١٨١ - وَبِالْجِسْمِ مَنِّي بَيْنًا لَوْ عَلِمْتَهُ شُحُوبٌ وَإِنْ تَسْتَشْهَدِي الْعَيْنَ تَشْهَدِ^(٢)
وكقوله : [الطويل]

ش ١٨٢ - وَمَا لَمْ نَفْسِي مِثْلَهَا لِي لِأَيِّمْ وَلَا سَدًّا فَفَقْرِي مِثْلُ مَا مَلَكَتْ يَدِي^(٣)

(١) «الكتاب» ١/١٢٣ .

(٢) البيت من الشواهد التي لا يعلم قائلها .

اللغة: «شحوب» هو مصدر شَحَبَ جسمه يَشْحُبُ شُحُوبًا، بوزن قعد يقعد قعودًا، وقد جاء على لغة أخرى: شُحِبَ يشْحُبُ شُحُوبَةً، مثل سهل الأمر يسهل سهولة، إذا تغير لونه «بَيْتًا» ظاهرًا، وهو فيعمل من بان يبين، إذا ظهر ووضح .

المعنى: إن بجسمي من آثار حبك لشحوبًا ظاهرًا، لو أنك علمته لأخذتك الشفقة عليّ، وإذا أحببت أن تري الشاهد فانظري إلى عيني، فإنهما تحدثانك حديثه .

الإعراب: «وبالجسم» جار ومجرور متعلق بمحذوف خير مقدم «مني» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الجسم «بينًا» حال من «شحوب» الآتي على رأي سيبويه الذي يُجيز مجيء الحال من المبتدأ، وهو عند الجمهور حال من الضمير المستكن في الجار والمجرور الواقع خبرًا «لو» شرطية غير جازمة «علمته» فعل وفاعل ومفعول به، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله شرط لو، وجواب الشرط محذوف، والتقدير: لو علمته لأشفقت عليّ، والجملة من الشرط وجوابه لا محل لها معترضة بين الخبر المقدم والمبتدأ المؤخر «شحوب» مبتدأ مؤخر «وإن» شرطية «تستشهدي» فعل مضارع فعل الشرط، وباء المخاطبة فاعل «العين» مفعول به «تشهد» جواب الشرط .

الشاهد فيه: قوله: «بينًا» حيث وقعت الحال من النكرة التي هي قوله: «شحوب» على ما هو مذهب سيبويه كما قررناه في الإعراب، والمسوغ لذلك تقدم الحال على صاحبها، فإذا جريت على ما ذهب الجمهور إليه، خلا البيت من الشاهد؛ لأن صاحب الحال عندهم ضمير .

(٣) وهذا البيت - أيضاً - من الشواهد التي لا يعلم قائلها .

اللغة: «لام» عذل، وتقول: لام فلان فلانًا لومًا وملامة وملامًا، إذا عاتبه ووبَّخه «سد فقري» أراد: أغناني عن الحاجة إلى الناس وسؤالهم، شبه الفقر بباب مفتوح يأتيه من ناحيته ما لا يحب، فهو في حاجة لإيصاده .

المعنى: إن اللوم الذي يكون له الأثر الناجع في رجوع الإنسان عما استوجب اللوم عليه هو لوم الإنسان نفسه؛ لأن ذلك يدل على شعوره بالخطأ، فيحمله على العدول عنه، وإن ما في يد الإنسان من المال لأقرب منالاً له مما في أيدي الناس .

ف«قائماً»: حال من «رَجُلٍ»، و«بَيْنًا» حالٌ من «شُحوب»، و«مِثْلَهَا» حالٌ مِنْ «لائمٍ». ومنها: أن تُحْصَصَ النُّكْرَةُ بِوَصْفٍ أو بِإِضَافَةٍ، فمثالٌ ما تَحْصَصَ بِوَصْفٍ قوله تعالى: ﴿فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ﴿١٠٠﴾ أَمْرًا مِّنْ عِنْدِنَا﴾ [الدخان: ٤ - ٥] (١).

وكقول الشاعر: [البسيط]

ش ١٨٣ - نَجَّيْتَ يَا رَبِّ نوحاً وَاسْتَجَبْتَ لَهُ فِي فُلِّكَ ماخِرٍ فِي اليَمِّ مَشْحوْنَا

= الإعراب: «وما» نافية «لام» فعل ماضٍ «نفسى» نفس: مفعول به تقدم على الفاعل، ونفس مضاف، وباء المتكلم مضاف إليه «مثلها» مثل: حال من «لائم» الآتى، ومثل مضاف، وها مضاف إليه، و«مثل» من الألفاظ التي لا تستفيد بالإضافة تعريفاً «لي» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من لائم الآتى «لائم» فاعل لام «ولا» الواو عاطفة، لا زائدة لتأكيد النفي «سد» فعل ماضٍ «فقري» فقر: مفعول به لسد تقدم على الفاعل، وفقر مضاف، وباء المتكلم مضاف إليه، «مثل» فاعل لسد، ومثل مضاف، و«ما» اسم موصول مضاف إليه، «ملك» ملك: فعل ماضٍ، والتاء للتأنيث «يدي» يد: فاعل ملكت، ويد مضاف، وباء المتكلم مضاف إليه، والجملة من ملك وفاعله لا محل لها صلة الموصول، والعائد محذوف، والتقدير: مثل الذي ملكته يدي.

الشاهد فيه: قوله: «مثلها لي لائم» حيث جاءت الحال - وهي قوله: «مثلها» و«لي» - من النكرة، وهي قوله: «لائم» والذي سوغ ذلك تأخر النكرة عن الحال.

(١) الأمر الأول الوارد في هذه الآية واحد الأمور، والأمر الثاني واحد الأوامر، وقد أعرب الناظم وابنه «أمراً» على أنه حال من أمر الأول، وسوغ مجيء الحال منه تخصيصه بحكيم بمعنى محكم، أي: حال كونه مأموراً به من عندنا.

واعترض قوم على هذا الإعراب بأن الحال لا يجيء من المضاف إليه، إلا إذا وجد واحد من الأمور الثلاثة التي يأتي بيانها في هذا الباب، وليس واحد منها موجود هنا.

وأجيب بأن لا نسلم أن الأمور الثلاثة غير موجودة في هذا المثال، بل المضاف الذي هو لفظ «كل» كالجزء من المضاف إليه الذي هو لفظ «أمر» في صحة الاستغناء به عنه؛ وذلك لأن لفظ «كل» بمعنى الأمر؛ إذ المعلوم أن لفظ «كل» بحسب ما يضاف إليه.

ومن العلماء من جعل «أمراً» الثاني حالاً من «كل»، وتصلح الآية للاستدلال بها لما نحن بصدده؛ لأن «كل أمر» نكرة؛ إذ المضاف إليه نكرة، ومنهم من جعل أمراً حالاً من الضمير المستتر في حكيم، ومنهم من جعله حالاً من الضمير الواقع مفعولاً، أي مأموراً به.

وَعَاشَ يَدْعُو بِآيَاتِ مُبَيَّنَةٍ فِي قَوْمِهِ أَلْفَ عَامٍ غَيْرَ خَمْسِينَ^(١)
ومثال ما تَخَصَّصَ بالإضافة قوله تعالى: ﴿فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِّلسَّائِلِينَ﴾ [فصلت: ١٠].

ومنها: أن تقع النكرة بعد نفي أو شبهه، وشبه النفي: هو الاستفهام والنهي، وهو المراد بقوله: «أَوْ يَبِينُ مِنْ بَعْدِ نَفْيٍ أَوْ مِضَاهِيهِ» فمثال ما وقع بعد النفي قوله: [السرير] ش ١٨٤ - مَا حَمَّ مِنْ مَوْتٍ حَمِيٍّ وَاقِيًا وَلَا تَرَى مِنْ أَحَدٍ بَاقِيًا^(٢)

(١) البيتان من الشواهد التي لم يذكرها منسوبة إلى قائل معين.

اللغة: «الفلك» أصله بضم فسكون: السفينة، ولفظه للواحد والجمع سواء، وقد تتبع حركة عينه التي هي اللام حركة الفاء كما في بيت الشاهد «ماخر» اسم فاعل من مَخَرَتِ السفينة - من بابي قطع ودخل - إذا جرت تشق الماء مع صوت «اليم» البحر، أو الماء «مشحونًا» اسم مفعول من شحن السفينة، أي مملأها «آيات مبينة» ظاهرة واضحة، أو أنها تبين حاله وتدلل على صدق دعواه.

الإعراب: «نجيت» فعل وفاعل «يا رب» يا: حرف نداء، رب: منادى، وجملة النداء لا محل لها معترضة بين الفعل مع فاعله ومفعوله «نوحًا» مفعول به لنجيت «واستجبت» الواو عاطفة، وما بعدها فعل وفاعل «له» جار ومجرور متعلق باستجبت «في فلك» جار ومجرور متعلق بنجيت «ماخر» صفة لفلك «في اليم» جار ومجرور متعلق بماخر «مشحونًا» حال من فلك «وعاش» الواو عاطفة، عاش: فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوارًا تقديره هو يعود إلى نوح «يدعو» فعل مضارع، وفيه ضمير مستتر جوارًا تقديره هو يعود إلى نوح فاعل، والجمله في محل نصب حال «بآيات» جار ومجرور متعلق بیدعو «مبينة» صفة لآيات «في قومه» الجار والمجرور متعلق بعاش، وقوم مضاف، والضمير العائد إلى نوح مضاف إليه «ألف» مفعول فيه ناصبه عاش، وألف مضاف، و«عام» مضاف إليه «غير» منصوب على الاستثناء أو على الحال، وغير مضاف، و«خمسينا» مضاف إليه مجرور بالياء؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم، والألف في آخره للإطلاق.

الشاهد فيه: قوله: «مشحونًا» حيث وقع حالاً من النكرة، وهي قوله: «فلك»، والذي سوغ مجيء الحال من النكرة أنها وُصفت بقوله: «ماخر» فقربت من المعرفة.

(٢) البيت لراجز [البيت من السريع] لم يعينه أحد ممن استشهد به من النحاة.

اللغة: «حم» بالبناء للمجهول: أي قُدِّرَ وهبى، وتقول: أَحَمَّ اللهُ تَعَالَى هَذَا الأَمْرَ وَحَمَّهُ، إِذَا قَدَّرَ وَقَوَّعَهُ وَهِيَ لَهُ أَسْبَابُهُ (انظر ص ٢١٤) «واقياً» اسم فاعل من «وقى يقي» بمعنى حفظ يحفظ. المعنى: إن الله تعالى لم يقدر شيئاً يحمي من الموت، كما أنه سبحانه لم يجعل لأحد من خلقه الخلود، فاستعد للموت دائماً.

الإعراب: «ما» نافية «حم» فعل ماضٍ مبني للمجهول «من موت» جار ومجرور متعلق بقوله: «واقياً» الآتي «حمي» نائب فاعل لحم «واقياً» حال من حمى «ولا» الواو عاطفة، ولا: زائدة لتأكيد النفي «ترى» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «من» زائدة «أحد» مفعول به لترى «باقياً» حال من أحد، =

ومنه قوله تعالى^(١): ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرِيْبٍ إِلَّا وَهَلَّا كِنَابٌ مَعْلُومٌ﴾ [الحجر: ٤] ف «لها كتاب» جملة في موضع الحال من «قرية» وصَحَّ مجيء الحال من النكرة لتقدُّم النفي عليها، ولا يصحُّ كون الجملة صفةً لقرية، خلافاً للزمخشري؛ لأنَّ الواو لا تفصل بين الصِّفة والموصوف، وأيضاً وجودُ «إلا» مانعٌ من ذلك، إذ لا يُعترضُ بـ«إلا» بين الصِّفة والموصوف، وممن صرَّحَ بمنع ذلك أبو الحسن الأَخْفَشُ في «المسائل»، وأبو عليِّ الفارسيُّ في «التَّذكرة».

ومثال ما وقع بعد الاستفهام قوله: [البسيط]

ش ١٨٥- يا صاحِ هلْ حُمَّ عَيْشٌ باقِياً فترى لِنَفْسِكَ العُدْرَ في إِبْعَادِهَا الأَمَلاً^(٢)

= وهذا مبني على أن «ترى» بصرية، فإذا جريت على أن ترى علمية كان قوله: «باقياً» مفعولاً ثانياً لترى. الشاهد فيه: قوله: «واقياً» و«باقياً» حيث وقع كل منهما حالاً من النكرة، وهي «حمى» بالنسبة لـ«واقياً» و«أحد» بالنسبة لـ«باقياً» والذي سوغ ذلك أن النكرة مسبوقة بالنفي في الموضعين. وإنما يكون الاستشهاد بقوله: باقياً، إذا جعلنا «ترى» بصرية؛ لأنها تحتاج حينئذ إلى مفعول واحد، وقد استوفته، فالمنصوب الآخر يكون حالاً، أما إذا جعلت «ترى» علمية، فإن قوله: «باقياً» يكون مفعولاً ثانياً، كما بيناه في الإعراب.

(١) انظر ما كتبه عن هذه الآية في (ص ٢١٠).

(٢) أكثر ما قيل في نسبة هذا البيت أنه لرجل من طيء، ولم يعينه أحد ممن استشهد بالبيت أو تكلم عليه. اللغة: «صاح» أصله صاحبي، فرخم بحذف آخره ترخيماً غير قياسي؛ إذ هو في غير علم، وقياس الترقيم أن يكون في الأعلام، وهو أيضاً مركب إضافي «هل حم عيش؟» (انظر ص ٢١٣) والاستفهام ههنا إنكاري بمعنى النفي، فكأنه قال: ما قدر الله عيشاً باقياً «العدر» هو كل ما تذكره لقطع عنك ألسنة العتاب واللوم. الإعراب: «يا» حرف نداء «صاح» منادى مرخم «هل» حرف استفهام «حم» فعل ماض مبني للمجهول «عيش» نائب فاعل حم «باقياً» حال من عيش «فترى» الفاء فاء السببية، ترى: فعل مضارع منصوب تقديرأ بأن مضمرة بعد الفاء، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت «لنفسك» الجار والمجرور متعلق بترى، وهو المفعول الثاني قدم على المفعول الأول، ونفس مضاف، وضمير المخاطب مضاف إليه «العدر» مفعول أول لترى «في إبعادها» الجار والمجرور متعلق بالعدر، وإبعاد مضاف، وها: مضاف إليه، وهي من إضافة المصدر إلى فاعله «الأملاً» مفعول به للمصدر.

الشاهد فيه: قوله: «باقياً» حيث وقع حالاً من النكرة - وهي قوله: «عيش» - والذي سوغ مجيء الحال منها وقوعها بعد الاستفهام الإنكاري الذي يؤدي معنى النفي.

ومثال ما وقع بعد النهي قول المصنّف: «لا يَبِغِ امرؤُا عَلَى امرِي مُسْتَسْهِلًا» وقولُ قَطْرِيّ بنِ الفُجاءة: [الكامل]

ش ١٨٦ - لا يَرْكَنَنَّ أَحَدٌ إِلَى الإِحْجَامِ يَوْمَ الوَغَى مُتَخَوِّفًا لِحِمَامٍ^(١)
 واحترز بقوله: «غالبًا» مما قلّ مجيء الحال فيه من النكرة بلا مُسَوِّغٍ من المسوغات
 المذكورة، ومنه قولهم: «مَرَرْتُ بِمَاءٍ قِعْدَةَ رَجُلٍ»^(٢)، وقولهم: «عليه مئةٌ بيضًا»^(٣)، وأجاز
 سيبويه «فيها رَجُلٌ قائمًا»^(٤)، وفي الحديث: «صَلَّى رسولُ الله ﷺ قاعداً، وصلّى وراءَهُ
 رجالٌ قيامًا»^{(٥)(٦)}.

(١) البيت - كما قال الشارح العلامة - لأبي نعامة قطري بن الفجاءة التيمي الخارجي، وقد نسه ابن الناظم إلى
 الطرّمّاح بن حكيم، ولهذا صرح الشارح بنسبته إلى قطري، قصداً إلى الرد عليه وتصحيح خطئه، وقطري:
 بفتح القاف والطاء جميعاً، والفجاءة: بضم الفاء.

اللغة: «الإحجام» التأخر والنكول عن لقاء العدو، والركون إليه: الميل إليه والاعتماد عليه «الوغي»
 الحرب «الحمام» بكسر الحاء: الموت.

المعنى: لا ينبغي لأحد أن يميل إلى الإعراض عن اقتحام الحرب ويركن إلى التواني خوفاً من الموت.
 الإعراب: «لا» ناهية «يركنن» يركن: فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة في محل
 جزم بلا الناهية «أحد» فاعل يركن «إلى الإحجام» جار ومجرور متعلق بيركن «يوم» ظرف زمان متعلق بيركن
 أيضاً، ويوم مضاف، و«الوغي» مضاف إليه «متخوفاً» حال من أحد «الحمام» جار ومجرور متعلق بمتخوف.
 الشاهد فيه: قوله: «متخوفاً» حيث وقع حالاً من النكرة التي هي قوله: «أحد»، والذي سوغ مجيء الحال
 من النكرة هنا هو وقوعها في حيز النهي بلا، ألا ترى أن قوله: «أحد» فاعل يركن المجزوم بلا الناهية؟

(٢) قعدة رجل - بكسر القاف وسكون العين المهملة - أي مقدار قعدته.

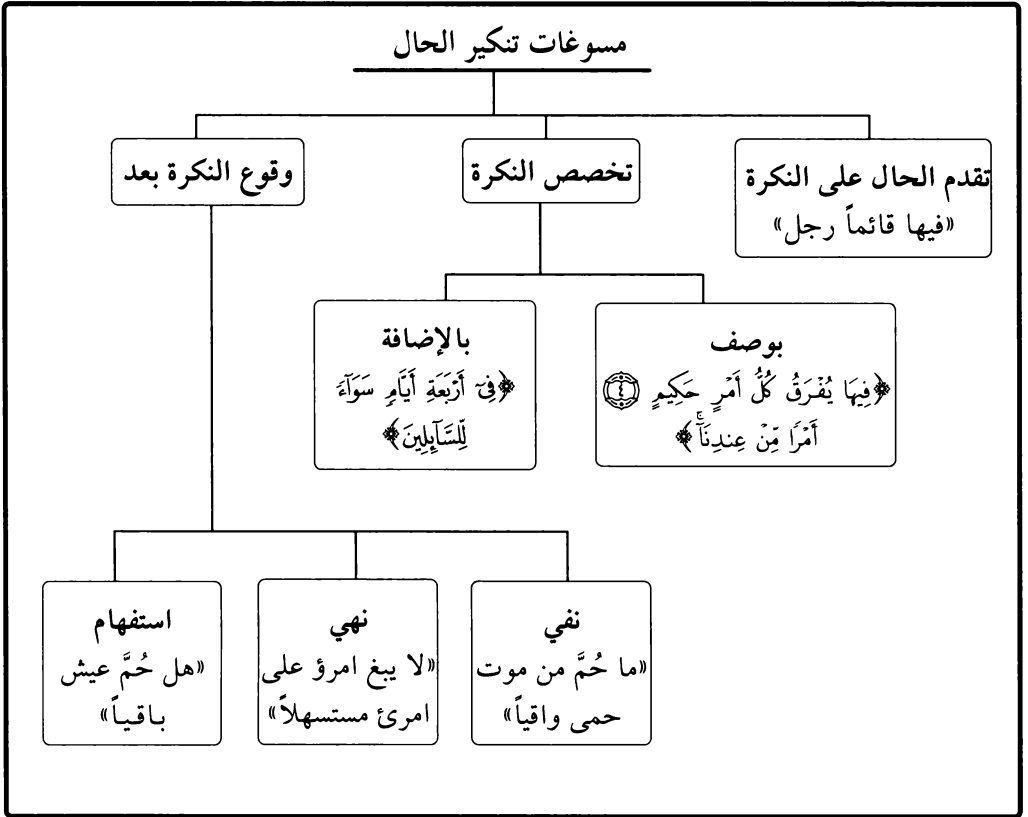
(٣) بيضاً - بكسر الباء الموحدة - جمع بيضاء، وهو حال من مئة، ولا يجوز أن يكون تمييزاً، إذ لو كان تمييزاً
 لوجب أن يكون مفرداً لا جمعاً، وأن يكون مجروراً لا منصوباً، لأن تمييز المئة يكون كذلك.

(٤) ذكره في مواضع من «الكتاب» أولها ٥٢/٢.

(٥) الحديث وفيه الشاهد - لكن بلفظ «قومٌ قياماً» - في صحيح البخاري (١٢٣٦) عن عائشة رضي الله عنها قالت: صلى
 رسول الله ﷺ في بيته وهو شاكٌ فصلّى جالساً، وصلّى وراءه قومٌ قياماً... الحديث.

وهو في «سنن أبي داود» (٦٠٥)، و«مسند أحمد» (٢٥١٤٩).

(٦) اختلف النحاة في مجيء الحال من النكرة إذا لم يكن للنكرة مسوغ من المسوغات التي سبق بيانها في
 كلام الشارح وفي زياداتنا عليه؛ فذهب سيبويه رحمه الله إلى أن ذلك مقيس لا يوقف فيه على ما ورد به
 السماع، وذهب الخليل بن أحمد ويونس بن حبيب - وهما شيخا سيبويه - إلى أن ذلك مما لا يجوز أن =



٣٤٠ - وَسَبَقَ حَالٍ مَا بِحَرْفِ جُرٍّ قَدْ أَبَوْا وَلَا أَمْنَعُهُ فَكَدَّ وَرَدٌ^(١)

= يقاس عليه، وإنما يحفظ ما ورد منه، ووجه ما ذهب إليه سيبويه أن الحال إنما يؤتى بها لتقييد العامل؛ فلا معنى لاشتراط المسوغ في صاحبها.

(١) «وسبق» مفعول به مقدم على عامله، وهو أبوا الآتي، وسبق مضاف، و«حال» مضاف إليه من إضافة المصدر لفاعله «ما» اسم موصول: مفعول به للمصدر «بحرف» جار ومجرور متعلق بقوله: جر، الآتي «جر» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة من جر ونائب فاعله لا محل لها صلة الموصول «قد» حرف تحقيق «أبوا» فعل وفاعل «ولا» الواو عاطفة، لا: نافية «أمنعه» أمنع: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، والهاء مفعول به «فقد» الفاء للتعليل، قد: حرف تحقيق «ورد» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى «سبق حال» وتقدير البيت: وقد أبى النحاة أن يسبق الحال صاحبه الذي جر بالحرف، ولا أمنع ذلك، لأنه وارد في كلام العرب.

مَذْهَبُ جَمْهُورِ النَّحْوِيِّينَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ الْحَالِ عَلَى صَاحِبِهَا الْمَجْرُورِ بِحَرْفٍ^(١)،
فَلَا تَقُولُ فِي «مَرَرْتُ بِهِنْدٍ جَالِسَةً»: مَرَرْتُ جَالِسَةً بِهِنْدٍ.

وَذَهَبَ الْفَارِسِيُّ وَابْنُ كَيْسَانَ وَابْنُ بَرَّهَانَ إِلَى جَوَازِ ذَلِكَ، وَتَابَعَهُمُ الْمُصَنِّفُ؛ لَوْرُودِ
السَّمَاعِ بِذَلِكَ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ: [الطويل]

ش ١٨٧ - لَثْنٌ كَانَ بَرْدُ الْمَاءِ هَيْمَانَ صَادِيًا إِلَيَّ حَبِيبًا إِنَّهَا لَحَبِيبُ^(٢)
ف«هَيْمَانَ، وَصَادِيًا»: حَالَانِ مِنَ الضَّمِيرِ الْمَجْرُورِ بِإِلَى، وَهُوَ الْيَاءُ، وَقَوْلُهُ: [الطويل]
ش ١٨٨ - فَإِنْ تَكُ أَذْوَادُ أُصْبِنَ وَنِسْوَةٌ فَلَنْ يَذْهَبُوا فَرُغًا بِقَتْلِ حِبَالِ^(٣)

(١) اعلم أن صاحب الحال قد يكون مجرورًا بحرف جرٍّ أصلي، كقولك: مررت بهند جالسة، وقد يكون مجرورًا
بحرف جرٍّ زائد، كقولك: ما جاء من أحد راكبًا، فراكبًا: حال من أحد المجرور لفظًا بمن الزائدة.
ولا خلاف بين أحد من النحاة في أن صاحب الحال إذا كان مجرورًا بحرف جرٍّ زائد، جاز تقديم الحال
عليه وتأخيرها عنه، فيصح أن تقول: ما جاء من أحد راكبًا، وأن تقول: ما جاء راكبًا من أحد. والخلاف
بينهم منحصر في تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جرٍّ أصلي.

(٢) البيت لعروة بن حزام العذري، وقوله:
حَلَفْتُ بِرَبِّ الرَّاكِعِينَ لِرَبِّهِمْ حُشُوعًا وَفَوْقَ الرَّاكِعِينَ رَقِيبُ
وبعد البيت الشاهد، وبعده قوله:
وَقُلْتُ لِعَرَّافِ الْيَمَامَةِ دَاوِنِي فَإِنَّكَ إِنْ أَبْرَأْتَنِي لَطَبِيبُ
اللغة: «هيمان» مأخوذ من الهيام، بضم الهاء، وهو في الأصل أشد العطش «صاديًا» اسم فاعل فعله
«صدي» من باب تعب، إذا عطش.

الإعراب: «لثن» اللام موثقة للقسم، إن: شرطية «كان» فعل ماض ناقص فعل الشرط «برد» اسم كان،
وبرد مضاف، و«الماء» مضاف إليه «هيمان صاديًا» حالان من ياء المتكلم المجرورة محلًا بإلى «إلى» جار
ومجرور متعلق بقوله: حبيبًا، الآتي «حبيبًا» خبر كان «إنها» إن: حرف توكيد ونصب، وها: اسمه
«لحبيب» اللام لام الابتداء، حبيب: خبر إن، والجملة من إن واسمها وخبرها جواب القسم، وجواب
الشرط محذوف يدل عليه جواب القسم.

الشاهد فيه: قوله: «هيمان صاديًا» حيث وقعا حالين من الياء المجرورة محلًا بإلى، وتقدما عليها؛ كما
أوضحناه في الإعراب.

(٣) البيت لطليحة بن خويلد الأسدي المتنبّي، وبعد البيت المستشهد به قوله:

وَمَا ظَنُّكُمْ بِالْقَوْمِ إِذْ تَقْتُلُونَهُمْ أَلَيْسُوا وَإِنْ لَمْ يُسَلِّمُوا بِرِجَالِ
عَشِيَّةَ غَادَرْتُ ابْنَ أَرْقَمٍ نَاوِيًا وَعُكَّاشَةَ الْعَنْمِيِّ عَنْهُ بِحَالِ =

ف«فَرَعًا» حال من «قَتَلَ» .

وأما تقديم الحال على صاحبها المرفوع والمنصوب فجائز، نحو: «جاء ضاحكاً زيداً، وضربت مجردة هنداً» .

٣٤١ - وَلَا تُجِزُ حَالًا مِنَ الْمُضَافِ لَهُ إِذَا اقْتَضَى الْمُضَافُ عَمَلَهُ^(١)

٣٤٢ - أَوْ كَانَ جُزْءًا مَا لَهُ أُضِيفَا^(٢) أَوْ مِثْلَ جُزْءِهِ فَلَا تَحِيفَا^(٢)

= اللغة: «أذواد» جمع ذود، وهو من الإبل ما بين الثلاث إلى العشر «فرعاً» أي: هدرأ لم يطلب به «حبال» بزنة كتاب، وهو ابن الشاعر، وقيل: ابن أخيه، وكان المسلمون قد قتلوه في حرب الردة، فقتل به منهم عكاشة بن محصن وثابت بن أرقم، كما ذكر هو في البيت الثاني من البيتين اللذين أنشدناهما .

المعنى: يقول: لئن كنتم قد ذهبتم ببعض إبل أصبتموها وبجماعة من النساء سببتموهن فلم أقبل صنيعكم هذا بمثله في ذلك، فالأمر فيه هيّن والخطب يسير، والذي يعنيني أنكم لم تذهبوا بقتل حبال كما ذهبتم بالإبل والنساء، ولكنني شفيت نفسي ونلت ثأري منكم، فلم يضع دمه هدرأ .

الإعراب: «فإن» شرطية «تك» فعل مضارع ناقص فعل الشرط مجزوم بسكون النون المحذوفة للتخفيف «أذواد» اسم تك «أصبين» فعل ماض مبني للمجهول، ونون النسوة نائب فاعل، والجملة من أصيب ونائب فاعله في محل نصب خبر «تك» «ونسوة» معطوف على أذواد «فلن» الفاء واقعة في جواب الشرط، لن: نافية ناصبة «يذهبوا» فعل مضارع منصوب بلن، وعلامة نصبه حذف النون، وواو الجماعة فاعل «فرعاً» حال من «قتل» الآتي «بقتل» جار ومجرور متعلق بيزهد، وقتل مضاف، و«حبال» مضاف إليه .

الشاهد فيه: قوله: «فرعاً» حيث وقع حالاً من «قتل» المجرور بالباء، وتقدم عليه .

(١) «لا» ناهية «تجز» فعل مضارع مجزوم بلا الناهية، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «حالاً» مفعول به لتجز «من المضاف» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لقوله: «حالاً» وقوله: «له» جار ومجرور متعلق بالمضاف «إلا» أداة استثناء «إذا» ظرف للمستقبل من الزمان تضمن معنى الشرط «اقتضى» فعل ماض «المضاف» فاعل اقتضى «عمله» عمل: مفعول به لاقتضى، وعمل مضاف، والهاء مضاف إليه، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول في محل جر بإضافة «إذا» إليها، والجواب محذوف يدل عليه سابق الكلام .

(٢) «أو» عاطفة «كان» فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المضاف له «جزء» خبر كان، وجزء مضاف، و«ما» اسم موصول مضاف إليه «له» جار ومجرور متعلق بأضيف الآتي «أضيف» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة من أضيف ونائب فاعله لا محل لها صلة الموصول «أو» عاطفة «مثل» معطوف على جزء السابق، ومثل مضاف، وجزء من «جزئه» مضاف إليه، وجزء مضاف، والهاء مضاف إليه «فلا» ناهية «تحيفاً» فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً لأجل الوقف في محل جزم، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت .

لا يجوز مجيء الحال من المضاف إليه^(١) إلا إذا كان المضاف مما يصح عمله في الحال، كاسم الفاعل والمصدر، ونحوهما مما تَصَمَّنَ معنى الفعل، فتقول: «هذا ضاربٌ هنديٌّ مجردةً، وأعجبتني قيامٌ زيدٌ مُسرِعاً» ومنه قوله تعالى: ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾ [يونس: ٤] ومنه قولُ الشاعر: [من الطويل]

ش ١٨٩ - تَقُولُ ابْنَتِي إِنَّ انْطِلَاقَكَ وَاحِدًا إِلَى الرَّوْعِ يَوْمًا تَارِكِي لَا أَبَالِيَا^(٢)

(١) اختلف النحاة في مجيء الحال من المضاف إليه؛ فذهب سيبويه رحمه الله إلى أنه يجوز أن يجيء الحال من المضاف إليه مطلقاً، أي: سواء أتوفر له واحد من الأمور الثلاثة المذكورة أم لم يتوفر. وذهب غيره من النحاة إلى أنه إذا توفر له واحد من الأمور الثلاثة جاز، وإلا لم يجوز. والسر في هذا الخلاف أنهم اختلفوا في: هل يجب أن يكون العامل في الحال هو نفس العامل في صاحب الحال أم لا يجب ذلك؟ فذهب سيبويه إلى أنه لا يجب أن يكون العامل في الحال هو العامل في صاحبها، بل يجوز أن يكون العامل فيهما واحداً وأن يكون مختلفاً، وعلى ذلك أجاز أن يجيء الحال من المضاف إليه مطلقاً، وذهب غيره إلى أنه لا بد من أن يكون العامل في الحال هو نفس العامل في صاحبها، وترتب على ذلك ألا يجوزوا مجيء الحال من المضاف إليه إلا إذا توافر له واحد من الأمور الثلاثة التي ذكرها الناظم والشارح، وذلك لأن المضاف إن كان عاملاً في المضاف إليه بسبب شبهه للفعل لكونه مصدرًا أو اسم فاعل مثلاً، كان كذلك عاملاً في الحال، فيتحد العامل في الحال والعامل في صاحبه الذي هو المضاف إليه، وإن كان المضاف جزء المضاف إليه أو مثل جزئه، كان المضاف والمضاف إليه جميعاً كالشيء الواحد، فيصير في هاتين الحالتين كأن صاحب الحال هو نفس المضاف؛ فالعامل فيه هو العامل في الحال، فاحفظ هذا التحقيق النفيس واحرص عليه.

(٢) البيت لمالك بن الرِّبِّبِ أَحَدِ بَنِي مَازِنِ بْنِ مَالِكٍ، مِنْ قَصِيدَةٍ لَهُ، وَأَوَّلُهَا قَوْلُهُ:

أَلَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ أَبَيْتَنَ لَيْلَةً بَجَنِبِ الْعَصَى أُرْجِي الْقِلَاصَ النَّوْاجِيَا
فَلَيْتَ الْعَصَى لَمْ يَقْطَعْ الرَّكْبُ عَرَضَهُ وَلَيْتَ الْعَصَى مَاشَى الرَّكَّابَ لِيَالِيَا

اللغة: «الروع» الفزع، والمخافة، وأراد به ههنا الحرب؛ لأن الخوف يتسبب عنها، فهو من باب إطلاق اسم المسبب وإرادة السبب «تاركي» اسم فاعل من ترك بمعنى صبر.

المعنى: إن ابنتي تقول لي: إن ذهابك إلى القتال منفرداً بصيرني لا محالة بلا أب؛ لأنك تقتحم لظها فتموت.

الإعراب: «تقول» فعل مضارع «ابنتي» ابنة: فاعل تقول، وابنة مضاف، وباء المتكلم مضاف إليه «إن» حرف توكيد ونصب «انطلاقك» انطلاق: اسم إن، وانطلاق مضاف، والكاف مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله «واحدًا» حال من الكاف التي هي ضمير المخاطب «إلى الروع» جار ومجرور متعلق بانطلاق «تاركي» تارك: خبر إن، وتارك مضاف، وباء المتكلم مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل إلى أحد =

وكذلك يجوز مجيء الحال من المضاف إليه إذا كان المضاف جزءاً من المضاف إليه، أو مثل جزئه في صحة الاستغناء بالمضاف إليه عنه، فمثال ما هو جزء من المضاف إليه قوله تعالى: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِّنْ غَلِيٍّ إِخْوَانًا﴾ [الحجر: ٤٧] ف«إخواناً»: حال من الضمير المضاف إليه «صدر»، والصدور جزء من المضاف إليه، ومثال ما هو مثل جزء المضاف إليه - في صحة الاستغناء بالمضاف إليه عنه - قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنْ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾ [النمل: ١٢٣] ف«حنيفاً»: حال من «إبراهيم» والملة كالجزء من المضاف إليه، إذ يصح الاستغناء بالمضاف إليه عنها، فلو قيل في غير القرآن: «أَنْ اتَّبِعْ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا» لصحَّ.

فإن لم يكن المضاف مما يصح أن يعمل في الحال ولا هو جزء من المضاف إليه ولا مثل جزئه، لم يجز أن يجيء الحال منه، فلا تقول: «جاء غلامٌ هندي ضاحكاً» خلافاً للفارسي، وقول ابن المصنّف رحمه الله تعالى: «إنَّ هذه الصورة ممنوعة بلا خلافٍ» ليس بجيد، فإنَّ مذهب الفارسي جوازها كما تقدّم، وممن نقله عنه الشريف أبو السّعادات ابن الشّجري في «أماله».

٣٤٣ - والحال إن يُنصب بفعل صرفاً أو صفة أشبهت المصرفاً^(١)

= مفعوله، وفيه ضمير مستتر فاعل «لا» نافية للجنس «أباً» اسمها «ليا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا، والجملة من «لا» ومعمولها في محل نصب مفعول ثانٍ لتارك، ويجوز أن يكون «أباً» اسم لا منصوباً بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، واللام في «ليا» زائدة، وياء المتكلم مضاف إليه، وخبر لا محذوف، وكأنه قال: لا أبي موجود.

الشاهد فيه: قوله: «واحدًا» حيث وقع حالاً من المضاف إليه، وهو الكاف في قوله: «انطلاقك» والذي سوغ هذا أن المضاف إلى الكاف مصدر يعمل عمل الفعل، فهو يتطلب فاعلاً كما يتطلبه فعله الذي هو انطلق، وهذه الكاف هي الفاعل، فكان المضاف عاملاً في المضاف إليه، ويصح أن يعمل في الحال؛ لأنه مصدر على ما علمت.

(١) «الحال» مبتدأ «إن» شرطية «ينصب» فعل مضارع مبني للمجهول فعل الشرط، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الحال «بفعل» جار ومجرور متعلق ب«ينصب» صرفاً: فعل ماض مبني للمجهول، وفيه ضمير مستتر جوازاً تقديره هو يعود إلى فعل نائب فاعل، والجملة من صرف ونائب فاعله في محل جر نعت لفعل «أو» عاطفة «صفة» معطوف على فعل «أشبهت» أشبه: فعل ماض، والتاء للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى صفة «المصرف» مفعول به لأشبه، والجملة من أشبهت وفاعله ومفعوله في محل جر صفة لقوله: «صفة».

٣٤٤ - فجائزٌ تَقْدِيمُهُ كـ «مُسْرَعاً ذَا رَاحِلٍ وَمُخْلِصاً زَيْدٌ دَعَا»^(١)

يجوزُ تَقْدِيمُ الحَالِ على ناصِبِهَا إنْ كَانَ فعلاً متصرفاً، أو صفةً تشبهُ الفعلَ المتصرفَ، والمرادُ بها ما تَضَمَّنَ معنى الفعلِ وحروفُهُ وقَبْلَ التَّائِيثِ والتثنيةِ والجمعِ كاسمِ الفاعلِ، واسمِ المفعولِ، والصفةِ المشبَّهة^(٢)، فمثالُ تَقْدِيمِهَا على الفعلِ المتصرفِ: «مُخْلِصاً زَيْدٌ دَعَا» [فدعا: فعلٌ متصرفٌ، وتقدَّمتْ عليه الحالُ]، ومثالُ تَقْدِيمِهَا على الصفةِ المشبَّهةِ له: «مُسْرَعاً ذَا رَاحِلٍ».

فإنْ كَانَ الناصِبُ لها فعلاً غيرَ متصرفٍ، لم يجزْ تَقْدِيمُهَا عليه، فتقول: «ما أَحْسَنَ زَيْدًا ضاحكاً!» ولا تقول: «ضاحكاً ما أَحْسَنَ زَيْدًا!»؛ لأنَّ فعلَ التَّعَجُّبِ غيرُ متصرفٍ في نفسه، فلا يَتَصَرَّفُ في معموله، وكذلك إنْ كَانَ الناصِبُ لها صفةً لا تُشَبِّهُ الفعلَ المتصرفَ^(٣) كأفْعَلِ التفضيلِ، لم يجزْ تَقْدِيمُهَا عليه، وذلك لأنَّهُ لا يُنْتَى ولا يُجْمَعُ ولا يُوْنَتُ، فلم يَتَصَرَّفُ في نفسه، فلا يَتَصَرَّفُ في معموله، فلا تقول: «زَيْدٌ ضاحكاً أَحْسَنُ

(١) «فجائز» الفاء لربط الجواب بالشرط، جائز: خبر مقدم «تقديمه» تقديم: مبتدأ مؤخر، وتقديم مضاف، والهاء مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله، والجملة في محل جزم جواب الشرط، وجملة الشرط وجوابه في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو «الحال» في أول البيت السابق «كمسرعاً» لكاف جارة لقول محذوف، مسرعاً: حال مقدم على عامله وهو «راحل» الآتي «ذا» مبتدأ «راحل» خبر المبتدأ، وفيه ضمير مستتر جوازاً تقديره هو فاعل، وهو صاحب الحال «ومخلصاً» حال مقدم على عامله، وهو «دعا» الآتي «زيد» مبتدأ، وجملة «دعا» وفاعله المستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى زيد في محل رفع خبر.

(٢) أطلق الشارح كالناظم القول إطلاقاً في أنه يجوز تقديم الحال على عاملها إذا كان هذا العامل فعلاً متصرفاً أو صفة تشبه الفعل المتصرف، وليس هذا الإطلاق بسديد، بل قد يعرض أمر يوجب تأخير الحال على عاملها ولو كان فعلاً متصرفاً أو صفة تشبه الفعل المتصرف، وذلك في أربعة مواضع:

الأول: أن يكون العامل مقترناً بلام الابتداء، كقولك: إني لأزورك مبهجاً.

الثاني: أن يقترن العامل بلام القسم، كقولك: لأصومنَّ معتكفاً، وقولك: لأصبرن محتسباً.

الثالث: أن يكون العامل صلة لحرف مصدرى، كقولك: إن لك أن تسافر راجلاً، وإن عليك أن تنصح مخلصاً.

الرابع: أن يكون العامل صلة لأل الموصولة، كقولك: أنت المصلي فداً، وعلي المذاكر مفتهماً.

(٣) لو قال: «تُشَبِّهُ الفعلَ الجامدًا» لكان أيسرًا!

من عمرو»، بَلْ يَجِبُ تَأْخِيرُ الْحَالِ، فتقول: «زَيْدٌ أَحْسَنُ مِنْ عَمْرٍو ضَاحِكًا»^{(١)(٢)}.

٣٤٥ - وَعَامِلٌ ضَمَّنَ مَعْنَى الْفِعْلِ لَا حُرُوفَهُ مُؤَخَّرًا لَنْ يَعْمَلَ^(٣)

٣٤٦ - كـ «تِلْكَ لَيْتٌ وَكَأَنَّ» وَنَدَرَ «سَعِيدٌ مُسْتَقْرَأٌ فِي هَجْرٍ»^(٤)

لا يجوزُ تقديمُ الحالِ على عاملها المعنويِّ، وهو ما تضمَّن معنى الفعلِ دونَ حروفه، كأسماء الإشارة، وحروف التَّمني، والتَّشبيه، والظرف، والجارُّ والمجرور^(٥)، نحو: «تِلْكَ هُنْدٌ مَجْرَدَةٌ»، وليت زيدا أميراً أخوك، وكأنَّ زيدا راكباً أسدً، وزيد في الدار - أو عندك - قائماً، فلا يجوزُ تقديمُ الحالِ على عاملها المعنويِّ في هذه المُثَلِّ ونحوها، فلا تقول: «مَجْرَدَةٌ تِلْكَ هُنْدٌ» ولا «أَمِيرًا لَيْتَ زَيْدًا أَخُوكَ» ولا «رَاكِبًا كَأَنَّ زَيْدًا أَسَدٌ».

(١) سيأتي للمصنف في هذا الباب والشارح الاستثناء من عدم عمل أفعال التفضيل في حال متقدمة، وذلك

المستثنى نحو قوله: «زيد مفرداً أنفع من عمرو معاناً»، وسيذكر هناك ضابط هذا المثال.

(٢) ولا يجوز أن تقدم الحال على عاملها كذلك إن كان: اسم فعل، نحو: «نزالٍ مُسرِعاً».

(٣) «وعاملٌ مبتدأً ضمن» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود

إلى عامل، وهو المفعول الأول لـ «ضمن»، والجملة من ضمن ونائب فاعله في محل رفع صفة لعامل

«معنى» مفعول ثانٍ لضمن، ومعنى مضاف، و«الفعل» مضاف إليه «لا» عاطفة «حروفه» حروف: معطوف

على «معنى الفعل» وحروف مضاف، وضمير الغائب مضاف إليه «مؤخراً» حال من الضمير المستتر في

«يعمل» الآتي «لن» نافية ناصبة «يعملاً» يعمل: فعل مضارع منصوب بلن، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً

تقديره هو يعود إلى عامل الواقع مبتدأ، والألف للإطلاق، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ.

(٤) «كتلك» الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، أي: وذلك كائن كذلك «ليت، وكأن»

معطوفان على تلك «وندر» فعل ماض «نحو» فاعل ندر «سعيد» مبتدأ «مستقراً» حال من الضمير المستكن في

الجار والمجرور الآتي «في هجر» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ.

(٥) اعلم أن ههنا أمرين لا بد من بيانهما حتى تكون على بينة من الأمر:

الأول: أن العامل المعنوي قد يُطلق ويُراد به ما يقابل اللفظي، وهو شيان: الابتداء العامل في المبتدأ،

والتجرد من الناصب والجازم العامل في الفعل المضارع، وليس هذا المعنى مراداً في هذا الموضع؛ لأن

العامل المعنوي بهذا المعنى لا يعمل غير الرفع، فالابتداء يعمل في المبتدأ الرفع، والتجرد يعمل في

الفعل المضارع الرفع أيضاً، وحينئذ فالمراد بالعامل المعنوي ههنا اللفظ الذي يعمل بسبب ما يتضمنه من

معنى الفعل، أفلا ترى أن «تلك» وغيرها من ألفاظ الإشارة إنما عملت في الحال لأنها متضمنة معنى

أشير؟ وهكذا.

الثاني: العوامل المعنوية بالمعنى المراد هنا كثيرة، وقد ذكر الشارح منها خمسة، وهي: أسماء الإشارة،

وحروف التمني، وأدوات التشبيه، والظروف، والجار والمجرور.

وقد نَدَرَ تقديمُها على عاملها الظرف، [نحو: «زَيْدٌ قائماً عندك»] والجارُّ والمجرور، نحو: «سعيد مستقراً في هَجْر» ومنه قوله تعالى: «وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ» [الزمر: ٦٧] (١) في قراءةٍ مَنْ كَسَرَ التاء (٢)، وأجازَه الأَخْفَشُ قياساً.

٣٤٧ - وَنَحْوُ «زَيْدٌ مُفْرَداً أَنْفَعُ مِنْ عَمْرٍو مُعَاناً» مُسْتَجَازٌ لَنْ يَهِنَ (٣)

تقدّم أنّ أفعلَ التفضيل لا يعمل في الحال متقدّمةً، واستثنى من ذلك هذه المسألة، وهي ما إذا فُضِّلَ شيءٌ في حالٍ على نفسه أو غيره في حالٍ أخرى، فإنه يعمل في حالين، إحداهما متقدّمةٌ عليه والأخرى متأخّرةٌ عنه، وذلك نحو: «زَيْدٌ قائماً أَحْسَنُ مِنْهُ قاعداً» و«زَيْدٌ مفرداً أَنْفَعُ مِنْ عَمْرٍو مُعَاناً» ف«قائماً، ومفرداً» منصوبان بأحسن وأنفع، وهما حالان، وكذا «قاعداً، ومعاناً» وهذا مذهب الجمهور.

= وقد بقي خمسة أخرى، أولها: حرف الترجي، كلعل، نحو قولك: لعل زَيْدًا أميرًا قادم. وثانيها: حروف التنبيه، مثل «ها» في قولك: ها أنت زيد راكبًا، فراكبًا: حال من زيد، والعامل في الحال هو «ها». وثالثها: أدوات الاستفهام الذي يُقصد به التعجب، كقول الأعشى:

يا جَارَتَا ما أَنْتِ جَارَه

عند من جعل «جاره» الأخرى حالاً لا تمييزاً. رابعها: أدوات النداء، نحو: «يا» في قولك: يا أيها الرجل قائماً. وخامسها: «أمّا» نحو قولهم: أما علمنا فعالم، عند من جعل تقدير الكلام: مهما يذكر أحد في حال علم فالمذكور عالم، فعلمنا - على هذا التقدير - حال من المرفوع بفعل الشرط الذي نابت عنه أما.

(١) القراءة المشهورة برفع السماوات على الابتداء، ورفع «مطويات» على أنه خبر المبتدأ، والجارُّ والمجرور - وهو «بيمينه» - متعلق بمطويات، والقراءة التي يستدل بها الشارح ههنا برفع السماوات على أنه مبتدأ، ونصب مطويات بالكسرة نيابة عن الفتحة على أنه حال صاحبه الضمير المستكن في الجارُّ والمجرور، والجار والمجرور - وهو قوله: «بيمينه» - متعلق بمحذوف خبر المبتدأ.

(٢) هي قراءة عيسى والجحدري، كما في «البحر المحيط» ٧/٤٢٢، وردّ على استدلال الأَخْفَشِ بقوله: ولا حجة فيه؛ إذ يكون ﴿وَالسَّمَوَاتُ﴾ معطوفاً على ﴿وَالْأَرْضُ﴾ كما قلنا، و﴿بِيَمِينِهِ﴾ متعلق بـ«مطويات».

(٣) «نحو» مبتدأ «زيد» مبتدأ «مفرداً» حال من الضمير المستتر في «أنفع» الآتي «أنفع» خبر المبتدأ الذي هو زيد «من عمرو» جار ومجرور متعلق بأنفع «معاناً» حال من عمرو، وجملة المبتدأ والخبر في محل جر بإضافة نحو إليها «مستجاز» خبر المبتدأ الذي هو «نحو» في أول البيت «لن» نافية ناصبة «يهن» بمعنى يضعف: فعل مضارع منصوب بلن، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وسكن لأجل الوقف، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى «نحو» وجملة يهن وفاعله في محل رفع خبر ثان، أو صفة للخبر السابق.

وزَعَمَ السيرافي أنهما خَبِرَانِ منصوبانِ بِكَانَ المحذوفِ، والتقديرُ: «زيدٌ إذا كان قائماً أحسنُ منه إذا كان قاعداً، وزيدٌ إذا كان مفرداً أنفعُ من عمرو إذا كان مُعاناً».

ولا يجوزُ تقديمُ هذين الحالين على أفعال التفضيل، ولا تأخيرُهُما عنه، فلا تقول: «زيد قائماً قاعداً أحسنُ منه» ولا [تقول]: «زيدٌ أحسنُ منه قائماً قاعداً».

٣٤٨ - وَالْحَالُ قَدْ يَجِيءُ ذَا تَعَدُّدٍ لِمُفْرَدٍ فاعِلَمٌ وَغَيْرِ مُفْرَدٍ^(١)

يجوزُ تعدُّدُ الحال^(٢) وصاحبُها مفرد^(٣) أو متعدِّدٌ.

فمثال الأول: «جاء زيدٌ راكباً ضاحكاً» ف«راكباً، وضاحكاً»: حالان من «زيد» والعامل فيهما «جاء».

ومثال الثاني: «لقيتُ هنداً مُضِعِداً مُنْحَدِرةً» ف«مُضِعِداً»: حالٌ من التاء، و«مُنْحَدِرةً»: حال من «هند» والعاملُ فيهما «لقيتُ» ومنه قوله: [الرمل]

ش ١٩٠ - لَقِيَ ابْنِي أَخَوَيْهِ خَائِفاً مُنْجِدِيهِ فَأَصَابُوا مَغْنِماً^(٤)

(١) «الحال» مبتدأ، وجملة «يجيء» وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر «ذا» حال من الضمير المستتر في «يجيء»، وذا مضاف، و«تعدد» مضاف إليه «المفرد» جار ومجرور متعلق بتعدد أو بمحذوف نعت لتعدد «فاعلم» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والجملة لا محل لها اعتراضية بين المعطوف والمعطوف عليه «وغير» الواو عاطفة، غير: معطوف على مفرد، وغير مضاف، و«مفرد» مضاف إليه.

(٢) لشيئها بالخبر والنعت، فالأخبار قد تتعدد والمُخْبِرُ عنه واحد، والنعت قد تتعدّد، والمنعوتُ واحد.

(٣) ترك الشارح بيان المواضع التي يجب فيها تعدد الحال، ولوجوب ذلك موضعان، أولهما: أن يقع الحال بعد «إما» نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾ [الإنسان: ٣]. وثانيهما: أن يقع الحال بعد «لا» النافية، كقولك: رأيت بكراً لا مستبشراً ولا جدلان.

(٤) البيت من الشواهد التي لا يعلم قائلها.

اللغة: «منجديه» مغيبه، وهو منى منجد، ومنجد: اسم فاعل ماضيه أنجد، وتقول: أنجد فلان فلاناً، إذا أغاثه وعاونه ودفع عنه المكروه «أصابوا» نالوا وأدركوا «مغنماً» غنيمة.

الإعراب: «لقي» فعل ماض «ابني» ابن: فاعل لقي، وابن مضاف، وباء المتكلم مضاف إليه «أخويه» مفعول به للقي، والهاء مضاف إليه «خائفاً» حال من ابني «منجديه» حال من أخويه «فأصابوا» الفاء عاطفة، أصابوا: فعل وفاعل «مغنماً» مفعول به لأصابوا، والجملة من أصاب وفاعله ومفعوله معطوفة بالفاء على جملة لقي ومعمولاته.

«خائفاً» حالٌ من «ابني»، و«مُنْجِدِيهِ» حال من «أَخَوَيْهِ» والعاملُ فيهما «لقي».

ف عند ظهور المعنى تُرَدُّ كلُّ حالٍ إلى ما تليقُ به، وعندَ عدم ظهوره يُجعل أولُ الحالين لثاني الاسمين، وثانيهما لأوّل الاسمين، ففي قولك: «لَقِيْتُ زَيْدًا مُضْعِدًا مُنْحَدِرًا» يكونُ «مُضْعِدًا» حالاً من زيد، و«مُنْحَدِرًا» حالاً من التاء.

٣٤٩ - وَعَامِلُ الْحَالِ بِهَا قَدْ أَكَّدَا فِي نَحْوِ «لَا تَعَثَّ فِي الْأَرْضِ مُفْسِدًا»^(١)

تنقسمُ الحالُ إلى مؤكّدة، وغير مؤكّدة^(٢)؛ فالمؤكّدة على قسمين، وغير المؤكّدة ما سوى القسمين.

فالقسمُ الأوّل من المؤكّدة: ما أكّدت عاملها، وهي المرادُ بهذا البيتِ، وهي: كلُّ وَصْفٍ دلَّ على مَعْنَى عامِلِهِ، وخالفَهُ لفظاً، وهو الأَكْثَرُ، أو وافقَهُ لفظاً، وهو دونَ الأوّلِ في الكثرة، فمثالُ الأوّلِ: «لَا تَعَثَّ فِي الْأَرْضِ مُفْسِدًا» ومنه قوله تعالى: ﴿يُمْمٌ وَأَيْتَمٌ مُدْبِرِينَ﴾ [التوبة: ٢٥] وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْتَوُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ [البقرة: ٦٠]، ومن الثاني قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾ [النساء: ٧٩] وقوله تعالى: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمْ الَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ بِأَمْرِي﴾^(٣) [النحل: ١٢].

= الشاهد فيه: قوله: «خائفاً منجديه» فإن الحال متعددة لمتعدد، والنظرة الأولى تدل على صاحب كل حال فترده إليه؛ فإن واحداً من الحالين مفرد والآخر مثنى، وكذلك صاحبهما، فلا لبس عليك في أن تجعل المفرد للمفرد والمثنى للمثنى.

(١) «وعامل» مبتدأ، وعامل مضاف، و«الحال» مضاف إليه «بها» جار ومجرور متعلق بأكد الآتي «قد» حرف تحقيق «أكدا» أكد: فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى عامل الحال، والألف للإطلاق، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «في نحو» جار ومجرور متعلق بأكد «لا» ناهية «تعثت» فعل مضارع مجزوم بلا الناهية، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «في الأرض» جار ومجرور متعلق بتعث «مفسداً» حال من الضمير المستتر في «تعثت» وهو حال مؤكدة للعامل وهو «تعثت» وجملة «تعثت في الأرض مفسداً» في محل جر بإضافة نحو إليها.

(٢) الحال غير المؤكّدة - وتسمى «المؤسّسة» و«المبيّنة» - هي التي تُفيد معنًى جديداً في الكلام لا يُمكن أن يُستفادَ إلا بها، تقول: جاء زيدٌ ضاحكاً.

(٣) الاستشهادُ بكون «مسخراتٍ» منصوبةً، لا مرفوعةً كما ورد في بعض كتب النحو «التجارية الطبقات»، فأين الحال مع الرفع؟

والقراءة بنصب «مسخرات» هي قراءة العشرة غير ابن عامر الذي قرأ ﴿وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ مُسَخَّرَاتٌ﴾. ورواية حفص عن عاصم الذي قرأ ﴿وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ مُسَخَّرَاتٌ﴾. «النشر» ٢/ ٢٣١.

٣٥٠ - وَإِنْ تُؤَكِّدْ جُمْلَةً فَمُضْمَرٌ عَامِلُهَا وَلَفْظُهَا يُؤَخَّرُ^(١)

هذا هو القسم الثاني من الحال المؤكدة، وهي ما أكّدت مضمون الجملة، وشرط الجملة أن تكون اسمية، وجزأها معرفتان جامدان، نحو: «زيدٌ أخوك عطوفاً، وأنا زيدٌ معروفاً» ومنه قوله: [البسيط]

ش ١٩١ - أَنَا ابْنُ دَارَةَ مَعْرُوفًا بِهَا نَسَبِي وَهَلْ بِدَارَةَ يَا لَلنَّاسِ مِنْ عَارٍ^(٢)
ف «عطوفاً، ومعرفاً» حالان، وهما منصوبان بفعلٍ محذوفٍ وجوباً، والتقديرُ في الأولِ «أحقُّه عطوفاً» وفي الثاني «أحقُّ معروفاً».

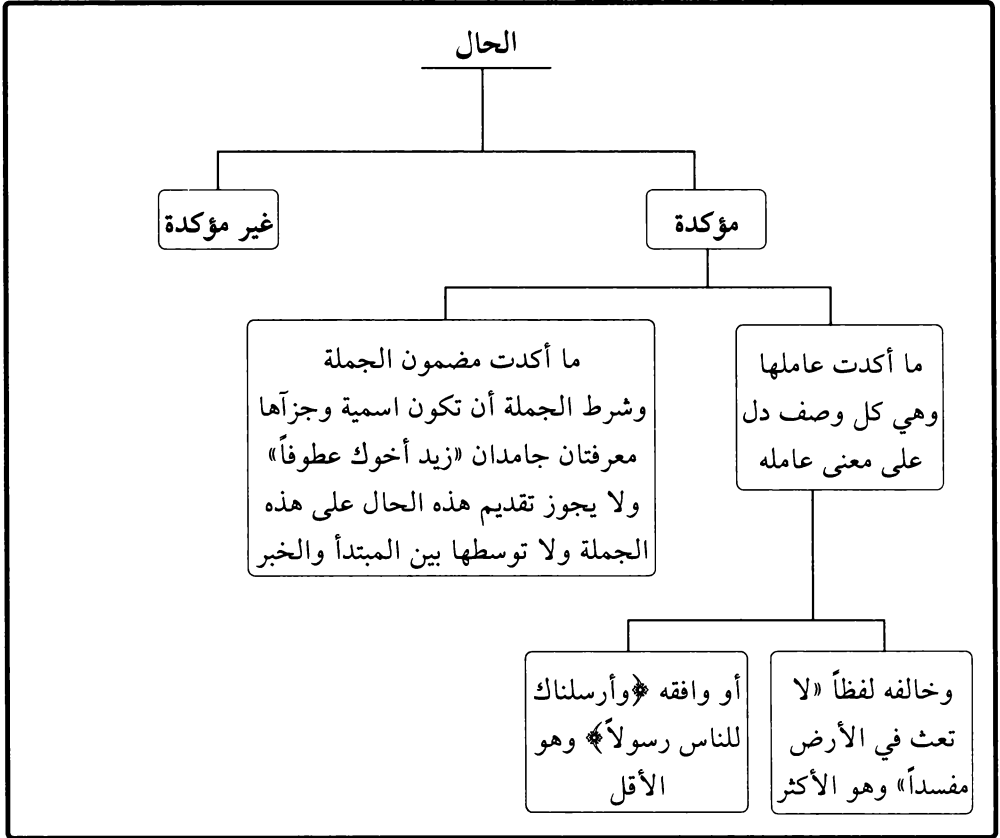
(١) «وان» شرطية «تؤكد» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى الحال «جملة» مفعول به لتؤكد «فمضمراً» الفاء لربط الجواب بالشرط، مضمراً: خبر مقدم «عاملها» عامل: مبتدأ مؤخر، وعامل مضاف، وها: مضاف إليه، والجملة في محل جزم جواب الشرط «ولفظها» الواو عاطفة، لفظ: مبتدأ، ولفظ مضاف، وها: مضاف إليه، وجملة «يؤخر» من الفعل المضارع المبني للمجهول، ونائب الفاعل المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره في محل جزم معطوفة بالواو على جملة جواب الشرط.

(٢) البيت لسالم بن دارة، من قصيدة طويلة يهجو فيها فزارة، وقد أوردها التبريزي في شرحه على «الحماسة»، وذكر لهذه القصيدة قصة، فارجع إليها هناك.

اللغة: «دارة» الأثرون على أنه اسم أمه، وقال أبو ريش: هو لقب جده، واسمه يربوع، ويجاب - على هذا القول - عن تأنيث الضمير الراجع إلى دارة في قوله: «معروفاً بها نسبي» بأنه عنى به القبيلة.
المعنى: أنا ابن هذه المرأة، ونسبي معروف بها، وليس فيها من المعرّة ما يوجب القدح في النسب، أو الطعن في الشرف.

الإعراب: «أنا» ضمير منفصل مبتدأ «ابن» خبر المبتدأ، وابن مضاف، و«دارة» مضاف إليه «معروفاً» حال «بها» جار ومجرور متعلق بمعروف «نسبي» نائب فاعل لمعروف؛ لأنه اسم مفعول، وياء المتكلم مضاف إليه «وهل» حرف دال على الاستفهام الإنكاري «بدارة» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «من» زائدة «عار» مبتدأ مؤخر مرفوع بضمّة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، وقوله: «يا للناس» اعتراض بين المبتدأ والخبر، ويا: للنداء، واللام للاستغاثة.
الشاهد فيه: قوله: «معروفاً» فإنه حال أكّدت مضمون الجملة التي قبلها.

ولا يجوز تقديم هذه الحال على هذه الجملة، فلا تقول: «عطوفاً زيداً أخوك» ولا «معروفاً أنا زيد» ولا توسطها بين المبتدأ والخبر، فلا تقول: «زيداً عطوفاً أخوك»^(١).



٣٥١ - وموضع الحال تجيء جملته كـ «جاء زيد وهو ناوٍ رخله»^(٢)

(١) وثمة قسم ثالث، وهو الحال المؤكدة لصاحبها؛ كقوله تعالى: ﴿لَأَمِّنَ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعاً﴾ [يونس: ٩٩].

ينظر: «أوضح المسالك» ٢/ ٢٣٥، «شرح الأشموني» ٢/ ٢٧٥، «البهجة» ص ١٩٣.

(٢) «موضع» ظرف مكان متعلق بتجيء، وموضع مضاف، و«الحال» مضاف إليه «تجيء» فعل مضارع «جملة» فاعل تجيء «كجاء زيد» الكاف جارة لقول محذوف، كما سبق مراراً، وما بعدها فعل وفاعل «وهو» الواو واو الحال، وهو: ضمير منفصل مبتدأ «ناو» خبر المبتدأ، وفيه ضمير مستتر فاعل «رحلة» مفعول به لناو، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب حال.

الأصلُ في الحالِ والخبرِ والصفةِ الإفرادُ، وتقعُ الجملةُ مَوْقِعَ الحالِ، كما تقعُ مَوْقِعَ الخبرِ والصفةِ، ولا بُدُّ فيها من رابطٍ^(١)، وهو في الحالية: إما ضميرٌ، نحو: «جاءَ زيدٌ يَدُهُ عَلَى رَأْسِهِ» أو واوٌ - وتسمَّى واوَ الحالِ، وواوُ الابتداءِ، وعلامتها صِحَّةٌ وقوعٌ «إذ» مَوْقِعَهَا - نحو: «جاءَ زيدٌ وَعَمْرُو قائمٌ» التقدير: إذ عَمَرُو قائم، أو الضميرِ والواوُ معاً، نحو: «جاءَ زيدٌ وَهُوَ ناوٍ رِحْلَةً».

٣٥٢ - وذاتٌ بَدءٍ بِمُضارِعٍ ثَبَّتْ حَوَتْ ضَميراً وَمِنَ الواوِ خَلَّتْ^(٢)

٣٥٣ - وذاتٌ واوٍ بَعْدَهَا ائوٍ مُجْتَدَاً لَهُ الْمُضارِعُ اجْعَلَنَّ مُسْنَدًا^(٣)

(١) يشترط في الجملة التي تقع حالاً أربعة شروط، وقد ذكر الشارح تبعاً للناظم من هذه الشروط واحداً، وهو: أن تكون الجملة مشتملة على رابط يربطها بالحال: إما الواو، وإما الضمير، وإما هما معاً. والشرط الثاني: أن تكون الجملة خبرية؛ فلا يجوز أن تكون الحال جملة إنشائية. والشرط الثالث: ألا تكون جملة الحال تعجبية. والشرط الرابع: ألا تكون مصدرة بعلم استقبال، وذلك نحو: «سوف» و«لن» وأدوات الشرط؛ فلا يصح أن نقول: جاء محمد إن يسأل يعط، فإن أردت تصحيح ذلك فقل: جاء محمد وهو إن يسأل يعط؛ فتكون الحال جملة اسمية خبرية.

ومن هذا الكلام - مع ما سبق في مبحث مجيء خبر المبتدأ جملة - تعرف أن الخبر والحال جميعاً اشتركا في ضرورة وجود رابط يربط كلاً منهما بصاحبه، واختلفا في الشروط الثلاثة الباقية، فجملة الخبر تقع إنشائية وتعجبية على الأصح عند النحاة، وتصدر بعلم الاستقبال، وقد رأيت أن تصحيح المثال يكون بجعل جملة الشرط وجوابه خبراً، فتنبه لذلك كله، والله يوفقك ويرشدك.

(٢) «وذات» مبتدأ، وذات مضاف، و«بدء» مضاف إليه «بمضارع» جار ومجرور متعلق ببدء «ثبت» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مضارع، والجملة في محل جر صفة لمضارع «حوت» حوى: فعل ماضٍ، والتاء للتأنيث، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى ذات بدء، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «ضميراً» مفعول به لحوت «ومن الواو» الواو عاطفة، وما بعدها جار ومجرور متعلق بخلت «خلت» خلا: فعل ماضٍ، والتاء للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى «ذات بدء بمضارع» والجملة معطوفة على جملة الخبر.

(٣) «وذات» مبتدأ، وذات مضاف، و«واو» مضاف إليه «بعدها» بعد: ظرف متعلق بانو الآتي، وبعد مضاف، وها: مضاف إليه «انو» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «مبتدأ» مفعول به لانو «له» جار ومجرور متعلق باجعل الآتي «المضارع» مفعول أول لا جعل تقدم عليه، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة «اجعلن» اجعل: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والنون نون التوكيد الثقيلة «مسنداً» مفعول ثان لا جعل.

الجملة الواقعة حالاً إن صُدِّرت بمضارع مُثَبَّتٍ، لم يَجُزْ أَنْ تَقْتَرْنَ بِالْوَاوِ، بَلْ لَا تُرَبِّطُ إِلَّا بِالضَّمِيرِ، نحو: «جاء زيدٌ يَضْحَكُ»، وجاءَ عَمَرُو تَقَادُ الْجَنَائِبُ بَيْنَ يَدَيْهِ» ولا يجوزُ دخولُ الواوِ، فلا تقولُ: «جاء زيدٌ وَيَضْحَكُ» فإنَّ جاءَ من لسانِ العَرَبِ ما ظاهرُهُ ذلك، أوَّلَ على إضمارِ مبتدأ بعدَ الواوِ، ويكونُ المضارعُ خبراً عن [ذلك] المبتدأ، وذلك نحو قولهم: «قُمْتُ وَأَصُكُ عَيْنَهُ» وقوله: [المتقارب]

ش ١٩٢ - فَلَمَّا خَشِيتُ أَظَافِيرَهُمْ نَجَوْتُ وَأَرَهْنُهُمْ مَالِكًا^(١)
ف«أَصُكُ»، وَأَرَهْنُهُمْ» خَبْرَانِ لِمَبْتَدَأٍ مَحذُوفٍ، وَالتَّقْدِيرُ: وَأَنَا أَصُكُ، وَأَنَا أَرَهْنُهُمْ.
٣٥٤ - وَجُمْلَةُ الْحَالِ سِوَى مَا قَدَّمَا بِوَاوٍ أَوْ بِمُضْمَرٍ أَوْ بِهِمَا^(٢)
الجملةُ الحالية: إمَّا أَنْ تَكُونَ اسْمِيَّةً، أَوْ فَعْلِيَّةً، وَالفعلُ [إمَّا] مضارعٌ، أَوْ ماضٍ، وَكُلُّ وَاحِدَةٍ مِنَ الاسْمِيَّةِ وَالفَعْلِيَّةِ: إمَّا مُثَبَّتَةٌ، أَوْ مَنْفِيَّةٌ، وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّهُ إِذَا صُدِّرَتِ الْجُمْلَةُ بِمُضَارِعٍ

(١) البيت لعبد الله بن همام السلولي.

اللغة: «أظافيرهم» جمع أظفور، بزنة عصفور، والمراد هنا منه الأسلحة «نجوت» أراد: تخلصت منه. الإعراب: «فلما» الفاء للعطف على ما قبله، لما: ظرف بمعنى حين متعلق بنجوت الآتي، وهو متضمن معنى الشرط «خشيت» فعل وفاعل «أظافيرهم» أظافير: مفعول به لخشيت، وأظافير مضاف، وهم: مضاف إليه، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله في محل جر بإضافة «لما» الظرفية إليها «نجوت» فعل وفاعل، والجملة جواب «لما» الظرفية بما تضمنته من معنى الشرط «وأرهنهم» الواو واو الحال، أرهن: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، هم: مفعول أول لأرهن، والجملة في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: وأنا أرهنهم، والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب حال «مالكاً» مفعول ثانٍ لأرهن.

الشاهد فيه: قوله: «وأرهنهم» حيث إن ظاهره ينبئ عن أن المضارع المثبت تقع جملة حالاً وتسبق بالواو، وذلك الظاهر غير صحيح؛ ولهذا قُدِّرت جملة المضارع خبراً لمبتدأ محذوف، كما فصلناه في الإعراب.

(٢) «وجملة» مبتدأ، وجملة مضاف، و«الحال» مضاف إليه «سوى» منصوب على الاستثناء أو على الظرفية، وسوى مضاف، و«ما» اسم موصول مضاف إليه «قدما» قدم: فعل ماضٍ مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والألف للإطلاق، والجملة من قدم ونائب فاعله لا محل لها صلة الموصول «بواو» جارٍ ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، وهو قوله: «جملة الحال» في أول البيت، وقوله: «أو بمضمر، أو بهما» معطوفان على قوله: بواو.

مُثَبَّتٍ لَا تَصَحَّبَهَا الْوَاوُ، بَلْ لَا تُرْبِطُ إِلَّا بِالضَّمِيرِ فَقَطْ^(١)، وَذَكَرَ فِي هَذَا الْبَيْتِ أَنَّ مَا عَادَ ذَلِكَ يَجُوزُ فِيهِ أَنْ يُرْبِطَ بِالْوَاوِ وَحَدَّهَا، أَوْ بِالضَّمِيرِ وَحَدَّه، أَوْ بِهِمَا، فَيَدْخُلُ فِي ذَلِكَ الْجُمْلَةُ الْاسْمِيَّةُ، مُثَبَّتَةٌ أَوْ مَنْفِيَّةٌ، وَالْمِضَارِعُ الْمَنْفِيَّةُ، وَالْمَاضِي الْمَثْبُتُ وَالْمَنْفِيُّ.

(١) قد ذكر الشارح أن الجملة الحالية إذا كانت فعلية فعلها مضارع مثبت، وجب أن تخلو هذه الجملة من الواو، وأن يكون رابطها الضمير، وقد بقي عليه بعض شروط يجب تحققها في هذه الجملة:

منها: ألا يتقدم بعض معمولات المضارع عليه، فلو تقدم معموله عليه اقترنت الجملة بالواو، ولهذا جَوَّزَ الْقَاضِي الْبِيضَاوِيُّ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥] أن تكون جملة ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ حالاً من الضمير المستتر وجوباً في ﴿نَعْبُدُ﴾.

ومن الشروط أيضاً: ألا تكون جملة المضارع المذكور مقترنة بقد، فإن اقترنت بها وجب أن تقترن بالواو، نحو قوله تعالى: ﴿لِمَ تُوذُّونِي وَقَدْ تَعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ﴾ [الصف: ٥].
فجملة ما يشترط لخلو هذه الجملة من الواو أربعة شروط: أن تكون مضارعية، وأن تكون مثبتة، وأن يتقدم المضارع على كل ما يُذكر معه من معمولاته، وألا يقترن بقد.

وقد ذكر الشارح بعد قليل أن الجملة المضارعية المنفية بـ«لا» تمتنع معها الواو، كما في قوله تعالى: ﴿مَالِكٌ لَا أَرَى الْهُدُودَ﴾ [النمل: ٢٠]، وبقي بعد ذلك خمس جمل يجب ألا تقترن بالواو، فيصير مجموع ما لا يجوز اقترانه بالواو من الحال الواقعة جملة سبعاً، ذكرنا لك اثنتين منها، وهما جملة الفعل المضارع المثبت، وجملة الفعل المضارع المنفي بلا.

(والثالثة): أن تكون مضارعية منفية بما، كقول الشاعر:

عَهْدُتُكَ مَا تَضْبُو فِيكَ شَسِيبَةٌ فَمَا لَكَ بَعْدَ الشَّيْبِ صَبًّا مُتَمِيمًا

(الرابعة): الجملة المعطوفة على حال قبلها، نحو قوله تعالى: ﴿فَجَاءَهَا بِأُسْنًا بَيْتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ﴾ [الأعراف: ٤] فجملة (هم قائلون) معطوفة على (بياتا).

(الخامسة): الجملة المؤكدة لمضمون جملة قبلها، نحو قولك: هو الحق لا شك فيه، وقوله تعالى: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢] فجملة (لا ريب فيه) حال مؤكدة لمضمون (ذلك الكتاب) في بعض أعرابٍ يحتملها هذا الكلام.

(السادسة): الجملة التي تقع بعد «إلا» سواء أكانت الجملة اسمية، نحو قولك: ما صاحب أحدًا إلا زيد خير منه، أم كانت فعلية فعلها ماض، نحو قولك: ما أرى رأياً إلا رأيت صواباً، ونحو قوله تعالى: ﴿يَحْسِرَةٌ عَلَى الْعِبَادِ مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ﴾ [يس: ٣٠]، وقد ورد في الشعر اقتران الجملة الفعلية التي فعلها ماض والواقعة بعد «إلا» بالواو كما في قوله:

نَعِمَ امْرَأً هَرِمٌ لَمْ تَعْرِ نَائِبَةً إِلَّا وَكَانَ لِمُرْتَاعٍ لَهَا وَرَرًا

فقيل: هو شاذٌ، والقياسُ أن تخلو من الواو، وقيل: هو قليل لا شاذ.

فتقول: «جاء زيدٌ وعمرو قائمٌ، وجاء زيدٌ يدُه على رأسِه، وجاء زيدٌ ويدُه على رأسِه» وكذلك المنفيُّ، وتقول: «جاء زيدٌ لم يضحك، أو ولم يضحك، أو ولم يقيم عمرو، وجاء زيدٌ وقد قام عمرو، وجاء زيدٌ قد قام أبوه، وجاء زيدٌ وقد قام أبوه» وكذلك المنفيُّ، نحو: «جاء زيدٌ وما قام عمرو، وجاء زيدٌ ما قام أبوه، أو وما قام أبوه».

ويدخل تحت هذا أيضاً المضارع المنفيُّ بلا، فعلى هذا تقول: «جاء زيدٌ ولا يضربُ عمراً» بالواو.

وقد ذكر المصنّف في غير هذا الكتاب أنّه لا يجوزُ اقترانه بالواو، كالمضارع المُثبِتِ، وأنّ ما ورد مما ظاهره ذلك يُؤوّلُ على إضمار مبتدأ، كقراءة ابنِ دَكوان: ﴿فاسْتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَانِ﴾ [يونس: ٨٩] بتخفيف النون^(١)، والتقدير: وأنتما لا تتبعان، ف «لا تتبعان» خبر لمبتدأ محذوف.

٣٥٥ - وَالْحَالُ قَدْ يُحْذَفُ مَا فِيهَا عَمِلٌ وَبَعْضُ مَا يُحْذَفُ ذِكْرُهُ حُظِلٌ^(٢)

يُحْذَفُ عامل الحال جَوَازاً أو وُجوباً، فمثالٌ ما حُذِفَ جَوَازاً أَنْ يُقَالَ: «كَيْفَ جِئْتُ» فتقول: «راكباً»، [تقديره: «جئتُ ركباً»]، وكقولك: «بلى مُسرِعاً» لَمَنْ قَالَ لَكَ: «لَمْ تَسِرْ»

= (السابعة): الجملة الفعلية التي فعلها ماضٍ مسبق بأو العاطفة، نحو قولك: لأضربنه حضر أو غاب، وقول الشاعر:

كُنْ لِلْحَلِيلِ نَصِيرًا جَارًا أَوْ عَدَلًا وَلَا تَشِخَّ عَلَيْهِ جَادًا أَوْ بَخِيلًا

(١) «النشر» ٢/ ٢١٨.

(٢) «الحال» مبتدأ «قد» حرف تحقيق «يحذف» فعل مضارع مبني للمجهول «ما» اسم موصول نائب فاعل ليحذف، والجملة من الفعل ونائب الفاعل في محل رفع خبر المبتدأ «فيها» جار ومجرور متعلق بعمل الآتي «عمل» فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة لا محل لها صلة الموصول «وبعض» مبتدأ أول، وبعض مضاف، و«ما» اسم موصول مضاف إليه «يحذف» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى «ما» الموصولة، والجملة لا محل لها صلة الموصول «ذكره» ذكر: مبتدأ ثانٍ، وذكر مضاف، والهاء مضاف إليه «حظِل» فعل ماضٍ مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى «ذكره» الواقع مبتدأ ثانياً، والجملة من حظِل ونائب الفاعل في محل رفع خبر المبتدأ الثاني، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول.

والتقدير: «بلى سررتُ مُسرِعاً»، ومنه قوله تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ يُتَّجَعَ عِظَامُهُ﴾ ﴿٣﴾ بلى قَدِيرِينَ عَلَى أَنْ نُسَوِّيَ بَنَانَهُ﴾ [القيامة: ٣] التقدير - والله أعلم -: بلى نجمعها قادرين^(١).

ومثال ما حُذِفَ وَجوباً قولك: «زيدٌ أخوكَ عَطُوفاً» ونحوه من الحال المؤكدة لمضمون الجملة، وقد تقدّم ذلك، وكالحال النائية مناب الخبر، نحو: «ضربني زيداً قائماً» التقدير: إذا كان قائماً، وقد سبق تقرير ذلك في باب المبتدأ والخبر^(٢).

(١) وينظم جواز حذف العامل أن يوجد دليلٌ حاليٌّ، أو قوليٌّ متقدّم ذكره.

(٢) هنا أمران نحب أن ننبهك إليهما:

الأول: أن عامل الحال على ثلاثة أنواع: نوع يجب ذكره ولا يجوز حذفه، ونوع يجب حذفه ولا يجوز ذكره، ونوع يجوز لك ذكره ويجوز لك حذفه.

فأما النوع الذي يجب ذكره ولا يجوز حذفه، فهو العامل المعنوي، كالظرف واسم الإشارة، فلا يحذف شيء من هذه العوامل، سواء أعملت أم لم تعمل؛ لأن العامل المعنوي ضعيف، فلا يقوى على أن يعمل وهو محذوف.

وأما النوع الذي يجب حذفه، فقد بيّن الشارح ثلاثة مواضع من مواضعه، وهي الحال المؤكدة لمضمون جملة، والحال النائية مناب الخبر، والحال الدالة على زيادة أو نقص بتدرّج، وبقي موضعان آخران، أولهما: أن ينوب عنه الحال، كقولك لمن شرب: هنيئاً، ومن ذلك قول كثير:

هَنِئِيئًا مَرِيئًا غَيْرَ دَاءٍ مُخَامِرٍ لِعَزَّةٍ مِنْ أَعْرَاضِنَا مَا اسْتَحَلَّتْ

وثانيهما: أن تدل الحال على توييح، كقولك: أقاعدًا وقد جدّ الناس!

وأما النوع الذي يجوز ذكره وحذفه فهو ما عدا هذين النوعين.

الأمر الثاني: أن الأصل في الحال نفسه - بسبب كونه فضلة - أنه يجوز حذفه، وقد يجب ذكره، وذلك في خمسة مواضع،

أولها: أن يكون الحال مقصوراً عليه، نحو قولك: ما سافرت إلا راکبًا، وما ضربت عليًا إلا مذنبًا.

وثانيها: أن يكون الحال نائباً عن عامله، كقولك: هنيئاً مريئاً، تريد: كل ذلك هنيئاً مريئاً.

وثالثها: أن تتوقف عليه صحة الكلام، كقوله سبحانه وتعالى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَمَعِينَ﴾

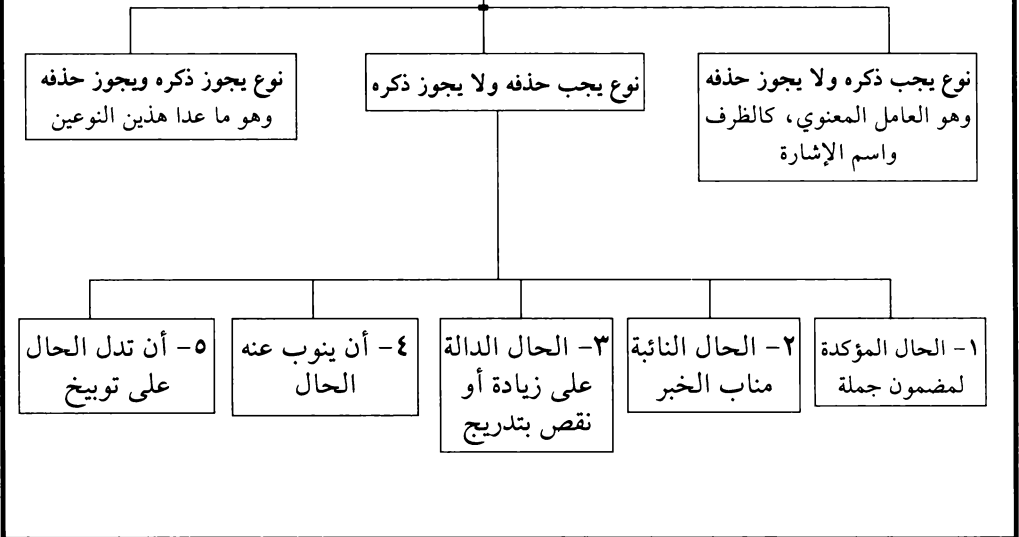
[الدخان: ٣٨]، أو يتوقف عليه مراد المتكلم، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ قَامُوا كُتَالًا﴾

[النساء: ١٤٢].

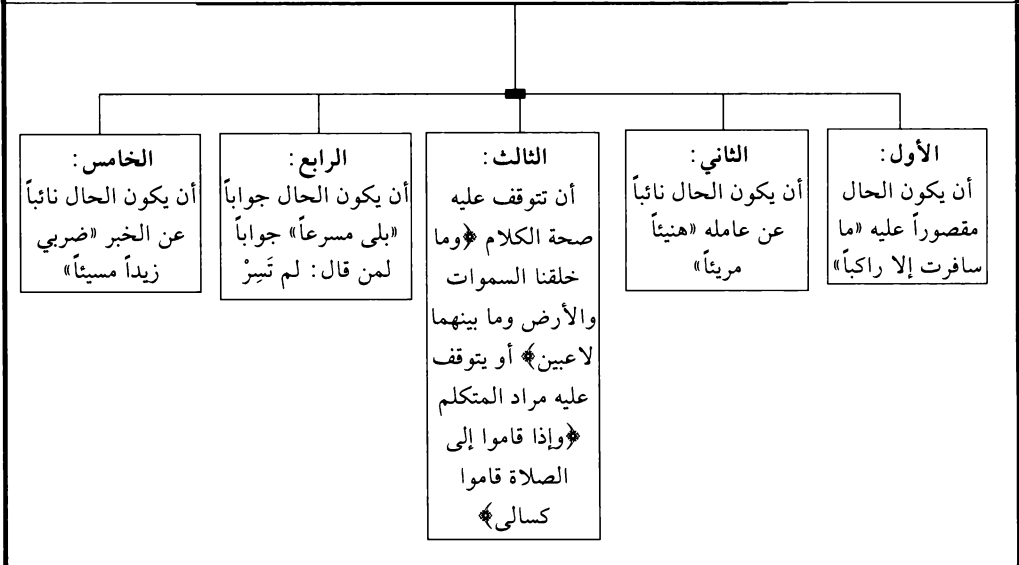
ورابعها: أن يكون الحال جواباً، كقولك: بلى مسرعاً، جواباً لمن قال لك: لم تيسر.

وخامسها: أن يكون الحال نائباً عن الخبر، نحو قولك: ضربني زيداً مسيئاً.

عامل الحال على ثلاثة أنواع



لا يجوز حذف الحال في خمسة مواضع



ومما حُذِفَ فيه عاملُ الحالِ وُجوباً قولُهم: «اشترَيْتُهُ بِدِرْهَمٍ فصاعداً، وتصدَّقْتُ بدينارٍ فَسافِلاً» فصاعداً، وسافلاً» حالان عاملُهما محذوفٌ وُجوباً، والتقديرُ: «فَذَهَبَ الثَّمَنُ صاعداً، وذهب المتصدِّقُ به سافلاً» وهذا معنى قوله: «وبعضُ ما يُحذفُ ذِكرُهُ حُظْلٌ» أي: بعضُ ما يحذفُ من عاملِ الحالِ مُنِعَ ذِكرُهُ^(١).



(١) قد بقي الكلام على صاحب الحال من ناحية الذكر والحذف بعد أن أتينا على ما يتعلق بالحال وبالعامل فيها من هذه الناحية، فنقول: الأصل في صاحب الحال أن يكون مذكوراً، وقد يحذف جوازاً، وقد يحذف وجوباً بحيث لا يجوز ذكره. فيحذف جوازاً إذا حذف عامله، نحو قولك: راشدًا، أي: تسافر راشدًا، ويجوز أن تقول: تسافر راشدًا. ويحذف وجوباً مع الحال التي تفهم ازدياداً أو نقصاً بتدرج، نحو قولهم: اشتريت بدينار فصاعداً، أي: فذهب الثمن صاعداً. ففي هذا المثال حذف صاحب الحال وعامله.

التَّمْيِيزُ

٣٥٦ - إِسْمٌ بِمَعْنَى «مِنْ» مُبِينٌ نَكْرَةٌ يُنْصَبُ تَمْيِيزاً بِمَا قَدْ فَسَّرَهُ^(١)

٣٥٧ - كَثِيبٌ اِرْضًا وَقَفِيْزٌ بُرًّا وَمَنْوِيْنٌ عَسَلًا وَتَمْرًا^(٢)

تقدّم من الفضلات: المفعول به، والمفعول المطلق، والمفعول له، والمفعول فيه، والمفعول معه، والمستثنى، والحال، وبقي التمييز، وهو المذكور في هذا الباب، ويُسمى مُفَسَّرًا، وتفسيراً، ومبيّناً، وتبييناً، ومميّزاً، وتمييزاً.

وهو: كل اسم نكرة^(٣) متضمّن معنى «مِنْ»^(٤)، لبيان ما قبله من إجمال، نحو: «طاب زيدٌ نفساً، وعندي شبرٌ أرضاً».

واحترز بقوله: «متضمّن معنى مِنْ» من الحال، فإنها متضمّنة معنى «في».

وقوله: «لبيان ما قبله» احتراز مما تضمّن معنى «مِنْ» وليس فيه بيان لما قبله: كاسم «لا» التي لنفي الجنس، نحو: «لا رجلٌ قائمٌ» فإن التقدير: «لا مِنْ رَجُلٍ قائمٌ».

(١) «اسم» خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: هو اسم «بمعنى» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لاسم، ومعنى مضاف، و«من» قصد لفظه: مضاف إليه «مبين» نعت آخر لاسم «نكرة» نعت ثالث لاسم «ينصب» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو، والجملة مستأنفة لا محل لها من الإعراب «تمييزاً» حال من نائب الفاعل المستتر في قوله: ينصب «بما» جار ومجرور متعلق بينصب، و«قد فسره» فسر: فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو، وضمير الغائب مفعوله، والجملة لا محل لها صلة ما المجرورة محلاً بالباء.

(٢) «كثيب» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ما الموصولة «أرضاً» تمييز لشبر «وقفيز» معطوف على شبر «براً» تمييز لقفيز «ومنوين عسلاً» مثله «وتمراً» معطوف على قوله: عسلاً.

(٣) هذا مما يميز التمييز من الحال، فالحال - كما علمت - تأتي اسماً، وجملةً، وشبه جملةً: ظرفاً أو جاراً ومجروراً. ومما يميز التمييز كذلك أنه غالباً ما يكون جامداً، وقل أن يأتي مشتقاً، بعكس الحال؛ فإنها غالباً ما تكون مشتقةً، وقلما تجيء جامدة.

(٤) «من» الجنسية، أو التي هي لبيان الجنس، لا غيرها، وقد يحتمل الكلام إظهار تقدير «من»، وقد لا يحتمل.

وقوله: «لبیان ما قبله من إجمالٍ» يشمل نوعي التمييز، وهما: المبین إجمال ذاتٍ، والمبین إجمال نسبة^(١).

فالمبین إجمال الذاتِ هو الواقعُ بعدَ المقاديرِ، وهي: الممسوحاتُ، نحو: «لَهُ شِبْرٌ أَرْضاً» والمكيلاتُ، نحو: «لَهُ قَفِيزٌ بَرًّا» والموزوناتُ، نحو: «لَهُ مَنَوَانٍ عَسَلًا وَتَمْرًا»^(٢) والأعداد^(٣)، نحو: «عِنْدِي عِشْرُونَ دَرَهْمًا».

وهو منصوبٌ بما فَسَّرَهُ^(٤)، وهو: شِبْرٌ، وَقَفِيزٌ، وَمَنَوَانٍ، وَعِشْرُونَ.

والمُبَيِّنُ إجمال النسبةِ هو: المَسوقُ لبيان ما تَعَلَّقَ به العاملُ من فاعلٍ أو مفعولٍ، نحو: «طَابَ زَيْدٌ نَفْسًا»، ومثله: «وَأَشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا» [مریم: ٤] و«عَرَسْتُ الْأَرْضَ شَجْرًا»، ومثله: «وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا» [القمر: ١٢].

فـ«نَفْسًا» تمييزٌ منقولٌ من الفاعلِ، والأصلُ: «طَابَتْ نَفْسُ زَيْدٍ»، و«شَجْرًا» منقولٌ من المفعولِ، والأصلُ: «عَرَسْتُ شَجَرَ الْأَرْضِ» فَيَبِّينُ «نَفْسًا» الفاعلَ الذي تَعَلَّقَ به الفعلُ، وَيَبِّينُ «شَجْرًا» المفعولَ الذي تَعَلَّقَ به الفعلُ.

(١) والحال - كما علمت - تبيِّن الهيئةَ، لا النسبةَ، وهذا فرقٌ جديدٌ بين الحال والتمييز.

(٢) ويدخل تحت المقادير:

الغيرية؛ كقولك: لي غيرُها إبلًا. غيرها: تريد غير هذي الإبل من إبلٍ أخرى.
والمثلية؛ كقولك: لي مثلُها إبلًا. مثلها: تريد مثل هذي الإبل من إبلٍ أخرى.

(٣) قول الشارح: «والأعداد» عطف على قوله: «المقادير» فأما ما بينهما فهو بيان لأنواع المقادير، وعلى هذا يكون الشارح قد ذكر شيئين يكون تمييز إجمال الذات بعدهما، وهما المقادير والأعداد، وبقي عليه شيان آخران:

أولهما: ما يشبه المقادير مما أجرته العرب مُجراها لشبهه بها في مطلق المقدار وإن لم يكن منها؛ لعدم دلالة على مقدار معين محدود، كقولك: قد صببت عليه ذنوبًا ماء، واشترت نحيًا سمنا، وقولهم: على التمرة مثلها زبدًا.

وثانيهما: ما كان فرعًا للتمييز، نحو قولك: أهديته خاتمًا فضة، على ما هو مذهب الناظم تبعًا للمبرد في هذا المثال من أن فضة ليس حالاً؛ لكونه جامدًا، وكون صاحبه نكرة، وكونه لازماً، مع أن الغالب في الحال أن تكون منتقلة. وذهب سيبويه إلى أن فضة في المثال المذكور حال، وليس تمييزًا؛ لأنه خصَّ التمييز بما يقع بعد المقادير وما يُشبهها.

(٤) وتعليل ذلك أن هذا الاسم المبهم - رغم جموده - شبيهٌ باسم الفاعل في الاسمية وفي الطلب المعنوي لمعموله.

والتَّاصِبُ له في هذا النوع [هو] العَامِلُ الذي قبله^(١).

٣٥٨ - وَبَعْدَ ذِي وَشَبَّهَهَا اجْرُزُهُ إِذَا أَصْفَتْهَا كَـ «مُدُّ حِنْطَةَ غِذَا»^(٢)

٣٥٩ - وَالتَّصْبُ بَعْدَ مَا أُضِيفَ وَجِبَا إِنْ كَانَ مِثْلَ «مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا»^(٣)

أشار بـ «ذي» إلى ما تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ في البيت من المُقَدَّرَاتِ، وهو ما دَلَّ على مساحَةٍ أو كَيْلٍ أو وَزْنٍ، فيجوزُ جرُّ التَّمْيِيزِ بعد هذه بالإضافة إن لم يُصَفَّ إلى غَيْرِهِ، نحو: «عِنْدِي شِبْرُ أَرْضٍ، وَقَفِيزُ بُرٍّ، وَمَنَوَا عَسَلٍ وَتَمْرٍ».

فإن أُضِيفَ الدَّالُّ على مِقْدَارٍ إلى غير التَّمْيِيزِ، وَجَبَ نَصْبُ التَّمْيِيزِ، نحو: «ما في السماء قَدْرٌ رَاحَةٍ سَحَابًا»، ومنه قوله تعالى: ﴿فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ قَوْلٌ إِلَّا لَأَرْضٍ ذَهَابًا﴾ [آل عمران: ٩١].
وَأَمَّا تَمْيِيزُ العَدَدِ، فسيأتي حُكْمُهُ في بابِ العَدَدِ.

٣٦٠ - وَالْفَاعِلُ المَعْنَى انْصَبَنَ بِأَفْعَلَا مُفْضَلًا كَـ «أَنْتَ أَعْلَى مَنْزِلًا»^(٤)

(١) واختار ابن عصفور - ونسبه للمحققين - أن ناصبه نفسُ الجملة. «شرح الأشموني» ٢/ ٢٩٠ - ٢٩١، «شرح المرادي» ٢/ ٧٢٧ - ٧٢٨.

(٢) «بعد» ظرف متعلق باجرر، وبعد مضاف، و«ذي» اسم إشارة مضاف إليه «وشبهها» الواو عاطفة، شبه: معطوف على ذي، وشبه مضاف، وها: مضاف إليه «اجرره» اجرر: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعول به «إذا» ظرف أشرب معنى الشرط «أصفتها» فعل وفاعل ومفعول به، والجملة في محل جر بإضافة إذا الظرفية إليها «كمد» الكاف جارة لقول محذوف، مد: مبتدأ، ومد مضاف، و«حنطة» مضاف إليه «غذا» خبر المبتدأ.

(٣) «والنصب» مبتدأ «بعد» ظرف متعلق به، وبعد مضاف، و«ما» اسم موصول مضاف إليه «أضيف» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة من أضيف ونائب فاعله لا محل لها صلة «وجبا» فعل ماض، والألف للإطلاق، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى النصب، والجملة من وجب وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ «إن شرطية «كان» فعل ماض ناقص فعل الشرط، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما أضيف «مثل» خبر كان «ملاء» مبتدأ، وملاء مضاف، و«الأرض» مضاف إليه، والخبر محذوف تقديره: لي، مثلاً، وجملة المبتدأ والخبر في محل جر بإضافة مثل إليها «ذهبا» تمييز.

(٤) «الفاعل» مفعول مقدم على عامله، وهو قوله: انصب، الآتي «المعنى» منصوب على نزع الخافض، أو مفعول به للفاعل، أو مجرور تقديره بإضافة الفاعل إليه «انصب» فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، ونون التوكيد حرف لا محل له من الإعراب «بأفعلا» جار ومجرور متعلق بانصبين =

التمييزُ الواقعُ بعدَ «أفعل» التفضيلِ إنْ كانَ فاعلاً في المعنى، وَجَبَ نَصْبُهُ، وإنْ لم يَكُنْ كذلك، وَجَبَ جَرُّهُ بالإضافة.

وعلامةُ ما هو فاعلٌ في المعنى أنْ يصلحَ جَعْلُهُ فاعلاً بعدَ جَعْلِ أفعلِ التفضيلِ فاعلاً، نحو: «أنتَ أعلى منزلاً، وأكثرُ مالاً» ف«منزلاً، ومالاً» يجبُ نصبُهُما، إذْ يصحُّ جَعْلُهُما فاعلين بعدَ جَعْلِ أفعلِ التفضيلِ فاعلاً، فتقول: أنتَ علا منزلك، وكثرُ مالك.

ومثالُ ما ليس بفاعلٍ في المعنى^(١): «زَيْدٌ أَفْضَلُ رَجُلٍ، وَهِنْدٌ أَفْضَلُ امْرَأَةٍ» [فيجبُ جَرُّهُ بالإضافة، إلَّا إذا أُضِيفَ «أفعلُ» إلى غيرِه، فإنه ينصبُ حينئذٍ، نحو: «أنتَ أَفْضَلُ النَّاسِ رَجُلًا»]^(٢).

٣٦١ - وَبَعْدَ كُلِّ مَا اقْتَضَى تَعَجُّبًا مَيِّزَ كَ «أَكْرَمُ بِأَبِي بَكْرٍ أَبَا»^(٣)

= «مفضلاً» حال من الفاعل المستتر وجوباً في انصبين «كأنت» الكاف جارة لقول محذوف، أنت: مبتدأ «أعلى» خبر المبتدأ «منزلاً» تمييز.

(١) ضابط ما ليس بفاعل في المعنى: أن يكون أفعل التفضيل بعضاً من جنس التمييز، ويعرف ذلك بصحة حذف أفعل التفضيل ووضع لفظ «بعض» موضعه، فنحو: «زيد أفضل رجل» تجد أفعل التفضيل - وهو أفضل - باعتبار الفرد الذي يتحقق فيه واحداً من جنس الرجل، وكذلك نحو: «هند أفضل امرأة» تجد أفعل التفضيل بعض الجنس، ويمكن أن تحذف أفعل التفضيل في المثالين وتضع مكانه لفظ «بعض» فتقول: زيد بعض جنس الرجل، أي: بعض الرجال، وهدن بعض جنس المرأة، أي: بعض النساء.

(٢) من تقرير هذه المسألة تعلم أن تمييز أفعل التفضيل يجب جره في صورة واحدة، وهي: أن يكون التمييز غير فاعل في المعنى، وأفعل التفضيل ليس مضافاً لغير تمييزه. ويجب نصبه في صورتين اثنتين، أو لاهما: أن يكون التمييز فاعلاً في المعنى، سواء أضيف أفعل التفضيل إلى غير التمييز، نحو: أنت أعلى الناس منزلاً، أم لم يضاف إلى غير التمييز، نحو: أنت أعلى منزلاً. وثانيتها: أن يكون التمييز غير فاعل في المعنى، بشرط أن يكون أفعل مضافاً إلى غير التمييز، نحو: أنت أفضل الناس بيتاً؛ لأنه يتعذر حينئذ إضافة أفعل التفضيل مرة أخرى.

(٣) «وبعد» ظرف متعلق بقوله: «ميز» الآتي، وبعد مضاف، و«كل» مضاف إليه، وكل مضاف، و«ما» اسم موصول: مضاف إليه «اقتضى» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة «تعجباً» مفعول به لاقتضى، والجملة من اقتضى وفاعله ومفعوله لا محل لها صلة الموصول «ميز» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «أكرم» الكاف جارة لقول محذوف، أكرم: فعل ماض جاء على صورة الأمر «بأبي» الباء زائدة، أبي: فاعل أكرم، وأبي مضاف، و«بكر» مضاف إليه «أبا» تمييز.

يقع التَّمْيِيزُ بعدَ كلِّ ما دلَّ على تعجُّبٍ، نحو: «ما أحسنَ زيداً رجلاً، وأكرمَ أبِي بكرٍ أباً، واللهُ دركُ عالمًا، وحسبُكَ بزيدٍ رجلاً، وكفَى به عالمًا»^(١).

ش ١٩٣ - ويا جارَنا ما أنتِ جارةٌ^(٢) [مجزوء الكامل]

(١) ذهب ابن هشام إلى أن التَّمْيِيزَ في كل هذه الأمثلة من تَمْيِيزِ النسبة، وليس بسديد، بل في الكلام تفصيل، وتلخيصه أنه إن كان في الكلام ضمير غائب، ولم يبين مرجعه، كما في قولهم: «الله دره فارسًا» كان من تَمْيِيزِ المفرد؛ لأن افتقاره إلى بيان عينه في هذه الحال أشد من افتقاره لبيان نسبة التعجب إليه، فإن لم يكن ضميرًا أصلاً، نحو: «الله در زيد فارسًا، أو كان ضمير خطاب، نحو: «الله درك فارسًا، أو كان ضمير غائب علم مرجعه، نحو: «زيد الله دره فارسًا، فهو من تَمْيِيزِ النسبة. وتلخيص هذا أنه يكون تَمْيِيزُ مفرد في صورة واحدة، ويكون تَمْيِيزُ نسبة في ثلاث صور.

(٢) هذا عجز بيت للأعشى ميمون بن قيس، وصدده قوله:

بَانتُ لِتَحزُننا عَفارةٌ

اللغة: «بانت» بعدت وفارقت «لتحزننا» لتُدخِلَ الحزن إلى قلوبنا، وتقول: حزني هذا الأمر يحزني، من باب نصر، وأحزني أيضًا، وفي التنزيل العزيز: ﴿قَالَ إِنِّي لَبِئْسُ الَّذِي أَنْ تَذَهَبُوا بِهِ﴾ [يوسف: ١٣] «عفارة» اسم امرأة.

الإعراب: «يا» حرف نداء مبني على السكون لا محل له من الإعراب «جارتا» منادى منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم المنقلبة ألفًا، وجارة مضاف، وياء المتكلم المنقلبة ألفًا مضاف إليه «ما» اسم استفهام مقصود به التعظيم، مبتدأ مبني على السكون في محل رفع «أنت» خبر المبتدأ «جاره» تَمْيِيزُ يقصد به بيان جنس ما وقع عليه التعجب، وهو الجوار.

الشاهد فيه: قوله: «جاره» حيث وقع تَمْيِيزًا بعد ما اقتضى التعجب، وهو قوله: «ما أنت»، فإن قلت: أهو تَمْيِيزُ نسبة أم تَمْيِيزُ ذات؟ قلت: لا خلاف بين أحد من العلماء الذين جعلوا «جاره» تَمْيِيزًا في أنه من قبيل تَمْيِيزِ النسبة، أما ابن هشام فالأمر عنده ظاهر؛ لأنه جعل هذا النوع كله من تَمْيِيزِ النسبة، وأما على ما ذكرناه قريبًا من الفرق بين بعض المُثَلِّ وبعضها الآخر، فهو أيضًا من تَمْيِيزِ النسبة؛ لأن الضمير المذكور في الكلام ضمير مخاطب، فهو معلوم ما يراد به.

فإن قلت: فهل يجوز أن أجعل «جاره» شيئًا غير التَمْيِيزِ؟ قلت: قد ذهب جمهرة عظيمة من العلماء إلى أنه حال، وأرى لك أن تأخذ به.

- ٣٦٢ - واجرُزُ بِمِنْ إِنْ شِئْتَ غَيْرَ ذِي الْعَدَدِ وَالْفَاعِلِ الْمَعْنَى كـ «طَبَّ نَفْسًا تُفَدُّ»^(١)
يجوزُ جَرُّ التَّمْيِيزِ بِمِنْ إِنْ لَمْ يَكُنْ فَاعِلًا فِي الْمَعْنَى، وَلَا مَمِيزًا لِعَدَدٍ^(٢)، فَتَقُولُ: «عِنْدِي شَيْبَرٌ مِنْ أَرْضٍ، وَقَفِيزٌ مِنْ بُرٍّ، وَمَنَوَانٍ مِنْ عَسَلٍ وَتَمَرٍ، وَعَرَسْتُ الْأَرْضَ مِنْ شَجَرٍ» وَلَا تَقُولُ: «طَابَ زَيْدٌ مِنْ نَفْسٍ» وَلَا «عِنْدِي عِشْرُونَ مِنْ دِرْهَمٍ».
- ٣٦٣ - وَعَامِلُ التَّمْيِيزِ قَدَّمَ مُطْلَقًا وَالْفِعْلُ ذُو التَّصْرِيفِ نَزْرًا سُبِقًا^(٣)
مَذْهَبُ سَبِيوهِ رَحِمَهُ اللَّهُ^(٤) أَنَّهُ لَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ التَّمْيِيزِ عَلَى عَامِلِهِ، سِوَاءَ كَانَ مُتَصَرِّفًا أَوْ غَيْرَ مُتَصَرِّفٍ، فَلَا تَقُولُ: «نَفْسًا طَابَ زَيْدٌ»، وَلَا «عِنْدِي دَرَهْمًا عِشْرُونَ».

(١) «واجرر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بمن» جار ومجرور متعلق باجرر «إن» شرطية «شئت» فعل ماض فعل الشرط، وضمير المخاطب فاعله «غير» مفعول به لاجرر، وغير مضاف، و«ذي» مضاف إليه، و«العدد» مضاف إليه «والفاعل» معطوف على «المعنى» منصوب بنزع الخافض أو مضاف إليه، أو مفعول به للفاعل، وهو مجرور تقديرًا بالإضافة أو منصوب تقديرًا على المفعولية أو على نزع الخافض «كطب» الكاف جارة لقول محذوف، طب: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «نفساً» تمييز «تفد» فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم في جواب الأمر، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت.

(٢) وثمة ثالث: إذا كان التمييز منقولاً عن المفعول، كقوله تعالى: ﴿وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا﴾ [القمر: ١٢].
«أوضح المسالك» ٢/ ٢٥٤، «شرح الأشموني» ٢/ ٢٩٦، «شرح المرادي» ٢/ ٧٣٣، «شرح التسهيل» للناظم ٢/ ٣٨٤.

(٣) «وعامل» مفعول به مقدم لقوله: «قدم» الآتي، وعامل مضاف، و«التمييز» مضاف إليه «قدم» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «مطلقاً» منصوب على الحال من «عامل التمييز» «والفعل» مبتدأ «ذو» نعت للفعل، وذو مضاف، و«التصريف» مضاف إليه «نزرًا» حال من الضمير المستتر في قوله: «سبقا، الآتي «سبقا» سبق: فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الفعل، والألف للإطلاق، والجملة من سبق ونائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ.

(٤) «الكتاب» ١/ ٢٠٥، وتعليل رأيه: أن التمييز يُوضَح ما قبله كالنعت، فكما أن النعت لا يتقدم على منعوته كذلك لا يتقدم التمييز على مميزه.

وأجاز الكسائي والمازني والمبرد^(١) تقديمه على عامله المتصرف، فتقول: «نفساً طاب زيد، وشيباً اشتعل رأسي» ومنه قوله: [الطويل]

ش ١٩٤ - أَتَهْجُرُ لَيْلِي بِالْفِرَاقِ حَبِيبَهَا وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ^(٢)
وقوله: [البيط]

ش ١٩٥ - ضَيَّعْتُ حَزْمِي فِي إِعَادِي الْأَمَلَا وَمَا ارْعَوَيْتُ وَشَيْبًا رَأْسِي اشْتَعَلَا^(٣)

(١) «المقتضب» ٣/٣٦.

(٢) يُنسب هذا البيت للمخبل السعدي، وقيل: هو لأعشى همدان، وقيل: هو لقيس بن الملوخ العامري.

المعنى: ما ينبغي لليلي أن تهجر محبوبها وتتباعده عنه، وعهدي بها والشأن أن نفسها لا تطيب بالفراق ولا ترضى عنه.

الإعراب: «أتهجر» الهمزة للاستفهام الإنكاري، تهجر: فعل مضارع «ليلى» فاعل تهجر «بالفراق» جار ومجرور متعلق بتهجر «حبيبها» حبيب: مفعول به لتهجر، وحبيب مضاف، وها: مضاف إليه «وما» الواو واو الحال، ما: نافية «كان» فعل ماض ناقص، واسمها ضمير الشأن «نفساً» تمييز متقدم على العامل فيه، وهو قوله: «تطيب» الآتي «بالفراق» جار ومجرور متعلق بتطيب «تطيب» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى ليلى، والجملة من تطيب وفاعله في محل نصب خبر «كان».

الشاهد فيه: قوله: «نفساً» فإنه تمييز، وعامله قوله: «تطيب» وقد تقدم عليه، والأصل: «تطيب نفساً» وقد جاوز ذلك التقدم الكوفيون والمازني والمبرد، وتبعهم ابن مالك في بعض كتبه، وهو - في هذا البيت ونحوه - عند الجمهور ضرورة؛ فلا يقاس عليه.

وذهب أبو إسحاق الزجاج إلى أن الرواية في بيت الشاهد:

وَمَا كَانَ نَفْسِي بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ

ونقل أبو الحسن أن الرواية في ديوان الأعشى هكذا:

أَتُوذُنُ سَلَمَى بِالْفِرَاقِ حَبِيبَهَا وَلَمْ تَكُ نَفْسِي بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ

وعلى هاتين الروایتين لا شاهد في البيت.

وقال أبو رجاء عفا الله تعالى عنه: والذي وجدته في ديوان أعشى همدان رواية البيت كما رواه الشارح وأكثر النحاة؛ ففيه الشاهد الذي يساق من أجله.

(٣) البيت من الشواهد التي لا يعلم قائلها.

اللغة: «الحزم» ضبط الرجل أمره وأخذه بالثقة «ارعويت» رجعت إلى ما ينبغي لي، والارعواء: الرجوع الحسن.

الإعراب: «ضيعت» فعل وفاعل «حزمي» حزم: مفعول به لضيع، وحزم مضاف، ويا المتكلم مضاف إليه =

وَوَافَقَهُمُ الْمَصْنُفُ فِي غَيْرِ هَذَا الْكِتَابِ عَلَى ذَلِكَ^(١)، وجعلته في هذا الكتاب قليلاً .
فإن كان العاملُ غيرَ متصرفٍ، فقد منعوا التقديم^(٢)، سواءً كانَ فعلاً، نحو: «ما أحسنَ
زيداً رجلاً!» أو غيره، نحو: «عندي عشرون درهماً» .

= «في إبعادي» الجار والمجرور متعلق بضيع، وإبعاد مضاف، وباء المتكلم مضاف إليه من إضافة المصدر
لفاعله «الأملا» مفعول به للمصدر «وما» الواو عاطفة، ما: نافية «ارعويت» فعل وفاعل «وشيباً» تمييز
متقدم على عامله، وهو قوله: «اشتعلا» الآتي «رأسي» رأس: مبتدأ، وباء المتكلم مضاف إليه «اشتعلا»
فعل ماضٍ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الرأس، والألف للإطلاق، والجملة من
اشتعل وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ .

الشاهد فيه: قوله: «شيباً» حيث تقدم - وهو تمييز - على عامله المتصرف، وهو قوله: اشتعل، وقد احتجَّ به
من أجاز ذلك، كالمبرد، والكسائي، والمازني، وابن مالك في غير الألفية، ولكنه في الألفية قد نص على
ندرة هذا، ومثله قول الشاعر:

وَدَاعِي الْمَنُونِ يُنَادِي جِهَارًا أَنْفَسًا تَطِيبُ بِنَيْلِ الْمُنَى
وقول الآخر:

وَلَسْتُ إِذَا دَرَعًا أَضِيقُ بِضَارِعٍ وَلَا يَأْتِسُ عِنْدَ التَّعَسُّرِ مِنْ يُسْرِ
وقولُ ربيعة بن مقروم الضبي:

رَدَدْتُ بِمِثْلِ السَّيِّدِ نَهْدٍ مُقْلَصٍ كَمِيشٍ إِذَا عَطَفَاهُ مَاءً تَحَلَّبَا
وجعل بعض النحاة من شواهد هذه المسألة قولَ الشاعر:

إِذَا الْمَرْءُ عَيْنًا قَرَّ بِالْعَيْشِ مُثْرِيًا وَلَمْ يُعْرَنَ بِالْإِحْسَانِ كَانَ مُذْمَمًا

والاستشهاد بهذا البيت الأخير إنما يتم على مذهب بعض الكوفيين الذين يجعلون «المرء» مبتدأً وجملة «قر
عينًا» في محل رفع خبره، فأما على مذهب جمهور البصريين الذين يجعلون «المرء» فاعلاً لفعل محذوف
يفسره ما بعده، فلا شاهد فيه؛ لأن التقدير على هذا المذهب: إذا قر المرء عينًا بالعيش، فالعامل في
التمييز متقدم عليه، وهو الفعل المقدر، إلا أن يدعي مدح أن تأخير مفسر العامل بمنزلة تأخير العامل
نفسه .

(١) قال ابن مالك في «شرح التسهيل» ٣٨٩/٢:

... والمنعُ مذهب سيبويه، والجواز مذهب الكسائي، والمازني، والمبرد، ويقولهم أقول؛ قياساً على
الفضلات المنصوبة بفعل متصرف، ولصحة ورود ذلك في الكلام الفصيح، بالمثل الصحيح . .

ثم رد ٣٩٠/٢ على مذهب سيبويه .

(٢) وربما تقدم على عامله وهو اسم جامد، وذلك ضرورة من ضرورات الشعر اتفاقاً، كقول الراجز:
وَنَارُنَا لَمْ يُرْنَارًا مِثْلُهَا قَدْ عَلِمْتَ ذَلِكَ مَعَدُّ كُلُّهَا

وَقَدْ يَكُونُ الْعَامِلُ مُتَصَرِّفًا وَيَمْتَنِعُ تَقْدِيمُ التَّمْيِيزِ عَلَيْهِ عِنْدَ الْجَمِيعِ، وَذَلِكَ نَحْوُ: «كَفَى بَزِيدٍ رَجُلًا»، فَلَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ «رَجُلًا» عَلَى «كَفَى» وَإِنْ كَانَ فِعْلًا مُتَصَرِّفًا؛ لِأَنَّهُ بِمَعْنَى فِعْلِ غَيْرِ مُتَصَرِّفٍ، وَهُوَ فِعْلُ التَّعَجُّبِ، فَمَعْنَى قَوْلِكَ: «كَفَى بَزِيدٌ رَجُلًا» مَا أَكْفَاهُ رَجُلًا^(١)!



(١) من القواعد المقررة أن الشيء إذا أشبه الشيء أخذ حكمه، ويجري ذلك في كثير من الأبواب، ونحن نذكر لك ههنا بعض هذه المتشابهات لتعرف كيف كان العرب يجرون في كلامهم، ثم لتعرف كيف ضبط أئمة هذه الصناعة قواعدها، ثم لتعود بذاكرتك إلى ما سبق لك أن قرأته في هذا الكتاب وغيره من كتب الفن لجمع أشباه ما نذكره لك.

(أ) المشتقات كلها - من اسم الفاعل واسم المفعول وأمثلة المبالغة - أشبهت الفعل في مادته ومعناه، فأخذت حكمه، فرفعت الفاعل، ونصب المتعدي منها المفعول.

(ب) ما، ولا، وإن، ولات، هذه الحروف أشبهت ليس في المعنى، فأخذت حكمها، فرفعت الاسم ونصبت الخبر.

(ج) إن وأخواتها أشبهت الفعل في معناه، فرفعت ونصبت، وقُدِّم منصوبها وجوبًا على مرفوعها، بعكس الفعل؛ ليظهر من أول وهلة أنها عملت هذا العمل لكونها فرعًا، وجاز أن تنصب الحال لهذه المشابهة.

(د) تشابهت «إلا» و«غير» فأخذت كل واحدة منهما حكم الأخرى، فرفعت «غير» أداة استثناء كإلا، ووقعت «إلا» صفة كغير.

(هـ) تشابهت «عسى» و«لعل» فجاء خبر عسى شذوذًا مفردًا كخبر لعل في نحو: «عسى الغوير أبوسًا»، وجاء خبر لعل مضارعًا مقترنًا بأن في نحو: «لعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته».

(و) أشبه الاسم الموصول أسماء الشرط، فجاز أن تدخل الفاء في خبر الاسم الموصول في نحو: «من يزورني فإني أكرمه» كما تدخل في جواب الشرط.



نحن لا نصور الكتب وإنما نعيد إنتاجها وتجميعها على شكل أرشيف

قد تم بعون الله تعالى وحسن تأييده الجزء الثاني من

شرح العلامة «ابن عقيل» على ألفية ابن مالك،

وحواشينا عليه التي سميناها :

«منحة الجليل ، بتحقيق شرح ابن عقيل»

ويليه إن شاء الله تعالى الجزء الثالث مفتتحًا بحروف الجر .

هذا ، وقد عيننا بتحقيق مباحث الكتاب في هذه الطبعة ، فجاء بحمد الله جلت قدرته

على خير ما يرجى من الإقتان ، وتلاقت فيه جميع شروح الكتاب وحواشيه على كثرتها ،

فصار بحيث يغني عن جميعها ،

ولا يغني عنه شيء منها .

كتبه المفتقر إلى عفو الله تعالى

محمد محيي الدين عبد الحميد

فهرس موضوعات الجزء الثاني

- ما ثبت لمفعولي علم يثبت للثاني والثالث من
مفاعيل هذه الأفعال ٥٢
- ما يتعدى لواحد من الأفعال يتعدى لاثنين بالهمزة،
ويثبت لثانيهما ما يثبت للمفعول الثاني من
مفعولي «كسا» ٥٣
- تتمة أفعال هذا الباب والاستشهاد لها ٥٤
- الفاعل**
- تعريف الفاعل ٥٩
- حكم الفاعل التأخر عن فعله ٦١
- إذا كان الفاعل مثنى أو مجموعاً تجرد الفعل عند
جمهرة العرب من علامة التثنية والجمع ٦٣
- إذا دل دليل على الفعل جاز حذفه ٦٨
- (هـ) قف على اختلاف العلماء في الاسم المرفوع
بعد أداة الشرط ٦٩
- يؤنث الفعل إذا كان الفاعل مؤنثاً ٧٠
- يجب تأنيث الفعل في موضعين ٧٠
- الفصل بين الفعل وفاعله المؤنث ٧٠
- قد تحذف تاء التأنيث من الفعل المسند لفاعل
مؤنث من غير فصل بينهما ٧٣
- (هـ) إسناد الفعل إلى ما يدل على جمع ٧٤
- لا التي لنفي الجنس**
- تعمل «لا» عمل إن بشروط ٣
- أنواع اسم «لا» النافية، وحكم كل نوع منها ٥
- حكم المعطوف على اسم «لا» إذا تكررت لا ٨
- نعت اسم لا ١٤
- العطف على اسم لا إذا لم تكرر لا ١٦
- تأخذ «لا» مع همزة الاستفهام مثل ما تأخذه
بدونها من الأحكام ١٧
- إذا دل دليل على خبر «لا» حذف ١٩
- ظن وأخواتها**
- ألفاظ هذه الأفعال، وأنواعها، ومعاني كل منها،
والاستشهاد على ذلك ٢١
- التعليق والإلغاء ٣٣
- يجوز إلغاء العامل المتوسط والمتأخر دون المتقدم
علم بمعنى عرف، وظن بمعنى اهتم، ورأى
بمعنى حلم ٤٢
- متى يجوز حذف المفعولين، أو أحدهما؟ ومتى
لا يجوز؟ ٤٤
- يستعمل القول بمعنى الظن ٤٧
- أعلم وأرى**
- ذكر الأفعال التي تنصب ثلاثة مفاعيل ٥١

- ١١٤ متى يترجح الرفع على النصب؟
 الفعل المتصل بضمير الاسم والمنفصل منه بحرف جر
 ١١٦ أو بإضافة سواء
 الوصف العامل كالفعل ١١٦

تعدي الفعل ولزومه

- ١١٩ تعريف الفعل المتعدي، وعلامته
 ١٢١ الفعل المتعدي على ثلاثة أقسام
 يتعدى الفعل اللازم بحرف الجر، فإن حذف
 ١٢٣ حرف الجر انتصب المحرور
 إذا كان للفعل مفعولان تقدم منهما ما هو فاعل
 ١٢٧ في المعنى، وقد يجب ذلك، وقد يمتنع
 ١٢٩ يجوز حذف الفضلة إن لم يضر حذفها
 ١٣٠ يجوز حذف ناصب الفضلة إذا دل عليه دليل ...

التنازع في العمل

- ١٣١ ضابط التنازع
 (هـ) قف على أنواع العاملين، وما يشترط فيهما ١٣١
 (هـ) قف على خلاف النحاة في ترجيح أي العاملين،
 ١٣٣ ووجه ذلك
 العامل المهمل يعمل في ضمير الاسم، وإذا كان
 العامل في الظاهر هو ثاني العاملين لم يضم مع
 ١٣٤ أولهما إلا المرفوع

المفعول المطلق

- ١٤١ تعريف المفعول المطلق
 ١٤٢ يعمل فيه الفعل، أو الوصف، أو المصدر

- الأصل في الفاعل أن يلي الفعل ويعقبه المفعول،
 وقد يخالف ذلك الأصل
 ٧٧ قد يجب تأخير المفعول وتقديم الفاعل عليه
 ٧٩ المفعول المتصل بضمير الفاعل، والفاعل المتصل
 بضمير المفعول
 ٨٥

النائب عن الفاعل

- ٩٠ إذا حذف الفاعل قام المفعول مقامه، وأخذ أحكامه
 ٩١ تغيير صورة الفعل عند إسناده للمفعول
 لك في الفعل الأجوف الثلاثي إذا أسند إلى المفعول
 ثلاثة أوجه، وإذا خيف لبس في أحد هذه
 الأوجه وجب تركه ٩٣
 يقوم مقام الفاعل: إما المصدر، وإما الظرف،
 وإما الجار والمحرور
 ٩٧ متى وجد المفعول لم ينب عن الفاعل غيره
 ٩٨ إذا كان الفعل متعدياً إلى مفعولين فأيهما ينوب
 عن الفاعل؟
 ١٠٠

الاشتغال

- (هـ) أركان الاشتغال، وشروط كل ركن منها ١٠٤
 ضابط الاشتغال ١٠٦
 المواضع التي يجب فيها نصب الاسم المشتغل عنه ١٠٨
 المواضع التي يجب فيها رفعه ١١٠
 المواضع التي يترجح فيها نصبه ١١٢
 متى يجوز الوجهان على السواء؟ ١١٣

المفعول معه

- ١٦٧ تعريف المفعول معه، وبيان العامل فيه
 (هـ) قف على اختلاف العلماء فيما يجوز أن
 ١٦٨ يكون مفعولاً معه
 ١٦٩ قد ينصب المفعول معه ولم يتقدمه في اللفظ فعل
 ١٧١ الاسم الواقع بعد الواو على ثلاثة أضرب

الاستثناء

- ١٧٣ حكم المستثنى الواقع بعد «إلا»
 ١٧٩ حكم المستثنى إذا تقدم على المستثنى منه
 ١٨١ حكم الاستثناء المفرغ
 ١٨٢ حكم «إلا» إذا تكررت للتوكيد
 ١٨٤ حكم «إلا» إذا تكررت لغير توكيد
 ١٨٦ حكم المستثنى بغير وسوى، وحكم «غير» نفسها
 ١٩١ حكم المستثنى بليس ولا يكون، وبجلا وعدا
 ١٩٦ حكم المستثنى بجاشا

الحال

- ١٩٩ تعريف الحال
 الأكثر في الحال أن يكون مشتقاً وأن يكون منتقلاً ٢٠١
 ٢٠٢ المواضع التي تأتي فيها الحال جامدة
 لا تكون الحال إلا نكرة، وقد تحيي معرفة على
 ٢٠٤ التأويل بنكرة
 ٢٠٧ قد تقع الحال مصدراً منكرراً
 حق صاحب الحال أن يكون معرفة، وقد يكون نكرة
 بشرط أن يكون معه مسوغ، وبيان مسوغات ذلك ٢١٠

- (هـ) قف على شروط الفعل والوصف اللذين يعملان
 ١٤٢ في المفعول المطلق
 ١٤٢ أيهما أصل للآخر: الفعل، أو المصدر؟
 ١٤٣ المفعول المطلق على ثلاثة أنواع
 ينوب عن المصدر في الانتصاب على المفعولية المطلقة
 ١٤٤ عدة أشياء
 ما يجب إفراده من المصادر، وما يجوز تثنيته وجمعه ١٤٦
 حذف العامل في المفعول المطلق إما ممتنع،
 وإما جائز، وإما واجب ١٤٦

المفعول له

- ١٥٤ تعريف المفعول له، وحكمه
 ١٥٦ المفعول له على ثلاثة أنواع، وحكم كل نوع

المفعول فيه

- ١٥٩ تعريف الظرف
 ١٦٠ حكم الظرف، وبيان ما يعمل فيه
 العامل في الظرف إما مذکور، وإما محذوف:
 جوازاً، أو وجوباً ١٦١
 كل أسماء الزمان تقبل النصب على الظرفية، وإنما
 يقبل ذلك من أسماء المكان نوعان: المبهم،
 وما اشتق من مصدر فعله العامل فيه ١٦٢
 ١٦٥ الظرف على قسمين: متصرف، وغير متصرف
 ينوب المصدر عن ظرف الزمان كثيراً،
 وعن ظرف المكان قليلاً ١٦٦

التمييز

- ٢٣٥ تعريفه، وبيان أنواعه، وحكمه
- ٢٣٨ (هـ) حكم التمييز الواقع بعد أفعل التفضيل
- ٢٣٩ يقع التمييز بعد كل ما يقتضي التعجب
- ٢٤٠ ما يجوز جره بمن من التمييز، وما لا يجوز
- لا يجوز تقديم التمييز على العامل فيه،
- ٢٤٠ واختلاف العلماء في بعض مسائل من ذلك
- ٢٤٥ فهرس الموضوعات
- تمت فهرس الجزء الثاني والحمد لله أولاً
وآخرأً وصلاته وسلامه على سيدنا محمد،
وعلى آله وصحبه

- لا يتقدم الحال على صاحبه المجرور بالحرف،
ويتقدم على غيره
- ٢١٧ لا يجيء الحال من المضاف إليه،
إلا في ثلاثة أحوال
- ٢١٩ متى يجوز تقديم الحال على العامل فيه؟
ومتى يمتنع ذلك؟
- ٢٢١ قد يتعدد الحال وصاحبه واحد أو متعدد
- ٢٢٤ الحال على ضربين: مؤكدة، وغير مؤكدة
- ٢٢٥ الحال قد تكون جملة، بشرط أن يكون لها رابط
- ٢٢٨ (هـ) قد يجب أن يكون الرابط الضمير،
ومواضع ذلك
- ٢٣٠ قد يجوز الربط بالضمير، وبالواو، وبهما
- ٢٣٠ يحذف عامل الحال: جوازاً، أو وجوباً
- ٢٣١